سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
العدد: 13 السداسي الأول 2023

أعمال الملتقى الدولي

الأرشيف وإشكاليات قضايا الذاكرة الوطنية

يومي الخميس والجمعة 26، 27 ماي 2022

الجــزء الأول

تنسيق وإشراف

أ.د/ عبد الله مقلاتي **أ.د/ عمر بوضربة**

أ.د/ أبو بكر الصديق حميدي **أ.د / فتح الدين بن أزواو**

أ.د / منى صالحي **د/ الطاهر خالد**

المدير الشرفي للسلسلة
أ. د / عمار بودلاعة
مدير السلسلة
أ. د / عبد الله مقلاتي
رئيس التحرير
د / الطاهر خالد
المراجعة اللغوية
أ. د / عبد الحميد عمران

اللجنة العلمية الاستشارية للسلسلة			
الأستاذ	الجامعة	الأستاذ	الجامعة
أ.د/ عمر بوضربة	جامعة المسيلة	أ.د/ حسن حبيب اللولب	جامعة تونس
أ. د صالح لميش	جامعة المسيلة	أ.د/ أبو بكر الصديق حميدي	جامعة المسيلة
أ. د/ عبد الكامل جويبة	جامعة المسيلة	أ.د / منى صالحي	جامعة المسيلة
أ. د/ محمد يعيش	جامعة المسيلة	د/ حسين محمد الشريف	جامعة المسيلة
أ. د/ أحمد مسعود سيد علي	جامعة المسيلة	د/ حسين عبد الستار	المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة
أ. د/ بوعزة بوضرساية	جامعة الجزائر 02	أ.د / فتح الدين بن أزواو	جامعة المسيلة
أ.د/كمال بيرم	جامعة المسيلة	أ.د/ سفيان لوصيف	جامعة سطيف 02
أ.د/ محمد قن	جامعة الجلفة	د/ دحمان تواتي	جامعة تيبازة

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

– جامعة محمد بوضياف بالمسيلة–

حي إشبيلية، ص ب 190 ولاية المسيلة–الجزائر

revuehalgint@gmail.com

virtuelcampus.univ-msila.dz/lerra2

https://www.facebook.com/profile.php

رقم الإيداع القانوني: السداسي الأول 2023

ISBN: 978-9931-899-02-0

بسم الله الرحمن الرحيم

أعمال الملتقى الدولي
الأرشيف وإشكاليات قضايا الذاكرة الوطنية

كلمة مدير مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

يعد الأرشيف المصدر الأساسي لمعرفة الحقيقة التاريخية، ولهذا حظي باهتمام الدول التي جمعت وصنفت واحتفظت بالأرشيف في مراكز رسمية، بغية استغلاله وفقا لأهداف وإستراتيجية سياساتها الخاصة.

وقد اعتنت الدولة الجزائرية بمسألة الأرشيف جمعا وتصنيفا، وأنشأت عدة مؤسسات آخرها المركز الوطني للأرشيف ببئر خادم، يحتوي أرشيفا ضخما من المحفوظات والوثائق، تعود للفترة العثمانية ومرحلة الاحتلال، وكذا الأرشيف الخاص بالثورة التحريرية، وهذه الأوعية تعتبرا مصدرا أساسيا للباحثين المتخصصين.

كما أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية اهتمت بقضية الأرشيف، ونقلته بعد استقلال الجزائر إلى فرنسا ليوضع في مراكز أرشيفية متعددة، بعضه أفرج عنه عام 1992، والقسم الآخر ينتظر الآجال القانونية التي تشترط مرور زمنا أطول عن وقوع أحداثه.

وقد طالبت الجزائر منذ عام 1967 باستعادة الأرشيف الخاص بها والمنهوب من قبل الإدارة الفرنسية، ولم يسترجع سوي النزر اليسير، وبموازاة المفاوضات العسيرة بين الطرفيين نشبت ما يمكن تسميته "حرب الذاكرة"، فالجزائر تطالب باسترجاع أرشيفها المنهوب، وفرنسا تصر على حق ملكيته القانونية.

وقد فرض الأرشيف نفسه في العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية، وفي الجدل الثقافي والكتابة الأكاديمية، وفي موضوعات الذاكرة بمختلف ملفاتها يشكل الأرشيف مفتاح الحل لكثير من القضايا.

وكانت الجزائر المستقلة بحاجة ماسة لخرائط الألغام المزروعة في الحدود من أجل تجنب كوارثها، وكذا معرفة طبيعة التجارب النووية لأخذ الاحتياطات اللازمة، وملفات أخرى كثيرة مرتبطة بالاقتصاد والتنمية، وكما أن كثيرا من جرائم الاستعمار

ومنها القتل الجماعي والاغتيالات الفردية التي تحتاج إلى معرفة الحقيقة من أجل المعاقبة أو المصارحة والمصالحة الحقيقية.

وترى فرسا أن الأرشيف يمكن إتاحة بعضه للباحثين وتسليم جزء منه للجزائر، ولكن القسم السري منه يظل مخفيا لا يمن الاطلاع عليه، كونه يفضح جرائمها، ويكشف مخططاتها، وتدافع فرنسا عن ملكيتها القانونية وتستغله في علاقاتها مع الجزائر.

وبذلك تظل قضايا الذاكرة عالقة بين البلدين، ويطرح المؤرخون والسياسيون عدة ملفات مرتبطة بحرب الذاكرة بين فرنسا والجزائر، مثل قضايا الأرشيف والتجارب النووية والكيميائية والاغتيالات والمحتشدات والسجون... الخ.

والحقيقة أن قضايا الذاكرة هذه مرتبطة بفتح ملفات الأرشيف من أجل تجلية الحقيقة وكشف ملابسات الجريمة، وتحميل المستعمر المسؤولية عن جرائمه ما دام أنه يبحث عن مصالحة تاريخية وبناء علاقات ودية مع الجزائر.

كما أن الأرشيف الجزائري والفرنسي يسمح بكتابة موضوعية لتاريخ الجزائر، وقد تبين من تجارب الكتابة التاريخية بونا واسعا بين ما يتضمنه ويقره الأرشيف والمصادر الجزائرية وبين ما يتضمنه الأرشيف الفرنسي المفرج عنه، ويمكن للمؤرخ المتخصص الحصيف أن يستفيد من الأرشيفين لمعرفة الحقيقة، ويمكنه إجراء المقارنة بينهما والمقاربة، كما يمكنه تجنب مغالطات ومزالق الأرشيف الفرنسي الذي يخدم وجهة نظر المستعمر الذي يدعي أنه يقوم بالتهدئة، ولجأ من أجل ذلك لتأسيس مصلحة تزوير واستغلال الوثائق خدمة لسياساته الاستعمارية.

ومن هنا يتجلى واضحا أن الفتح الكلي للأرشيف يساعد في بناء المصالحة التاريخية وتقوية اللحمة الداخلية، كما أنه السبيل لمعالجة قضايا الذاكرة وإرساء العلاقات مع فرنسا، كما أن ورشات الكتابة التاريخية الأكاديمية اعتمادا على الأرشيف وحدها الكفيلة بمعرفة الحقيقة التاريخية كاملة، وهو ما خبرته تجارب

الباحثين من خلال عرضهم لإشكاليات البحث المختلفة في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1518. 1962).

إن هذا الملتقى حاول التطرق للقضايا المطروحة في مسألة الأرشيف وملف الذاكرة، فكيف يمكن للأرشيف أن يساعد في معرفة حقيقة ملفات الذاكرة الجزائرية والفرنسية؟

وهدف الملتقى مناقشة قضايا الموضوع بين الباحثين المتخصصين، والى طرح النقاشات المهمة حول قضايا الذاكرة والأرشيف، وتنوير المهتمين بمثل هذه القضايا الحساسة، وتدخل المختصين لحسم الجدل الدائر حول الأرشيف وكتابة التاريخ الوطني، وعرض تجارب الباحثين في هذا الشأن للاستفادة منها، وإقامة شراكات مع الهيئات والمؤسسات المهتمة بالموضوع، وخاصة وزارة المجاهدين، ممثلة في المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، والمركز الوطني للأرشيف.

وقد طرحت مداخلات المحاول المختلفة كثيرا من قضايا الأرشيف والذاكرة، وخلصت الى نتائج مهمة، ولهذا رأت اللجنة المنظمة ضرورة طبع أغلب أعمال الملتقى، وذلك لأهميتها في مناقشة قضايا الذاكرة المطروحة، ومن أجل استفادة الباحثين والقراء منها.

وفي الختام نتمنى ان تكون أعمال الملتقى المطبوعة مفيدة، ونتقدم بالشكر للقائمين على الملتقى، ونخص السادة منسقوا الكتاب، ونثمن الجهد المبذول من قبل الدكتور خالد الطاهر الذي سهر على تنقيح وتصفي الأعمال، فله منا كامل الشكر والامتنان.

الأستاذ الدكتور: عبد الله مقلاتي

المحور الأول

الأرشيف والذاكرة قضايا منهجية

دور الأرشيف المرحّل في تصحيح كتابة تاريخ الجزائر الحديث من خلال بعض النّماذج

The role of the deported archive in correcting the writing of the modern history of Algeria through some models

✍ **د/ انتصار دلهوم**
جامعة قسنطينة 02
intissar.delhoum@univ-constantine2.dz

الملخص

إن العلاقة بين الأرشيفي والمؤرخ علاقة متكاملة فالهدف الذي يسعى إليه كل منهما هو الوصول إلى الحقيقة، فالأول يتابع تكوّن الوثائق ويسيّرها ويحفظها ويتيحها، والثاني يستغلها ويتأكّد من صدقها ويحلّلها بطريقة علمية ليكتب أو ليصحّح التّاريخ، وهما يشتركان خاصّة في مرحلة تحديد قيّم الوثائق الدائّمة الحفظ، والمؤرخ منهجيا يفترض أن يجمع المادة التاريخية من مصادرها، إلا أن مصادر تاريخ الجزائر الحديث بعضها تم ترحيله والبعض الآخر تم إحراقه أو عانى الإهمال، تمت الدراسة باعتماد المنهج الوصفي بهدف تناول بعض النماذج لكتابات تاريخية فسرّت بطريقة غير موضوعية أين تدعو الحاجة لكتابة التّاريخ وتخليصه من المسحة الاستعمارية، بدراسة وثائق ما وراء البحار وإعادة تحليل الوقائع التاريخية اعتمادا على المناهج العلمية الحديثة، وهو ما يتطلب دعم العمليّة باسترجاع الأرشيف المرحّل لأن أغلب المحاولات للتصحيح تعدّ شخصية وتفتقد للدّعم برغم حساسية القضية وارتباطها بأبعاد وطنية حساسة.

Abstract

The relationship between the archivist and the historian is complementary. The objective of each of them is to reach the truth. The first is to follow the formation, operation, preservation and availability of documents. The second is to exploit them and make sure that they are true and analyze them in a scientific manner in order to write or correct history They are in particular at the stage of determining the values of permanent

preservation documents, which are systematically dated to collect historical material from their sources, but the sources of Algeria's recent history have been removed and others have been burned or neglected.
The study was conducted by adopting a descriptive approach with a view to addressing some of the models of historical writings that interpreted in a non - objective way where history was needed to be written and removed from the colonial survey, studying overseas documents and re-analysing historical facts based on modern scientific methods. This requires that the process be supported by the restoration of the relay archive because most attempts at correction are personal and lack support despite the sensitivity of the case and its link to sensitive national dimensions.

مقدمة

بعد الاستقلال برز مجموعة من المؤرخين حاولوا جاهدين البحث عن الوثائق في دور الأرشيف واستغلالها في كتابة التّاريخ الحديث للجزائر، رغبة في تصحيح المغالطات التي حاول المستعمر الفرنسي إلصاقها بتاريخنا لإثبات وجودها وإلغاء مقوّمات الدولة الجزائرية، من خلال كتابات متحيزة تفتقد الموضوعيّة والعلمية فكان لهم الأثر الواضح في إعادة كتابة تاريخ الجزائر بأكثر دقّة وموضوعيّة ردا على ما كتبه الفرنسيون معتمدين على الوثائق المتواجدة داخل وخارج الوطن، خاصة ما تضمنته أرشيفات ما وراء البحار في إكس آن بروفانس بباريس والغرفة التجارية بمرسيليا وغيرها من الدّول العربية والأوروبية، إلا أن التصحيح لم يكن شاملا بل في بعض الدّراسات ولدى فئة قليلة من المؤرّخين المتخصصين في تلك الفترة من تاريخ الجزائر، ومن خلال تقصّي بعض الأمثلة المتوفّرة التي تبيّن النظرة الفرنسية وتصحيحها من خلال ما وصل إليه الباحثين المتخصصين الجزائريين وحتى بعض الباحثين الفرنسيين حديثا باعتماد المصادر الأصلية المرحّلة، تمّت الدراسة باعتماد المنهج الوصفي بهدف اثبات وجود خللا كبيرا يحتاج المراجعة وتكثيف الجهود بشكل قضية وطنية لاستعادة وتسهيل استغلال الأرشيف المرحل من جهة ومن جانب آخر لتشجيع

الدّراسات التاريخية المصحِّحة.

إشكالية الدراسة

إن العلاقة بين علم التاريخ وعلم الوثائق علاقة تربط المؤرخ والأرشيفي برباط الهدف الذي يسعى إليه كل منهما والمتمثل في الوصول إلى الحقيقة، وأي تاريخ يكتب دون وثائق أولية تنقصه الكثير من الدّقة، حتى ان توفرت المصادر لابد من التأكد من عدم تزويرها ويتم تحليلها بطريقة علمية، وهناك تناسب طردي بين توفر الوثائق الأرشيفية المكتوبة المخطوطة أو المطبوعة وبين تصحيح التاريخ وبالتالي توفر الثقة في المصادر الأخرى الشفهية.

يجد المتخصصون وعلى رأسهم المؤرخ "**د.سعيدوني**" أن ما كتب في تاريخ الجزائر يتداول نظرة سطحية لا تتطابق مع الواقع التاريخي وتحتاج لإعادة صياغة الأحداث بمنظور مبتكر ومتأصّل، خاصة أن المستعمر الفرنسي حاول طمس معالم تلك الفترة ورفض إعادة الاعتبار لفترة الاحتلال وتجاوز المصادر المحلية إلى أخرى فرنسية، ونتيجة للإهمال إثر فترة الاستقلال وعدم وجود وسائل بحث ودراسات تاريخية فقد بقي الغموض يختلجها ماعدا ما تم كشفه بتقصي الأرشيفات المرحّلة والتي تم الوصول لبعضها بواسطة مجهودات شخصية لبعض الباحثين، أما هذا الاشكال وخاصة مع تعذّر الوصول لتسوية النزاع الفرنسي الجزائر لاستعادة الأرشيف المرحل يبقى ليس فقط تاريخ الجزائر الحديث ناقصا فحسب بل مشوّها، وهو ما يتسبب في تداعيات أخرى تنعكس حتى على مستقبل الجزائر واستقراء ماضيها للبناء والتطور.

ما أوجه الغموض والتشويه في كتابة تاريخ الجزائر وفهمه وكيف عملت الوثائق المرحّلة على تصويبه؟

1-أهمية الوثائق التاريخية

دور الوثائق هي نقطة البداية في علوم ومعارف المجتمعات ومصادرها الأصلية، ولهذا يقال: "**أن تاريخ الأمم والشعوب محفوظ في دور وثائقها والوثائق المنظمة هي ذاكرة الأمة الحية ووديعة الأجيال الحاضرة إلى الأجيال القادمة والحفاظ عليها هو الحفاظ على تاريخها ومجدها واستثمارها لخدمة المجتمع، وإذا كانت الوثائق في بداية تشكلها تكتسي الأهمية الإدارية وتفيد في التسيير الإداري واتخاذ القرارات وتحمل أهمية قانونية ومالية لإثبات حقوق والتزامات المؤسسة ومعاملاتها المالية، فإنها فيما بعد تبرز في بعضها قيمة علمية وتستخدم لأغراض البحث والدراسات والتقارير**"[1]. فتكتسب الوثائق قيمة ثانوية وتصبح تهم ليس فقط منتجيها وأيضا الباحثين في مختلف التخصصات وتشمل القيمة الثانوية نوعين من القيم هما قيمة الإثبات وكذلك القيمة الإعلامية المعلوماتية فأما الأولى فتخص الوثائق التي تحتوي برهانا على أنشطة وسياسات وقرارات وإجراءات منظمة ما تثبت وجودها وانجازاتها، وهذا النوع من الوثائق قبل كل ذلك يخدم الحكومات والمجتمع بحفظ الحقوق وللتأكد من مراعاة المنظمات لقوانينها وترتيب إحصاءاتها وهو جانب أساسي لإدارة أعمالها بفعالية وبينما ينظر البعض لهذه القيمة نظرة سطحية ،في حين هي تعكس تاريخ وتطور الحكومة والمجتمع كله، أما القيمة المعلوماتية فبالدرجة الأولى تفيد في البحوث المختلفة وقد تكون في الوثيقة ذاتها القيمة الاثباتية والمعلوماتية معا[2]، ومن أمثلة

---

1 فريح، فريال، "**الوثيقة العربية ودورها الحضاري في حفظ ذاكرة الأمة العربية**"، المجلة العربية3000، س.2، ع.3، (2001)، ص.-ص. 37-39.

2 محمد، الشريف أشرف، **الأرشيف الوسيط: ودوره في تقييم واختيار الوثائق للحفظ التاريخي**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطية،2008. ص.-ص.223-226.

الوثائق ذات قيمة الإثبات ملفات الضرائب وعقود الملكية والإيجار فيما بعد تصبح مادة خام لدراسة التغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وتهم أيضا وثائق الوظائف التنفيذية كالتقارير المختلفة حول المسوح والدراسات وتحليل البناء التنظيمي والوظيفي وكشوف الميزانية والوثائق المتعلقة بإنجاز الوظائف المهمة، وأما الأمثلة بالنسبة للقيمة المعلوماتية وثائق كشوف إحصاء السكان وكشوف البطالة والجرائم ومحاضر الاجتماعات والقرارات وخطط سير العمل والوثائق التي تفيد في التقاضي لإثبات حق الدولة أو الأفراد وطبعا المعاهدات والاتفاقيات في هذا الصدد، وتبرز أهمية الأرشيف في هذا العمر في:

– هي مصدرا للمعرفة تشكّل الوعي التّاريخي وتتضمّن من الحقائق ما تستكمل به الحلقات المفقودة، والوثيقة التاريخية مصدرا أصليا وضروريا لدراسة التاريخ تحتوي مسائل سياسية واقتصادية وتجارية وعادات الشعوب وتقاليدها ونظم الحكم، والحقائق العلمية والحضارية عن الماضي فهي الذاكرة الحيّة للوطن تعين على فهم الماضي والكشف عن أسرار قواعد العلوم وأصولها في كل المجالات.

– للوثيقة أهمية حضارية لأنها ضمير الشعوب وسجلا حافلا للتقدم الحضاري ورسالة تواصل بين الأجيال وعبرة للماضي ومدخلا لاستقرائه لأجل بناء المستقبل

– الوثائق كنوز لكتابة التّاريخ فهي تمهد السبيل أمام المؤرخ لكتابة بحوث مبتكرة، وما يزيد من قيمة الوثائق أن تكون مترابطة وفيها استمرارية بسبب نموّها الطبيعي المتسلسل زمنيا مما يسهّل على المؤرّخ مهمة البحث العلمي ويمكنه من الوصول إلى أحكام صحيحة.

– الوثائق تسجل أحداث الدّولة وأعمالها الرّسمية وغير الرّسمية وبالتالي تكتسب قيمة تاريخية وأخرى سياسية، ولقد أتاحت الفرصة أمام المؤرخين والسيّاسيين في إثبات حقوقهم المتعلّقة بالحدود مثلا وهو ما حدث في السودان وجمهورية مصر

عندما أرادت إثبات حقوقها في الحدود عند طابا ووجدت اللجان المكلفة الخرائط التي تبين مواضع العلاقات المتنازع عليها.

2-الوثائق الأرشيفية وكتابة التاريخ

دور الوثائق هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تاريخ الأمم بالبحوث التي تتم في كل المجالات المتعلقة بمجتمع معين وكذلك المستندات والوثائق اللازمة للتحديد الحقوق والواجبات في العلاقات الدولية، وحتى العادات والتقاليد كل تلك الموضوعات لا يمكن التعرف عليها فعليا إلا من خلال الأرشيف[1]، والوثائق المنظمة ذاكرة الأمة الحية والحفاظ عليها وتنظيمها هو الحفاظ على تاريخها ومجدها واستثمارها لخدمة المجتمع، وتستمد أهميتها التاريخية بأن لها دور بتأسيس المؤسسة وتطور سياساتها واجراءاتها وهياكلها الإدارية والاحداث التي تمر بها وخطط تطويرها وتكون الوعي التاريخي[2]، كما أن الهدف الذي يسعى إليه كل من الأرشيفي والمؤرخ هو الوصول إلى الحقيقة، فالأول يتابع تكونها ويسيّرها ويحفظها والثاني يستغلها ويتأكد من صدقها ويحلّلها بطريقة علمية ليكتب أو ليصحّح التّاريخ ، وهو منهجيا يفترض أن يجمع المادة التاريخية من مصادرها، كما تربط بينهما علاقة تكامل خاصة في مرحلة تحديد قيم الوثائق، فإذا كان الأرشيفي رائدا في مجال تقنين انتاج المعلومات والوثائق بكل أشكالها والتحكم في مسارها حتى الوصول لحفظ الوثائق التي لها قيمو مرجعية للدولة ومؤسساتها ويجهز المادة الخام ويساعد على الاتاحة، كما يساهم في

---

1 ظاهر، محمد صكر الحسناوي. "**الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية**"، مجلة آفاق الثقافة والتراث، س. 14مج. 14ع. 53 نيسان، ص. ص14-6.

2 المالكي، مجبل لازم. **علم الوثائق وتجارب في التوثيق والأرشفة**، عمان: الوراق،2009، ص72.

كتابة التاريخ بمعية المؤرخ، أما المؤرخ فيضطلع بمهام إعادة تشكيل الأحداث وإعطائها قالبها وطبيعتها ومختلف تداعياتها وزمانها ولكل هذه الاعتبارات تقوم الدولة بحفظ الأرشيف ليشكل قاعدة ترتكز عليها دراسات صحيحة[1]. أو تصحيح ما تم كتابته في ظل نقص أو غياب الأرشيف المرحل فضلا عن بقاء حلقات غير مترابطة تحتاج لاستكمالها لفهم سياقها الصحيح، وأيضا لعدم وجود وسائل بحث متاحة تربط المستفيدين بالأرصدة، "**وإذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ وفقد قيمته حيث يصبح تكرارا لما كتبه الآخرون، أي أن الوثيقة أداة هامة تمكّن المؤرخ من الوصول إلى حقائق مجهولة وتصحيح أخرى**"[2]، وتتم البداية بالتصحيح للانطلاق من قاعدة صحيحة لبناء لمعارف أخرى مترابطة.

3-لمحة عن الأرشيف الجزائري المتعلق بالفترة الاستعمارية وأهميته

تجدر الإشارة أن الوثائق المتوفرة لتصحيح كتابة التاريخ الحديث تتمثل في مجموعتين هما وثائق الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق الأرشيف الجزائري المتواجد بفرنسا ومجمل مضمونها كالتالي[3]:

---

1 خرفي خليصة. **استغلال الوثائق للفترة الاستعمارية 1962 -1830من قبل الباحثين: دراسة ميدانية بمراكز الأرشيف الولائية بولايات الجزائر**، قسنطينة سطيف، أطروحة دكتوراه علم المكتبات، جامعة قسنطينة2، ص.115

2 بو شنافي، محمد. "**أهمية الوثيقة في الكتابات التاريخية عند د يحيى بوعزيز**"، الناصرية للبحوث التاريخية والاجتماعية، مج 1، ع1 2011،31-41 .

3 مقياس مصادر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المحاضرة رقم5، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة بسكرة 2018-2020.

http://elearning.univ biskra.dz/moodle2019/enrol/index.php?id=1363. تم الاطلاع يوم: 2022/2/4 -

3 -1- وثائق الأرشيف الوطني الجزائري

وتنقسم إلى محفوظات الثورة الجزائرية بالأرشيف الوطني: وهي قسمان: **محفوظات الحكومة المؤقّتة للجمهورية الجزائرية**، وهي قسمان: القسم الأوّل ويتمثّل في محاضر اجتماعات الحكومة المؤقّتة من 1جويلية 1959 إلى 12 نوفمبر 1959، وجمعت في علب مصورة (Micro fiches) من G001 إلى G010، والتي تضمّ كذلك محاضر اجتماعات العقداء العشرة بتونس (G010)، أما القسم الثاني وهو الأهم فيتمثّل في محفوظات وزارة الشؤون الخارجية، وهو رصيد ثري يضمّ أكثر من ثلاثمائة علبة ويخصّ قسم هام منها المكاتب والبعثات الخارجية.

محفوظات المجلس الوطني للثورة المنعقد بالعاصمة الليبية طرابلس ما بين 1959/12/16 و01/18/ 1960، والتي احتوت تقارير هامّة عن النشاط الدّبلوماسي للحكومة المؤقّتة

محفوظات المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورة أوت 1961 بطرابلس

3-2- وثائق الأرشيف الجزائري المرحّل بفرنسا :

وهو على ثلاثة أقسام:

- **محفوظات مركز الأرشيف الدبلوماسي** (C.A.D) التابع لوزارة الخارجية الفرنسية Courneuve La بباريس.

- **محفوظات مركز أرشيف ما وراء البحار** - (C.A.O.M) بإكس آن بروفانس بمرسيليا.

---

3 بوهند، خالد. **مدخل إلى مصادر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، حامل بيداغوجي لطلبة السنة الثانية ليسانس تاريخ، نظام جديد سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس،2014-2013 ص-ص10 -8.

- **محفوظات الأرشيف العسكري مصلحة التاريخ للجيش البري** (S.H.AT) بقصر فانسان بباريس. هذا فضلا عن توفر بعض الأجزاء في دول أخرى عربية مثل القاهرة تونس والمغرب ودول أوروبية أيضا كإسبانيا ومالطا والفاتيكان والمدن الإيطالية ويوغسلافيا.

- **نماذج حول استغلال الأرشيف المرحل لتصحيح بعض الحقائق التاريخية:**

انطلق الفرنسيون في كتاباتهم لتاريخ الجزائر من عدّة معطيات أهمها كونهم تغلبوا على الجزائريين بالقوة وأنهم هم شعب متحضر حكم شعبا متخلفا وهم مسيحيين قبضوا على زمام مسلمين، وكعينة ذكر "**د. أنطوان جوتي**" أنه علينا غزو والنّفاذ في أوساط الشعب الجزائري كي نرسّخ في ذهنه تفوقنا على شمال إفريقيا نهائيا وأن الجزائر القوية التي أصبحت اليوم ناضجة لابد لها أن تخضع لوطنها الأم فرنسا، وكانت لهم دوافع كثيرة للاهتمام بالتاريخ الجزائري منها:[1]

-الرغبة في التعرف على شعب وقع في قبضة الحضارة الأوروبية.

-دافع السيطرة والاحتلال أو تبرير الاحتلال.

-دافع الفضول العلمي.

-دافع الدين فقد احتلت الجزائر بعد صراع شديد بينها وبين أوروبا المسيحية دام ثلاث قرون.

ورأى المؤرخ "**غوتيي**" أن كل الجزائر ريفية ليس عندها شيء حتى في تلمسان التي وإن وجد فيها بورجوازية مسلمة فهي لا تساوي شيئا، كما أشار في كتاباته

---

1 بوهند خالد. مدخل إلى مصادر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: حامل بيداغوجي لطلبة السنة الثانية ليسانس تاريخ، نظام جديد سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس،2014-2013 ص-ص10 -8.

أن تاريخ الجزائر تميز منذ ألفي عام بغزوات متتالية قرطاجية رومانية وندالية بزنطيّة عربية تركية فرنسية لم يتم فيها ولو مرة طرد الغزو الأجنبي بواسطة ثورة الأهالي، إنما كان ذلك عن طريق غزو أجنبي آخر يريد أن يحل محل الذي سبقه[1]. ومما لا شك فيه أن "**تاريخ الجزائر مليء بالأحكام المسبقة السلبية التي لا ترتبط ارتباطا عضويا بالوقائع التاريخية لذا ندعو لتجديد كتابة التاريخ وتخليصه من المسحة الاستعمارية غير أن هذه الدعوة لا تتحقق إلا بالتنقيب على مصادر بديلة غير المصادر الفرنسية بإعادة تحليل الوقائع التاريخية اعتمادا على المناهج العلمية الحديثة، ويتجلى لنا ذلك من خلال دراسة وثائق ما وراء البحار حول الوثائق الفرنسية وتقارير الهجرة إلى الديار الإسلامية**"[2]. وهو ما سيتم التطرق له كنموذج للمقارنة بين التفسير الاستعماري التقليدي والتفسير الحديث.

عرفت الجزائر بعد الاستقلال جماعة من المؤرخين بذلوا جهدهم ووجهوا عنايتهم الفائقة للبحث عن الوثائق في دور الأرشيف والمخطوطات واستغلالها في كتابة التاريخ الوطني، هادفين إلى تصحيح المغالطات التي حاولت المدرسة الاستعمارية الفرنسية إلصاقها بتاريخنا لإثبات وجودها وإلغاء كل مقومات الأمة الجزائرية ومحاولات المقاومة التي اعتبرتها تمرد وانتفاضة، من خلال كتابات متحيزة تخلو من الموضوعية والعلمية فكان لتلك المجموعة الأثر الواضح في جهدها الشخصي لإعادة كتابة تاريخها بأكثر دقة وموضوعية منهم "**د.أبو القاسم**

---

1 مرجع نفسه نقلا عن:

Gautier l'évaluation de l'Algérie 1830 a 1930 publication du comité nationale métropolitain centenqire de l'Algérie1930p 30 M EF

2 غالم محمد، **من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية** في "انسانيات" 31ديسمبر2000، 38- 27.

سعد الله" و "**د.ناصر الدين سعيدوني**" و"**د.عبد الحميد زوزو**" والمرحوم "**عمار هلال**" والمرحوم "**يحيى بوعزيز**" وهذا الأخير من رواد المدرسة التاريخية الجزائرية الوطنية التي بدأت إرهاصاتها خلال العهد الاستعماري لمحاولة كتابة تاريخ الجزائر كرد عما كتبه الفرنسيون، ولم تتجسد معالم تلك الحركة إلا بعد الاستقلال معتمدة على الوثائق المتواجدة داخل وخارج الوطن[1]، وبرغم ذلك هناك اهمالا واضحا وتجاهلا لودائع الأرشيف الجزائري، إذ كل ما استغل من وثائق خاصة بالفترة الاستعمارية العثمانية لا يتعدى الوثائق الفرنسية خصوصا ما تتضمنه أرشيفات ما وراء البحار في إكس آن بروفانس بباريس والغرفة التجارية بمرسيليا علما أن هناك وثائق لماضي الجزائر في دول عربية وأوروبية مثل دار الباي بتونس وعابدين بالقاهرة والخزانة الملكية بالرباط والسمنكاس ببلد الوليد بإسبانيا ومالطا والفاتيكان والمدن الإيطالية وراغوست بيوغسلافيا [2]، ومن الأمثلة المتوفرة التي تبين النظرة الفرنسية وتصحيحها من خلال ما وصل إليه الباحثين المتخصصين الجزائريين وحتى بعض الفرنسيين حديثا باعتماد المصادر الأصلية المرحلة عشية الاستقلال ما يلي:

المثال الأول: حسب مصادر أوروبية وتقارير فرنسية وبعض شهادات الرحالة والمسافرين وأقوال الجزائريين أمثال محمد بن سيدي ضيف الله وحمدان خوجة، فإن سهل متّيجة كان أواخر العهد العثماني عبارة عن منطقة غير صحية تتخللها المستنقعات وتغطي أغلبها الأعشاب ،والمساحة المستغلّة منها تنحصر في مساحة صغيرة تشكل بعض الأحواش والمزارع التي كانت في ملكية البايلك

1 غالم محمد، المرجع السابق، ص31.

2 سعيدوني ناصر، "**مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني**". مجلة الدراسات التاريخية، مج.3 ع.2 1988، ص- ص.115 -110.

وسكان المدن في تجمعات صغيرة ودواوير، وهو ما أدى لانتشار حمى المستنقعات ولا سيما في الأماكن المنخفضة وهذا من خلال كتابات بتيات A Petiet وأغسطين وهيق Hygues وأمبير Inber وغيرهم، لكن ملامح الصورة تغيرت إذا عدنا لوثائق الجزائر التي تثبت أن سهل متيجة كان يعج بالسكان من جماعات وقبائل ويساهم في انتاج وتوفير الحبوب ومنتوجات أخرى بينما المساحات الرطبة خصصت للمراعي الصيفية وأفضل دليل أن عدد الأحواش والمزارع العامة والخاصة من خلال الوثائق بلغت 862 مزرعة موزعة على أوطان سهل متيجة هي وطن حجوط 138 وطن بني خليل 219 وطن الخشنة 135وطن بن موسى 220 وطن يسر 100[1]، وهذا المثال يدل على أن هناك حقائق أخرى مغلوطة لغايات المستعمر الغاشم.

المثال الثاني: كما وضح د.يحيى بوعزيز في كتابه "**تاريخ الجزائر**" ثلاثة من النّماذج حيث أرّخ لويس رين في كتابه "**تاريخ الانتفاضة بالجزائر 1871**" ووصف قيادتها وعلى رأسهم "**المقراني**" بالإقطاعيين وأن هذه الثورة لم تكن إلاّ لغايات شخصية، كما وصف قيادتها الدينية الشيخ الحداد والزاوية الرّحمانية بالتطرف، وأما "**بول آزان**" في كتابه "**الأمير عبد القادر من التعصب الإسلامي إلى المواطنة الفرنسية 1838 1808**"، والنموذج الثالث لـ "**شارل أندري جوليان**" الذي أرّخ للحركات الوطنية من خلال كتابه "**إفريقيا الشمالية تسير**" ويدافع فيه عن الاستعمار وانجازاته[2].

---

1 سعيدوني ناصر، المرجع السابق، الصفحة نفسها.

2 مرجع نفسه ص33 نقلا عن بوعزيز يحيى، **الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1948 -1912الجزائر**: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية1991 ص7- 8.

كما وردت أطروحته للدكتوراه حول "**ثورة عائلتي المقراني والحداد**" بإشراف الدكتور أبو القاسم سعد الله ردا على "**لويس رين**"، وفي مؤلفه "**الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري**" وأيضا "**مراسلات الأمير عبد القادر مع إسبانيا وحكامها العسكريين بمليلة**" ردا أيضا على "**بول آزان**" إلى جانب كتبه ومقالاته حول الحركة الوطنية السياسية والثورة الجزائرية، وكل ذلك باعتماد الوثائق أو المصادر الأولية بالرغم من مشقة الوصول إليها، وأقر د.يحيى بوعزيز أن الوثائق أغلبها إما أتلف أو هرّب للخارج ويتطلب البحث عنها والعثور عليها والاطلاع على محتواها وقتا طويلا وجهودا مشتركة في إطار مجموعات عمل، وتحت رعاية جهات رسمية كالمعاهد العليا والجامعات ووحدات البحث والمراكز الوطنيّة لأن الجهد الشّخصي لا يفي بالغرض[1]، وتمكن "**د.يحيى بوعزيز**" من ربط علاقات دولية مع د ميكيل دوايبالز من جامعة إلي كانت بإسبانيا الذي أمده بـ 23 رسالة تتعلق بمراسلات الأمير عبد القادر مع ملكة إسبانيا إيزابيلا الثانية وحكام مليلة تتضمن اثبات سعي الأمير لجعل اسبانيا تتوسط بينه وبين فرنسا ومحاولة الحصول على معدّات عسكرية وذخيرة ومؤن غذائية كالحبوب من حكام مليلة مقابل تصدير التمور والصوف والسمن والعسل والأغنام وغيرها[2].

المثال الثالث: كما تنقل الباحث في مجال التاريخ "محمد بلقاسم" لمركز أرشيف إكس آن بروفانس بعد زيارته لموقعه الالكتروني كالتالي:

http://www.archivesnationales.culture.gouv.fr/anom/fr/Pres on/Archives-rapatriees.html. entati، وتوصل إلى أرقام العلب التي

1 المرجع نفسه ص ص7- 8.

2 بوعزيز يحيى. **مراسلات الأمير عبد القادر مع اسبانيا وحكامها العسكريين بمليلة**، الجزائر: ديوان المطبوعات 1986 الجامعية 93-94.

يحتاجها من خلال الرابط:

http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ir،

ومن الأمثلة أنه توصل إلى تقرير سري مؤرخ يوم 24 جوان بوهران 1938 حول الكراغلة في تلمسان وتبين بعد ترجمته وتحليله واستغلاله أن فئة الكراغلة وهم المولودين نتيجة الزواج بين الجنود الإنكشاريين ورياس البحر مع الجزائريات، والذين كان لهم دعم قوي للشيخ البشير الابراهيمي وكانوا يقرؤون جريدة أنقرة الأسبوعية الدولية بالفرنسية، وكانوا وطنيين ويدينون الإسلام وورد أنهم في اجتماع للمعلمين الكراغلة رددوا شعارات يحيا مصطفى كمال يحيا مصالي مصطفى كمال الجزائر[1].

المثال الرابع: بيّن المرحوم عبد الكريم بجاجة خلال الندوة الدولية حول منازعات الأرشيفات بين الدول في 1995 أنه لما كان مديرا للأرشيف الوطني أعدّ وثيقة تدعو للتّفاوض المغلق في إطار ثنائي دون تدخل دولي للهيئات المتخصصة، وكشف أن فرنسا متخوفة من فضائح جرائمها في حق الجزائريين إثر احتلالها لها مقدما أمثلة منها أن بعض الجنود الفرنسيين الذين قتلوا في الجزائر، أعلنت أنهم ماتوا بسبب مواجهة بينهم وبين الثوار في أرض المعركة، بينما الحقيقة من خلال الوثائق التي اطلع عليها والمخالفة تماما هي أنهم قتلوا من طرف ضباط فرنسيين خلال محاولة هروبهم من أرض المعركة وهذه المعلومات تسبب فوضى في حال معرفة أهلهم بالقضية، كما وجد في محضر بإكس آن بروفانس حقائق حول مجازر 8 ماي 1945 في قالمة وكيف تم قتل الجزائريين لمجرد ترديدهم

1 بلقاسم، محمد، "**دور الأرشيف في كتابة تاريخ الجزائر :أرشيف إكس آن بروفانس نموذجا-Aix-en-provence**"، مجلة القرطاس، ع8 جانفي 2018، 70-80 .

لأناشيد وطنية[1].

المثال الخامس: من الأمثلة البارزة أيضا حركات الهجرة التي شهدتها الجزائر بين 1890-1911 والتي تصدى لها المستعمر بعدم تسليم جوازات السفر ومراقبة الحدود خوفا من الرأي العام وتخشى على سمعتها، وفي المناطق التي كان يشرف عليها المعمرين تسببت الهجرة في نقص اليد العاملة، لتسيير مزارعهم ومؤسساتهم، ووردت تقارير لدراسة ثلاث هجرات لسكان الشلف 1898-1899 وسكان بوعريريج 1909-1910 وسكان تلمسان أواخر 1911، وتتوفر الوثائق التي كتبت من مصادر رسمية في إكس آن بروفانس، أين انتقل المستعمر للمناطق المهاجر إليها وعاينوا أوضاع سكانها، إلا أن نتائج دراساتهم كشفت عن أنها غير سليمة وتتم عن وجود خلل، وقسمت تلك التقارير إلى قسمين هما[2]:

القسم الأول: تقارير تعتمد التفسير الاستعماري القديم وينفي أصحابها مسؤولية الإدارة الاستعمارية في الهجرة، وبأنها لا ترتبط بواقع النظام الاستعماري وصنفت إلى ثلاث أسباب كالتالي[3]:

1.تقارير تعزو الهجرة إلى الدعاية العثمانية والتحريض الأجنبي من خلال تقارير مدير مصلحة شؤون الأهالي Luciani عقب هجرة الجزائريين إلى تونس استجابة للدعاية العثمانية واثارة الشعور الديني لدى مسلمي المستعمر الفرنسي من خلال الصحف التي تصل الجزائر مثل "**المعلومات الاستانة**" وكذا بواسطة تجار وجواسيس للدولة العثمانية يقيمون بالجزائر حاليا لم يكشف أي أثر يدل

1 خرفي، خليصة، المرجع السابق، ص77.

2 غالم محمد، المرجع السابق ص ص 38- 27.

3 مرجع نفسه.

على وجودهم، ورأى أن التّحريض الأجنبي سببا للهجرة إلى الشام، كما نشر رسائل مغاربة بالشام يناشدونهم الهجرة للتخلص من الحكم الأوروبي المسيحي، وفي الواقع المؤرخ الموضوعي لا يستند لعوامل خارجية فقط انما للعوامل الداخلية الدور الأكبر في حركة الأحداث التاريخية، وبينت الحقائق أن هناك اعتبارات سياسية كانت هي السبب هي أن الدولة العثمانية الوحيدة التي وقفت في وجه الدول الأوروبية وتصدت لها وأن النظام العثماني الإسلامي المستقل نقيض النظام الرأسمالي الاستعماري الذي تسبب في هجرتهم.

2.تقارير تعزو الهجرة لأسباب عرقية إذ كتب السيد "**ساباتي**" العضو في المجلس العام للعمالة أن غالبية العائلات المهاجرة من خلال تقرير عن هجرة تلمسان هم كراغلة ويذكر أن مصالح البلدية تمكنت من حصر قائمة أسماء المهاجرين ووجد أن 508 اسم من أصل تركي ما أدى لاعتزازهم بأصلهم التركي ومكانته وأن البعض منهم شباب جزائريين قد هربوا من قانون الخدمة العسكرية الاجباري، وفي الحقيقة أنه لم يستند لأدلة تاريخية قاطعة لأن الكراغلة اعتبروا أنفسهم جزائريين، كما أن الهجرة تمت لبلاد الشام كإقليم عثماني لا تركي، كما أن مدينة تلمسان عرفت هجرات سابقة مست العائلات الكرغلية إلى المغرب الأقصى ومصر وليبيا.

3. تقارير تؤكد أن الهجرة ثورة الماضي على الحاضر أو النظرة الماضوية التي ترى أن العقلية الإسلامية ترى أن كل جديد هو بدعة واعتبرها ردة بائسة ضد التقدم وتثبت الدراسات أن المجتمع الجزائري شهد تطورات في المدن وأبرز مثال تلمسان، والدليل كتب "**ابن علي فخار**" الذي عاصر الأحداث أن 1908 أن تلمسان تأثرت بحياة العصر وإذا كان الشباب يضطر إلى الهجرة فذلك بفعل

القوانين الاستعمارية الجائرة"[1]كما أن المهاجرين توجهوا إلى بلاد الشّام ليس بدافع الهروب من الحضارة بل لأن المدن السورية شهدت نهضة ثقافية واقتصادية أنذاك.

القسم الثاني: تقارير تعتمد التفسير الحديث: رأت النظرة الحديثة حتى لمؤرخين فرنسين أن سبب الهجرة يعود للفقر الذي عاناه الشعب الجزائري فلو انتهجت الإدارة الاستعمارية سياسة اصلاح اقتصادي لما ظهر غضب الأهالي الذين قاوموا تصرفات المعمرين الذين كانوا يستغلونهم، مستغلين تقرير كتبه الأمين العام للولاية العامة "**فرنيي varnier**" 1910 إثر هجرة سكان بوعريريج ناحية سطيف الذي مفاده أن هجرة الأهالي تعود إلى الأزمة الاقتصادية التر عرفتها سطيف وانتشار الجراد والضرائب وسلب أراضيهم والتجنيد الإجباري.

خاتمة

من خلال ما تم تناوله من الأمثلة والتي تعتبر عيّنة فقط والذي مفاده أن هناك تضليل للحقائق التّاريخية، ويحتاج تدعيم كتابة تاريخ الجزائر الحديث وتصحيحه لجمع مصادر متعدّدة من الأرشيفات المرحّلة وحتى مما هو محفوظ في مركز الأرشيف الوطني الجزائري وفي إدارات كثيرة عبر ربوع الوطن من ولايات وبلديات دون وجود حصر شامل ووسائل بحث له إذ من المفروض حسب النصوص دفعه للأرشيف الوطني، من أجل مقارنة المصادر وتحليلها بمناهج علمية وتشجيع الدراسات التّاريخية لكل التخصصات، وتسهيل الاطلاع على محتوى الأرشيفات المرحّلة في إطار مجموعات عمل وتحت رعاية جهات رسمية كالمعاهد العليا والجامعات ووحدات البحث والمراكز الوطنيّة.

---

1 مرجع نفسه.

إذ القضية ذات أبعاد خطيرة خاصة إذا تمّ فعلا فتح الأرشيف المرحّل للاطلاع كما تقرّر ذلك ،خاصّة وأن الأرشيف المعني هو أرشيف الدّرك والشرطة وهو في الواقع يتضمن محاضر الاستنطاق كما نقلته صحيفة الشروق، وهي وثائق تضمّنت شهادات أشخاص تحت التّعذيب ويحتمل أنها خضعت للتزوير وحتما مرت عبر الاستخبارات، وهو ليس تنازلا من فرنسا بقدر ما هو محاولة لربح معركة الذاكرة لدى الجيل الجديد، إنه تحدي كبير يحتاج إلى توفير قاعدة معرفية لأجيال الجزائر لتمحِّص وتستند لأدلة أخرى أكثر صدقا وموضوعية بالموازاة مع ما سيتوفر لديه من مصادر أغلبها يتعارض مع الحقيقة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. فريح، فريال "الوثيقة العربية ودورها الحضاري في حفظ ذاكرة الأمة العربية." المجلة العربية"3000 س.2، ع.3، (2001).

2. محمد، الشريف أشرف. الأرشيف الوسيط: ودوره في تقييم واختيار الوثائق للحفظ التاريخي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطية،2008.

3. ظاهر، محمد صكر الحسناوي. الوثيقة مفهومها وأهميتها في الدراسات التاريخية في"آفاق الثقافة والتراث"، س. 14مج. 14ع. 53نيسان ص. –ص14– 6.

4. المالكي، مجبل لازم. علم الوثائق وتجارب في التوثيق والأرشفة، عمان: الوراق،2009، ص72.

5. خرفي خليصة. استغلال الوثائق للفترة الاستعمارية 1830– 1962من قبل الباحثين: دراسة ميدانية بمراكز الأرشيف الولائية بولايات الجزائر، قسنطينة سطيف، أطروحة دكتوراه علم المكتبات، جامعة قسنطينة2.

6. بو شنافي، محمد. أهمية الوثيقة في الكتابات التاريخية عند د. يحيى بوعزيز في "الناصرية للبحوث التاريخية والاجتماعية" مج 1، ع1 .31،2011– 41.

7. مقياس مصادر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المحاضرة رقم5، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة بسكرة 2018–2020 **http://elearning.univ biskra.dz/moodle2019/enrol/index.php?id=1363**. تم الاطلاع يوم: 2022/2/4 –

8. بوهند، خالد. مدخل إلى مصادر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: حامل بيداغوجي لطلبة السنة الثانية ليسانس تاريخ، نظام جديد سيدي بلعياس: جامعة جيلالي ليابس،2013-2014 ص-ص8- 10.

9. بوهند، خالد. مدخل إلى مصادر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: حامل بيداغوجي لطلبة السنة الثانية ليسانس تاريخ، نظام جديد سيدي بلعباس: جامعة جيلالي ليابس،2013-2014 ص-ص8- 10.

10. **Gautier l'évaluation de l'Algérie 1830 a 1930 publication du comité nationale métropolitain centenqire de l'Algérie1930** نقلا عن

11. غالم محمد من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر: الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية في"انسانيات"31 ديسمبر2000 27 -38.

12. سعيدوني، ناصر. مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني. "مجلة الدراسات التاريخية" مج. 3ع.2 1988، ص ص.110- 115

13. أبوعزيز يحيى الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 1991 نقلا عن...

14. بوعزيز يحيى. مراسلات الأمير عبد القادر مع اسبانيا وحكامها العسكريين بمليلة، الجزائر: ديوان المطبوعات1986 الجامعية 93- 94.

15. بلقاسم، محمد دور الأرشيف في كتابة تاريخ الجزائر: أرشيف إكس آن بروفانس نموذجا-**Aix en-provence** "مجلة القرطاس" ع8 جانفي 2018، 70- 80.

ازدواجية توظيف المصادر الأرشيفية الفرنسية والمحلية في كتابة تاريخ الجزائر

د/يوسف ديقش
جامعة خميس مليانة
dikeche.yousef@univ-dbkm.dz

الملخص

كتب المؤرخون تاريخ الجزائر تحت اكراهات المادة التاريخية المعقدة التي تقاطعت فيها المصادر الأرشيفية الفرنسية بالمصادر الأرشيفية الجزائرية أي أن المؤرخ اصطدم بأرشيف استعماري ثري جدا غطى الفترة الاستعمارية وما قبلها وبأرشيف محلي هزيل وباعتبار أن الوثيقة الارشيفية مصدرا مهما في الكتابة التاريخية فسوف نسلط الضوء عن التأثير المزدوج للوثائق الارشيفية وخاصة تلك التي كتبت بأقلام فرنسية والتي تميزت بالصفة الايديولوجية وتأثيرها على الكتابة التاريخية لتاريخ الجزائر.

مقدمة

تشكل المصادر الأرشيفية اللبنة الأساسية للبحث العلمي وكتابة التاريخ، فهي ذاكرة الشعوب والأمم "**فلا تاريخ دون وثائق**"، فالمعلومات التي تحتويها المصادر والوثائق الأرشيفية تعتبر على درجة كبيرة من الدقة ، والاعتماد والرجوع إليها يطفي طابع المصداقية في تصوير الحياة ويعطي للدراسة أهمية كبيرة ووزنا ثقيلا، والجزائر منذ استقلالها اهتمت بكتابة وإعادة صياغة تاريخها، لكن المؤرخين كتبوا تحت اكراهات المادة التاريخية وخاصة ما تعلق بالمادة الارشيفية الفرنسية ذات البعد الايديولوجي، فلذا يستدعي تقييم الكتابة التاريخية بالجزائر جردا مفصلا للوثائق والمصادر الأرشيفية فالحقيقة التاريخية واحدة وقراءتها قد

تكون متعددة، واختلاف هذه الوثائق الارشيفية وتنوعها قد يكون عائقا في توجيه الاحداث والتأثير عليها كما يمكنه ان يكون دافعا للوصول للحقيقة وذلك بتنوع وثراء وثائق الذاكرة فتمكن المؤرخ من العودة إلى الأصول الأولى للحادثة التاريخية من عدة زوايا فيسهل تحليلها ويعيد بناء الاحداث أكثر موضوعية.

فمن هنا يمكن طرح التساؤل الآتي: **ما مدى مساهمة المصادر والوثائق الارشيفية الكولينيالية والمحلية في كتابة وصياغة تاريخ الجزائر؟ وهل رهنت كتابة تاريخ الجزائر بهذه الوثائق؟**

المبحث الأول: الأرشيف في الجزائر وتطوره

المطلب الأول: ماهية الوثائق الأرشيفية

إن للوثيقة التاريخية مفاهيم عديدة فهل المقصود بها الوثيقة التاريخية أي الوثيقة الحكومية والادارية التي تتكون اثناء تعريف الأعمال الرسمية كالتسجيلات والمراسلات بين جهات الرسمية الدبلوماسية ام المقصود بها كل ما خلفه الحادث التاريخي من آثار مادية ومعنوية [1]

ولحسم هده المسألة ،ينبغي علينا تحديد أصل الوثيقة [2]، لأن الوثائق الخاصة بالدراسات العلمية الموضوعية بأمس الحاجة إلى جهود طلاب التاريخ وبسبب أن الاصول المتعلقة بتاريخنا مبعثرة هنا وهناك، تحتاج العملية إلى تنسيق الجهود واتباع خطوات المنهج الاسترادادي من أجل استرجاع الأحداث

---

1 بليل محمد، "**دراسة وصفية ونقدية للأرشيف الاستعماري والمتواجد بدور الارشيف الجزائري، أرشيف مصلحة ولاية مستغانم نموذجا**"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد 14، يناير 2016، ص 52.

2 محمد فريد حشيش، "**الوثائق وأهميتها في الدراسات التاريخية**"، مجلة سيرتا، السنة الثانية، العدد،3 ماي 1981، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 97.

التاريخية بطريقة علمية وادراك ان الوثائق هي نقطة البداية وهذا من أجل الوصول للحقيقة التاريخية[1]، هذا ما أشار اليه أسد رستم في نقده للوثيقة التاريخية، من حيث مصدقتها والعمل على ربط الوقائع التاريخية فيما بينها، وقدم لنا نماذج عديدة لوثائق مختلفة طبق عليها آليات النقد العلمي للوصول إلى الوثيقة الاصلية[2].

ومن هذا المنطق كيف يمكننا التمييز بين مختلف الوثائق التي نعثر عليها؟ وذلك ما وضحه الباحث (حشيش) في دراسة له: " **إننا إذا اعتبرنا أن الوثيقة التاريخية هي الوثيقة الارشيفية بل تتجاوزها إلى غيرها** ..."، هنا توصل الباحث إلى أن الوثيقة الارشيفية اصلا من أصول البحث التاريخي، وهي تعني كل ما خلفه الحدث التاريخي من آثار سواء كانت وثائق أرشيفية أو تمثلت في غيرها من أثر خطب الزعماء والقادة وتصريحاتهم أو قرارتهم أو روايات أو صور الأحداث التي ارتسمت في ذاكرة الذين لعبو الادوار واشتركوا فيها.

فالشهادة أو الذاكرة سواء كانت فردية أو جماعية تبقى ذات سمات ذاتية انفعالية رمزية تفتقر إلى جهاز مفاهيمي وتعمل بكيفية شخصية على تضخيم أو تقزيم الوقائع وفق حاجيات اللحظة ورهانات السياق المجتمعي ومن ثم تبقى مجرد صورة عن ماضي متخيل وقع استحضاره مطبوعة بقداسة ممجدة، كما يظهر في تقديس بعض الرموز السياسية[3].

---

1 عبد الله الحسو، **محاضرات مطبوعة في "المصادر المادية للتاريخ** "، السداسي الثالث لطلبة الليسانس تاريخ، السنة 1980-1981، جامعة وهران.

2 أسد رستم، **مصطلح التاريخ**، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1929، ص 119.

3 بليل محمد، المرجع السابق، ص3 .

هذه الشهادة أو الذاكرة يجب أن نقوم على معالجة المنهجية في عملية بناء أو إعادة كتابة وصياغة هذا الماضي، انطلاقا من سلسلة عمليات منهجية متداخلة، تشتغل بالتحليل والتأويل والنقد، إذن فالوثيقة الارشيفية أو الذاكرة التاريخية مصداقيتها مرهونة بالكتابة التاريخية من أجل انصاف هذه الذاكرة وفق أسس عملية منهجية صحيحة [1].

المطلب الثاني: ظهور الأرشيف في الجزائر وتطوره

باعتبار الجزائر من بين الدول التي مرت عليها الحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية فإنها احتوت الكثير من الوثائق والمصادر الأرشيفية حيث مر الأرشيف الجزائري بالمراحل التالية.

أ-ما قبل الاحتلال

ظهر الارشيف قديما مع بداية تأسيس الدولة الجزائرية عند الزيريين والحماديين والزيانيين، أي شمل المعاهدات والقضاء والبيوع وغيرها من الوثائق الناتجة عن الحياة اليومية، ومع تطور الدولة الجزائرية وانضوائها تحت عباءة الامتداد العثماني أصبح للوثائق شكل آخر أكثر تنظيما ووضوحا، نتج عن التسيير اليومي لمقاليد دوائر الدولة الجزائرية بأركانها المختلفة الدينية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ تذكر الدراسات التاريخية أن من بين العائلات الجزائرية من تملك أرشيفا خاصا كما هو الشأن بالنسبة للمحاكم الشرعية ومؤسسات البايلك العمومية، حيث أن فرنسا لما احتلت الجزائر وجدت منظومة واضحة من الوثائق الأرشيفية الخاصة بالدولة الجزائرية، خاصة في الجانب العسكري والاقتصادي والسياسي .

1 بليل محمد، المرجع السابق، ص 61.

ب- المرحلة الاستعمارية

لقد تعرض قطاع الارشيف في الجزائر لأعمال التخريب والنهب منذ الوهلة الأولى للاحتلال أي قامت الجيوش المحتلة بنهب معظم الوثائق الرسمية وإهداء بعضها إلى الحكام وإتلاف ما تبقى كإجراء مقصود بهدف طمس الشخصية والذاكرة الوطنية للدولة الجزائرية التي كانت تمثل الإمبراطورية العثمانية حيث كان الأرشيف مكانة لدى حكام الجزائر، خاصة ما تعلق بالوثائق ذات الخصوصيات الشخصية، إلا أنه لم يكن هناك تشريع خاص بتنظيم الارشيف وحفظه، بل كانت عمليات التخزين والحفظ تتم على مستوى بعض الهيئات التي أنتجته على أساس أن معظم شؤون الحكم كانت تدار عرفيا، حيث لم يبقى من ذلك الا القليل بفعل التخريب التي شهدته معظم الوثائق من المستعمر.

ج- مرحلة الاستقلال وما بعده

تميزت هذه المرحلة بالاهتمام بالأرشيف على مراحل متتالية وبطريقة جزئية حيث شهدت الجزائر بعد الاستقلال فراغا رهيبا في مجال الأرشيف، إذ حولت السلطات الفرنسية معظم الوثائق إلى فرنسا بمجرد رحيلها، وما ترك كان مسرحا لأعمال الحرق التي قامت بها المنظمة السرية (OAS) الرافضة للاستقلال أي قاموا بحرق المكتبة المركزية الطبية في العاصمة وأحرقوا عمارة أرشيف ولاية الجزائر بأكملها، فغدت الجزائر تفتقر لثروتها الارشيفية، حيث تشير الدراسات إلى أنه كانت توجد حوالي 200.000 علبة من أرشيف الفترة الاستعمارية و1500علبة من وثائق الفترة العثمانية تم تحويلها بين

سنتي1962/1961 إلى إكس آن بروفانس بالجنوب الفرنسي[1]. كما أن الجزائر الفتية آنذاك اهتمت أكثر بالقطاعات القاعدية كالبناء والتجهيز والتعليم، مما انعكس سلبا على قطاع الأرشيف الذي شهد تأخرا كبيرا بسبب غياب المختصين في مجال الأرشيف وعدم وعي المسؤولين بقيمة الأرشيف آنذاك.

وقد ساهم هذا الامر في ضياع وتلف الكثير من الوثائق الارشيفية نظرا للفراغ القانوني الفادح وهذا ما جعل الدولة تلتفت شيئا فشيئا إلى هذا القطاع وخاصة منذ بداية السبعينات على غرار حركة التأميمات في تلك الفترة، فبدأت المطالبة بالأرشيف الموجود بفرنسا، غير أن هذه الأخير رفضت ذلك بحجة أنه محفوظ بطريقة جيدة، باستثناء القليل منه الذي منح في فترة الرئيس الحالي ماكرون.

أصبح للجزائر السبق بين الدول العربية في الاهتمام بالأرشيف من حيث التشريعات ومن حيث الهيكلة الخاصة لحفظ الارشيف الذي كان في البداية لوصاية بعض الدوائر الحكومية والوزارية ليتحول فيما بعد إلى قطاع مستقبل له مكانته على مستوى المحلي، وهو الآن تحت الوصاية المباشرة لرئاسة الجمهورية.

المبحث الثاني: الكتابات الاستعمارية وتوظيفها للمصادر الأرشيفية

المطلب الأول: الاستوغرافيا الاستعمارية: الخلفيات والأهداف

إن تاريخ الجزائر كتب في إطار التأريخ لأعمال الجيش الفرنسي وتاريخ فرنسا الذي سمي بالتاريخ الفرنسي المحلي حيث أن هذه الكتابات الاستعمارية

---

1 لزهر بوشارب بولوداني، " **واقع تسيير مؤسسات الارشيف في الجزائر مؤسسة الارشيف الوطني نموذج:** جامعة باجي مختار عنابة/الجزائر، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، مج 48، عدد2، حريزران، 2013، ص ص 7،8.

تمت من وجهة نظر واحدة وكان هدفها خدمة الوجود الاستعماري وتبريره وعليه فتاريخ الجزائر في الكتابات الفرنسية ليس صحيحا كله وليس كاملا[1].

لقد أهملت الاستوغرافيا الاستعمارية باستثناء قلة من المحدثين المعلومات التي تزخر بها الوثائق والمصادر الارشيفية الجزائرية، ولم تهتم إلا بما يخدم المشروع الاستعماري ويدعمه، ويذكر (يحيى بوعزيز) بأن حرمان الفرنسيين من الوثيقة الجزائرية بسبب تسربها إلى جهات أخرى أو بسبب عائق اللغة العربية التي يجهلونها، فاعتنوا فقط بتحضير ملخصات مشوهة [2].

وفي وقت التي عملت فيه الاستوغرافيا الاستعمارية على إثبات أن المدن والقرى الجزائر الكبيرة هي من تأسيس الرومان والبيزنطيين تجاهلت دور السكان الأصليين في تأسيس المدن والمجمعات العمرانية، وركزت جل اهتمامها على دراسة الآثار التي تعود إلى العهد الروماني والبيزنطي وأعادت لها الاعتبار، وهو ما يتجلى بالدراسات الخاصة بمدن "**شرشال وتيبازة ومليلة وتيمقاد**"، وغاب على أنظارهم بأن هذه الآثار شيدت بسواعد أجدادنا ولم تكشف المدرسة الاستعمارية بتمجيد بقايا الحضارة الرومانية فحسب، بل تعمدت أن تتجاهل معالم الحضارة الاسلامية بالمدن وما خلفته من أرشيف إسلامي ضخم ومن عمران شاهدة كالمساجد والزوايا والمكتبات والكتاتيب، وهذا بهدف طمس تلك المعالم والمدن عن طابعها الاسلامي المشرقي ومثال ذلك مدينة "**تلمسان ووهران ومستغانم**" وغيرها .

---

1 ودان بوغفالة، "**إشكالية كتابة التاريخ عند يحى بوعزيز وموقف الاسطوغرافيا الاستعمارية منه**"، مجلة الناصرية للبحوث الاجتماعية والتاريخية، العدد الأول، جوان 2011، ص 13.

2 نفسه، ص 13.

المطلب الثاني: الدراسات العثمانية في الفترة العثمانية

إن أغلب الدراسات التاريخية الاستعمارية المتعلقة بالفترة العثمانية والتي تمت على يد كتاب فرنسيين تعتبر دراسات مغرضة فهي تخدم مصلحة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ بحيث استعمل الفرنسيون فيها المصادر والأرشيفات الأوروبية التي تتألف أغلبها من مذكرات الرحالة ومراسلات القناصل وتقارير الجواسيس وانطباعات الرهبان وبذلك ظلت المصادر المحلية المتمثلة في الأرشيفات والمخطوطات مهملة كونها المادة الخام لهذه الدراسات[1].

إن الوجود العثماني بالجزائر في نظر المساهمة الفرنسية كان بمثابة العامل الذي حال دون اكتساب الجزائر مقومات الدولة الوطنية وعاق تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية وقد أدت هذه النظرة المغرضة بالكتاب الفرنسيين إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري، واعتبروا الجزائر منطقة فراغ حضاري [2]. إن جل ما كتب حول الفترة العثمانية تعتبر بالنسبة لاهتمامات التاريخ الجزائري من القضايا الجانبية والموضوعات الهامشية، بحيث نرى إهمال المصادر العربية والتركية والاعتماد الكلي على الوثائق الأوروبية المتصلة بالفترة العثمانية بالجزائر، ويعتبر هذا بمثابة رفض عن الحقيقة التاريخية ومعاداة للرؤية السليمة للتاريخ[3].

---

1 MANTRAN, Robert, Les données de l'histoire moderne et contemporaine de l'Algérie et de la Tunisie, note pour une étude plus approfondie, Annuaire de l'Afrique du Nord, C.N.R.S., Aix-en-Provence, Paris, 1962, p. 244.

2 حنيفي هلالي، "**ثنائية توظيف المصادر المحلية والاوربية في كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني من خلال تجربتي دوفولكس ودي غرامون**"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 01، مارس 2009، ص 9.

3ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية**، ط1، دار الغرب، بيروت، 2000، ص ص 26 ،27.

إن الكتابات الاستعمارية الخاصة بالجزائر في الفترة العثمانية تتناول التاريخ السياسي بالدرجة الأولى، وهو عمل قائم على جمع مصادر مختلفة ومتنوعة من شهادات ومصادر أرشيفية أوروبية، ومن بين الدراسات الاستعمارية دراسة "**هنري دلماس دوغرامون**"[1] الذي كان مؤرخا من الطراز الأول ومع هذا فإننا نلاحظ من خلال كتاباته ارتباطه برسالة أوروبا الحضارية والتفوق الأوروبي على الآخرين ولم يتمكن من التجرد من هذه الصفة، كما أنه أهمل المصادر المحلية باعتباره لا يثق في صحة الوثائق العربية العثمانية، ويصفها بالتحريض والمبالغة ولا يعتمدها في أبحاثه التاريخية[2]، وذهب "**دوغرامون**" بأن الجزائر العثمانية يجب أن تدرس من خلال الروايات والملاحظات والمصادر الأوروبية لاعن طريق المصادر المحلية، واتهم المؤرخين المسلمين بتعمد نشر الأخطاء والمبالغات والأكاذيب في حولياتهم وكتاباتهم[3].

وقد أدت هذه النظرة المغرضة بالكتاب الفرنسيين إلى تجاهل الوجود التاريخي للشعب الجزائري[4] ومحاولة إيجاد تبريرات لادعاءاتهم الاستعمارية في

---

2 ولد دوغرامون بفرنسا في:5 أوت 1830 من عائلة أرستقراطية أمضى نصف عمره بالجزائر التي انتقل إليها سنة 1850في إطار الخدمة العسكرية، كرس معظم حياته في التأليف والابحاث المهتمة بتاريخ الجزائر العثمانية وهو أحد المؤسسين البارزين للجمعية التاريخية الجزائرية سنة 1874، وارتبط اسمه بالمجلة الإفريقية.

2 Fernand, Braudel, l'histoire au quotidien, 2e, Editions de Fallois, Paris, 2001, pp.328-334.

4 حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 133.

4 محمد الميلي، "**موقف المؤرخين الاجانب من تاريخ الجزائر**"، مجلة الأصالة، العدد 14، 1973، ص 58.

مجال كتابة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني والتقليل من أهمية المصادر المحلية وتغييبهم للأرشيف العثماني.

المطلب الثاني: الذاكرة الأرشيفية الاستعمارية ودورها في كتابة تاريخ الفترة الاستعمارية

إن المصلحة الأرشيفية التي تعود أرصدتها المتواجدة بالمخازن إلى الفترة الاستعمارية حينما كانت تستلم هذه المصلحة كل ما يتعلق بأرشيف البلديات المختلطة وأرشيف العملات وبعض التقارير الآتية من الحكومة العامة، وكانت الإدارة الاستعمارية حريصة على تنظيم هذا الأرشيف، فالمخزون الأرشيفي التاريخي كان منظم كالآتي:

أ – الفهرسة العددية الأولى: الأرشيف قبل 1962 وهي خليط ما بين وثائق أرشيفية وسجلات ونشريات وبها عدة أرصدة يغلب عليها الطابع المونوغرافي منها:

*القضايا السياسية والإدارية

*الوثائق والسجلات الخاصة بالنشاط الاقتصادي

*الوثائق والسجلات الخاصة بالقضايا الاجتماعية والثقافية

ب– الفهرس الثانيةّ المعدلة: وهي في غالب الأحيان عبارة عن وثائق أرشيفية (تقارير ومداولات وتعليمات ...) العلب الأرشيفية المتواجدة بها تحتوي عليها:

*وثائق ذات الطابع الاقتصادي

*وثائق ذات الطابع الاجتماعي

**الوثائق الثقافية بها أرصدة مهمة عن الجمعيات الرياضية والثقافية[1].

1 بليل محمد، المرجع السابق، ص ص 67، 86.

إن الأرشيف التاريخي والمصادر الأرشيفية الفرنسية اكتست أهمية بالغة في كتابة تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وهو ما طرح أمامنا اشكالية علاقة الأرشيف بالمؤرخ، وذلك لتوضيح أسس الأرشفة لإحياء الذاكرة.

إن العلب الأرشيفية وما احتوته من تقارير ودراسات مختلفة كان له أهمية بالنسبة للإدارة الاستعمارية ويعكس سياسة الاستعمار التوسعية من خلال تنظيم شؤون الحكومة العامة في الجزائر والسير المحكم للثورات والتراث حيث تتواجد علبا عديدة يشيد محتواها بقوة حماية هذا الأرشيف من خلال التعليمات وإجراءات الحفظ المرسلة لمسؤولي هذه المصالح، والأرشيفيين المشرفين على مخازن الأرشيف وحثهم على ترتيب الأرصدة من وثائق ومصادر كالسجلات والدراسات المختلفة[1]. إن ما يلاحظ في الفترة الاستعمارية احتكار المستعمر للتدوين والتوثيق فلا نكاد نجد أرشيفا جزائريا أو كتابات أو تأليفا فضلا عن أبحاث ودراسات علمية تناولت الفترة، حيث امتاز التأليف الاستعماري الفرنسي حول الجزائر بتوسيع مفهوم المصادر الأرشيفية فقد شرع الباحثون الفرنسيون في الحفريات وسجلوا روايات شفوية وجمعوا الوثائق المكتوبة[2]، وعلى هذا الأساس أعطي للتاريخ اتجاه ومنطق فالمؤرخون الاستعماريون استعملوا جميع المصادر في سبيل الحصول على أدلة تبرر وجودهم وتبرر مصادراتهم الايديولوجية المتمثلة في كون الجزائر بلدا تابعا لفرنسا بالفطرة .

---

1 ابراهيم مهديد، **محاضرات حول البيوغرافيا دروس خاصة بطلبة الماجيستير**، جامعة وهران، 2005/2004.

2 بعطيش عبد الحميد، "**تاريخ الجزائر القديم من خلال الكتابات الكولينيالية –نقد وتقييم–**"، مجلة المعارف للبحوث التاريخية، العدد 16، ص 219.

عند ذكر المصادر الاستعمارية تأخذنا المخيلة نحو تلك الحقبة الاستعمارية الطويلة التي دامت سنة 132 سنة من القهر والاستعباد الاستعماري محاولة النيل من وحدة المجتمع الجزائري لتحوله إلى مجتمع غربي الملامح، حيث كانت الكتابات الاستعمارية في غالبيتها تخدم هذه الغاية، وقد انتهجت هذا الطريق بوعي في إطار تحقيق المطامح الفرنسية بغرض منطق اختلاف موازين القوى التي حاولت من خلالها تجاوز مرجعية الأمة الجزائرية وذاكرتها.

إن كتابات هذا العهد كانت تعمل على تبرير الاستعمار وتعمل على نجاحه واستمراره بالنموذج القائم كما أراده المعمرون. كما أن هناك مسألة جد هامة لازالت مغيبة في المصادر الأرشيفية المكتوبة وتتمثل في حياة المجتمع الجزائري اليومية والعلاقات بين مختلف القبائل والمناطق وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وحياتهم الفكرية، فما تركز عليه التقارير الأرشيفية في الواقع في سلوكيات وخصوصيات هذه القبائل لكي يتم استغلالها للتوغل الاستعماري والإخضاع، كما أن هذه المصادر الأرشيفية المكتوبة غالبا ما تركز على جهات دون أخرى على سبيل المثال: (GALLICA.BNF)، حيث يتضح تركيز مؤرخين على مواضيع تمجد الاستعمار الروماني والفرنسي كتجسيد للعنصرية والتفرقة وهي ترتبط بالاستراتيجية الاستعمارية والهدف من ذلك هو إحداث نوع من الصراع العرقي في الجزائر[1].

إن الكتابات الكولونيالية غالبا ما تركز على المجالات التي تخدم المشروع الاستعماري بمختلف جوانبه، مع التركيز على طرق دون الآخر والمتمثل في الكولون والتعمير أما السكان الأصليون فلا يتم دراستهم سوى

1 بعيطش عبد الحميد، المرجع السابق، ص 224.

الجانب الذي يخدم الإستراتيجية الاستعمارية [1]فالوثائق الأرشيفية تدرس الأهالي من الجانب الذي يخدم المصلحة الاستعمارية فهذه الوثائق موجهة توجيها كولينياليا، ساهمت هذه الوثائق في بلوة تاريخا استعماريا قضى على المرجعية التاريخية والحضارية للجزائريين.

وفي الأخير يمكن أن نقول بأن غياب الصفة العلمية وتغلب الصفة الايديولوجية في الكتابات التاريخية الاستعمارية والنقص الذي يلاحظ في منهج مدرسة التاريخ الاستعماري راجع إلى: الإهمال الخطير للجانب الوثائقي الذي يخص الطرف الجزائري ومساعدة عناصرها بطريقة مباشرة وغير مباشرة على تبديد ما كان موجود، والتجرأ على كتابة تاريخ عصر أو عصور وفق قالب لصب الوقائع ثم التخطيط له واستعملت فيه الذاكرة التاريخية التي خدمت المصالح الاستعمارية[2]. وفي المقابل نستطيع بأن نقول إن الدراسات التاريخية الاستعمارية تركت لنا رصيدا من الدراسات والابحاث حول الاستيطان الأوروبي والاحتلال وسياساته، وهو يعتبر مساهمة معتبرة في إثراء المعرفة التاريخية الاستعمارية بالإضافة إلى الكمية الكبيرة من المادة الأرشيفية المحفوظة التي تعتبر اللبنة الأساسية لكتابة تاريخنا، حيث يمكن القول بالرغم من النقص في أعمال الكتابة التاريخية الاستعمارية نجد ما يوازيه في العمل الكمية الأرشيفية الضخمة التي أنجزت من طرف المؤرخين الفرنسيين.

---

1 مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 12.

2 جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 9.

المبحث الثالث: الكتابات الوطنية وتوظيفها للمصادر الأرشيفية

المطلب الأول: المصادر الأرشيفية وعراقيل الكتابة التاريخية الوطنية

تشهد كتابة تاريخ الجزائر خاصة ما تعلق بتاريخ الفترة الاستعمارية والحركة الوطنية عراقيل جمة مما جعل الكثير من المتتبعين يحكمون على العملية بالفشل والتي عطلت عملية كتابة التاريخ الوطني، أبرز هذه العراقيل مسألة المصادر الأرشيفية التي تعتبر أكبر عائق يواجه كتابة تاريخ الجزائر، خاصة ما هو موجود بفرنسا، التي نقلت حوالي مائتي ألف علبة من الأرشيف بين سنتي (1961-1962) بحجة أنها من أنتجته[1]، جزء مهم من هذا الأرشيف الذي لم تمر عليه الفترة القانونية غير متاح للباحثين، وحتى الأرشيف الموجود في الجزائر لدى دوائر رسمية وأشخاص كانوا فاعلين في الثورة يبقى بعيدا عن متناولهم، وهناك من الباحثين من يدعو السلطات الجزائرية إلى فتح الأرشيف الموجود في الجزائر (بني مسوس) أمام الأكاديميين قبل مطالبة فرنسا بتسليم أو فتح الأرشيف الخاص بالثورة .

في ظل غياب الوثيقة الأرشيفية يجد المؤرخ نفسه أمام ثغرة لا يمكن سدها إلا بالعودة إلى مكملة أحيانا وبديلة مثل المذكرات المكتوبة أو الشهادات الشفوية غير أنه يصطدم مجددا بنقصها الكبير، بالإضافة إلى أن المستوى العلمي لهذه المذكرات محدود، مما يجعلها بطولات أسطورية أكثر منها حقائق تاريخية مستبيحة حقائق تاريخية وذلك لبناء ذاتي وهمي، بالإضافة إلى أن جلها

---

1 نورالدين ثنيو، **الأرشيف الذاكرة وكتابة التاريخ، مخبر الابحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركة الهجرة**، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 2، ابريل 2008، ص 48.

كتب بعد رحيل صناع التاريخ [1].

ولهذه الغاية فالأرشيف الذي رحل عند انتهاء الثورة يعتبر ثمينا، حيث تم مصادرة ذاكرة الجزائريين من طرف فرنسا حسب ما يقول عبد الحميد شيخي مدير مركز الأرشيف الوطني [2]: "**يجب ضمان الاسس المرجعية القانونية لا يجاد صيغ تعاون تمكن من تسهيل مهام الباحثين للاطلاع على الارشيف الخاص ببلدهم**". والدراسات التاريخية تعتمد بشكل كبير على المصادر الأرشيفية بحيث لا يمكننا كتابة تاريخ علمي أكاديمي إلا بالرجوع لهذه الوثائق التي تظهر لنا جزءا من الحقيقة التاريخية، بالإضافة إلى أن الكتابة التاريخية في الجزائر في مجملها تحمل تأثيرات مدرسة التاريخ الاستعماري ومتأثرة بالقالب والصيغ والاتجاهات لهذه المدرسة الكولينيالية.

المطلب الثاني: واقع الكتابة التاريخية الوطنية في الجزائر *نقدا وتقيما *

إن الناظر في الانتاج التاريخي المرتبط بالجزائر يجزم بأن المؤرخين والباحثين الجزائريين، لم يقدموا الجهد الكافي بمقارنتهم بالطرف الثاني في مسألة الاستعمار، فواقع الدراسات يؤكد أن ما قدم في مجال الكتابة التاريخية الوطنية قليل جدا، وعلى الرغم من توفر الأطر التنظيمية والهياكل الداعمة للبحث التاريخي كالمركز الوطني للدراسات التاريخية والمركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ناهيك عن المخابر

1 محمد بن ساعو، "**مسيرة الكتابة التاريخية في الجزائر بين أثقال التقديس ونزعات التسيس وتسربات الكولينيالية**"، مجلة ذوات، العدد36، 2017، ص 2017.

2 عبد الحميد شيخي، "**دور الأرشيف في ذاكرة الشعوب**"، مجلة همزة وصل، المركز الوطني للأرشيف الوطني، عدد خاص 2010.

المتخصصة للبحث التاريخي، إلا أنها غير مفعلة وأغلبها ينشط على الورق دون تقديم نتائج لدراساتها ولا ترقى إلى المستوى بسبب الضبابية وضعف التأطير[1].

وفي ظل هذه المعيقات يتساءل المؤرخ أبو القاسم سعدالله: "... **وأمام ظواهر الخوف من التاريخ والتشرذم الثقافي وتحطيم الأبطال والرموز، وأمام غياب المركزية الواعية الموجهة وفقدان الحرية الفكرية وغياب الحوافز، كيف نتصور أن يولد المؤرخ ويمارس نشاطه وتجديده لتاريخ شعبه...**" [2]، ولكن قبل مواجهة هذه الأعباء نتساءل هل لدينا من الإمكانيات المادية والبشرية ما يسمح بالتطلع إلى هذه المهمة، أذا نظرنا إلى المسألة احصائيا ومن جانبها البشري نجد أن الجامعات الوطنية تتوفر اليوم على مئات من الباحثين في مختلف درجات التأهل والخبرة هم قادرين موضوعيا على تحمل هذا العبء ومن ناحية الامكانيات المادية فأكبر عائق للكتابة التاريخية الوطنية هو مسألة الأرشيف والتوثيق وارتباطنا بالمدرسة الاستعمارية [3].

تقييما لما سبق يبدو أن الحديث عن مدرسة وطنية سابقا لأوانه، فإذا سلمنا بأن الإنتاج التاريخي في الجزائر يتطور فإن هذا التطور في عمومه ليس سوى تطورا كميا ومع ذلك يبقى التراكم ضروري في التأسيس لأي مشروع، مع ضرورة تبني معايير علمية في الكتابة التاريخية، وفي الأخير نجد أنفسنا أمام كتابات ملحمية رسمية متراكمة، فعملية كتابة التاريخ يحتاج استراتيجية مدروسة ممنهجة فنحن اليوم بحاجة إلى خطاب تاريخي متجدد.

---

1 محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 34.

2 أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 9.

3 جمال قنان، المرجع السابق، ص 10.

فالمؤرخ الجزائري اليوم بحاجة إلى تجديد كتاباته منهجا ومضمونا سواء في أعماله الأكاديمية الموجهة للطبقة المثقفة والمختصين أو من خلال الخطاب الذي يستهدف الجمهور، وعليه أن يدرك أن شباب اليوم الذي يعيش في ظل تيار العولمة الجارف والتحولات الكبرى التي تشهدها البنية المجتمعية غير شباب السبعينات والثمانينات، والباحث مطالب بتوجيه دراسته التاريخية نحو تلك المراحل التي تبقى مغيبة في مختلف العصور.

إذا كان التاريخ في فترة سابقة بحاجة إلى تصفية من الاستعمار فإنه اليوم بحاجة إلى جانب ذلك لتنقية من الايديولوجيا والرسمية، وأريد الاشارة في الختام أننا ورثنا عن الاستعمار حالة من التخلف في جميع المجالات، والدراسات التاريخية واحدة منها، ونحن اليوم أكثر من أي وقت مضى لفتح نقاش علمي جاد حول مسارات الكتابة التاريخية الوطنية لتقييم وضعها واستشراف مستقبلها.

خاتمة

إن الدراسات التاريخية الاستعمارية المتعلقة بتاريخ الجزائر باختلاف مصادرها الارشيفية كانت تهدف إلى خدمة الاستعمار الفرنسي في مجال التاريخ، وإخضاع منهجية التاريخ إلى واقع الاحتلال وأهداف السياسة الاستعمارية وتجاهل الوجود التاريخي للجزائريين، فهذه الدراسات الاستعمارية اعتمدت في غالبيتها على مصادر وأرشيفات فرنسية متجاهلة المصادر الأرشيفية العربية الجزائرية والعثمانية أي المحلية بشكل عام، كما كان لها الفضل في تنشيط والتأثير بشكل كبير على الانتاج التاريخي الوطني وخاصة في شح المصادر الأرشيفية المحلية واعتماد الكتابة الوطنية على الأرشيف الفرنسي، فالمدرسة التاريخية الوطنية تحتاج إلى إعادة الغربلة والكتابة بأسلوب علمي انطلاقا من المادة الأرشيفية المزدوجة المحلية والفرنسية .

السينما الجزائرية والدور الذي يمكن أن تقوم به في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر، باعتبارها أرشيف ضوئي (1896-1962)

Algerian cinema and the role it can play in writing the contemporary history of Algeria, as an optical archive ((1896-1962

✍د/عمر جفال
جامعة الأغواط
djeffalomar@gmail.com

مقدمة

لا يمكن كتابة التاريخ؛ إلاّ بتوفر "**المصدر التاريخي**"، وتمتاز مصادر كتابة التاريخ المعاصر بثرائها وتنوعها، مقارنة بالعصور السابقة؛ فكلّما كان العصر قديما كلما قلّت مصادره. كما وكيفا، واعتبرت مدارس التاريخ المعاصر، خاصة مدرسة الحوليات أنّ السينما وثيقة أصدق في التأريخ للمكان والإنسان وما يحيط بهما من ظروف سياسية واجتماعية؛ وأصبح العديد من المؤرخين يتعاملون مع الفيلم السينمائي بوصفه وثيقة تاريخية يمكن الاعتماد عليها عند كتابة تاريخ القرن العشرين.

فالسينما أداة هامة ووثيقة جديدة تثري مصادر البحث التاريخي؛ فهي ليست مجرد فن شعبي يستقطب الجماهير ويتداخل فيها الواقع والمتخيّل، إنما خطابًا مرئيًا يحمل في طياته صناعة تاريخية بفلسفة الواقع؛ فهي كتابة على الشاشة نسجل من خلالها حركة التاريخ والمجتمع، وهي قادرة على التقاط مكبوتات المجتمع سياسياً، اجتماعياً وثقافياً بطرق مختلفة ومتباينة.

دخلت السينما للجزائر منذ سنة 1896، وتمّ تصوير العديد من الأفلام فاقت 200 شريط سينمائي مختلف المواضيع، وأثناء الثورة عملت جبهة التحرير

بدورها إلى إنتاج ما يقارب 14 شريطا سينمائيا، صورت المعارك الحربية وظروف المجاهدين واللاجئين الجزائريين. إلخ؛ ورغم هذا الثراء في الأشرطة السينمائية إلا أنّ المؤرخ الجزائري مازال عازفا عن استغلالها في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر ومقاومته للاستعمار الفرنسي.

سنحاول في هذا البحث التّطرق إلى إشكالية **مدى اعتبار السينما وثيقة تاريخية يمكن للمؤرخ استغلالها في الكتابة التاريخية، وكيفية تعامله مع الفيلم السينمائي سواء كان روائيا أو وثائقيا بوصفه وثيقة يمكن الاستناد عليه عند كتابة تاريخ الجزائر المعاصر.**

وللإجابة على هذا التساؤل ارتأينا أن نعالج الموضوع وفق الخطة التالية:

1. إشكالية اعتبار الشريط السينمائي وثيقة تاريخية.
2. الإنتاج السينما في الجزائر (1896-1962).
3. طرق التعامل مع الفيلم السينمائي باعتباره وثيقة تاريخية.
4. خاتمة.

1. إشكالية اعتبار الشريط السينمائي وثيقة تاريخية

لم توظف السينما في كتابة التاريخ عند ظهورها إلاّ بعد أكثر من سبعين سنة رغم مناداة بعض المثقفين بأهميتها في الكتابة التاريخية، ويمكن اعتبار المصور البولندي بولسلاس ماتيزسكي (Boleslas Matuszewsk) كأول من أشار سنة 1898 إلى إمكانية اعتبار الأشرطة السينمائية المصورة مصدرا جديدا تعتمد عليه الأجيال القادمة في معرفة تاريخ[1]. جاءت بعده مدرسة "الحوليات" التي بدأت في التنبيه حول الأهمية التي قد تمثلها السينما بالنسبة للمؤرخ. ففي

1 Bolesl, Matuszewski,. Une nouvelle source de l'histoire: création d'un dépôt de cinématographie historique. Noizette, 1898.

سنة 1935، كتب المؤرخ الفرنسي مارك بلوخ (Marc Bloch) إلى زميله لوسيان فيفر (lucien febre) في 20 ديسمبر رسالة يقول له فيها: "**إنّ السينما هي من أطرف الظواهر في زمننا هذا، وهي من أعجب البارومترات الثقافية والاجتماعية التي نملكها اليوم.. إنّها حقًّا ذو فائدة كبيرة بالنسبة لمؤرخي مدرسة الحوليات**".

في سنة 1958، نشر المؤرخ روبير ماندرو (Robert Mandron) مقال له بمجلة الحوليات جاء فيه: "**أنّ الفيلم السينمائي أداة فعّالة لنشر التّصورات التاريخية الّتي يحملها كل مجتمع عن ماضيه وعن أهم مراحل تاريخه**". في سنة 1961، صدر كتاب جماعي بعنوان "**التاريخ ومناهجه**"، أكّد فيه المؤرخ جورج صادول (Sadoul Georges) أهمية الأفلام في كتابة التاريخ مستقبلا؛ فهي كنوز تمس التاريخ بصفة عامة فضلاً عن التقاليد واللباس والفنون بما فيها السينما واللغة والتقنية[1].

بقيت الأصوات المنادية بفكرة توظيف السينما في الكتابة التاريخية ضعيفة ومهملة، إلى أن جاء المؤرخ مارك فيرو (Marc Ferro)[2] والّذي أحدث هزة عنيفة جعلت المؤرخين يلتفتون إلى أهمية السينما في الكتابة التاريخية.

---

1 عبد الرحيم الحسناو، "**التاريخ والسينما «لغة المرئي وسلطة المرجعي»**". مجلة فكر الثقافية، 2018..ص ص 155 - 156.

2 **جاك فيرو** (1924-2021): مؤرخ فرنسي، بدأ حياته العملية بالتدريس في مدينة وهران بالجزائر ما بين 1948-1956) المشاركة في تأسيس حركة الأخوة الجزائرية، وهي الحركة التقدمية التي اختارت الطريق الثالث الذي ينص على "**مناهضة النظام الكولونيالي، وراديكالية جبهة التحرير الوطنية الجزائرية**"، كما جاء في أدبيات الحركة يومها. عاد إلى فرنسا واشتغل بالتعليم قبل أن يعين مديرا لمجلة الحوليات سنة 1970 يعتبر من أكبر المتخصصين في الاتحاد السوفياتي وروسيا بل في حروب القرن العشرين والاستعمار والسينما.

يعتبر مارك فيرو وهو مؤرخ أكاديمي فرنسي من مدرسة الحوليات من أكثر المُؤرّخين المهتمين بموضوع السينما؛ باعتبارها مصدرا من مصادر كتابة التاريخ.

نشر مارك فيرو أفكاره لأول مرة في شكل مقالات، ثم جمعت في كتاب صدر بعنوان "**السينما والتاريخ**" سنة 1977، وتُرجم لعدّة لغات لأهميّته.. ويمكن تلخيص الأفكار التي ذكرها فيرو في كتابه كالآتي:

-السينما عبارة عن وثيقة تشكل مجموعة من الأرشيفات التي لا تقدر بثمن، سواء كانت وثائقية أم خيالية، ويمكن الاعتماد عليها إلى جانب المصادر التقليدية للبحث التاريخي.

-الفيلم السينمائي مثل المصادر التاريخية غير التقليدية كالفلكلور والتقاليد الشعبية أو التاريخ الشفاهي... الخ، مادةً يمكن قراءتها بوصفها وثيقة.

-الفيلم يكشف الوجه الآخر للمجتمع وجوانبه المنسية، التي يصعب إيجادها في مصادر أخرى فتفيد المؤرخ كثيرا؛ فتحليل أشرطة الأخبار التي تحكي تظاهرات بيتروغراد بين فبراير وأكتوبر سنة 1917، يبدو مثلاً أنّها تبين أنّ المتظاهرين كانوا غالبًا جنودًا أكثر مما كانوا عمالاً.

-على المؤرخ ألا ينظر إلى الفيلم على أنّه عمل إبداعي، ولكن ينظر له على أنّه منتوج وصورة موضوعًا ليست لها معان سينماتوغرافية فحسب.

-على المؤرخ في تعامله مع الفيلم كمصدر من المصادر أن يحقق في التفاصيل وأن يتجاوز الرسائل المباشرة التي يرسلها الفيلم.

-أهمية السينما بالنسبة للبحث التاريخي لا ينبغي له أن يحجب عنا الصعوبات والإشكاليات التي تثيرها الوثيقة السينمائية كوثيقة مرئية قد توجهها عدسات الكاميرا وفق ما يراه صناع الفيلم؛ ولذلك وجب توخي الحذر أثناء التعامل معها

والتسلح بعدة منهجية تمكّن من قراءتها[1].

في بداية الأمر وجدت أنّ أفكار مارك فيرو معارضة كبيرة من أنصار المدرسة الوضعية القائمة على الاعتراف بالوثيقة الرسمية، وعدم انفتاح التاريخ على المعارف الأخرى من العلوم الإنسانية والاجتماعية [2]، ويمكن إيجاز تلك المعرضة حسبما ذكرها فيرو في كتابه السينما والتاريخ في العناصر التالية:

. انتقدت الأوساط الجامعية فكرة الوثيقة البصرية فحتى ذلك الحين لم يكن التاريخ بوجه خاص سوى أمرا يعتمد على الوثائق الورقية. هذا الموقف جعل المثقفين يتجاهلون السينما بالرغم من مرور زمن على ظهورها، فلم يتم حتى الآن تصنيف الأفلام، ولو من ضمن المصادر المرفوضة أو المهملة، الفيلم لا وجود له في المجال الذهني للمؤرخ وفي الواقع، فإن السينما لم تكن قد ظهرت بعد عندما بدأ التاريخ في اتخاذ عاداته وتنقيح أساليبه وأدواته، أو عندما كف عن السرد متجها إلى الشرح. كذلك فإنّ لغة السينما هي لغة مستغلقة مثلها في ذلك مثل لغة الأحلام، تشتركان معا في حقيقة واحدة، ألا وهي أن تأويلهما غير مؤكد.

. المؤرخ لا يعترف بالسينما كوثيقة كونه اعتاد الاستناد في عمله على وثائق موقعة ومضبوطة الهوية، لم يكن مهيأ لاستعمال الفيلم وهو وثيقة لا يعرف

---

1 للتوسع حول أفكار فيرو أنظر كتابة: مارك فيرو، **السينما والتاريخ**، ترجمة، سحر سمير يوسف، القاهرة، المركز القومي للترجمة .2019.

2 أشرف الحساني,"**في رحيل مارك فيرو: السينما وثيقة تاريخية يُعوَّل عليها**". مجلة الجديد العربي.https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media (2021/02/01) ،اطلع عليه يوم2022/01/09

صاحبها. ففي بداية القرن العشرين كان الفيلم ينسب إلى الآلة التي صورته، ولم يكن المُشرّع يعترف بأن للفيلم مؤلفًا تحق نسبته إليه.

. توظيف السينما بالنسبة للبحث التاريخي بقي أمرًا محدودًا وناقصًا جدًّا، ولم تكن الصورة أو الوثيقة المصورة بالنسبة للمؤرخ سوى مجرد أداة بيداغوجية وإيضاحية ووسط خطاب تاريخي مؤسس على المكتوب وقائم عليه.

أدى رفض وتجاهل المؤرخين للسينما على أنّها وثيقة تاريخية على إهمال الأرشيف السينمائي لمدة باستثناء إشارات قليلة، لم تكُن كافية لصوغ مشروعٍ فكري قادر على فهم وتمثّل العلاقة بين الصورة والتاريخ، وبلورتها في الواقع[1]، لكن فكرة فيري لم تمت وبقيت تنمو ببطء، إلى أن ظهر الفيديو واُستعمل في التوثيق، خاصة عند جمع الشهادات الشفوية؛ ممّا أدى إلى انتشار أفكار فيرو خاصة في الدول الأنجلوسكسونية. حاليا أصبح الكثير من المؤرخين أكثر قناعة بأهمية السينما كوثيقة بصرية مهمة في كتابة التاريخ المعاصر، وأصبحوا ينهلون من هذا المصدر الجديد باعتباره وسيلة لنقل الواقع، ومحاولة لإعادة استقراء وقائع تاريخية حدثت بالفعل.

2.السينما في الجزائر

يمكن تقسيم نشأة وتطور السينما في الجزائر من سنة 1896 إلى 1962 إلى قسمين: سينما كولونيالية وأخرى جزائرية.

1.2 السينما الكولونيالية (1896 -1962)

في 28 ديسمبر عام 1895 اكتشف الناس لأول مرة عشرة أفلام قصيرة تتراوح مدتها ما بين 38 و48 ثانية فقط، وذلك عندما قام الأخوان لوميار

1- المرجع نفسه.

(Les Frères Lumière)[1] بأول عرض سينمائي في **المقهى الكبير** في **شارع الكبوشيين بباريس**[2]، ونتيجة لنجاح التجربة قام الإخوان لوميار بتوسيع نشاطهم التصويري؛ فكوّنوا عشرات المصورين على استعمال آلة السينماتوغرافيا [3] منهم "**ألكسندر بروميو**" (Alexandre Promio) كلّف الإخوة لمياز "ألكسندر بروميو" القيام برحلة خارج فرنسا لالتقاط صور سينمائية، فذهب إلى مدريد وقام بتصوير 13 مشهدا، ثم بريطانيا وسجّل فيها 11 مشهدا، فأمريكا. وفي طريق عودته نزل بالجزائر العاصمة وهنالك بدأ في تصوير سلسلة من المشاهد من 15 ديسمبر إلى 25 ديسمبر 1896، تعتبر أوّلى المشاهد المصورة في الجزائر العصمة تلمسان وكان عددها 10 أفلام قصيرة تمتلك نفس الخصائص: "**أفلام صامتة، أبيض/أسود، لقطات متواصلة، مدتها أقل من دقيقة**"... جاءت على النحو التالي:

- تحميل عربة بالبراميل في ميناء الجزائر.
- صلاة المؤذن الجزائر.
- الحمار الجزائر.
- سوق العرب.
- ساحة الحكومة.

---

1 الإخوان **أوغست لوميير** ((Auguste Lumière **ولويس لوميير** ((Louis Lumière ، مهندسان وصناعيان فرنسيان لعبا دورا رئيسيا في تاريخ السينما والتصوير الفوتوغرافي، حيث اخترعا جهاز سينما توغراف وصورا به أول شريط سينمائي بعنوان (الخروج من مصنع لوميير في ليون") زمنه 46 ثانية ويعتبر أول شريط سينمائي تم تسجيله في العالم وذلك سنة 19 مارس 1895.

2 جورج سادول، **تاريخ السينما في العالم** ،ترجمة إبراهيم الكيلاني وفايز كرنقش ،بيروت منشورات عويدات، 1965.ص24.

3 المرجع نفسه، ص24.

- باب عزون.
- تنزيل البضائع في الميناء.
- شارع معسكر بتلمسان.
- شارع سيدي بومدين تلمسان.
- شارع فرنسا تلمسان.

إنّ مجموعة الأفلام هذه تعتبر وثيقة اجتماعية غير مقصودة عن مدينة الجزائر وتلمسان وسكانهما، ركزت فيها عدسة "ألكسندر بروميو" على جمال مدينة الجزائر وتلمسان، وصوّرت أهم ساحاتهما وشوارعهما، مثل "**ساحة الشهداء**" حاليا التي بها تمثال الدوق دورليان فوق حصانه. كما صوّرت أزقة شارع "**باب عزون**"، واتّجهت إلى حي "**باب الوادي**" العتيق وصولا إلى منطقة "**الريس حميدو**"، ثمّ شوارع تلمسان وما بهم من حركة عفوية للسكان.

ما يميز هذه الأفلام تركيزها على الحياة العادية، وتصويريها للواقع كما هو، ولم تعتمد لا على سيناريو ولا على ممثلين ولا ديكورات؛ فقد صوّرت التفاصيل المملة في حياة الإنسان[1].

أمّا اليوم فنرى تغييرا كبيرا في تلك الأماكن؛ فقد اختفت القبعات الفرنسية، ورحل تمثال الدوق دورليان [2]، واختفى "**الترمواي**" وحل محله المترو[3].

---

1 محمد علال، "**الأخوان لوميير.. 132 عاما على ميلاد السينما العالمية في الجزائر**". الجزيرة الوثائقية،https://doc.aljazeera.net/portrait(2019/06/28)، اطلع عليه يوم 2021/01/18

2 – **الدوق دورليان:** وهو ابن الملك لويس فيليب، وقد شارك في حملات عسكرية، شارك في الحملة الفرنسية ضد قسنطينة سنة 1838، لقي مصرعه إثر تعرضه لسقوط من عربة خيول – نصبت له الحكومة الفرنسية سنة1848 في ساحة الشهداء بالعاصمة تمثال ممتطيا حصانه مصنوع من المعدن المذاب من مدافع مدينة الجزائر. تم إزالة التمثال بعد استقلال الجزائر سنة 1963.

3 – محمد علال، مرجع سبق ذكره.

كانت الجزائر ساحة تصوير مرغوب بها من العديد من المخرجين، وكانت جل الأفلام المنتجة تتولاها شركتا "**باتي Pathé** "و"**غومونGaumont**" ، ولتنظيم الإنتاج السينمائي في الجزائر والتّحكم فيه، قامت الإدارة الفرنسية بإنشاء مصلحة التوزيع السينماتوغرافي، وأتبعتها بعد ذلك بإنشاء مؤسسة المصلحة الجزائرية للسينما (S.A.C)، ولم تكن لهذه الجهود غايات فنية وثقافية بقدر ما كانت لها أهداف دعائية، إلا أنّها مثّلت جزءا من نسيج ما يسمى بالسينما الكولونيالية أو السينما الجزائرية القبلية.[1]

قارب عدد الأفلام الكولنيالية المنتجة في الجزائر 200 فيلم في الفترة ما بين 1896 و1962، تاريخ آخر إنتاج آخر الأفلام الكولنيالية بعنوان "**زيتون العدالة oliviers**" لجامس بلو(James Blue).

وأفلام تلك الفترة كانت تتطلب الكثير من الحذر في الكتابة التاريخية؛ كونها مارست كل أشكال الزيف والمغالطة لصالح الاستعمار الفرنسي[2].

فقد تميزت بتركيزها على الحط من قيمة الشعب الجزائري، ووصفه بالمتوحش الغبي والمتخلف الخارج عن القانون الّذي يعيش في الأكواخ البائسة أما أرض الجزائر فقد السينما الكولنيالية باعتبارها إقليما فرنسيا يتميز بطبيعة خاصة فيها النخيل والفروسية، وفيها حي القصبة والإنسان الأهلي... وكلها تشكل عناصر لديكور غريب وجميل، فكان الفيلم نفسه يمرر الفكرة التي يريد

---

1 –أحمد بغالية، "**هوّية السينما الجزائرية بين المحلية والقومية العربية" قراءة في بعض النماذج،** مجلة جيل الدراسات الادبية والفكرية، المجلد7،العدد59 ، 2020 ،ص79.

2 سليم بتقة, "**الجزائر بعيون السينما الفرنسية المنظور والمضمر**"، مجلة فكر وثقافة ، http://www.fikrmag.com/article ،2016/08/19، اطلع عليه 2022/01/26

الاستعماريون الترويج لها[1]، وكنماذج من تلك الأفلام نجد العناوين التالية:

– فيلم المسلم المضحك: (Le Musulman Rigolo)إنتاج سنة 1896.

– علي يأكل بالزيت (Ali bouffe à l'huile)، إنتاج سنة 1907، فمن خلال العنوان يتبين المحتوى المبني على الإضحاك والسخرية من شخصية الأهلي[2].

لكن كل هذا لا يمنع المؤرخ من الاستفادة من هذه الأفلام بعد دراستها وغربلتها ومقابلتها بمصادر تاريخية أخرى، فهي غنية بمناظر الأمكنة واللباس والأكل وطريقة الاحتفالات ومختلف مظاهر الحياة اليومية؛ مما يجعلها أداة تساعد المؤرخ على فهم تلك الفترة والكتابة عنها بشكل أكثر صدقا[3].

2.2. السينما الجزائرية 1956–1962

أدرك مفجّرو الثورة وقادتها الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الإعلام، إلى جانب السلاح في محاربة المستعمر؛ ودحض أكاذيبه أمام العالم، ولنقل الأخبار الصحيحة التي كانت تجري على ارض الجزائر. وكانت السينما من بين وسائل الإعلام التي اهتمت الثورة بإنشائها. كانت أول تجربة للكاميرا الثورية في شهر ديسمبر 1956، حيث التحق "**جمال شندرلي**" عن طريق تونس بالجبل، بآلتا تّصوير؛ واحدة من نوع ملم بيارد (paillard)، والآخر من نوع ملم بيل هول تمّ شرائها من تونس، وأُلتُقطت أول الصور لمواطنين ومجاهدين من القاعدة

---

1 أبو القاسم سعدالله, **تاريخ الجزائر الثقافي، ج**10، دار البصائر للنشر والتوزيع.2007.394

2 –زويرة عياد، "**السينما التسجيلية وصور نضال المجتمع الجزائري**"، مدارات سينمائية ، المجلد1، العدد02 ، 2019 ص.ص267–268.

3 محمد الكرادي، "**علاقة التاريخ بالسينما؛ السينما الكولونيالية ببلدان المغرب بنموذج**" ، مجلة قرطاس ا لدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 8، العدد 1، 2021 ، ص ص 223–224.

الشرقية. كانت الصور الأولى المسربة إلى الخارج من طرف "**شندرلي**" من بين أسباب اعتراف أمريكا بحق الشعب الجزائري في الكفاح المسلح، وأنّ ما حققه أول شريط بثته "**السي بي ياس**" الأمريكية سنة 1956 لم تحققه سنوات النضال والكفاح كما جاء على لسان الفقيد "**عبد الحميد مهري**"[1].

في نفس السنة 1957 قامت المخرجة الفرنسية المساند للثورة "**سيسيل دي كوجيس**" (Cecile de cujis) بإخراج فيلم اللاجئون،(Les Réfugiés) وكان موجّها للعرض على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. [2] وأخذت مناظره في تونس وهو يصور معاناة اللاجئين الجزائريين، وقد كلف هذا الفيلم مخرجته سنتين من السجن أما المخرج الفرنسي "**ريني فوتي**" فأخرج سنة 1958 فيلم "**الجزائر تلتهب (Algérie en flammes)** "وفي سنة 1961 أخرج فيلم "**عمري ثمان سنوات**" (J'ai Huit Ans في عام 1961 بالاشتراك مع المخرجان الفرنسيان "**يان لوماسون**" والسوفياتية "**أولغا فارين**"، أما المخرج "**بيار كليمان**" فقد أخرج فيلم "**ساقية سيدي يوسف**" سنة 1958، وبسببه حُكم عليه بعشر سنوات سجنا من قبل سلطات بلاده بتهمة تهديد الأمن الخارجي لفرنسا [3].

كانت الأفلام المصورة تنقل إلى يوغسلافيا وبرلين حيث تحميضها وتركب،

---

1 غوتي شقرون، "**السينما الجزائرية: الواقع والرهانات**"، جريدة الجمهورية. عدد يوم2020/07/25.

2 نورالدين حدادو، "**الخطاب السينمائي الجزائري مقاربة سيميائية لفيلم خارج عن القانون**"، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والفنون، جامعة وهران ،2015-2016، ص74.

3 بلال المازني، "**السينما الجزائرية الرديف الوفي**". الجزيرة الوثائقية، https://doc.aljazeera.net/ ، 2020/02/10 ، اطلع عليه يوم 2021/12/28

ثم توزع في البلدان الاشتراكية بالتحديد، كانت تلك الأفلام عبارة عن نافذة واسعة فُتحت على مصراعيها لتُظهر أحداثا وحقائق حيّة عاشها الجزائريون خلال حرب التحرير، فكانت ملهمة، بسبب واقعيتها وقيمتها التوثيقية.

كانت الأفلام تُصوّر من أرض المعركة وتحمل مشاهد حقيقية، وقد أُنجزت في ظروف صعبة جدا وبوسائل مادية محدودة على أيدي سينمائيين تنقصهم التجربة، ولكنّها كانت بحق شهادة هامة وبرهانا ملموسا على تلك المرحلة الصعبة[1]. وكان المخرجون يواجهون قذائف المدافع وفوهات بنادق جيوش المستعمر الفرنسي، من أجل نقل الصورة الحقيقية لأرض المعركة، غير عابئين بالموت الّذي يتربص بهم من كل زاوية، لقد كانوا بحق جنودا ناقلين لصورة الكفاح المسلح في الجبال. يقول الكاتب "**جان ألكسان**" في كتابه "**السينما في الوطن العربي**": "**إنّ السينما الجزائرية هي إحدى المعطيات التي أفرزتها حرب التحرير، بل إن مجموعة من السينمائيين استشهدوا في هذه الحرب منهم فاضل معمر زيتوني، عثمان مرابط، مراد بن رايس، صلاح الدين السنوسي، خروبي الغوتي مختار علي جنادي، عبد القادر حسنية، سليمان بن سمان وعلي جنادي**"[2].

2. التعامل مع الشريط السينمائي كوثيقة بصرية في الكتابة التاريخية:

إنّ تعامل المؤرخ مع الفيلم الوثائقي هو في جوهره عمل مشابه لتعامل المؤرخ مع الوثيقة المكتوبة؛ أي دراسته دراسة ظاهرية وأخري باطنية، وعليه قبل البدء أن يراعي النقاط التالية:

---

1 – جان الكسان، **السينما في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة ن رقم 51، والآداب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1982، ص218.

2 – المرجع نفسه، ص217.

– تكوين خلفية عن موضوع البحث، فيها المعطيات المرتبطة بالحقبة موضوع المنتوج المذكور.

– الاطلاع على تاريخ السينما العالمية والمحلية[1] وتقنياتها وتطوراتها، الشيء الذي سيساعده في ضبط نوعية الفيلم وطبيعته وما يكون قد تعرض له من تغيير أو تطوير؛ فالشريط السينمائي قد لا يتوفر على الموضوعية لتميزه بالحبكة والتقطيع والتركيب والبناء والتجميع تقوم به أيادي خفية، مما يحتّم على المؤرخ أن يكون مطلعا على الصناعة السينمائية وتطوراتها[2].

– أن يأخذ في الحسبان أنّ الفيلم السينمائيّ لا يُحاكي الحدث بل يرسمه انطباعياً، ما يُعطي صورة عامّة عن مرحلة زمنية معينة، لكنّه لا يستطيع القبض على الدقائق الحرجة كلّها التي تمرّ منها الواقعة التاريخية، لأنّ التاريخ كائنٌ زئبقيّ ومُتحوّل، لا يتأتى فهمه عند حدود اللحظة، بل يعتمد على مسار طويل كي ينضج الحدث في ذهن كل من يكتبه؛ هذا سمّاه بروديل مفهوم "**المدّة الطويلة**" [3].

1.3. الدراسة الظاهرية

– يبدأ المؤرخ عمله بأن يسعى للوصول إلى النسخة الأصلية للفيلم ويميزها عن باقي النسخ غير الأصلية، متبعا مقاييس محددة وتقنيات مضبوطة مبنية على ما هو معروف في صناعة السينما وتقنياتها في مرحلة من مراحل تطورها، سواء فيما يتعلق بالتصوير وأدواته أو بالعرض وتقنياته أو بالتلوين وأساليبه أو بالصوت أو تسجيله، وغير ذلك من المسائل التي تجعله يضبط نوعية الفيلم

1 – محمد الكرادي، مرجع سبق ذكره ،ص202 .

2 – المرجع نفسه، ص227.

3 – أشرف الحساني، مرجع سبق ذكره.

وطبيعته وما قد يكون قد تعرض له من تغيير أو تطوير، وما أكثر ذلك في تاريخ السينما[1].

– دراسة المسار السينماتوغرافي للمخرج ومصادر إلهامه والتيار الذي ينتمي إليه وكذا ظروف إنتاج الشريط ومصادر الوثائق المستعملة وطبيعتها.

– تجزئة الفيلم إلى وحدات مقطعية تكون محددة من حيث مضمونها وصفاتها المرئية والسمعية، وتتضمن كل وحدة تدوينا للمدة التي تستغرقها والأماكن والتيمة والمواصفات الفنية وأهم الحوارات، وأخيرا التعليقات الشخصية في العلاقة المباشرة بالإشكالية.

2.3. الدراسة الباطنية

هذه الدراسة تتطلب الإلمام بتخصصات معرفية أخرى كالفنون واللسانيات والانثروبولوجيا، وبصفة خاصة السيمولوجيا التي فرضت نفسها كحقل معرفي؛ يعني[2] بدراسة الصورة بشكل خاص والخطاب البصري بشكل عام.

. تحليل الشريط السينمائي ووضعه في سياقه التاريخي العام، وتحليل صوره وكل ما قد يفيد المؤرخ في كتاباته.

. نقد للمنتوج المدروس ومُحاولة إبراز نقاط الضعف والقوة فيه، والإضافات المهمة المستخلصة منه التي من شأنها تعزيز المعرفة التاريخية [3].

1– عبد الرحيم الحسناوي، "**التاريخ والسينما – لغة المرئي وسلطة المرجعي**–"، مجلة فكر الثقافية، http://www.fikrmag.com/(2018/06/16)، اطلع عليه يوم 2022/01/20

2 – عبد الرحيم الحسناوي ، "**التاريخ وعالم المرئيات السينما نموذجا**"، مجلة الكلمة ، العدد109، 2020، ص158.

3 – المرجع نفسه، ص159.

خاتمة

الأرشيف السينمائي لا يختلف في أهميته عن الأرشيف الورقي. جعلت فرنسا من السينما في الجزائر وسيلة أيديولوجيا رامت بها إلى إثبات الشرعية الاستعمارية ممارسة كل أشكال الزيف والمغالطة من خلال إنتاج حوالي 200 فيلم وشريط وثائقي[1]، فردت على ذلك جبهة التحرير بخلق سينما جزائرية بوسائل وإمكانيات بسيطة، انتتجت حوالي 14 فيلم وثائقي.

– السينما الجزائرية بشقيها الكولونيالية والثورية سينما رغم ثرائه بالمادة التاريخية التي تفيد في كتابة تاريخ الجزائر إلا أنه غير مستغل من طرق المؤرخين في كتابة تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

– أمام عزوف المؤرخين عن الاعتماد على الشريط السينمائي كوثيقة تاريخية يبقى أهم عمل وجب القيام به هو جمع الأفلام المنتجة ما بين 1896و1962 وحفظها فالكثير منها مفقود حاليا وما هو موجود في الجزائر معرض للضياع إذا بقيت على الأشرطة التقليدية ولم تحول إلى وسائط رقمية.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

– أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج10 دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

– جان الكسان، **السينما في الوطن العربي**، سلسلة عالم المعرفة ن رقم 51، والآداب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

– سادول جورج، **تاريخ السينما في العالم**، ترجمة إبراهيم الكيلاني وفايز كرنقش، بيروت منشورات عويدات، 1965.

1 سليم بتقة، "**السينما الجزائرية، نصف قرن من المعالجة الاجتماعية**"، مجلة الكلمة، العدد18، سنة 2008.

– فيرو مارك، **السينما والتاريخ**، ترجمة، سحر سمير يوسف، القاهرة، المركز القومي للترجمة 2019.

المجلات:

– بتقة سليم، "**السينما الجزائرية، نصف قرن من المعالجة الاجتماعية**"، مجلة الكلمة، العدد18، سنة 2008.

– الحسناوي عبد الرحيم. "**التاريخ والسينما «لغة المرئي وسلطة المرجعي»**". مجلة فكر الثقافية، 2018.

– الحسنواي عبد الرحيم، "**التاريخ وعالم المرئيات السينما نموذجا**"، مجلة الكلمة، العدد109، 2020،

– الكرادي محمد، "**علاقة التاريخ بالسينما؛ السينما الكولونيالية ببلدان المغرب بنموذج**"، مجلة قرطاس الدراسات الفكرية والحضارية، المجلد 8، العدد 1، 2021.

– بغالية أحمد، "**هوّية السينما الجزائرية بين المحلية والقومية العربية "قراءة في بعض النماذج**"، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، المجلد7، العدد59، 2020.

– عباد زويرة، "**السينما التسجيلية وصور نضال المجتمع الجزائري**"، مجلة مدارات سينمائية، المجلد1، العدد02، 2019.

الجرائد:

– غوتي شقرون، **السينما الجزائرية: الواقع والرهانات**، جريدة الجمهورية. عدد يوم2020/07/25

الرسائل الجامعية:

– حدادو نور الدين، "**الخطاب السينمائي الجزائري مقاربة سيميائية لفيلم خارج عن القانون**". أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والفنون، جامعة وهران ،2015–2016.

المواقع الإلكترونية

– بتقة سليم "**الجزائر بعيون السينما الفرنسية المنظور والمضمر**، مجلة فكر وثقافة، 2016/08/19،http://www.fikrmag.com/article، اطلع عليه 2022/01/26.

– الحساني أشرف "**في رحيل مارك فيرو: السينما وثيقة تاريخية يُعوَّل عليها**". مجلة الجديد العربي،https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media . (2021/02/01)، اطلع. عليه يوم2022/01/09.

– الحسناوي عبد الرحيم " **التاريخ والسينما – لغة المرئي وسلطة المرجعي**–"، مجلة فكر الثقافية، (16/06/2018) /http://www.fikrmag.com، إطلع عليه يوم 2022/01/20

- علال محمد "**الأخوان لوميير.. 132 عاما على ميلاد السينما العالمية في الجزائر**".الجزيرة الوثائقية،https://doc.aljazeera.net/portrait (2019/06/28)، اطلع عليه يوم2021/01/18.

-المازني بلال "**السينما الجزائرية الرديف الوفي**". الجزيرة الوثائقية. https://doc.aljazeera.net/، 2020/02/10 ، اطلع عليه يوم 2021/12/28.

المؤلفات الأجنبية:

- Bolesl, Matuszewski, **Une nouvelle source de l'histoire: création d'un dépôt de cinématographie historique**. Noizette, 1898.

الوثائق الأرشيفية للأفراد المنشورة وغير المنشورة وأهميتها في كتابة تاريخ الثورة

✍أ د/ عبد الله مقلاتي
جامعة المسيلة
abdalah.meguelati@univ-msila.dz

مقدمة

إن كتابة تاريخ الثورة الجزائرية مسؤولية كبرى تتطلب أولا جمع الوثائق من مضانها المختلفة، ومنهجية علمية في الكتابة التاريخية، فالوثيقة على أهميتها يظل التعامل معها حساسا، ويتوجب على الباحث أن يستقرئها جيدا ويقارنها بغيرها من المصادر، وقد اهتمت الثورة الجزائرية كثيرا بالتوثيق، وحصيلة ذلك تعبر عنه الكميات الكبيرة المودعة في الأرشيفات والمؤسسات ولدى الأفراد، وتمثل أرشيفات الأفراد المنشورة وغير المنشورة أهمية كبرى في الكتابة نظرا لخصوصيتها وتميزها عن باقي الأرشيفات الرسمية، وهو ما نحاول معرفته من خلال هده المداخلة.

أولا: لمحة عن الوثاق الشخصية

هناك وثائق لدى مسؤولي جبهة التحرير الوطني، احتفظوا بها ونشروها في مذكراتهم أو في كتب خاصة، حيث نشر علي كافي عدة وثائق مهمة، وكذلك الأمر بالنسبة لابن خدة وسعد دحلب، وخالد نزار وابن سعدون احمد، واحمد بن الشريف وايت احمد حسين وفرحات عباس، ولخضر بورقعة...الخ

وقد نشر محمد حربي مجموعة وثائق مهمة في كتابه les archives de la révolution Algérienne"، وهي تقارير ووثائق مرتبطة بمؤسسات الثورة،

وبالأحداث والانجازات التي حققتها الثورة، حيث تؤرخ عشرات الوثائق لمسيرة جبهة التحرير الوطني الثورية من بدايتها والى الاستقلال، وذلك بقلم وفكر صناع الثورة وقادتها، عبان، فرحات عباس، كريم، بن طوبال، بوالصوف، أوعمران، محمود الشريف، مهري، دباغين...الخ، وكذا توجهات مؤسسات الثورة، الهيئتين التشريعية والتنفيذية، الوزارات، الممثليات الدبلوماسية، الجمعيات والاتحادات...الخ.

ونشر مبروك بلحوسين المراسلات المتبادلة بين قادة الداخل والخارج، " Courier Alger le Caire 1954- 1956, وذلك من بداية الثورة والى عام 1957، وخاصة مراسلات عبان مع قادة الوفد الخارجي، والتي تؤرخ لمرحلة مهمة ومغيبة،

كما نشر محمود الشريف وزير التسليح الوثائق التي احتفظ بها، " شهادات ووثائق"، وتكمل وثائق هذه الكتب النقص الملاحظ في الأرشيف الوطني الجزائري.

المحفوظات الشخصية لمحمود الواعي، وهي مهمة في تاريخ الاوراس، وخاصة في عهد محمد لعموري حيث عمل كاتبا له.

وفي هذا الإطار يمكن إدراج الوثائق التي تتضمنها صفحات المذكرات والكتب والدراسات، مثل أعمال ايف كوريير، وكلود بيا، وهكذا فإن الوثائق التي تأخذ طريقها للنشر تؤرخ لمرحلة من التاريخ ظلت غامضة وسرية.

. وثائق مودعة في المتاحف والمؤسسات:

بعض الأرشيف موجود لدى المتحف الوطني تم جمعها والاحتفاظ بها في ظروف غير ملائمة، ولدى المتاحف الجهوية، ومنظمة المجاهدين، وبعض المؤسسات مثل ذاكرة الولاية الرابعة، ولدى الأفراد، ويتوجب جمع وتنظيم هذا الأرشيف وإتاحته للباحثين.

ولا يفوتنا التنبيه الى أن هذه وثائق الأرشيف الفرنسي المفرج عنها بانتقائية تعبر عن وجهة النظر الفرنسية وان كانت تعتمد على وثائق جبهة التحرير الوطني، وعليه يتوجب على الباحث أن يكون مدركا أنها لا تمثل إلا جزء من الحقيقة، ويتوجب

اعتمادها بحذر ومقارنتها بمصادر أخرى، وعرضها على وجهة النظر الجزائرية، وهي تغطي بعض الموضوعات وليست كلها [1].

وأما الأرشيف الوطني الجزائري فتم التحفظ على كثير من ملفاته مما لا يسمح بتأريخ شامل ومتزن للثورة الجزائرية.

وتأتي المحفوظات الشخصية لتسد نقصا وتقدم إضافة، خاصة عندما نلاحظ عليها ما يلي:

ان أغلبها تم الاحتفاظ به لأهميته، خاصة إذا كان يعبر عن رؤية مخالفة لمسار كتابة التاريخ الرسمية.

ان هذه الوثائق مفسرة بإيضاحات أصحابها الذين يقدمون شهادات حية وتحليل حقيقي لمضمون الوثيقة.

ان هذه الوثائق المحتفظ بها من قبل بعض المسؤولين تعتبر وثيقة جديدة ومفيدة في ظل ضياع الأرشيف لأسباب عديدة.

لا شك ان هذه الوثائق أصيلة ولم تتعرض ولم تتعرض للتشويه، كون أن المحتفظ بها يقدم الأدلة على صدقيتها، في حين تعرضت الوثائق في الأرشيف الوطني للتشويه

ثانيا تجربة خاصة في التعامل مع المحفوظات الشخصية

يتعامل الباحث في سعيه الحثيث في البحث عن الحقيقة مع المصادر الوثائقية والشفوية وفقا للمنهج الموضح أعلاه، ويظل البحث في القضايا المتخصصة والدقيقة من مهمة البحث العلمي الأكاديمي، وتختلف طبيعة الموضوعات المدروسة في تاريخ الثورة الجزائرية، حيث أصبحت قضايا التاريخ المحلي تطرح نفسها، وخاصة تناول تاريخ الولايات، وقد أسهمت شخصيا بطرق موضوعات متخصصة في تاريخ

1 بخصوص بعض الموضوعات الممكن معالجتها انظر عبد الحميد زوزو: مصادر تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة الثقافة، تصدرها وزارة الثقافة، الجزائر، عدد 119. 111، ص 13 وما بعدها.

الولاية الأولى، وخاصة بحوثي حول شيحاني بشير وعباس لغرور والطالب العربي ومحمود الشريف ومحمد لعموري...الخ [1].

وقد تناولت مثلا أزمة القيادة في الولاية الاولى، بدء من مقتل شيحاني الى استسلام عجول: اعتمادا على الوثائق المجموعة، ومنها تقرير عميروش للجنة التنسيق والتنفيذ عن مهمته في الاوراس، ووقفت مطولا عند تقرير اوعمران للجنة التنسيق والتنفيذ عن مهمته في تونس، وكذا تقارير قيادة الاوراس، مثل محفوظات عمار ملاح ومحمود الواعي وعلي فارس، والتي استفدت منها، وقد قارنت بين ما ورد في الوثائق وما ذكرته شهادات الفاعلين، مثل شهادة الوردي قتال، وعاجل عجول، وعثماني عبدالوهاب، وصالح لغرور، وغيرهم، حيث نجد الاختلاف والتضارب واضحا، وعلى المؤرخ أن يكون حصيفا، وان يكون مطلعا على مختلف المصادر من أرشيف ومذكرات وشهادات، خاصة وأن أغلب قادة الولاية كتبوا مذكرات أو وثائق: لعموري، الحاج لخضر، مصطفى نواورة، الطاهر الزبيري [2].

وفي كتابي حول . محمود الشريف قائدا للولاية الأولى [3]، حاولت المقاربة بين مصادر ورؤى مختلفة، وكان تناول هذه الشخصية محل جدل كبير، فقد برزت

---

1 مقالات منشورة في المجلات والكتب، متوفرة على الانترنت.

2 . بشير شيحاني ودوره في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، مجلة معارف جامعة الوادي، عدد 13 جوان 2017، ص ص 243- 262.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36903 وكذا عباس لغرور ودوره في الثورة الجزائرية ، مجلة معارف وادي سوف، عدد 21 / 2018

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/11

وكذا كتاب بحوث ودراسات تاريخية مهداة للأستاذ الدكتور محمد الصغير غانم، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية جامعة المسيلة، مارس 2019، عنوان المساهمة: الشهيد الطالب العربي قمودي ودوره في قيادة الثورة الجزائرية بمنطقة وادي سوف والحدود الشرقية.

3 انظر د مقلاتي عبد الله: محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح ابان الثوة التحريرية، دار العلم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، 210 ص.

شخصية محمود الشريف القيادية في ظروف خاصة خلال عام 1956 عندما تسلم قيادة منطقة تبسة، ونظرا لخبرته وتجربته الناجحة عين قائدا لولاية أوراس النمامشة، وقد تدرج في المسؤوليات فاختير ليكون عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ ووزيرا للتسليح. وكل ذلك بحكم حنكته وخبرته العسكرية، وفي نهاية عام 1959 تعرض للتهميش إثر خلاف مع كريم بلقاسم، لقد كان ضحية صراع السلطة، حيث أخذ عليه كريم وقوفه الى جانب عباس عندما كان يخطط لاستخلافه في رئاسة الحكومة، وانتهز بن طوبال وبوصوف هذا الخلاف لعزله لإضعاف سلطة غريمهما كريم.

كان محمود شاهدا على مسيرة الثورة في مراحلها الحاسمة منذ انتقلت لجنة التنسيق والتنفيذ الى الخارج، شارك بفعالية في تعزيز نشاطها العسكري والسياسي، وكان يمسك بملف مالية الثورة التحريرية، ثم تولى في أول حكومة مؤقتة منصب وزير التسليح والتموين، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الرجل ومكانته في الجهاز القيادي للثورة فإنه تعرض منذ عزل للتهميش والنسيان، ولم يلتفت إليه بالتكريم والثناء إلا قليلون.

وقبل أن تعاجله المنية بادر محمود الى تسجيل شهادته وجمع وثائقه ومراسلاته، وربما كان ينوي تحرير مذكراته، أودع كل ذلك لدى الأستاذ علي زغدود، الذي قام بنشر تلك الوثائق والمراسلات والمذكرات باسمه الخاص، ولم يقم بتصنيفها ولا تحليلها، ولعل ذلك لعدم تخصصه أو لتسرعه، ولما اطلعنا على تلك المنشورات وقفنا على أهميتها التاريخية.

إن مراسلاته ويومياته ووثائقه تفيدنا في كتابة مسيرته الجهادية مرحلة بمرحلة، وتكشف لنا خفايا مهمة من تاريخ الثورة الجزائرية خاصة ما تعلق بقيادة ولاية أوراس النمامشة ونشاط لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة الجزائرية المؤقتة وملف التسليح...الخ.

وقد بادر مشكورا الأستاذ علي زغدود بنشر تلك الوثائق في كتابين رئيسيين هما:"شهادات العقيد محمود الشريف قائد ولاية الاوراس النمامشة ووزير التسليح

والتموين في الحكومة المؤقتة"، و"صفحات من ثورة التحرير الجزائرية"، وإضافة الى الوثائق تعتبر الشهادات الشخصية مصدرا رئيسيا لكتابة تاريخ الثورة لمن أحسن استغلالها، لقد سعينا لمقابلة شخصيات عملت مع الرجل، ارتبطت به وتعرفت عليه، ومن بينها شهادة الوردي قتال، وفارس علي، كما استفدنا من الشهادات المدونة لآخرين منهم مزهودي وبن عودة وابن طوبال، هذا إضافة الى بعض الكتابات التي تحدثت عن الرجل ومنها، كتب محمد زروال الثرية حول تاريخ الاوراس والنمامشة، ومؤلف مرداسي "مغربلو الرمل".

إن عزل الرجل وسكوته طوال هذه المدة أسهم في تهميشه، ولهذا لم تنصفه الكتابات التاريخية، لقد تم تجاهله على الرغم من دوره القيادي وإسهاماته، وإننا نعتقد اليوم أن الكتابة حول قادة الثورة سوف يسهم في التعريف بهذه الثورة وسبر أغوارها وتجلية أحداثها، لقد رأيت أن أعرف بأحد أبطال الثورة التحريرية، والذي تعرض شخصه ودوره للانتقاد والتهميش، واخترت أن أطرح أسئلة كثيرة تدور في أغلبها حول إشكالية رئيسية، كيف نقيم جهود وإسهامات الرجل خلال مسيرته الكفاحية قائدا لمنطقة النمامشة والولاية الأولى، وقياديا في لجنة التنسيق والتنفيذ والحكومة المؤقتة.

وللإجابة عن الإشكاليات المطروحة ومن أجل الوصول إلى الحقائق التاريخية تطلب منا الأمر وصف وتقرير المعطيات التاريخية وتحليل الوقائع ومناقشتها، وعليه اعتمدنا أساسا المنهج التاريخي الوصفي في استعراض وتقصي المواقف والأحداث التاريخية، وسلكنا المنهج التحليلي النقدي في دراسة النصوص والوقائع ومناقشة المواقف والسياسات وفي الربط بينها واستنتاج الأحكام.

لا شك أن البحث في مثل هذه الموضوعات التي تتناول حياة وأعمال الشخصيات الثورية يخلق صعوبات جمة أمام الباحث، فقد تطلب منا الأمر تجاوز الصعوبات المتعلقة بظروف البحث وجمع المادة وتحليل ومناقشة المواقف والتطورات، وقد كان تفسير بعض المواقف يأخذ منا جهدا كبيرا، كما نقاط الظل في حياة الرجل لم نجد ما يغطيها سوى شهادات لم ترتبط مباشرة بحياة الرجل.

واضافة للمحفوظات الشخصية لمحمود الشريف استفدنا من وثائق بعض المجاهدين، ومنهم الوردي قتال، وابراهيم مزهودي الذي سلمنا شهادة عن مهمته في تونس لتنظيم الولاية الأولى، وكذا عثمان سعدي ومحمد بعلوج ومحمد رزايمية...الخ، حيث أفادت وثائقهم المطلع عليها على جوانب خفية من تاريخ الولاية الأولى.

وكانت تجربتي في تناول . محمد لعموري وقيادة الولاية الأولى [1] ثرية اعتمادا على المحفوظات الشخصية لكاتبه محمود الواعي. حيث يعد الرجل من بين أكثر الشخصيات جدلا في تاريخ الثورة الجزائرية شخصية محمد لعموري، القائد الأوراسي الشاب ذو التوجه العربي الإسلامي الذي تولى مسؤولية الولاية الأولى برتبة عقيد، ثم اتهم بالتآمر وحكم عليه بالإعدام، وبعد مرور أكثر من خمسين سنة وظهور كثير من الأدبيات (وثائق وشهادات) التي تناولت مسيرة العقيد و"مؤامرته" يمكن العودة لتلمس بعض الحقائق وإعادة قراءة الموضوع.

وأهم تلك الوثائق الشهادات الواردة في كتاب مداسي وشهادات رفاق الشهيد ومنهم صالح قوجيل والحاج لخضر ومحمود الواعي. وكذا الوثائق المحفوظة والمنشورة من قبل محمد حربي، وعلي زغدود، وعبدالحميد زوزو، والوثائق المجموعة من قبل محمود الواعي.

لقد تولى لعموري الشاب الطموح المثقف قيادة الولاية الأولى لبضعة أشهر، عرفت الولاية خلالها تطورا ملحوظا، وعادت للاوراسيين مكانتهم، حافظ لعموري على مجلس الولاية القديم وأضاف له صالح بن علي اسماعلي ليعوض محمود الشريف،

---

1 كتاب بعنوان "محمد لعموري ومؤامرة العقداء"، تحت الطبع، وقد نشرنا جزء من مادته في كتابنا: موسوعة الثورة الجززائرية، ج 4، قامات منسية، شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص ص 143. 199.وكذا محمد لعموري ومؤامرة العقداء، محاولة قراءة منعرج حاسم في تاريخ الثورة الجزائرية، مجلة أفكار وأفاق، جامعة الجزائر، عدد 05، 2015 ص ص 71. 92 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8536

واستعان لعموري بإطارات مشهود لهم بالحكمة والإخلاص مثل كاتبه الخاص محمود الواعي ومحمد ملوح...الخ.

وقد بذل جهودا معتبرة لتنظيم الولاية وتقويتها بالسلاح والمؤونة، حيث سجل في عهده إدخال عدة قوافل أسلحة الى الولاية الأولى، وقد زود المنطقة الأولى التي كان يشرف عليها حيحي المكي والحاج لخضر بجهاز إرسال لاسلكي، سهل من مهمة التواصل، وبواسطته ابلغ لعموري الحاج لخضر في أفريل 1958 أن لجنة التنسيق والتنفيذ قد عينت الحاج لخضر وعلي النمر على رأس الولاية [1].

ومع كل هذه المكاسب كان لعموري يواجه مشاكل مع قيادة الثورة العليا، حيث كان محمود وكريم يتدخلان باستمرار في شؤون الولاية، ويجتهدان في فرض سلطتهما على جيش الحدود والقواعد الخلفية بتونس، وقد أحس كريم بمعاندة لعموري لسياسته وسعى الى تهميشه، خاصة وقد لمس فيه طموحا متزايدا ومقدرة على المراوغة، وقد شعر لعموري بوطأة الضغوط التي كانت تمارس عليه، وقيل أن الدكتور التيجاني هدام كسب ولائه لصالح ابن بلة ليصبح خصما لكريم بلقاسم مستغلا في ذلك واقعة اغتيال عبان، وقد يكون لعموري بدأ يفكر في الهروب من تلك الضغوط ورفع صوته في وجه كريم بترك تونس والعودة الى الأوراس، حيث يمكنه أن يفرض كلمته وان يعارض القادة الذين يتحكمون في قاعدة تونس وجيش الحدود، حيث تشير شهادة علي كافي أن لعموري خطط للعودة معه الى داخل الوطن في فيفري 1958 لكنه تراجع عن ذلك في أخر لحظة، وانه توقع له سوء العاقبة لان كريم لن يرحمه[2].

---

1 شهادة الحاج لخضر، مداسي

Mohamed Larbi Madaci, Op cit. p209

2 شهادة كافي لمحمد عباس، جريدة الفجر، عدد يوم 28 مارس 2012، ص17.

وهكذا يبدو أن قضية لعموري خلفت انعكاسات كبرى على مسار الثورة، وكانت محطة لاستخلاص الدروس، جاءت في ظروف غامضة وفي سياق ملبد بالسباق على السلطة، وأراد من خلالها الباءات الثلاث تأكيد سلطتهم ولو بدفع حياة أربعة من إطارات الثورة قربانا لذلك، كانت نهاية الشهيد لعموري مأساوية، خاصة وأنه عرف طيلة حياته النضالية بالإخلاص والتضحية والإقدام، كان حكيما قاد الأوراس الى التنظيم والوحدة، ولكن شعوره بالتهميش والظلم دفعه للثورة في وجه الباءات الثلاث، وقد سدد ثمن ذلك غاليا.

وإن دوافع اجتماع الكاف لم يكن مؤامرة أو انقلابا كما صور، وان كانت بعض حيثياته وتداعياته تحتاج إلى مزيد البحث وتفحص الأرشيفات واستنطاق الشهادات، لقد بالغ الباءات الثلاث في التشدد إزاء قادة الأوراس والقاعدة الشرقية لتثبيت سلطتهم، وتمكنوا من ترسيخ صورة ملتبسة عن شخصية لعموري ورفاقه.

الخاتمة

من خلال ما سبق عرضه نخلص لتسجيل ما يلي:

. إن الوثائق تعد المعين الرئيسي لمعرفة الحقائق التاريخية، وذلك إذا ما أحسن الباحث التعامل معها تصحيحا وتحليا واستنتاجا. وتكتسي الوثائق الشخصية أهمية خاصة باعتبارها مصدرا أساسيا لتدوين الأحداث التاريخية للثورة التحريرية لما تتميز به من أهمية وجدة وحصافة.

. ان المادة الأساسية التي تعاملنا معها في إعداد بحوث حول تاريخ الولاية الأولى في عهد شيحاني ولغرور ومحمود الشريف ومحمد لعموري هي الوثائق والشهادات، وتكتسي الوثائق الشخصية أهمية بالغة في تناول التاريخ المحلي للولاية الأولى، وقد حفظت كثير من الوثائق التي يمكن العودة إليها.

المحور الثاني

الأرشيف مصدر لكتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

المسألة الجزائرية والحصار البحري الفرنسي لإيالة الجزائر عام 1243هـ/ 1827م قراءة جديدة من خلال رسالة الداي حسين باشا إلى السلطان العثماني محمود الثاني

ط د/ صلاح خيراني
جامعة السلطان قابوس- سلطنة عمان
salahkheirani49@gmail.com

مقدمة

إن كتابة التاريخ الوطني انطلاقا من الوثائق الأرشيفية له أمر هام وملح في نفس الآن، لأن الوثيقة الأرشيفية كما نعلم كتبت في البداية لأغراض مهنية رسمية ولم تكتب لأن تكون تاريخا في نفس الوقت بأن يكون ذلك سببا في التحريف على حسب الأهواء الشخصية والبعد عن الموضوعية، فهذه الوثيقة الأرشيفية عندما تصل للباحث في التاريخ يطوعها ويستخرج منها الحقائق التاريخية، وهو ما كان منطلق لدراستنا هذه التي اعتمدت على وثائق من الأرشيف العثماني هذه الأخيرة التي هي عبارة عن رسائل ثلاث موجهة من طرف والي إيالة الجزائر الداي حسين باشا إلى السلطان العثماني محمود الثاني، يطلع فيها على حيثيات الكثير من الوقائع التي حدثت في الجزائر بدأ من حادثة ضربه للقنصل الفرنسي (حادثة المروحة) والأسباب التي جعلته يقدم على ذلك، مرورا بالحصار البحري الفرنسي على الجزائر وما سببه هذا الحصار من تضييق على مصالح إيالة الجزائر وأهلها، وذكره للكثير من المواضيع والحوادث المهمة التي حدثت في سنة بداية الحصار البحري الفرنسي على إيالة الجزائر، وهذه الوثائق المكتوبة باللغة العثمانية والتي عثرت عليها بمركز الأرشيف العثماني بإسطنبول لتعد مصدرا مهما للتأريخ للحصار البحري الفرنسي للجزائر 1243هـ/1827م والمسألة الجزائرية.

1. التحليل الظاهري للرسالة أو الوثيقة

-**مصدر الوثيقة:** الأرشيف العثماني، مديرية أرشيف الدولة التركية التابع لرئاسة الجمهورية التركية T.C. Cumhurbaşkanlığı Devlet Arşivleri Başkanlığı-Osmanlı Arşivi

تحت رقم: İDUİT.00138/75 -01-

- الوثيقة هي عبارة عن عمودين يحتوي العمود الأول على 55 سطرا، في حين يحتوي العمود الثاني على 20 سطرا.

- **لغة الوثيقة:** الوثيقة كتبت بلغة تركية عثمانية فصيحة.

- **نوع خط الوثيقة**

- **نوع ورق الوثيقة:** ورق إستانبولي خشن.

- **نوع القلم الذي كتبت به الوثيقة:** قلم قصب من نوع بوص وهو يستخلص من نبات ينمو في الواحات.

- **الحبر:** وهو مزيج من مواد الصمغ العربي والفحم والعسل والزاج.

- **لون الحبر:** كتبت هذه الوثيقة بلونين من الحبر هما: الأسود والأحمر.

- نجد أن الرسالة قد ابتدأها واختتمها الداي حسين باشا بعبارة قالب دائما ما تتكرر حينما يكون ولاة الدولة العثمانية يخاطبون السلطان وهي كالاتي: "**دولتلو عنايتلو مرحمتلو أبهتلو ولي النعم عميم الجود والهمم افندم سلطانم حضرتلري**"، ومعناها باللغة العربية كالأتي: "**صاحب الدولة والعناية والمرحمة والأبهة ولي النعم عميم الجود والهمم سيدي حضرت السلطان**".

- نجد إمضاء الداي حسين في نهاية الرسالة في العمود الثاني من الوثيقة، وإمضاء الداي حسين جاء بعبارة " **حسين بك والي محمية جزاير غرب**".

- نجد في نهاية الرسالة ختم الداي حسين وهو ختم بشكل دائري، وقد كتب في

الجزء الموجود في الجانب العلوي من الختم عبارة "**المتوكل على الرحمن الرحيم**"، في حين نجد أن في وسط الختم قد كتب عليه "**عبده حسين بن حسن 1233**" وهذا الرقم يشير إلى تاريخ تعيين الداي حسين داي وباشا على إيالة الجزائر، ويوافق هذا التاريخ سنة 1818م. في حين نجد أنه قد كتب في الجزء الموجود في الجانب السفلي من الختم عبارة "**وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم**" وهذه العبارة هي جزء من الآية القرآنية رقم 126 من سورة الأنفال.

– **تاريخ كتابة وتحرير الرسالة:** نجد أن تاريخ تحرير هذه الرسالة في إيالة الجزائر كان بتاريخ نهاية شهر جمادى الأولى 1243هـ/17 ديسمبر 1827م.

– نجد في الجانب الأعلى من الوثيقة نصين كتبا باللون الأحمر، يتمثل النص الأول المكتوب على يمين الوثيقة في أنه توضيح بأن هذه الرسالة موجهة لسرعسكر باشا الدولة العثمانية آنذاك من اجل أن يقوم هذا الأخير بإيصال هذه الرسالة للسلطان للقيام بما يلزم فيما يتعلق بالحصار الفرنسي على الجزائر. في حين نجد أن النص الثاني والمكتوب على يسار الوثيقة يتمثل في كونه تلخيص لأهم ما جاء في رسالة الداي حسين باشا للسلطان محمود الثاني، بحيث نجد بأن هذا الملخص يتضمن كل المطالب والاحتياجات التي طلبها الداي من السلطان لينتهي هذا الملخص بأن الداي بهذا الوضع والمطالب تنتظر فرمان عاجل يصدر من قبل من له الأمر والمقصود هنا السلطان العثماني محمود الثاني.

2. التحليل الباطني للوثيقة

هذه الرسالة هي موجهة للسلطان العثماني محمود الثاني لكنها جاءت في ثلاث نسخ أرسلت النسخة الأولى لسر عسكر باشا، وأرسلت النسخة الثانية قبوكتخداسي، أما النسخة الثالثة فقد أرسلت لقبودان باشا لكي تصل هذه الرسالة

للسلطان ملخصة عن طريق هؤلاء المسؤولين العثمانيين الثلاثة وسبب إرساله نفس الرسالة مع ثلاثة مسؤولين هو لضمان وصول الرسالة والتوضيحات والمطالب التي فيها للسلطان العثماني. وكان هناك اختلاف طفيف بين هذه النسخ الثلاثة كأن نجد أن الداي حسين أسهب في ذكر وشرح موضوع معين في نسخة واختصره في نسخة أخرى. وفي كل النسخ كان يريد أن يبين الوضع الذي تعيشه الجزائر في هذه الفترة ويستعطف السلطان من أجل اصدار فرمان همايوني يساند فيه الجزائر في هذه المحنة ويستجيب لتلك المشاكل والقضايا التي طرحها الداي حسين في رسالته هذه بنسخها الثلاث. أما نحن فقد قمنا بعمل ترجمة للنسخة الأولى من هذه الرسالة والموجهة عن طريق سرعسكر باشا لاحتوائها على كل التفاصيل التي لا توجد في النسختين الثانية والثالثة.

3. قضية الديون

بعد أن قدم الداي حسين في معرض رسالته عبارات التعظيم والاجلال للسلطان العثماني محمود الثاني، مقدما هده الرسالة على أنها عريضة استعطاف واسترحام لحضرة السلطان. لينتقل بعدها الداي حسين للتطرق والحديث عن قضية الديون المستحقة لإيالة الجزائر على فرنسا، موضحا للسلطان محمود الثاني بأنه في إطار مسعاه الحثيث الرامي لاسترجاع الأموال الجزائرية، التي هي عبارة عن ديون مستحقة في ذمة فرنسا، موضحا بأن هذه الديون هي عبارة عن أموال خزينة المسلمين بإيالة الجزائر كما يرد بقوله: "**في إطار مسعانا المتضمن طلب ديوننا التي هي في ذمة فرنسا والتي هي عبارة عن أموال خزينة بيت مال المسلمين بأوجاق الجزائر المنصورة**".

ويورد الداي في رسالته هذه بأنه أرسل مرارا وتكرارا رسائل يطلب فيها استرجاع ديون الجزائر لخزينة إيالتها، وبعد عدم تلقيه لأي رد على رسائله تلك، هم

بالتحدث مع القنصل الفرنسي بالإيالة عن مسألة الديون الجزائرية التي يجب على فرنسا إرجاعها، كما أراد أن يستفسر عن سبب الامتناع الفرنسي عن الرد على رسائله المتكررة في هدا الخصوص.

ويوضح الداي حسين في رسالته عند حديثه عن قضية الديون على أنه قام بسؤال القنصل الفرنسي بكل ما تقتضيه الأعراف الدبلوماسية، ومبادئ العلاقات الودية، وآداب الضيافة، مذكرا إياه بأن إيالة الجزائر منذ تأسيسها، ومنذ عهود أسلافه الباشوات الدايات تعامل من قبل الدول الاوربية، والنصرانية التي تربطها معها علاقات دبلوماسية بكل احترام، وترد هذه الدول على رسائل الإيالة وتسعى دائما لتمتين علاقتها معها طالبت ودها ومجددة معها اتفاقيات الصداقة والتعاون.

4. حادثة المروحة مع القنصل الفرنسي كما وصفها الداي حسين

يوضح الداي حسين في رسالته هده للسلطان محمود الثاني بأن سؤاله للقنصل الفرنسي كان نابعا من كونه المسؤول الأول عن إيالة الجزائر، وكونه وزيرا وممثلا له على هده البلاد. ويوضح انه وبعد أن قدم سؤاله للقنصل الفرنسي رد عليه ردا لا يليق لا بالأعراف الدبلوماسية ولا بالآداب والأخلاق ولا بمكانة الجزائر، وبأن الرد الصادر عن القنصل كان منشئه التعالي والتكبر، وكان رد القنصل كالآتي: "**إن ملك ورئيس جمهورية فرنسا لن يكتب ولن يحرر ولن يرسل لك أي مكتوب أو رسالة ولن يرسل ردا مقابلا لرسائلك التي أرسلتها**".

وقد عد الداي حسين بأن رد القنصل الفرنسي عليه بتلك الطريقة، كان بمثابة احتقار وانتقاص من مكانته ومقامه، وبأن ذلك الرد كان منافيا للشرف والأخلاق ووصايا الدين الإسلامي الحنيف. وعد هذا الرد وكأنه موجه لحضرة السلطان العثماني نفسه. ليبين الداي في رسالته هذه أنه لم يستطع تمالك نفسه ولم يتحمل ذلك الرد المهين الصادر من القنصل الفرنسي وبما انه لم يجد أي حيلة أو

تصرف يلزم به القنصل عند حدوده سوى أن يضربه بمروحته، وهذا ما حدث فعلا حيث يقول الداي حسين في هذه الجزئية: "**السلطان ولأنني لم أتحمل هذا الرد وخارجا عن تحملي وطاقتي ولأنني لم أجد حينها أي حيلة ولأنه تعدى حدود الصداقة والود، وانطلاقا من الشجاعة الإسلامية وانكارا لهذا التصرف الذميم، قمت بضرب القنصل ضربتين أو ثلاث بمروحتي ضربا خفيفا**".

ويذكر الداي بأن القنصل الفرنسي بعد أن تعرض لهذه الحادثة معه، اعتبرها إهانة له ولمنصبه الدبلوماسي الذي يمثل من خلاله الملك الفرنسي، وعزم القنصل المذكور على أن يشعل نار الفتنة من أجل تنفيذ مخططات توسعية واستعمارية تبدأ من الجزائر وتشمل كل القارة الافريقية، ونستشف ذلك من قول الداي حسين الآتي: "**بعدها قام هذا القنصل بإشعال نار الفتنه والعياذ بالله، ومن أجل الاستحواذ على سواحل افريقيا قامت فرنسا بالعمل ليل نهار من أجل ارسال السفن، سفن النار والفتنة**".

5. بدايات تعرض الجزائر لعملية الحصار البحري الفرنسي

يورد الداي في رسالته هده، بدايات وصول سفن الحصار البحري الفرنسي من أجل تطبيق حصار خانق على إيالة الجزائر، ويوضح كيف أن السفن الفرنسية كانت قريبة من مدينة الجزائر، ويذكر الداي في معرض حديثه على الحصار الفرنسي تلك المحاولات التي كانت تقوم بها السفن الفرنسية من أجل اختراق ودخول خليج مدينة الجزائر. ويضيف بأن السفن المشاركة في هـ<ا الحصار كانت مختلفة الاحجام بين صغيرة وكبيرة. وأورد بأن فرنسا كانت تعتزم الحاق هده السفن بأسطولها الحربي فيما بعد.

ويورد الداي حسين بأن السفن الجزائرية كانت مستعدة بالقرب من الميناء تحسبا لأي تصرف من قبل السفن الفرنسية، ومتجهزة لحراسة مدينة الجزائر، اذ

يتطرق بعدها بأنه وفي صباح أحد الأيام تقدمت مجموعة من سفن الحصار البحري الفرنسي مقتربة من خليج وميناء مدينة الجزائر، ونجد أنه يعطينا معلومات جد قيمة عن السفن المقتربة من الميناء من حيث العدد والنوع إذ يقول: "...**وفي الصباح تقدمت قطعة من السفن تتكون من سفينتين من نوع انبارلى وسفينتين من نوع فرقاطة، وعدد من القوارب مقتربين من الخليج والميناء...**".

6. ذكر الداي للشروط التي وضعتها فرنسا من أجل فك الحصار عن إيالة الجزائر

يوضح الداي حسين في رسالته للسلطان محمود الثاني، كيف رست مجموعة من سفن الحصار الفرنسية في ميناء مدينة الجزائر وهي تحمل وفدا مرسلا من قبل الأميرال الفرنسي، وكان هدا الوفد قد حمل رسالة تتضمن مجوعة من الشروط الفرنسية موجهة للداي حسين، وقد أعطى الفرنسيون مهلة من اجل ان تستجيب إيالة الجزائر لهذه الشروط، التي اعتبرها الداي مطالب وشروط مدلة ونوردها كما دكرها كالاتي:

الشرط رقم 1: أن يتم رفع العلم الفرنسي بدل العلم العثماني، على قصر الداي ودار الامارة، وعلى كل قلاع وحصون مدينة الجزائر وكامل مدن الإيالة.

الشرط رقم 2: هو أن يتم إطلاق مئة طلقة مدفعية كإذانا للطاعة والاحترام لفرنسا.

الشرط رقم 3: أن يتم إرسال وفد من كبار مسؤولي إيالة الجزائر وعلى رأسهم وزراء الداي، وأمين الترسانة بإيالة الجزائر ومجاهديها.

الشرط رقم 4: ضرورة التقيد بالمهلة الممنوحة لإيالة الجزائر، والمتمثلة في أربع وعشرين ساعة، وإلا سيعتبرون عدم الاستجابة لهذه الشروط في غضون هذه المهلة تاريخا لبداية العداوة بين إيالة الجزائر وفرنسا.

اعتبر الداي حسين أن هده الشروط الفرنسية، قاسية ومهينة لعزة الإسلام، وأنه لم يقبل بهذه الشروط لأن القبول بها ليس عمل عقلاني ولا يليق بمكانة الدولة العثمانية، وقال بأن هذه الشروط كلام لا منطق فيها، مشبه إياها بأنها كلام صادر من المجانين، متسائل في هذه الجزئية عن سر اغفال فرنسا لتصرف قنصلها غير الدبلوماسي معه، ولماذا لم تقدم فرنسا على محاسبة قنصلها، أو لم تحمله على الاعتذار عن ما بدر منه تجاهه أي الداي، وقال بأنه يجب أن تعالج المسألة بندية وموازنة وإلا فإن أي محاولة لفرض تصور للحل من وجهة نظر فرنسا فحسب أمر بعيد كل البعد عن الصواب والحقيقة.

ويؤكد الداي في رسالته للسلطان محمود الثاني، بأن هذه الشروط مهينة للإسلام وللدولة العثمانية، وطرح هذه الشروط بهذه الكيفية وفي هذا التوقيت لا يدل إلا على خطورة الأمر، وهو ما أدى بالداي بأن يسرع في ارسال شرح مفصل لهذه الأحداث المستجدة للسلطان، وعلى وجه السرعة.

7. الباستيون الفرنسي بعنابة كمكان للمؤامرات وهدمه بأوامر من الداي حسين

يشير الداي حسين في رسالته هذه، للفرمانات التي أصدرتها الدولة العثمانية منذ منتصف القرن السادس عشر، والتي تمنح بموجبها للفرنسين بامتياز صيد المرجان في القالة وعنابة الواقعتين في شرق إيالة الجزائر، وذكر كيف أن الفرنسيين قاموا ببناء مساكن ومحال بالقرب من الباستيون، فبعد أن تعرضت أبنيتهم للانهيار بفعل العواصف البحرية قاموا بمعاودة بناءها من جديد، كما قاموا ببناء برج محصن يحتوي على أربعة عشر مدفع حديدي ومدفعين نحاسيين وحوالي مئة مجند. ويقول الداي حسين إن الفرنسيين ببنائهم لهذا البرج إنما يضمرون أفكارا فاسدة وأطماعا، إذ نرى هنا أن الداي حسين كان يدرك تلك المؤامرات الفرنسية والأطماع الاستعمارية جيدا.

يذكر الداي حسين في هذا الخصوص وبعد أن أعلن الفرنسيين سوء نياتهم المبيتة، أمر بأن يطبق الحصار على الفرنسيين المتحصنين في برج الباستيون بعنابة، ويقول بأنه مادام أن القبائل الذين يعيشون في الجبال لم يقدموا فروض الطاعة والولاء للفرنسيين، فإن المتحصنين في الباستيون لن يتمكنوا من التزود بالبارود والبنادق وغيرها من المستلزمات الحربية. ولكي يطبق الخناق عليهم أكثر أمر بتمشيط بيوت الفرنسيين القريبة من الباستيون ومصادرة شحنات البارود المخزنة بها.

ليقوم بعدها الداي حسين بتقديم رجائه للسلطان محمود الثاني من أجل أن يرسل الأسطول العثماني الهمايوني بشكل مستعجل من أجل كسر شوكة الفرنسيين ومنع تعديهم على سيادة الجزائر في شرق الإيالة بعنابة وما جاورها من جهة، وفك الحصار البحري الفرنسي المفروض على مدينة الجزائر وعلى الإيالة بشكل عام من جهة أخرى. نعم يستغيث الداي حسين السلطان قبل فوات الأوان، وقبل اشتداد أنشطة الفرنسيين ومكرهم المبيت تجاه إيالة الجزائر. ذاكرا في آخر هذه الجزئية بأن الفرنسيين أرسلوا قاربين لبرج الباستيون وقاموا خلال عملية التسلل هذه باسترجاع عدد من امتعتهم واسلحتهم، ما أدى بالداي إلى اسداء تعليمات تقضي بهدم البرج وكل ما يدخل ضمن الباستيون الفرنسي بعنابة، ويضيف الداي بأن هذا الاجراء كان من المفترض أن يقوم به قبل هذا الوقت لإبعاد المؤامرات والفوضى الفرنسية.

8. طلب الداي حسين من محمود الثاني استصدار فرمان يسمح بمواصلة عملية تجنيد العساكر الأتراك

دأبت إيالة الجزائر مند تأسيسها سنة 1520م على استقدام تجنيد المتطوعين الأتراك من مدن الأناضول وسواحل بحر ايجة، ليتم تدريبهم وضمهم لأوجاق

جند الإيالة والإنكشارية، وإلى غاية 1826م بالقضاء على الإنكشارية انصرف الكثير من المتطوعون الذين كانوا يأتون للتجنيد في الجزائر إلى الانضمام إلى العساكر المحمدية المنصورة، وهذا من بين الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تناقص أعداد المتطوعين والمجندين القادمين إلى الجزائر، ومع ما تعرضت له إيالة الجزائر للحصار البحري الفرنسي كان لزاما على الداي أن يجد حل لهذه المسألة.

وهو ما نراه جليا في رسالة الداي حسين إلى محمود الثاني، إذ يلح عليه الطلب بأن يستصدر فرمان همايوني يقضي بمواصلة تجنيد المتطوعين وإرسال المجندين الأتراك من سواحل بحر إيجة وخصوصا مدينة أزمير نحو إيالة الجزائر، فقد ذكر الداي بعض ما امتاز به العساكر الاتراك على غيرهم من الجنود، حيث يقول: "**منذ بداية العمل بنظام التجنيد بالإيالة فإن العساكر التركية دوما ما كانت إلى جانب أوجاقنا المنصور، وهم الآن لا يردون على الأوجاق، وكما هو معلوم فإن العساكر التركية شهرتها وصلت الأرجاء فإننا نشكو ندرتهم الآن ولو تتفضلون وتأمرون حضرت سيدي السلطان بإرسال عدد معين من العساكر المجندين من مدينة إزمير وسائر السواحل، وهذه تمنياتنا من جنابكم ولي نعمتي أن تصدرون أوامركم الشاهانية وفرمانكم السلطاني في هذا الخصوص**".

ونستشف من خلال طلب الداي حسين المُلح والمستعجل بأن يسمح السلطان محمود الثاني بإمداد إيالة الجزائر بعدد من المجندين الأتراك، بأن الجزائر كانت في السنة الأولى للحصار تعاني نقص حادا في عدد المجندين الوافدين إليها من الأناضول وسواحل بحر إيجة، ما أثر سلبا على تعداد وحيوية جيش الإيالة، وهو ما أراده الداي حسين فعلا بأن يبعث دماء جديدة في جيش إيالة الجزائر من أجل التمكن من التصدي للقوات الفرنسية المحاصرة أو أي قوة غزو تهدد

سيادة إيالة الجزائر.

9. المشادات والمعارك البحرية بين سفن الحصار الفرنسي والسفن الجزائرية

في مستهل ذكر الداي حسين لحصار السفن الفرنسية لإيالة الجزائر، عَدد أعداد هذه السفن وأنواعها، وذكر كيف كانت تضيق هذه السفن على الجزائريين والمسلمين، منوهًا إلى أن سفن الجزائر متأهبة ومستعدة للدفاع عن الإيالة بالرغم من قلتها وسوء حالتها. ويقول إنه قام بدعاء الله من أجل أن ينصر عباده المسلمين وهذا في ليلة الثاني عشر من شهر ربيع الأول، حيث يقول:"**وقد توكلت على الله وتوسلت برسول الله ﷺ بأن يشد من عزيمتنا وينصرننا وهذا بعد المغرب من ليلة الثاني عشر من ربيع الأول المشتمل على النصر من هذه السنة**".

بعدها يتطرق الداي لذكر المعركة أو القتال البحري الذي جرى بين سفن الحصار الفرنسية وسفن إيالة الجزائر في صباح عيد المولد النبوي الشريف، إذ يشير إلى هبوب رياح ساهمت في تقريب السفن الجزائرية من سفن العدو الفرنسي، وحدوث معركة حامية الوطيس دامت لأكثر من ثلاث ساعات، ويشير بأنه تمت استخدام المدفعية خلال هذه المعركة، إذ يقول: "**وقد حدثت في الصباح مناوشات بين سفن الكفار وسفننا الجهادية وقد حدثت رياح بإذن الله تعالى ما أثر في حركة سفننا وجعلها تقترب من سفن الأعداء وتتقابل معها ما أدى إلى نشوب معارك وقتال مباشر دام أكثر من ثلاث ساعات استخدمت فيه المدفعية**". ويضيف الداي حسين أنه على الرغم من عدم التحاق ثلاث سفن جزائرية لعرقلة وصولها بفعل الرياح إلا أن النصر كان حليفا لمجاهدي إيالة الجزائر الذين قاموا بإلحاق أضرار جسيمة بسفن الحصار الفرنسية، حيث يقول: "**وقامت سفننا بإلحاق ضرر بسفن الأعداء الفرنسيين وكان نسيم الفوز**

والانتصار إلى جانب المجاهدين المسلمين الذين من سماتهم الاتزان والاعتدال والعقم والقهر والنكبة من سمات الأعداء".

يشير بعدها إلى فرار بعض سفن الحصار الفرنسية إلى أعماق البحر بعد أن قاموا بإطلاق ثلاث ضربات مدفعيه، ويؤكد أنه بعناية إلهية لم يتعرض الطرف الجزائري إلى خسائر كبيرة، إذ تمثلت هذه الخسائر في استشهاد مجاهد من أبناء العرب الجزائريين، وتعرض ثمانية مجاهدين آخرين لجروح متفاوتة، حيث يقول: "**وبعون وعناية جناب خير الناصرين وإعانة روحانية فخر المرسلين وقوة قدسية الخليفة لم نتعرض لخسائر فادحة بالرغم من شدة وضراوة المعركة وكان أن فقدنا مجاهد من أولاد العرب كان قد نال الشهادة، كما أنه تعرض ثمانية أشخاص من مجاهدينا لجروح متفاوتة**".

أما خسائر الطرف الفرنسي فكانت موجعة، منها تعرض قبطان سفينة الأدميرال الفرنسي لضربة مدفع جزائري ما أدى إلى بترها، وتعرض أكثر من ستين من الجنود الفرنسيين لجروح خطيرة تم نقلهم على إثرها إلى مستشفى بمدينة طولون، إذ يقول الداي في هذا الخصوص ما يلي: "**وبعد مدة من مرور هذه المعركة وردت علينا الكتب والرسائل من قبل تونس المحروسة وبلاد النصارى ويقولون بأن يد الفاستيان في سفينة الادميرانتي قد بترت يده المنحوسة بفعل مدافعنا، وبأن الكفرة الأشرار تفرقوا في هاوية من قهر ودمار، وبأن عدد الجرحى من الأعداء قد تجاوز الستين شخصا وفي رواية أخرى أكثر من ذلك وقد تم نقلهم للمستشفى الواقع بطولون**".

10. أنواع السفن وعددها كما جاء في الرسالة

.سفن الجانب الفرنسي

بلغ عدد السفن الفرنسية المحاصرة لمدينة الجزائر كما وردت في رسالة الداي

حسين حوالي خمسة عشر سفينة، حيث قال الداي: "**وبلغ عدد السفن المحاصرة أكثر من خمسة عشر سفينة كالجبل تغلق الخليج ولا تسمح لأي أحد بالمرور وتضيقهم على أهل الإسلام ظاهر**".

السفن الفرنسية التي تقدمت إلى ميناء مدينة الجزائر من أجل إيصال الشروط الفرنسية لفك الحصار وهي كالآتي:

- سفينتين من نوع أنبارلي.
- سفينتين من نوع فرقاطة.
- سفينة واحدة من نوع قرون.

أما فيما يتعلق بعدد ونوع سفن الحصار الفرنسية التي قامت بالاشتباك مع السفن الجزائرية فهي كالآتي:

- سفينتين تحتوي بطارية مدفعية.
- سفينتين من نوع انبارلي.
- سفينتين من نوع فرقاطة.
- سفينتين من نوع ابريق.
- سفينة من نوع سكونة.
- خمسة قوارب.

نجد أن الداي قد ذكر سفينة الأدميرال الفرنسي، حيث يقول: "**ويقولون بأن يد الفاستيان في سفينة الادميرانتي قد بترت يده المنحوسة بفعل مدافعنا**" والمقصود بسفينة الأدميرانتي هنا، هي السفينة التي كان عليها الأدميرال الفرنسي قائد السفن الفرنسية المحاصرة لإيالة الجزائر.

.سفن الجانب الجزائري

السفن الجزائرية بحسب ما أورده الداي حسين في رسالته هي كالآتي:

- سفينة من نوع فرقاطة وقد وصفها بأنها قديمة ومهترئة
- سفينة من نوع قرون.
- سفن من نوع سكونة وإبريق وقد حدد عددها بإحدى عشرة سفينة.

وبالملاحظة والمقارنة بين عدد سفن الحصار الفرنسية والسفن الجزائرية نخلص إلى أن السفن الفرنسية المحاصرة تتفوق على السفن الجزائرية من حيث العدد وتعدد أنواعها وحالتها وجهوزيتها. فمجموع السفن الفرنسية خمسة عشر سفينة متنوعة ومتطورة، في حين أن مجموع عدد السفن الجزائرية لا يتعدى ثلاثة عشر سفينة وهي في جلها في حالة مهترئة، وهذا ما دفع بالداي إلى أن طلب امداده من قبل السلطان العثماني محمود الثاني بسفن أخرى أو المساهمة في تجهز السفن الجزائرية الموجودة فعلا، حيث يقول: "**وفي مينائنا لا توجد سوى فرقاطة قديمة مهترئة وسفينة واحدة من نوع قرون أما السفن الموجودة الأخرى فهي من نوع سكونة وابريق وهي لا تتعدى احدى عشر سفينة بالجملة، ونريد تجهيز وامداد سفننا من اجل طرد الغزاة**".

11. أنواع الأسلحة والمواد والأليات الحربية المذكورة في الرسالة

- السفن الحربية على عدة أنواع كما سبق ذكره.
- المدافع بمختلف أنواعها فمنها الحديدية والنحاسية.
- البنادق.
- البارود.

12. اخراج الحكم والأمثلة المستعملة في الرسالة

- "**انجق دار شقاوه مقيم مجنونلرك كلامنه مشابه اولمغله**" **وفي نسخة أخرى قال**" **بيمارخانه ده مقيم مجنونلرك كلامنه مشابهدر**".

ترجمة المثال للعربية: "**كلام الفرنسيين وشروطهم تشبه كلام المجانين المقيمين في مستشفيات الأمراض العقلية**". إذ يشبه الشروط التي طرحها الجانب الفرنسي على أنها تشبه كلام المجانين وأصحاب الأمراض العقلية، المقيمين في مستشفيات الأمراض العقلية.

– "**اعاديه ديزان برله اوج عدد بوش طوب اندخته وموافق روزكار ايله صياددن نافر طيور مثالي دريا جانبنه فرار ايلمشلردر**".

ترجمة المثال للعربية: مع اقتراب الأعداء للبر وقيامهم بإطلاق ثلاث ضربات مدفعية، صادف أن هبت ريح عاتية جعلتهم يفرون على داخل البحر مثلما تفر الطيور من الصياد. وهنا نجد أن الداي استعمل تشبيها، بحيث شبه فرار هؤلاء الفرنسيين، بفرار الطيور التي تفر من الصياد.

13. التعريف بأهم المصطلحات العثمانية الواردة في الوثيقة

– **دولتلو:** وتعني صاحب الدولة، وهو من الألقاب التي تطلق على سلاطين الدولة العثمانية كما تطلق على الوزراء كعنوان على الوزارة والمشيرية، كما تجدر الاشارة إلى أن هذا العنوان كان يطلق أكثر على الوزراء والباشوات أو من هم في مناصب عليا بالدولة[1].

1 أنظر: **قاموس اللغة العثمانية الدراري اللامعات في منتخبات اللغات**، جمع وترتيب: محمد علي الانسي، ص 262؛

Mübhat S. KÜTÜKOĞLU, "ELKĀB**",** **TDV İslâm Ansiklopedisi**, c.11, İstanbul, 1995, s.51-54; Nesrin GÜLLÜDAĞ - Halit BAŞ, "1452 NUMARALI İZMİT ŞERİYE SİCİLİNDE YER ALAN UNVAN VE LAKAPLAR ÜZERİNE BİR İNCELEME", **ANASAY DERGİSİ**, Sayı 7, 2019, 73 - 104

– **عنايتلو:** ذو العناية، ويطلق هذا العنوان في الأصل على أغا دار السعادة بإسطنبول، لكن نجد أن هذا العنوان قد أرفق بألقاب وعناوين السلطان[1].

– **مرحمتلو:** صاحب المرحمة، وهو عنوان كان يطلق على السلاطين العثمانيين والباشاوات والمسؤولين الكبار، خاصة عندما يكون صاحب الرسالة يريد استعطافا أو مساعدة[2].

– **عريضه عبيدانه مدن:** تعني عريضة استرحام، وهو ما يرسل من الرسائل والمكاتيب من الأصغر في المسؤولية إلى الأكبر منه في هرم المسؤولية، كمظهر للولاء والتعظيم والإجلال وهنا نجد ان هذه الرسالة كانت عبارة عن عريضة استرحام موجهة من الداي إلى السلطان العثماني.

– **اوجاغ منصوره/ اوجاغ خاقاني:** أوجاق؛ وهي كلمة تركية قديمة تعني النار أو موقد النار، وقد انتقلت هذه الكلمة إلى اللغات الفارسية والعربية والروسية والقوقازية، كما أصبحت تطلق على وحدات الإنكشارية، كما أنها أطلقت على الإيالات العثمانية بالمغرب العربي "**غرب أوجاقلري Garp Ocakları**" أوجاقات الغرب، وهي أوجاقات الجزائر، تونس، وطرابلس الغرب. وكان يطلق على هذه الأوجاقات صفة النصر "**أوجاغ منصوره**"، أو للدلالة على أنها تتبع

---

1 أنظر: **قاموس اللغة العثمانية...**، المرجع السابق، ص 377؛ Mübhat S. KÜTÜKOĞLU, "ELKĀB", s.51-54؛ صلاحي، محمد، **قاموس عثماني تركجه ده قولانيلان عربى فارسى، اجنبى كافهء لغاتى حاويدر**، الجزء الرابع، محمود بك مطبعه سى، استانبول،1322هـ، ص 155.

2 أنظر: **قاموس اللغة العثمانية...**، المرجع السابق، ص 336؛ Mübhat S. KÜTÜKOĞLU, "ELKĀB", s.51-54؛ صلاحي، محمد، المرجع السابق،ص 504.

للدولة العثمانية كما نجده في عبارة "**أوجاغ خاقاني**"[1].

– **أقجه:Akçe** وتعني لغة: الضاربة للبياض ومعناها النقد الأبيض، وهي قطعة صغيرة من الفضة، ضربت لأول مرة عام 729هـ/1329م في عهد السلطان أورخان. وكانت تستعمل في الأوساط الشعبية للدلالة على النقود بشكل عام. ويقال بأن ضرب هذه العملة توقف في عهد السلطان محمود الثاني عام 1234هـ/1819م[2].

– **قرال: Kıral** كلمة تركية، وهي تعني "**مَلك**" باللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

- **وثائق الأرشيف العثماني:**

BOA. İDUİT.00138/75 - 01

BOA. İDUİT.00138/75 - 02

BOA. İDUİT.00138/75 - 03

- **المصادر باللغة العثمانية التركية:**

صلاحي، محمد، **قاموس عثماني تركجه ده قولانيلان عربى فارسى، اجنبى كافهء لغاتى حاويدر**، الجزء الرابع، محمود بك مطبعة سى، إستانبول،1322هـ، ص 155.

- **المراجع باللغة العربية:**

صابان، سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، 1421هـ/2000م.

1 Kubbealtı lugatı, "Ocak", http://lugatim.com/s/OCAK ; ATİLLA ÇETİN, "GARP OCAKLARI

Osmanlı Devleti'nin Cezayir, Tunus ve Trablusgarp eyaletlerine XVI-XX. yüzyıllarda verilen ad", **TDV İslâm Ansiklopedisi**, c.13, 1996, 382-386.

2 سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبوعات مكتبة الملك فهد، الرياض، 1421هـ/2000م، ص 20–21.

قاموس اللغة العثمانية الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، جمع وترتيب: محمد علي الانسي.

- **المراجع باللغة التركية:**

Mübhat S. KÜTÜKOĞLU, "ELKĀB**"**, **TDV İslâm Ansiklopedisi**, c.11, İstanbul, 1995, s.51-54.

Nesrin GÜLLÜDAĞ - Halit BAŞ, "1452 NUMARALI İZMİT ŞERİYE SİCİLİNDE YER ALAN UNVAN VE LAKAPLAR ÜZERİNE BİR İNCELEME", **ANASAY DERGİSİ**, Sayı 7, 2019, 73-104.

ATİLLA ÇETİN, "GARP OCAKLARI Osmanlı Devleti'nin Cezayir, Tunus ve Trablusgarp eyaletlerine XVI-XX. yüzyıllarda verilen ad", **TDV İslâm Ansiklopedisi**, c.13, 1996, 382-386.

Kubbealtı lugatı, "Ocak", http://lugatim.com/s/OCAK .

كتابة تاريخ الصحافة العربية الإصلاحية بالجزائر من خلال الوثائق الأرشيفية (دراسة في الوثائق الأرشيفية المتعلقة بصحافة أبي اليقظان 1926 – 1938)

د/ خيري الرزقي
جامعة باتنة 01
rezki.khairi@univ-batna.dz

الملخص

تتناول المداخلة دراسة بعض الوثائق الأرشيفية التي أصدرتها الإدارة الفرنسية بالجزائر إلى جانب مديرية الشؤون الأهلية والتي كانت في حق صحافة إبراهيم أبي اليقظان، وفي حقه هو شخصيا وذلك بفرض الرقابة والتشديد على العمل الصحفي من بداية سنة 1926 إلى غاية سنة 1938 أين تمت عملية تعطيل كل الصحف الثمانية التي أصدرها وكانت لسان حال الحركة الإصلاحية المنطلقة من الجنوب الجزائري. تعالج المداخلة إشكالية رئيسية وهي: **هل بالإمكان الاعتماد على الرصيد الأرشيفي الفرنسي في كتابة أو إعادة كتابة تاريخ الصحافة العربية الإصلاحية بالجزائر؟** حيث تمّ تقسيم المداخلة إلى عنوانين رئيسيين وهما أولا دراسة الجانب الأرشيفي وثانيا دراسة أصداء التعطيل بعد صدور كل القوانين الرامية إلى ذلك، وفي الأخير تخلص المداخلة إلى جملة من الاستنتاجات حول الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة.

Abstract

The intervention deals with the study of some archival documents issued by the French administration in Algeria along with the Directorate of Civil Affairs, which was in the right of the press of Ibrahim Abi Al-Yakdan, and in his right personally, by imposing censorship and stress on journalistic work from the beginning of 1926 until1938, where the process of disabling all newspapers The eight issued by it were the mouthpiece of the reform movement emanating from the south of Algeria. The intervention addresses a major problem: Is it possible to rely on the French archival balance in writing or rewriting the history of the reformist Arab press in Algeria, where the intervention was divided into two main headings, firstly studying the archival aspect and secondly studying the echoes of disruption after the issuance of all the laws aimed at this, and finally The intervention concludes with a number of conclusions about the topic and answering the problem presented in the introduction.

مقدمة

إن المادة الأرشيفية المتعلقة بتاريخ الصحافة الناطقة باللغة العربية بالجزائر خلال فترة ما بين الحربين هي مادة غنية وكثيرة العدد في وثائقها، وكلّها مخزنة بمباني دور الأرشيف الفرنسية وما سمح بالاطلاع عليها إلاّ النزر القليل والباقي مازال تحت عنوان ممنوع من الاطلاع، وأن معظم هذه الوثائق الأرشيفية كانت قد أنجزت سمن قبل الإدارة الفرنسية غبر مختلف هيآتها وأجهزتها، وهي الوثائق التي يمكن من خلالها كتابة تاريخ الصحافة العربية بالجزائر رغم أنّ معظم وثائقها هي في الحقيقة وثائق مدسوسة وضعتها سلطات الاحتلال للنيل منها وإيجاد المبررات من أجل إيقافها رفقة أصحابها وعلى الخصوص ممن لم يرضخ لمطلب المساندة لها في مواقفها وحروبها كالحرب العالمية الثانية.

إنّ الصحافة على مختلف أنواعها ولغاتها من المصادر الأساسية لتدوين تاريخ الشعوب المعاصر، فقد مثّلت إحدى وسائل النضال والكفاح السياسي السلمي لدى المستعمرات على الخصوص لما لها من سرعة في إبداء الرأي وتبليغ المطالب، لذلك سارع المثقفون إلى إصدار عناوين متعددة تطورت في منهجها وخطتها بتطور الأحداث والقضايا، ومثال ذلك ما كان بالجزائر أين ظهر نشاط صحفي نهضوي تقوده مجموعة أقلام بارزة في الساحة الوطنية منذ بداية النضال السياسي ضد الاحتلال الفرنسي، فظهرت الصحافة الأهلية عامّة سواء الناطقة بالعربية أو بالفرنسية وهي تحاول طرق المسائل المتنوعة التي تخص الجزائر القابعة تحت نيّر الاستعمار، وبحكم التركيبة اللغوية للعامّة من المجتمع نشطت الصحافة العربية أكثر بغية تحقيق أهداف قومية ووطنيّة ودينيّة، وقد غلب عليها الطابع الإصلاحي لما أفسده الاستعمار، فكانت صحافة

إصلاحية حرّة والّتي من بينها صحافة إبراهيم أبو اليقظان التي غطّت فترة هامّة ممتدّة من 1926 إلى 1938، والتي وصلت إلى ثماني جرائد، عالج فيها صاحبها قضايا وطنية متنوعة وطنية، وعربية وإسلامية ودولية، لذلك كانت محل اهتمام وتتبع من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي وإعداد التقارير الأمنية اليومية حولها وإرسالها إلى الجهات المسؤولة وهذه التقارير هي التي شكلّت لنا اليوم مادة أرشيفية هامّة عن صحافة أبي اليقظان في تلك الفترة.

تهدف المداخلة بالعنوان المذكور أعلاه إلى التطلع والكشف عن الوثائق الأرشيفية التي أنجزتها الإدارة الفرنسية في حق صحافة إبراهيم أبو اليقظان، إلى جانب هدف معرفة محتوى هذه الوثائق بالتفصيل ومحاولة معرفة مواطن الحقيقة فيها من عدمها. كما تهدف المداخلة إلى الكشف عن المستوى الذي وصل إليه النشاط الصحفي العربي بالجزائر رغم المضايقات التي تفرضها الإدارة الفرنسية عليه، وإبراز دور الصحافة الإصلاحية في الحفاظ على الكيان الجزائري، والشخصية والهوية الوطنية، أمام الهجمات الاستعمارية.

ومما سبق يمكننا أن نطرح الإشكالية الرئيسية للمداخلة وهي: **هل يمكن فعلا أن نكتب تاريخ الصحافة العربية بالجزائر من خلال ما أفرج عنه من وثائق أرشيفية كتبت وأنجزت حولها عبر فترات تاريخية؟** وتندرج تحت هذه الإشكالية إشكاليات فرعية منها: **ما درجة صدق المعلومة في هذه الوثائق الأرشيفية؟ وهل فعلا ما كتبته الإدارة الفرنسية حول الصحافة العربية يمثل الحقيقة التاريخية؟ وما هي السبل الفعالة التي تمكننا من الاستغلال الحقيقي لمعلومات الوثائق الأرشيفية حول صحافة أبي اليقظان؟**

ومن أجل دراسة هذه الموضوع اخترت له المنهج الوصفي حين الحديث عن الدراسة الظاهرية للوثائق ووصفها من حيث جانبها الشكلي، والمنهج

التحليلي النقدي حين الحديث عن محتوى الوثائق وما جاءت به من معلومات تاريخية.

غطت صحف أبي اليقظان مرحلة هامة من مراحل التطور التاريخي للجزائر، والتي كانت ميزتها الأساسية تدهور جميع الأوضاع تحت حكم الاحتلال الفرنسي، والتي زادت تعقيداً في فترة ما بين الحربين، وهي الفترة التي صدرت فيها الجرائد اليقظانية ممتدة في ذلك ما بين سنتي 1926 و1938 أي فترة ما بين الحربين العالميتين، وطيلة هذه الفترة كانت تنشط تحت الرقابة المشددة لإدارة الاحتلال الفرنسي والتي كانت يوميا تكتب التقارير حولها وحول تحركات ونشاطات أبي اليقظان، ويمكننا أن نتطرق إلى عدد كبير من هذه التقارير الخاصة بكل جريدة وأحيانا هناك تقارير حول أعداد من جرائد وهي كما يلي حسب تواتر الصدور :

1. الوثائق الأرشيفية المتعلقة بأبي اليقظان وصحفه

تتوفر لدينا 17 وثيقة أرشيفية وهي تحت تصرّف من أراد الاطلاع عليها منها ما يتعلّق بشخصية أبي اليقظان التي كانت تتعرض باستمرار إلى المضايقات سواء من قبل الإدارة الفرنسية أو من قبل كتلة المحافظين المعادية للإصلاح، ومنها ما تعلّق بصحفه سواء بالتنبيه إلى خطورة ما تنشره أو بتتبع أعدادها ومقلاتها أو ما تعلق بقرار التعطيل والمنع من الصدور والمصادرة، ومبدئيا نلاحظ كثرة التقارير عن أبي اليقظان وعن جريدة وادي ميزاب وجريدة الأمة، وبدرجة أقل عن باقي الصحف الأخرى.

1.1. الوثائق الأرشيفية المتعلقة بأبي اليقظان

الوثيقة الأرشيفية الأولى هي عبارة عن رسالة من الشيخ إبراهيم أبو اليقظان مؤرخة في 19 أفريل 1928 إلى السيد ميرانت مدير الشؤون الأهلية

بالولاية العامة الجزائر، تتضمن طلب تسهيلات للقيام بالواجب لصحفي[1] والوثيقة الأرشيفية الثانية هي في الأصل رسالة للشيخ إبراهيم أبو اليقظان تتضمن طلبات من الإدارة الفرنسية لممارسة العمل الصحفي بتاريخ 22 أفريل 1931 بالجزائر وذلك بعد الحصار الذي ضرب عن كل نشاطاته في إطار تضييق الخناق على كامل الصحافة العربية وليست صحافة أبي اليقظان فقط، لذلك لجأ هذا الأخير إلى الإدارة الفرنسية بجملة مطالب تصب في جوهرها بمطلب ممارسة الحرية في العمل الصحفي[2].

كما كانت الوثيقة الأرشيفية الثالثة عبارة عن تقرير أصدره محافظ الشرطة بباتنة موجه إلى رئيس دائرة باتنة يعلمه فيها بزيارة أبي اليقظان إلى الولاية بهدف جمع التبرعات لجريدة الأمة ومن الواضح أنّ غرض هذا التقرير هو تشديد الرقابة المالية وقطع سبل تم التمويل المادي مهما كان نوعه ومصدره عن صحافة أبي اليقظان ومنه زيادة الضغوطات عليها لإرغامها على التوقف من تلقاء نفسها[3].

الوثيقة الأرشيفية الرابعة هي مقتطف من جريدة الروح التي هاجمت الشيخ إبراهيم أبو اليقظان، والتي دعمت موقف المحافظين ضد رجال الإصلاح وهذا المقتطف وغيره يعبر عن موقف المحافظين من الصحافة التابعة للحركة الإصلاحية ولا يهمهم سواء كانت منطلقة من الجنوب أو الشمال، وهو الصراع الذي لم يسلم منه حتىّ الشيخ عبد الحميد بن إلى درجة تنظيم محاولة اغتيال

1 وثيقة أرشيفية رقم 01 أرشيف ما وراء البحار A.O.M:15H23

2 وثيقة أرشيفية رقم 02 أرشيف ما وراء البحار A.O.M: 15H22

3 وثيقة أرشيفية رقم 03 أرشيف ما وراء البحار A.O.M: 15H23

في حقه من قبل أحد أتباع الطرقية[1].

2.1. الوثائق الأرشيفية المتعلقة بجريدة وادي ميزاب (119 عدد)

الوثيقة الأرشيفية الخامسة هي قرار منع بيع وتوزيع جريدة وادي ميزاب بتاريخ 08 جانفي 1929 بباريس، صادر عن وزير الداخلية الفرنسي[2] وبذلك تمّ توقيف الجريدة نهائيا، كما تبيّن الوثيقة السادسة رسالة شكر على تعطيل جريدة واد ميزاب مؤرخة في 28 فيفري 1929، ببني يزقن من قبل جماعة من المحافظين المعادين للإصلاح، موجهة إلى الوالي العام بورد[3] ومنه يتبيّن موقف هؤلاء من صحافة أبي اليقظان ليزيد تأكيد الأمر من خلال الوثيقة الأرشيفية السابعة والتي هي عبارة عن رسالة بتاريخ 10 ماي 1929 بالعطف، تمثل معارضة الكتلة المحافظة لإعادة إصدار جريدة واد ميزاب موجهة إلى الوالي العام [4] إلى جانب هذه المواقف الرافضة لصحف أبي اليقظان فتوجد هناك مواقف مشابهة تماما لكنها فرنسية حسب الوثيقة رقم ثمانية والتي هي في الأصل تقرير للسلطات الفرنسية حول أعداد من جريدة واد ميزاب وخطورة ما تنشره حسب اعتقاد السلطة الفرنسية وهذه الأعداد هي : (40-25-23-34-47-45-27). [5]

3.1. الوثائق الأرشيفية المتعلقة بجريدة المغرب (38 عدد)

لم تسلم جريدة المغرب هي الأخرى من المتابعات والرقابة المفروضة

1وثيقة أرشيفية رقم 04 أرشيف ما وراء البحار A.O.M: 15H22

2 وثيقة أرشيفية رقم 05 أرشيف ما وراء البحار A.O.M :15H23

3 وثيقة أرشيفية رقم 06 أرشيف ما وراء البحار O.M :15H23.A

4 وثيقة أرشيفية رقم 07 أرشيف ما وراء البحار A.O.M: 15H23

5 وثيقة أرشيفية رقم 08 أرشيف ما وراء البحار O.M :15H23.A

عليها، فقد صدرت في حقها جملة من التقارير الفرنسية الرامية إلى إيقافها ومنعها من الصدور منها حسب ما ورد في الوثيقة الأرشيفية رقم تسعة وهي تقرير إلى مدير الشؤون الأهلية يتضمن صدور جريدة المغرب كتعويض لجريدة واد ميزاب [1] ومن هذا نسجل محاولة الإدارة الفرنسية إثبات أنّ هذه الجريدة ما هي إلاّ امتداد لأفكار أبي اليقظان الإصلاحية، ومنه زادت عليها الرقابة إلى أن صدر قرار منع صدورها بتاريخ 19 مارس 1931 بالجزائر، في شكل تقرير من مدير الشؤون الأهلية إلى وزير الداخلية للحكومة الفرنسية [2] حسب ما هو موضح في الوثيقة الأرشيفية رقم عشرة، وبهذا تكون إدارة الاحتلال الفرنسي قد أخمدت صوتا صحفيا آخر من صحف أبي اليقظان.

4.1. الوثائق الأرشيفية المتعلقة بجريدة النور (78 عدد)

كعادة الإدارة الفرنسية إثبات تواتر صحف أبي اليقظان حيث بمجرد صدور العدد الأوّل من جريدة النور أصدرت سلطات الاحتلال تقريرا خاصا بها كما تشير إليه الوثيقة الأرشيفية رقم إحدى عشر وهي تقرير من الإدارة الفرنسية بتاريخ 24 سبتمبر 1931، يتضمن صدور جريدة النور كتعويض لجريدة المغرب [3]، هذا إلى جانب إصدار تقارير أخرى متتالية في إطار تتبع مسار الجريدة حيث صدر تقرير بتاريخ 11 أوت 1932، بغرداية من مسؤول ملحقة غرداية يوضح فيه ارتفاع عدد مشتركي جريدة النور إلى 156 شخص في أنحاء ميزاب[4] ومن أجل إخماد صوتها اقتحمت قوات الشرطة الفرنسية مثر الجريدة

---

1 وثيقة أرشيفية رقم 09 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

2 وثيقة أرشيفية رقم 10 أرشيف ما وراء البحار O.M: 15H22.A

3 وثيقة أرشيفية رقم 11 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

4 وثيقة أرشيفية رقم 12 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

أين تمّ استيلاء رجال السلطة الفرنسية على وثائق جريدة النور بعد اقتحام مقرها [1] حسب ما جاء في الوثيقة الأرشيفية رقم ثلاثة عشر، وبموجب هذه الرقابة الدائمة على الجريدة تمّ اتخاذ قرار نهائي بتعطيلها عن الصدور ومنع توزيعها وذلك بعد قرار وزير الداخلية الفرنسي بمنع بيع وتوزيع جريدة النور، مؤرخ في باريس 30 ماي 1933[2].

5.1. الوثائق الأرشيفية المتعلقة بجريدة الأمّة (170 عدد)

لقد شكّلت جريدة الأمة اليقظانية هاجسا مريرا للإدارة الفرنسية بالجزائر وخاصّة مدير الشؤون الأهلية الداخلية، فقد كانت الجريدة قد بدأت بانطلاقة إصلاحية لتصل في نهاية حياتها إلى التطرق إلى القضايا السياسية وهنا زاد جنون إدارة الاحتلال وزادت معه الرقابة والترصد لأعداد الصحيفة، فقد صدر تقرير من مدير أمن مدينة بونة موجه إلى مدير الشؤون الأهلية بالجزائر العاصمة بتاريخ 11 سبتمبر 1933 يتضمن الهدف الحقيقي لجريدة الأمة وهو محاربة الإدارة الفرنسية[3] ومن خلال محتوى هذا التقرير نلاحظ زيادة تحامل سلطات الاحتلال على الجريدة وما يدل على ذلك هو صدور تقرير آخر لقائد كتيبة غرداية موجه إلى مسؤول مقاطعة الأغواط يؤكد على ارتفاع عدد المشتركين في جريدة الأمة خلال ديسمبر 1935 في ستة (06) مدن ميزابية (وصل إلى 61 مشترك في أعداد من 53 إلى 57) حسب ما جاء في الوثيقة

1 وثيقة أرشيفية رقم 13 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

2 وثيقة أرشيفية رقم 14 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

3 وثيقة أرشيفية رقم 15 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H23

الأرشيفية رقم ستة عشر[1]. ليتم اتخاذ قرار نهائي بتوقيفها بموجب قرار من وزير الداخلية مؤرخ يوم 24ماي1938.

6.1. الوثائق الأرشيفية المتعلقة بجريدة الفرقان (06 أعداد)

أصبحت صحف أبي اليقظان الشغل الشاغل للإدارة الفرنسية، وزادت خبرتها في معرفة علاقة صحفه بعضها ببعض، لذلك اتخذت قرارا نهائيا بتعطيل كل ما يصدر منه مباشرة مهما كان نوع الجريدة أو الإصدار وهذا ما طبّق على جريدة الفرقان بمجرّد صدور ستة أعداد منها فقط أين صدر قرار منع بيع وتوزيع جريدة الفرقان بتاريخ 03 أوت 1938 بباريس والصادر عن وزير الداخلية للحكومة الفرنسية [2].

بتعطيل جريدة الفرقان انتهت حياة أبي اليقظان الصحفية تماما سواء كصاحب امتياز بها أو كلم صحفي في جرائد أخرى، وانتقل إلى حياة التأليف والكتابة، وتكون كل الوثائق الأرشيفية السابقة الذكر وصمة عار في جبين الإدارة الفرنسية بالجزائر.

2. توقيف ومصادرة صحف أبي اليقظان بعد تقارير الإدارة الفرنسية حولها

1.2. جريدة وادي ميزاب

تأثر أبو اليقظان تأثراً كبيراً بتعطيل جريدته وادي ميزاب عند العدد 119 في شهر جانفي 1929، وهو شيء كان منتظراً بالنظر إلى ما كان يحاك ضدها من مراقبة الإدارة الفرنسية أو من قبل المناوئين لها، وافتعال الدسائس والوشايات تجاهها، فكتب مقالاً شرح فيه ظروف وأسباب التعطيل، فاضحاً بذلك المؤامرات التي كانت تحاك ضد الجريدة، ويبدو أن المقال يصبّ جام اتهامه

1 وثيقة أرشيفية رقم 16 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H23

2 وثيقة أرشيفية رقم 17 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H20

على لمعارضين من الجزائريين ويقصد بهم كتلة المحافظين المناهضة للحركة الإصلاحية التي افتعلت الوشاية لدى الولاية العامة، وقال عنهم أنهم استعملوا كل ما لديهم من وسائل ممقوتة مثل الكذب، وتشويه الحقائق، وجمع التوقيعات ضد الجريدة التي وصلت إلى أربعة مئة إمضاء مطالبة بتوقيفها وتحريك القضاء ضدها، وضد صاحبها في المحاكم كما لجئوا إلى توريط المترجمين العسكريين في مكتب الحاكم العام العسكري بغرداية، واستشارة زعامات المبشرين ومنه أراد أعداء الجريدة اللعب على تيار المسيحية والزعامة العسكرية، وكل هذا بغرض تعكير الجو بينها وبين الإدارة الفرنسية الاستعمارية بغية إصدار قرار التعطيل، ويبدو أن الجريدة عطلت بفعل من كان يعاديها من الجزائريين أولاً ثم من الولاية العامة التي أصدرت قرار التعطيل دون ذكر سبب وجيه أو عدد معين يهين السلطة الفرنسية.

وعن هؤلاء قال أبو اليقظان:" **فلمّا أتموا دورهم هذا قام أولئك الذوات بدورهم فشكلوا لهذا الغرض لجنة تركبت من بضع عشر ذاتاً من الرجال العسكريين والسياسيين ومديري المصالح، فبيتوا فيها للوادي ما بيتوا وكانت نتيجة ذلك صدور قرار من وزارة الداخلية مؤرخ في 18 جانفي 1929 يأمر بتعطيل وادي ميزاب وتحجير بيعها وطبعها وتوزيعها وذلك لشدة لهجتها، كما أمر بتعطيل كل ما سيصدر مما يشبهها في شدة اللهجة، سواء باسم أبي اليقظان أو غيره، سواء أطبع في تونس أو غيرها، وقد بلغني أعوان المحافظة بلاغ الإيقاف في الساعة الرابعة مساء يوم 09 فيفري 1929 وبموجبه ختمت أنفاس جريدتنا وادي ميزاب عن سن عامين وأربعة أشهر في 119 عدداً** "[1].

1 إبراهيم أبو اليقظان: **تاريخ صحف أبي اليقظان**، تقديم وتعليق محمد ناصر، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص41-42.

جاء هذا القرار كون الجريدة أصبحت تمثل نقطة قلق للإدارة الفرنسية في الجزائر بسبب صراحتها وصدقها في معالجة المواضيع، لذلك خطط الاستعمار بغية خنق صوتها وصوت أي جريدة أخرى مشابهة لها، فشددت الرقابة عليها وكثرت التقارير حولها، واستجوب صاحبها لمرات عدة "**وإذا كانت تلك أسباباً عامة في تعطيل الجريدة، فإن السبب الوحيد الذي نقدر أنه هو الدافع الحقيقي والأقوى لصدور قرار المنع هو تلك المقالات الحارة التي مست النفوذ الفرنسي**"[1]. من أجل هذا صدر القرار السابق الذكر ومنعها من التوزيع عبر كامل التراب الوطني وعمم أيضاً على غرداية والقليعة (المنيعة حالياً) والجلفة الأغواط وشدد على ضرورة تنفيذه[2].

ويبدو أن قرار توقيف جريدة وادي ميزاب قد رحبت به جهات كانت معادية لها ولأبي اليقظان، وهم جماعة المحافظين المعادين للإصلاح والذين وجهوا رسالة شكر على تعطيل الجريدة إلى الوالي العام بورد Bordesمؤرخة بيوم 28 فيفري 1929، كما يرجح أبو اليقظان أن سبب توقيف الجريدة يعود إلى العدد 97 منها والذي نشر فيه حادثة تمزيق جواز السفر من الضابط الفرنسي، إذ قال: "**حيث ضاق صدر الإدارة الاستعمارية ذرعاً ورأته مساً مباشراً بالشرف العسكري الفرنسي في الصميم، ورأته تطاولاً جريئاً من جريدة مسلمة عربية** " [3].

---

1 محمد ناصر: **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص190.

2 صدر قرار حجز وادي ميزاب في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 جانفي 1929.

ينظر:

République Française, Journal Officiel de l'Algérie, 15 janvier 1929, p 54

3 إبراهيم أبو اليقظان: تاريخ صحف أبي اليقظان، المصدر السابق، ص32.

بعد الاطلاع على قرار الحجز يمكن أن نسجل بعض الملاحظات بعد صدوره منها ما يلي:

– لم يحدد القرار عنوان المقال الذي نشرته الجريدة وأدى إلى توقيفها.

– لم يحدد القرار المخالفة التي وقعت فيها الجريدة أو صاحبها.

– قرار المنع والتعطيل كان قراراً استباقياً أمام الشيخ أبي اليقظان ومنعه من إصدار أي جريدة أخرى.

يمكننا القول إن تعطيل جريدة وادي ميزاب كان بقرار تعسفي في حقها والسبب الوحيد في هذا هو جرأتها في طرح القضايا الوطنية ومعالجتها وهو ما أدى إلى تخوف السلطات الاستعمارية منها وصدق صاحبها حين كتب مقال "**الظالم خوّاف**".

ترتب عن قرار تعطيل جريدة وادي ميزاب هزة عنيفة سواء بداخل الجزائر أو خارجها، وعلى الخصوص سكان منطقة ميزاب بالجنوب الجزائري الذين اعتبروا الجريدة لسان حالهم، فأرسلت برقيات الاحتجاج إلى باريس والجزائر وإلى السيد بورد Bordesمنذ يوم 15 فيفري 1929، حينها قرر التوجه إلى غرداية قصد تهدئة الأوضاع [1] وهو يدرك تماماً ما لمنطقة ميزاب من نظم تحكمها من عزّابة وعشيرة وضوابط...الخ.

---

1 ينظر خطابه كاملاً في: إبراهيم أبو اليقظان: **تاريخ صحف أبي اليقظان**، المصدر نفسه، ص ص 43–44. ولمعرفة نظام العشيرة والعزابة وخصائص ميزاب يراجع على التوالي: بكير أعوشت: **وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية، ديناً، تاريخاً، اجتماعاً**، المطبعة العربية، غرداية، 1991وكذلك: محمد ناصر: **البعد الروحي لنظام حلقة العزابة**، ط1، نشر جمعية التراث، غرداية، 2007 وأيضا: صالح سماوي: **العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب**، ط1، المطبعة العربية، غرداية، نشر جمعية التراث، غرداية، 2007.

وقد كانت بلدة القرارة السبّاقة بهذه الاحتجاجات وهو ما أسعد أبا اليقظان حين قال: "**إذ سبقت القرارة الجريئة إليهما ببرقية مباغتة إلى وزارة الداخلية والولاية العامة تشتمل على 800 كلمة وبإمضاء نحو 150 إمضاء**" [1]. كان أبو اليقظان يواجه بشكل يومي ودوري صعاب التعطيل والاستجوابات الفرنسية في إيمان تام بما يقوم به من عمل صحفي وبجرأة صحفية صريحة ومعهودة، فكان يحاور مستجوبيه بكل ثقة وحجة وبرهان، ويطالب بإعادة تحرير صدور الجريدة، فقد جمعته نقاشات في دار العمالة أين رد على تعجب الوالي العام من كثرة برقيات الاحتجاج قائلاً: "**ولماذا التعجب من هذا؟ أترى جسداً قطع لسانه لا يتحرك؟ إنكم قطعتم لسان الأمة بتعطيل جريدتها فبادرت الأمة فأسمعتكم صوتها**"[2]. كما واجه أبو اليقظان أمر إبعاده من الجزائر لإخماد صوته نهائيا، وفي هذا دليل على أنّه فعلاً أصبح مع جريدته وادي ميزاب مصدر قلق للإدارة الفرنسية التي اغتنمت فرصة التآمر الداخلي ضده بغية نفيه "**هكذا بلغنا كأنما أصبح أبو اليقظان غولاً فاغراً فاه يهدد بلسانه وقلمه شمال إفريقيا كلها**" [3] .

ومن الصحف الفرنسية الصادرة آنذاك، والتي تطرقت إلى موضوع تعطيل وادي ميزاب جريدة دومان (Demain، غداً) في عددها الصادر يوم 1929/04/06 والتي وجهت مجموعة أسئلة إلى السيد بورد Bordesعن أسباب وقرار التعطيل، كما نجد جريدة الصحافة الحرة (Presse Libre) في عددها الصادر يوم 1929/03/14 والتي أعربت هي الأخرى عن امتعاضها

1 إبراهيم أبو اليقظان: **تاريخ صحف أبي اليقظان**، المصدر السابق، ص42.

2 المصدر نفسه، ص45.

3 المصدر نفسه، ص59.

من توقيف وادي ميزاب وتساءلت أيضاً عن الأسباب واستنكرت صمت الإدارة الفرنسية تجاه هذا القرار[1].

مما سبق نخلص إلى أن قرار تعطيل وادي ميزاب هزّ الشعب الجزائري والأوساط الصحفية على السواء بداخل الجزائر وخارجها وفي هذا قال محمد ناصر: "**وما إن صدر قرار التعطيل حتى تهاطلت على وزارة الداخلية بباريس مئات برقيات الاحتجاج عبر فيها الشعب الجزائري عن سخطه وأساه ... ويبدو أن سيل البرقيات هزّ الدوائر المسؤولة في الجزائر مما اضطر معه الوالي العالم بوردBordes ليسافر إلى غرداية لتهدئة الخواطر الشعبية**" [2].

ومن أكبر المواقف الداخلية التي استنكرت تعطيل الجريدة كان موقف الشيخ عبد الحميد بن باديس إذ قال: "**...أمّا الرصيفة العزيزة فلها الشرف بتعطيلها، كما كان لها الشرف في رواجها ولقد فقدت الصحافة الجزائرية بتعطيلها عضواً عاملاً نافعاً، ومظهراً من مظاهر رقيها ونزاهتها، فأسفنا عليها مؤلم وشديد**" [3] .

أما مراسلي الجريدة من داخل الوطن وخارجه فقد كتبوا رسائل إلى أبي اليقظان تعبر كلها عن مدى الامتعاض بعد تعطيلها، وتصب كل هذه المراسلات في خانة واحدة هي ذم الإدارة الفرنسية كما نلاحظ أن أسماء الشخصيات هي لمراسلين كانوا يعملون مع جريدة وادي ميزاب وعلى علاقة مباشرة مع أبي

---

1 للاطلاع على المزيد من احتجاجات الصحافة تجاه تعطيل وادي ميزاب ينظر: المصدر نفسه، ص67 إلى ص78.

2 محمد ناصر: **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، المرجع السابق، ص195.

3 عبد الحميد بن باديس: "**عن تعطيل جريدة وادي ميزاب**"، مجلة الشهاب، ج1، م5، فيفري 1929، ص33.

اليقظان فقبل الموقف الشخصي المساند كان موقفهم هو التنديد بتعطيل جريدتهم، وهي في معظمها شخصيات معروفة مثل الشيخ أبو إسحاق أطفيش إبراهيم أو الشيخ الحاج عمر العنق وغيرهما، أما تاريخ هذه المراسلات فقد تزامن مباشرة مع تطبيق قرار التعطيل مما يدل على الاستجابة المباشرة لنصرة ونجدة الجريدة، وهي المراسلات التي حيرت الإدارة الفرنسية من شدة كثرتها، وزيادة في المناصرة وهناك من بعث بأكثر من مراسلة.

2.2. جريدة ميزاب

بعد مرور سنة من تعطيل جريدة وادي ميزاب رفعت الإدارة الفرنسية الحجز عن قلم أبي اليقظان فسارع إلى إصدار جريدة جديدة تحمل اسم (ميزاب) بتاريخ 25 جانفي 1930، والتي تبدو من خلال افتتاحيتها أنها استمرار لسابقتها[1] ولم تر جريدة ميزاب النور بعد عددها الأول، فقد قبرت هي الأخرى لتحمل صفة الشهيدة الثانية، وهذا ما اعتبره أبو اليقظان سوء حظ إذ قال: "**ومن سوء حظ جريدة ميزاب أن كان عددها الأول هو الأخير، إذ وقع لها إجهاض في نفس اليوم فمات هذا المولود المبارك لمجرد لمح نور الحياة كأنما برز ليودع أباه (وادي ميزاب) ثم يختفي إلى الأبد والأمر لله من قبل ومن بعد**" [2].

من التعطيل المفاجئ لجريدة ميزاب يمكن أن نستشف نية الحاكم العام من خلال إسراعه في إعطاء رخصة إصدار الجريدة، فإذا وجدها غيرت منهجها رفقة صاحبها تجاه الإدارة الفرنسية الاستعمارية باركها ورفع عنها وعنه القيود،

---

1 صدر منها عدد واحد فقط عطلت بعده من قبل الوالي العام بورد وطبعت هي الأخرى بتونس ووزعت بالجزائر. يراجع: محمد ناصر: **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، ص199 وكذلك: محمد ناصر: **الصحف العربية في الجزائر**، ط2، الجزائر، 2006، ص99.

2 إبراهيم أبو اليقظان: **تاريخ صحف أبي اليقظان**، المصدر السابق، ص102.

وإذا كان العكس – وهو ما حدث –كمّم فاها في أول لحظة، وبمعنى آخر أن السماح بإصدار أبي اليقظان لصحف جديدة كان بمثابة اختبار له في تغيير مواقفه تجاه السياسة الفرنسية، لكن الاختبار أثبت أنه مازال على عهده السابق يناصر القضايا الوطنية وبنفس القناعة وصلابة الموقف والاستجابة.

3.2. جريدة المغرب

كانت المقالات والأعداد التي صدرت من جريدة المغرب تحت رقابة الإدارة الفرنسية الدائمة العدد تلوى الآخر، ولما أدركت بأن الجريدة على نفس منهج جرائد أبي اليقظان الأخرى أصدرت قرارها بالتوقيف يوم 19مارس1931 في شكل تقرير من مدير الشؤون الأهلية إلى وزير الداخلية للحكومة الفرنسية والذي صدر في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر يوم 19مارس1931 صفحة 190 [1] وعليه تمت ملاحقة الجريدة "**وما لبثت السلطة الاستعمارية أن داهمت المطبعة العربية ففتشتها تفتيشاً دقيقاً وقلبتها رأساً على عقب، وقامت بتفتيش مماثل وفي الوقت نفسه لمنزلي الفرقد بغرداية ومنزل مفدي زكريا ببني يزقن، ثم ما لبثت أن اعتقلت الفرقد وأودعته السجن المضيق وحاكمته ونفته إلى بني عباس...**"[2].

وكالعادة فقد جاء قرار التعطيل من دون سبب وجيه أو مقال منشور، رغم أن العدد الذي توقفت عنده الجريدة رقم 38 جاء مملوءاً بالخرافات في شكل تعويذة يؤمن بها الجهّال والأميون وما بقي من الصفحة ملئ بكلام لا معنى له

1 الزبير سيف الإسلام: **تاريخ الصحافة في الجزائر**، ج2، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص76.

2 محمد ناصر: **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، المرجع السابق، ص219.

– لأنّ هذا العدد صدر في صفحة واحدة فقط – وأطلق عليه اسم (حرز مرجانة)[1] ورغم ذلك عطلت المغرب التي كانت تسحب 2500 نسخة في كل عدد، وربما يعود السبب الحقيقي لتوقيفها [2] وتوقيف سليمان بوجناح (الفرقد)[3] إلى المقالات التي كتبها فيها والتي امتازت بنزعتها الوطنية، ومن ثم وجهت له تهمة التشويش والتحريض على الدولة وتمرده ضد السلطة الحاكمة، وهي تهمة تتكرر مع كل من يعارض الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

خلّف قرار التعطيل استياء كبيراً في أوساط الأمة الجزائرية، وفي الصحف العربية خاصة، ومن بين هذه الأصوات المنددة كان الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي كتب بعد توقيفها قائلا: "**روعت الصحافة الإسلامية الجزائرية بنبأ تعطيل رصيفتنا (المغرب) فكان الأسف عليها شديداً وكيف لا تروع والتعطيل إثر التعطيل، والمصرع إزاء المصرع، أم كيف لا ناسف والتنقيص ما برح يعمل في عددها القليل. نحن نتحقق أن جريدة المغرب– أو غيرها – لا تكتب عن عداء أو سوء نية قطعاً، وإنما تكتب ما تراه حقاً وصواباً، وقد تكون في نظر الإدارة**

---

1 حيلة اهتدى إليها الشيخ أبو اليقظان للسخرية من الاستعمار بعد إيعازه إلى عمر بن قدور وتعموت عيسى بإصدار العدد في صفحة واحدة، وفي هذا قال محمد ناصر: "**وقد تركت هذه الحيلة الزائفة في الأوساط الأهلية ضحكة عريضة مريرة من تصرفات المستعمر الحاقد... وهكذا انتقم أبو اليقظان لنفسه وضحك من الاستعمار واحتج عليه وأدانه بأسلوب يدل على الحنكة ودقة التقدير...**". للمزيد ينظر: محمد ناصر: **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، المرجع نفسه، ص220.

2 ينظر قرار الحجز في:

République Française, Journal Officielle de L'Algérie, N°15, 5eme trimes (10 avril 1931)، P190.

3 قال الشيخ عبد الحميد بن باديس عند اعتقال الفرقد: " **لا يجهل قراءنا اسم الفرقد الشاب النجيب والكاتب المجيد، وقد جاءت الأنباء من العاصمة بإلقاء الحكومة القبض عليه وسجنه فحزن لذلك عارفيه**". ينظر: عبد الحميد بن باديس: "**توقيف الأخ الفرقد**"، الشهاب، ج4، م7، ص271.

مخطئة فلو نبهت على خطئها وتركت في عالم الوجود لتعرف بها الحكومة منازع الفكر العام وخفاياه، ومن أين يعرف ذلك إذا عطلت جميع الصحف أو ضيق نطاقها. إننا لا نجهل أن للصحافة العربية دائرة ضيقة لا يؤذن لها بمجاوزتها، ولكننا نرجو من الحكومة أن تكون أوسع صدراً وأكثر حلماً، فإن تيار حرية الصحافة الفرنسية كثيراً ما يحمل أصحاب الصحف العربية فيخرجهم عن دائرتهم وكل شيء يعدم حتى الحرية، وما دامت الحكومة تعرف منا حسن النية فليس تسامحها معنا بعجيب"[1].

إن موقف ابن باديس فيه تآزر وتكاتف بين الصحافة العربية الإصلاحية في الجزائر، وهو موقف مساند لصحافة أبي اليقظان، وهذا ما يدل على وحدة الهدف والمنهج بين هذه الصحف التي تبنت موقف الدفاع عن مقومات الأمة وإبراز قضاياها الوطنية لذلك كانت محل متابعة ومصادرة في كل مرة.

4.2. جريدة النور

وجه الشيخ إبراهيم أبو اليقظان دعوة صريحة للحكومة الفرنسية في الجزائر بغرض رفع الأحكام الاستثنائية عن ممارسة العمل الصحفي منذ صدور العدد 50 حيث قال: "**أما رجاؤنا من الحكومة الفرنسية فهو شيء تافه، ألا وهو رفع الأحكام الاستثنائية عن الصحافة العربية، وتطبيق أحكام زميلتها الفرنسية عليها، هذا أولاً وثانياً إغلاق آذانها عن سماع الدعايات ضد الصحافة العربية وإقفال أبوابها في وجه الوشاة بها والتدقيق التام في ترجمة**

1 عبد الحميد بن باديس: "**توقيف الأخ الفرقد**"، مجلة الشهاب، ج4، م7، المصدر نفسه، ص 270.

فصولها حتى لا يقع سوء تفاهم بين الحاكم والمحكوم "[1]. ورغم هذا الطلب المسبق من أبي اليقظان من أجل مزيد من الحرية الصحفية في الجزائر إلّا أنّ سلطات الإدارة الاستعمارية راحت تفرض رقابة عليها خاصة على جريدة النور، وتختلق الأسباب والفرص قصد تعطيلها، فقد تتبعتها بتقرير مفصل حين صدورها، بحيث كان هذا التقرير مؤرخ بيوم 24سبتمبر 1931 والذي أوضح أنها جاءت كتعويض لجريدة المغرب ومنه إعطاء نظرة خاصة للسلطات الإدارية بأنها يقظانية الأصل والتوجه، ويجب معاملتها كسابقها من الجرائد، إلى جانب تقرير مفصل عنها من مسؤول ملحقة غرداية بتاريخ 11أوت1932 يوضح فيه ارتفاع عدد المشتركين في جريدة النور والذي وصل إلى 156 شخصاً في أنحاء ميزاب وبقيت المتابعات إلى أن صدر قرار الولاية العامة بتاريخ 1933/05/02 والقاضي بتوقيف الجريدة ثم يليه قرار وزير الداخلية الفرنسي بباريس يمنع بيع وتوزيع جريدة النور والصادر يوم 1933/05/30 ليكون آخر يوم في حياتها[2]. حتى وإن لم تتوفر الأسباب فجريدة النور كان مصيرها التعطيل والمصادرة لأن الإدارة الفرنسية صنفتها منذ العدد الأول في خانة الصحف اليقظانية، وعن أسباب توقيفها نجد أن أبا اليقظان تحدث عن سببين أدّيا إلى ذلك، وأرجع الأول إلى مقال نشر في العدد 78 الصادر بتاريخ 02ماي1933 تحت عنوان رواية مخزية يمثلها أبالسة القرن العشرين في وادي ميزاب إذ قال: "**وبعده فصل لمراسلنا الفاضل بعنوان الفزع الأكبر أو ضرب البارود في غرداية انتقدنا فيهما أعمال**

---

1 إبراهيم أبو اليقظان: "**النور يختتم المرحلة الأولى**"، جريدة النور، العدد 50، 27سبتمبر1932، ص1.

2 صدر قرار الحجز في الجريدة الرسمية يوم: 23جوان1933. ينظر:

République française, Journal Officiel de l'Algérie N°25, 7eme trimes 23 juin 1933, P512.

بعض المحابين أقاموا حفل الفازعة لزيادة ضيوف أسطول الجو الأمريكي يتألف من 84 طياراً وحضرها نيّف وستون مومسة مزينة جلبوها من خارج البلاد لأخذ فيلم من هذا المنظر اللعين ... وهكذا يريد بنا الاستعمار، نحن نريد أن نلعب بكم في ملاعبنا كقردة وخنازير، وإن تكلمتم قطعنا ألسنتكم وكسرنا أقلامكم من باب (كل هذا وإلاّ مت) والاستعمار كما قلنا لعنة الله نزلت من السماء إلى الأرض" [1].

من خلال هذا المقال كان أبو اليقظان قد هاجم السلطة المحلية الحاكمة وبعض الأشخاص المعارضين للإصلاح قائلاً: "**فهل ماتت فيكم النخوة والكرامة والعزة القومية إلى هذا الحد، أم هل مات فيكم الشعور والإحساس والضمير والذوق إلى هذه الدرجة، أم هل عدمت فيكم الغيرة الدينية والحمية الوطنية والذود عن الحمى إلى هذا القرار السحيق ... فاشهدي وليشهد العالم معك أننا براء من هذه المساخر وأبطالها ونلقي تبعتها كلها على كل ممن له ضلع فيها، ونحتج احتجاجاً حاراً بكل قوتنا ضد كل من قام أو رضي بذلك واليوم الفاصل بيننا وبينهم هو يوم الحساب**" [2].

وهناك سبباً ثانيا لتعطيل النور وهو ما نشر في العدد 60 الصادر بتاريخ 1932/12/06 بعنوان: "**خطاب خطير لرجل خطير**" والمقصود به هو خطاب الوالي العام، حيث وقع خطأ في الترجمة وأصبح على النحو الآتي: "**خطاب**

1 إبراهيم أبو اليقظان: تاريخ صحف أبي اليقظان، المصدر السابق، ص107.

2 أبو اليقظان: "**رواية مخزية يمثلها أبالسة القرن العشرين على مسرح وادي ميزاب**"، جريدة النور، العدد 78،02 ماي 1933، ص1.

خطير لرجل مشوش"[1].

لقد استنكرت معظم الأقلام الصحفية توقيف جريدة النور، وبعثت برقيات إلى صاحبها أبي اليقظان من مناطق مختلفة مثل مراسلة بالحاج بن صالح من تونس مؤرخة في يوم 10ماي1933، والتي يتحسر فيها عن الحادثة وامتعاضه من السياسة الفرنسية تجاه الصحافة العربية، إلى جانب مراسلة كتّاب الجريدة من المغرب ومنهم محمد القري ومحمد مكوار أين أعربا له عن المساندة والمواساة، إضافة إلى مراسلة سالم بن محمد بن سالم الرواحي أو ابنه محمد من زنجبار وكذلك مراسلة عبد الرحمان بكلي (الشيخ البكري) من العطف بميزاب يوم 20ماي1933 وكلها عبارة عن مراسلات مساندة . [2]

5.2. جريدة البستان

رغم لهجة الجريدة وأسلوبها الجديد الهزلي إلاّ أنها لم تمنع هي الأخرى من البطش الفرنسي واضطهاده للصحف العربية، وكان من قبل – حين تعطيل وادي ميزاب – قد حكم بالإعدام على كل ما يصدر عن أبي اليقظان أو يشبه جريدته الأولى، فأصدرت أمراً بتوقيفها بتاريخ 12 جويلية 1933[3]، وحسب

---

1 يرجح الدكتور محمد ناصر أن السبب الأول (مقال العدد 78) هو السبب الحقيقي في تعطيل الجريدة، إذ قال فيه أبا اليقظان: " **الاستعمار كما قلنا لعنة الله نزلت من السماء إلى الأرض**" وما يقوي حجته هو مواصلة الجريدة في الصدور من العدد 60 إلى غاية العدد 78. ينظر: محمد ناصر: **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، المرجع السابق، ص234.

2 للاطلاع على النص الكامل لهذه المراسلات ينظر: إبراهيم أبو اليقظان: **تاريخ صحف أبي اليقظان**، المصدر السابق، ص ص 107–112.

3 صدر قرار التعطيل في الجريدة الرسمية 1933، ص536. ينظر:
République Française, Journal Officiel de l'Algérie 7eme trimestre, 7 Juillet 1933, p536.

محمد ناصر فإن هذه الفقرة هي نوع من التلويح إلى لجوء الجزائريين إلى أسلوب المقاومة بما فيها رفع السلاح الذي يؤدي إلى ذوبان المستعمر.

إن الأمثلة كثيرة في جريدة البستان التي تدعو إلى الوطنية والعمل على استرجاع الحقوق وعدم الثقة في فرنسا، ومثال ذلك مقال بإمضاء مستعار هو "**رفيع**" وفيه تهكم واضح على فئة من الجزائريين والمتعلقين طمعاً في فرنسا ومواعيدها الكاذبة [1] وبسبب هذه المقالات وغيرها قررت الإدارة الفرنسية إصدار قرار بتوقيفها والصادر عن الحاكم العام موجه إلى الحاكم العسكري بالأغواط والجلفة وغرداية وكان ذلك بتاريخ 07 جويلية 1933 وبعده جاء قرار الولاية العامة الصادر بتاريخ 12 جويلية 1933 والذي ينص على توقيف جريدة البستان نهائياً، وقد علّق أبو اليقظان بسخرية أخرى عن قرار التعطيل قائلاً: "**... وهكذا يفعل الاستعمار الفرنسي، يحكم على الإنسان بالإعدام وهو جنين في بطن أمه**" [2]. وقال أيضاً: "**... رغما عن كونها جريدة هزلية ورغماً عن أننا أسندنا إدارتها إلى الأخ السيد تعموت عيسى مبالغة في الحيطة فإنها لم تعش أكثر من عشرة أعداد برز العدد الأول منها في 10 محرم 1352هـ/27 أفريل1933، ففي 12جويلية1933 صدر قرار تعطيلها وعاشت أقل من أربعة أشهر ولعلها هي أيضاً لا تساعد نفوذ فرنسا في هذه البلاد**" [3].

6.2. جريدة النبراس

سارعت السلطات الفرنسية إلى كتم أنفاس جريدة النبراس اليقظانية بموجب قرار الولاية العامة الصادر بتاريخ 1933/08/22 والقاضي بحضر بيع وطبع

---

1 لمعرفة محتوى المقال ينظر :**البستان**، العدد 09.

2 محمد ناصر: **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، المرجع السابق، ص246.

3 إبراهيم أبو اليقظان: تاريخ صحف أبي اليقظان، المصدر السابق، ص104.

وتوزيع الجريدة عبر كامل التراب الجزائري وبعد قرار التعطيل عبّر الشيخ أبو اليقظان عن أسفه قائلاً: "**صدر قرار تعطيله وقد برزت ستة أعداد منه ولعل هذه الأعداد أيضاً لا تساعد نفوذ فرنسا في هذه البلاد كأنما نفوذها قصر من الورق في برجها العاجي لأول نسمة يتحطم ويتناثر كله في الفضاء**"[1].

7.2. جريدة الأمّة

إن توجه جريدة الأمة من البداية كانت محل اهتمام وتتبع من قبل الإدارة الفرنسية، وزادت هذه المتابعة بعدما أصبحت مناصرة للقضايا الوطنية وعلى رأسها حزب الشعب الجزائري، لذلك وقفت تجاهها موقفاً خاصاً وأصدرت فيما بعد قرارات الحجز والمصادرة ، كما كانت جريدة الأمة قد وقفت بحزم وشدة ضد مجموع قضايا الفساد والتعنت الاستعماري عامة وبالجزائر خاصة أين ناهضت السياسة الاستعمارية الفرنسية، ودون شك فهذا ما أكسبها أعداءً من جهات نافذة رسمية فرنسية، والتي أصبحت تفكر بجدية أكثر من قبل في إنهاء حياتها وإخماد صوتها المنادي بالنهوض واليقظة، لذلك ألصقت بها تهماً متنوعة، بدءاً من اسمها "**الأمة**" الذي أشاعت عنه السلطات الفرنسية أنه على علاقة بجريدة الأمة الشيوعية والتي تصدر بباريس باللغة الفرنسية ولها علاقة بالعاصمة موسكو[2].

وبالرغم من هذا الخناق المقصود تجاه الجريدة إلاّ أن أبا اليقظان لم يستسلم وراح يدافع عن جريدته قائلا: "...**إنها بلية طالما اصطدمنا بها مع الإدارة، مع أننا براء من ذلك، وطالما أعلنا على رؤوس الملأ بأن جريدة الأمة العربية يا سادة ليست هي جريدة الأمة الفرنسية، والفرق بينهما واضح كالفرق بين**

1 إبراهيم أبو اليقظان: تاريخ صحف أبي اليقظان، المصدر السابق، ص105.

2 محمد ناصر: أبو اليقظان وجهاد الكلمة، المرجع السابق، ص282.

المشرق والمغرب، والجزائر وباريس"[1].

وبانتقال جريدة الأمة إلى معالجة القضايا السياسية ومناصرة حزب الشعب اتخذت السلطات الفرنسية هذا كسبب مباشر في توقيفها بعدما جمعت أسباباً أخرى اعتبرت غير مباشرة، فبعد حجز العدد 157 منها جاء دور التوقيف النهائي لها عند العدد 170 بموجب قرار من وزير الداخلية مؤرخ يوم 24ماي1938 والذي جاء فيه: "...**تم منع تداول وعرض وبيع وتوزيع ونشر في الجزائر الجريدة العربية (الأمة) التي تطبع وتنشر في الجزائر**" [2].

وقد كان لتعطيل جريدة الأمة استياء كبير وسط قرائها في الداخل والخارج، كما ترك تنديداً واسع النطاق بهذا التعسف الاستعماري في حق الصحافة العربية بالجزائر وهي اللسان الذي قطع كما قطعت باقي الألسنة (الجرائد) الأخرى، وساعدت على نشر الإصلاح والعربية، فقد استشهدت الواحدة تلو الأخرى في ميدان الشرف والثبات على مبدأ وفي سبيل العربية[3].

عند إلقاء نظرة عامة على هذا الموقف من ابن باديس، يمكن أن نصنفه في خانة المساندة لأبي اليقظان والإشادة بعمله الصحفي، ومكانته في الحركة الإصلاحية بالجزائر عموماً وفي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين خصوصاً، فقد استعرض فيه حالة الحرية والدعم والمساندة التي تحظى بها الصحافة الفرنسية واستنكر المعاملة غير اللائقة وتضييق الحرية على الصحافة العربية،

---

1 أبو اليقظان: "مأدبة رب العالمين"، جريدة الأمة، العدد 56، 24 ديسمبر 1935، ص1.

2 ينظر قرار حجز الجريدة في:

République française, Journal officiel de l'Algérie N°25 (24 mai 1938), P 117.

3 عبد الحميد بن باديس: "**حظ الصحافة العربية في هذا الوطن**"، جريدة البصائر، العدد 118، 17 جوان 1938، ص6.

وهي نقطة تلاقي بين الشيخين إذا ما علمنا أن أبا اليقظان راسل في العديد من المرات السلطات الفرنسية طالباً منهم مزيداً من الحرية في العمل الصحفي.

وقد نوّه الشيخ ابن باديس بمكانة جريدة الأمة وباقي صحف أبي اليقظان في نشر الإصلاح واللغة العربية وغير ذلك مما يخدم الوطن الجزائري، ونظراً لهول القرار وأثره البالغ على نفسية ابن باديس راح ينشر ذلك الدعم والمساندة أيضاً على صفحات الشهاب وربما قصد بذلك زيادة توسيع التنديد بأعمال الإدارة الفرنسية وموقفها تجاه الصحافة العربية إذ قال: "**جريدة الأمة خلف جرائد عدة كلها استشهدت في سبيل واجبها والأستاذ أبو اليقظان في كل مرة يتحمل من أضرار مالية وأدبية ويعود للجهاد، وقد عطلت الأمة مثل أخواتها، فضمت وساماً جديداً إلى صدر الأستاذ، ونحن ننتظر من همته وإمضائه أن يطلع على قراءه في أمد قريب، إنه من الظلم والاحتقار للصحافة العربية أن تبقى هكذا تحت سيف التعطيل دون سؤال ولا جواب، وإننا نرجو أن يعاد إلى الحق والإنصاف يوماً ما، فتعامل الصحافة العربية معاملة قانونية ويحاكم المخالف للقانون ففي ذلك الإنصاف والاحترام وهو أساس كل ود ووئام**" [1].

أما المواقف الخارجية فنورد موقف العلامة سالم بن محمد بن سالم الرواحي مراسل أبي اليقظان من زنجبار إذ بعث قائلاً: "...**وقد انقطعت عنا "الأمة" لعلها منعت، فما هذه عادة الدولة الفرنسية المشهورة بالحرية التامة، فما ينبغي منها أن تميز أحداً من رعاياها دون أحد، فالحرية والمساواة والإنصاف هو حق بين الجميع**" [2]. وفي هذا عتاب ضمني للسلطات الفرنسية

---

1 عبد الحميد بن باديس: "**تعطيل الأمة**"، جريدة الشهاب، مج14، جوان 1938، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص166.

2 إبراهيم أبو اليقظان: **تاريخ صحف أبي اليقظان**، المصدر السابق، ص114.

تجاه مستعمراتها وتذكيرها بمبادئ الثورة الفرنسية التي من بينها الحرية والمساواة بين الجميع، ومهما يكن من مواقف فكلها تصب في مساندة أبي اليقظان ومناهضة التعسف الاستعماري الفرنسي.

8.2. جريدة الفرقان

لقيت جريدة الفرقان المصير نفسه للجرائد اليقظانية التي سبقتها، وهو التعطيل والمصادرة، إذ تعللت الإدارة الفرنسية بأن "**الفرقان هو في حقيقة الأمر نسخة جديدة لجريدة الأمة المعطلة لأنها تتكلم باسم حزب الشعب المحظور رسمياً** "[1]. من أجل ذلك أصدرت قراراً صادر عن وزير الداخلية للحكومة الفرنسية بتاريخ 03 أو1938 والقاضي بمنع بيع وتوزيع جريدة الفرقان، التي قال عنها أبو اليقظان: "**وعاش كما عاش أخوه النبراس ستة أعداد فقط، ولعله هو كذلك لا يساعد نفوذ فرنسا أيضاً وظنتهما عملاقين خرجا ليبارزاها ليطيحا بها وبقصرها العاجي في البحر**"[2].

بتعطيل الفرقان انتهت حياة أبي اليقظان الصحفية ، والتي دامت مدة طويلة تفوق 12سنة توجت بثمانية صحف قال عنها الدكتور محمد ناصر: "**سقطت الواحدة تلوى الأخرى في ميدان الشرف**" ، أما أبو اليقظان فقد لخص هذه الفترة بتصريحه القائل: "**إلى هنا ختمت حياتنا الصحفية التي ابتدأت في أول أكتوبر1926 وانتهت في 30أوت1938 أي ما يقرب من 12سنة مرت علينا في كفاح مرير وتقلبات وأزمات، ومع ذلك كله لا نرى هذا إلّا ألذ وأشهى من الشهد بالنسبة لما تركته من الهزات العنيفة التي كانت لها آثاراً بليغة في**

1 C. Colot : Revue Algérienne des Sciences juridique, 2eme Semés, 1969, P376.

2 إبراهيم أبو اليقظان: **تاريخ صحف أبي اليقظان**، المصدر السابق، ص105.

كيان الاستعمار بالقطر الجزائري وانقلاب عظيم في أوضاع سكان القطر كله في الشمال والجنوب على السواء " [1].

مصادر ومراجع المداخلة:

أولا / الوثائق الأرشيفية:

1–وثيقة أرشيفية رقم 01 أرشيف ما وراء البحار A.O.M :15H23

2– وثيقة أرشيفية رقم 02 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

3– وثيقة أرشيفية رقم 03 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H23

4– وثيقة أرشيفية رقم 04 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

5– وثيقة أرشيفية رقم 05 أرشيف ما وراء البحار A.O.M :15H23

6– وثيقة أرشيفية رقم 06 أرشيف ما وراء البحار A.O.M :15H23

7– وثيقة أرشيفية رقم 07 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H23

8– وثيقة أرشيفية رقم 08 أرشيف ما وراء البحار A.O.M :15H23

9– وثيقة أرشيفية رقم 09 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

10– وثيقة أرشيفية رقم 10 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

11– وثيقة أرشيفية رقم 11 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

12– وثيقة أرشيفية رقم 12 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

13– وثيقة أرشيفية رقم 13 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

14– وثيقة أرشيفية رقم 14 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H22

15– وثيقة أرشيفية رقم 15 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H23

16– وثيقة أرشيفية رقم 16 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H23

17– وثيقة أرشيفية رقم 17 أرشيف ما وراء البحار A.O.M : 15H20

18- République Française, Journal Officiel de l'Algérie, 15 janvier 1929.

---

1 إبراهيم أبو اليقظان: **تاريخ صحف أبي اليقظان**، المصدر السابق، ص105؛ عبد الحميد بن باديس: "**حظ الصحافة العربية في هذا الوطن**"، جريدة البصائر، العدد 118، 17 جوان 1938؛ عبد الحميد بن باديس: "**تعطيل الأمة**"، جريدة الشهاب، مج14، جوان 1938، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

République Française, Journal Officielle de L'Algérie, N°15, 5eme trimes 19- (10 avril 1931) .
République française, Journal Officiel de l'Algérie N°25, 7eme trimes 23 20- juin 1933.
République Française, Journal Officiel de l'Algérie 7eme trimestre, 7 21- Juillet 1933.
- République française, Journal officiel de l'Algérie N°25 (24 mai 1938).

ثانيا / المصادر المطبوعة:

23- إبراهيم أبو اليقظان: تاريخ صحف أبي اليقظان، تقديم وتعليق محمد ناصر، دار هومة، الجزائر، 2003.

24- C. Colot : Revue Algérienne des Sciences juridique, 2eme Semés, 1969.

ثالثا / المراجع:

25- محمد ناصر: **أبو اليقظان وجهاد الكلمة**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

26- محمد ناصر: **البعد الروحي لنظام حلقة العزابة**، ط1، نشر جمعية التراث، غرداية، 2007.

27- محمد ناصر: الصحف العربية في الجزائر، ط2، الجزائر، 2006.

28- الزبير سيف الإسلام: **تاريخ الصحافة في الجزائر**، ج2، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

29- بكير أعوشت: **وادي ميزاب في ظل الحضارة الإسلامية، ديناً، تاريخاً، اجتماعاً**، المطبعة العربية، غرداية، 1991.

30- صالح سماوي: **العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب**، ط1، المطبعة العربية، غرداية، نشر جمعية التراث، غرداية، 2007.

رابعا / المقالات:

31- عبد الحميد بن باديس: "**عن تعطيل جريدة وادي ميزاب**"، مجلة الشهاب، ج1، م5، فيفري 1929

32- عبد الحميد بن باديس: "**توقيف الأخ الفرقد**"، الشهاب، ج4، م7.

33- عبد الحميد بن باديس: "**حظ الصحافة العربية في هذا الوطن**"، جريدة البصائر، العدد 118، 17 جوان 1938.

34- إبراهيم أبو اليقظان: "**النور يختتم المرحلة الأولى**"، جريدة النور، العدد 50، 27سبتمبر 1932

35- أبو اليقظان: "**رواية مخزية يمثلها أبالسة القرن العشرين على مسرح وادي ميزاب**"، جريدة النور، العدد 78،02 ماي 1933.

36- أبو اليقظان: "**مأدبة رب العالمين**"، جريدة الأمة، العدد 56، 24 ديسمبر 1935

37- أبو اليقظان: "**رواية مخزية يمثلها أبالسة القرن العشرين على مسرح وادي ميزاب**"، جريدة النور، العدد 02،78 ماي 1933.

38- أبو اليقظان: "مأدبة رب العالمين"، جريدة الأمة، العدد 56، 24 ديسمبر 1935

الأرشيف الوطني آلية كتابة تاريخ الجزائر المعاصر أرشيف ولاية وهران أنموذجا 1830م- 1962م

The National Archives, the mechanism of writing the contemporary history of Algeria (Archive of the Wilayat of Oran model 1830-1962)

د/ممدوح بومخيلة
جامعة وهران 01
boumkhilamemdouh@gmail.com

الملخص

يُعتبر أرشيف الغرب الجزائري وهران ثروة علمية في تدوين القضايا التاريخية خلال الفترة الاستعمارية من خلال توثيقه لمعلومات تخص تلك الفترة من مختلف الجوانب، وخاصة أنها دونت في زمانها مما يعطى لها مصداقية أقرب إلى الحقيقة ولا يُمكن لأي باحث في تاريخ الجزائر المعاصر خاصة في الغرب الجزائري أن يتجاهل هذا الأرشيف أثناء توثيقه لمعلومات أبحاثه نظرا للقيمة العلمية التي يقدمها في إطار إنجاز البحوث العلمية حول تاريخ الغرب الجزائري.

الحقيقة أن مراكز الأرشيفات لها أهمية كبيرة في توجيه الباحث للتوظيف الأرصدة الأرشيف توظيفا سليما، ولها علاقة كبيرة في إنجاز المؤرخ أبحاثه العلمية، ووعيا منا بأهمية الأرشيف الوطني في الدراسات التاريخية، ارتأينا أن تكون هذه المساهمة عبارة عن جرد بيبليوغرافي لمجمل الأرصدة الأرشيفية في مركز أرشيف ولاية وهران، والغاية من ذلك تتجلى في:

_ نشر قاعدة بيبليوغرافية حول أهم الأرصدة الأرشيفية في أرشيف وهران لكي يحتكم إليها الباحثون في إنجاز بحوثهم.

_ توجيه سهام الباحثين لمواضيع ثرة وغنية من خلال هذا الكشاف البيبليوغرافي.

ومن هذا المنطلق ترتكز دراستنا على معالجة نقطتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بأهمية أرشيف الغرب الجزائري بالنسبة للباحث في تاريخ الجزائر خلال الفترة

الاستعمارية، والثانية تندرج ضمن ضرورة استغلال أرصدته الأرشيفية في الدراسات التاريخية باعتبارها مصدرا أساسيا في كتابة تاريخنا الوطني.

Abstract

The Western Algerian Archive of Oran is considered a scientific wealth in the formation of historical issues during the colonial period through its documentation of information related to you during the period from various aspects, especially since it was written down in its time together gives it The credibility is closer to the truth, and no researcher in the contemporary history of Algeria, especially in the Algerian West, can ignore this archive while documenting information about his research, given the scientific value it provides in the framework of carrying out scientific research on the history of the Algerian West.

The archive balances are properly utilized, and have a great relationship with the historian's achievement of his scientific research, and with our awareness of the importance of the National Archives in historical studies, we decided that this contribution should be a bibliographic inventory of all archival balances in the Oran State Archives Center, and the purpose of that is to publish a bibliographical base on the most important Archival meteorology in Zahran Archives, so that researchers in jazz can resort to it, to bruise and hurt them. You see a song through this bibliographic searchlight.

From this point of view, our study is based on addressing two main points. The first relates to the importance of the Algerian West archive in the college, the researcher in the history of Algeria during the colonial period, and the second falls within the necessity of penetrating his archaeological assets into historical studies as a basic source in writing our national history.

مقدمة

إن الحقيقة التي لا جدال فيها أن الكتابة التاريخية في شكلها الموضوعي إنما تحددها نوعية المصادر التي تتوفر أمام الباحث قبل أي شيْ آخر، ومن هنا فإن للمصادر علاقة كبيرة بالمحتوى الذي ينتهي إليه ويُسجله المؤرخ في أبحاثه، مما يعنى أن الأبحاث التاريخية تحتاج دوما إلى مصادر موثُقة تكون عونا للباحث لإيجاد المعلومات التي تساعده على اكتشاف الحقائق، ولمعرفة كيفية

إيجاد هذه المصادر والوثائق يحتاج إلى دليل يوصله إلى هذه الوثائق، وهذا الأمر لا يتحقق إلا عن طريق تجربة ميدانية للباحث عبر المراكز الأرشيفية، ومن خلال زيارتنا المتكررة إلى أرشيف ولاية وهران سمحت لنا هذه التجربة أن نضع أمام الباحثين دراسة أرشيفية حول أهم الأرصدة الأرشيفية المحفوظة في مركز أرشيف ولاية وهران.

الإشكالية: ما الفائدة من استغلال أرشيف ولاية وهران في كتابة التاريخ الوطني؟

ولفك مفاتيح الإشكالية اعتمدنا على خطة تكونت عناصرها من:

1 _ لمحة عن تاريخ أرشيف ولاية وهران.

2 _ شروط الاطلاع عليه.

3 _ أهم أرصدته الأرشيفية في كتابة التاريخ الوطني.

أهداف الدراسة: كلنا يعلم أهمية الأرشيف عند كل الشعوب والأمم، وشعب بلا أرشيف هو شعب بلا تاريخ وأمة بلا ذاكرة، ومن هذا المنطلق كان هدفنا من هذه الدراسة هو:

_ وضع بين أيدي الباحثين وخصوصا طلاب التاريخ محتويات أرشيف وهران حتى يعتمدون عليه في أبحاثهم.

_ نُقص الدراسات الخاصة بمثل هذه المواضيع المتعلقة بالأرشيف الوطني والتي ظلت بعيدة عن أقلام الباحثين الجامعيين خاصة المختصين في تاريخ الجزائري.

1. لمحة عن تاريخ أرشيف ولاية وهران

حسب ما جاء في فهرسة السلسلة (i) الخاصة بالأرشيف وهران يعود ظهوره إلى بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر ولم يتم تحديد بضبط متى كان ذلك؛ فقد تم الإشارة في مقدمة هذه السلسلة أن بدايات توثيق المعلومات حول

مقاطعة وهران تعود لعام 1831م وهو تاريخ دخول الاستعمار الفرنسي مدينة وهران، ثم تم جمع كل الوثائق الأرشيفية المدونة في مقر الولاية القديم حي سيدي هواري سنة 1863م، ليتم تحويلها في عام 1950م إلى مقر ولاية وهران الجديد الواقع في شارع العقيد عبد الرزاق كمركز للأرشيف بعدما تم بناء له محافظة للأرشيف، وخصص له غرف للمحفوظات مكونة من رفوف مع إضاءة شمسية كافية لتوفير له ضمانات اللازمة للحفاظ على الوثائق وذلك في أواخر الخمسينيات، وتم فتحه في مطلع عام 1960م بعدما تم تصنيفه تقريبا بنفس المعايير إدارة المحفوظات في فرنسا وتكييفه مع الإدارة الفرنسية بالجزائر وفق الشروط المنصوص بها في الأرشيفات الإدارية بفرنسا، وقد تم تصنيف كل حزمة بشكل ما يناسبها مصحوبة بقسيمة مؤرخة وموقعة من نسختين وحدة منها محفوظة بعد التحقق من الخدمة والأخرى تبقى في الأرشيف، وكانت هذه العملية تتم بواسطة مكاتب التقديم التابعة لمصلحة الأرشيف[1].

2. شروط الاطلاع على أرشيف ولاية وهران

1.2. الاطلاع على الأرشيف حسب القانون الجزائري

إن الاطلاع على الأرشيف تتحكم فيه مجموعة من الضوابط والقوانين التي تحدد عملية الاطلاع والشروط التي يجب توفرها حتى يصبح أمر الاطلاع على الأرشيف مسموحا، ويمكن توضيحها فيما يلي:

1.1.2. حسب المرسوم رقم 67-77 المتعلق بالوثائق الوطنية

ينص هذا المرسوم المؤرخ في 20 مارس 1977م في فصله الخامس الخاص بالاطلاع والنشر على حرية الاطلاع على المصادر الوثائقية وإمكانية الاطلاع على الوثائق التي تتناول الحياة الخاصة بالأشخاص وعلى بعض السلاسل

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Serie (i) affaires Musulmanes (1837-1961).

الوثائقية، كما يسمح بالاطلاع على السلاسل والمصادر الوثائقية لأغراض علمية حتى قبل انقضاء فترة المحددة والتي حددت بـ 25 سنة حسب ما تنص عليه مواده الخاصة بالاطلاع كما يلي:

المادة 88: لا يجوز الاطلاع بكل حرية على المصادر الوثائقية لدى المحفوظات الوطنية (أرشيف بئر خادم، أرشيف ولاية قسنطينة، أرشيف ولاية وهران) ومحفوظات الجماعات (أرشيف الدوائر والبلديات) إلا بعد 25 سنة.

المادة 89: يأذن بالاطلاع المجاني على بعض السلاسل المصادر الوثائقية لأغراض علمية قبل انقضاء مهلة جواز الاطلاع عليها[1].

2.1.2. حسب قانون 88-09 المتعلق بالأرشيف الوطني

من أجل حماية السيادة الوطنية والنظام العام وشرف العائلات تم تعديل مرسوم 67-77 بإصدار قانون 88-09 المؤرخ في 26 جانفي 1988م، وحسب الباب الثاني من هذا القانون فإن الاطلاع على بعض الوثائق لا يتم إلا بعد انقضاء الأجل المحددة على النحو التالي:

_ 50 سنة ابتداء من اختتام القضايا المطروحة أمام القضاة وليس لها صلة بالحياة الخاصة للأفراد.

_ 60 سنة ابتداء من تاريخ السند بالنسبة للوثائق التي تُهم أمن الدولة أو الدفاع الوطني.

_ 100 سنة ابتداء من تاريخ ميلاد الشخص بالنسبة للوثائق التي تحتوي على معلومات فردية خاصة الملفات التي تخص حياة الأفراد الخاصة[2].

1_ المرسوم رقم 67-77، المؤرخ في 20 مارس 1977م، الفصل الخامس، المادتين 88 و89.

2_ القانون رقم 88-09، المؤرخ في 26 جانفي 1988م، الفصل الثاني، المادتين 10 و11.

إن الاطلاع على الأرشيف هو الوسيلة الوحيدة التي تسمح لنا من استغلال المعلومات الموجودة في الوثائق الأرشيفية، ومن خلال تجربتنا الميدانية البسيطة في الاطلاع على أرشيف ولاية وهران لحظنا أن هناك إجراءات جديدة في الاطلاع على هذا الأرشيف لم تكن موجودة خلال السنوات السابقة، فقد أصبح الآن الاطلاع على الوثائق الأرشيفية مسموحا بعدما تتحقق الشروط الأساسية وهي:

1.2.2. من الناحية الإدارية

يشترط الحصول على ترخيص من المركز الأرشيف الوطني بالعاصمة (بئر خادم)، حيث أصبح من الصعب على الباحث الاطلاع على الوثائق الأرشيفية بدون هذا الترخيص الذي يُمكنه من الاطلاع على كل الوثائق المسموح بها قانونيا.

ويتطلب الحصول على هذا الترخيص الوثائق التالية:

_ طلب الحصول على الترخيص مُبين الغرض منه.

_ نسخة من بطاقة الهوية (بطاقة التعريف الوطنية).

_ نسخة من بطاقة المهنة (باحث، أستاذ، طالب).

_ نسخة من شهادة المستوى العلمي.

2.2.2 _ من الناحية العملية

يتم فيها تحدد الكمية التي يُسمح الاطلاع عليها في قاعة المطالعة وهي كما يلي:

_ يُسمح بالاطلاع على علبتان أو حزمتان في نفس اللحظة الزمنية للباحث.

_ يُسمح للباحث الاطلاع في اليوم على ثلاث علب أرشيفية فقط.

_ يُسمح للباحث التصوير أو الحصول على نسخ من الوثائق بنسبة 10٪ فقط من الأرشيف.

_ يُسمح للباحث تدوين الوثائق يدويا بنسبة 100٪.

3. الأرصدة الأرشيفية في مركز أرشيف وهران

1.3. الجرد الوصفي لسلسلة 1F وأهميتها في كتابة التاريخ الوطني

تعتبر هذه السلسلة من أهم الأرصدة الأرشيفية الهامة لكتابة التاريخ السياسي والاجتماعي لمقاطعة وهران، ونظرا لاهتمام الباحثين بالتاريخ السياسي والاجتماعي في الغرب الجزائري أصبح من الضروري علينا وضع أمامهم هذه السلسلة الخاصة بالأمن العام في عمالة وهران (Surete Generale 1832-1957) وهي سلسلة تهتم بمقاطعة وهران ونواحيها، وتبرز مختلف الوسائل القمعية التي كانت تفرضها الإدارة الفرنسية كالطرد والحبس والمتابعة، وغيرها من الإجراءات ضد الأهالي[1].

تنقسم هذه السلسلة إلى عدة علب حسب محتويات وثائقها، ويمكننا أن نلخصها فيما يلي:

1.1.3. من العُلبة 1F1 إلى 1F32 تختص بالشرطة المحلية (Police locale 1832-1945)

يحتوي مضمون هذه العُلب الأعمال التي كانت تقوم بها الشرطة الفرنسية آنذاك كالمراقبة والبحث عن الفارين ومختلف الإجراءات الأمنية، كما تحتوي أيضا على تسيير وتنظيم أعمال هذا القطاع[2].

ولتوضيح الفكرة أكثر نذكر بعض هذه العُلب حتى يتسنى للباحثين معرفتها:

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Serie 1F Surete Generale (1832-1957).
2 _ Archives Wilaya d' Oran: Caton 1F1 à 1F32, Police locale (1832-1945).

العُلبة رقم 1F4: والتي جاءت تحت الرقم 3838 والمحددة في الفترة الزمنية ما بين (1857م-1887م)، وهي تتناول عدة قضايا الخاصة بالشرطة الفرنسية والتقارير حول المراقبات الإدارية والعسكرية وأهم التدابير الأمنية[1].

العُلبة رقم 1F14: والتي جاءت تحت الرقم 39000 والمحددة في الفترة الزمنية ما بين (1868م-1897م)، وهي تتناول قضايا خاصة بالموظفين والملفات الفردية[2].

العُلبة رقم 1F27: والتي جاءت تحت رقم 2772 والمحددة في الفترة الزمنية ما بين (1920م-1935م)، وهي تتناول قضايا الشرطة العامة في عمالة وهران ومن أهم ملفاتها:

_ ملف التهم الموجهة للشرطة.

_ ملف الشكاوى خلال الفترة ما بين (1920م-1935م).

_ ملف الشرطة المحلية.

_ ملف الإلغاءات والاستقالات خلال الفترة مابين (1922م-1928م)[3].

2.1.3. من العُلبة 1F33 إلى 1F42 تختص بالترحيل إلى الوطن (Rapatriements 1868-1888)

يحتوي مضمون هذه العُلب على الإجراءات التعسفية التي اتخذها الاستعمار الفرنسي في ترحيل المغارب إلى أوطانهم ومن الأسباب المبررة أنهم متشردين ومتسولين، أي لم يكن لهم أي عمل ومكانّ؛ فهذه العُلب تحتوي عن وثائق

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F4 Police, organisation, rapports, mesures de sureté, risces (1857-1887).

2 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F14 Personnel. dossiers imdividuels A (1868-1897).

3 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F27 Police générale (1920-1935).

خاصة بهؤلاء المغارب **(أنظر الملحق رقم 01)**.

3.1.3. من العُلبة 1F43 إلى 1F48 تختص بالمراقبة من طرف الشرطة العليا (Surveillance de Haute Police 1841-1888)

يحتوي مضمون هذه العُلب مراقبة ومتابعة الشرطة للأشخاص الذين كانوا محبسين، وتم الإفراج عنهم بعد إجراء تحقيقات معهم حول القضايا التي اتهموا فيها،[1] ومن الأمثلة التي سقيناها من هذا النوع العُلب نذكر:

العُلبة رقم 1F43: والتي جاءت تحت الرقم 3939 والمحددة في الفترة الزمنية ما بين (1841م-1886م)، وتناولت قضية الخاصة بالرقابة القانونية على المدانين المفرج عنهم، ومن أهم ملفات الموجودة في هذه العُلبة نذكر:

_ ملف القوانين والتعليمات الخاصة بالمدنيين.

_ ملف البيانات الاسمية حول السجناء المفرج عنهم [2].

4.1.3. من العُلبة 1F49 إلى1F199 تختص بالطرد من الجزائر. (Expulsions d' Algérie 1879-1959)

يشمل محتوى هذه العُلب عمليات الطرد الأوروبيين والمغاربة بعدما طبق الحكم عليهم لعدة أسباب من بينها على سبيل مثال: الدخول إلى الجزائر بصفة غير قانونية أو ارتكاب جنحة ما **(أنظر الملحق رقم 02)**

5.1.3. من العُلبة 1F222 إلى 1F272 تختص بإجبارية الإقامة (Assignation à Résidence 1939-1953)

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F43 à 1F48 Surveillance de Haute Police (1841-1888).

2 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F43 Surveillance légale, loiset instructions, relevés nominatifs (1841-1896).

يشمل محتوى هذه العُلب إصدار أحكام الإجبار على الإقامة في المعتقلات، وقد شملت هذه الأحكام الجزائريين والأوروبيين معا لعدة أسباب منها السياسية، والأخرى تخص أشخاص ارتكبوا جرائم مختلفة[1]، وغيرها من القضايا التي لا يمكن لنا حصرها في هذا المقام، وسوف اقتصر على ذكر عينة على ذلك:

العُلبة رقم 1F272: والتي جاءت تحت الرقم 7996 والمحددة في الفترة الزمنية ما بين (1942م-1964م)، والتي تناولت عدة قضايا تعود للفترة الحرب العالمية الثانية، ومن بين أهم ملفات هذه العُلبة نذكر:

_ ملفات الإقامة الجبرية خلال الفترة ما بين (1943م-1945م).

_ سجيل التصاريح خلال الفترة ما بين (1937م-1945م).

_ ملف الجلسات الاستماع خلال الفترة ما بين (1942م-1946م)[2].

6.1.3. من العُلبة 1F273 إلى 1F291 تختص بالحركات الاجتماعية (Mouvements Sociaux 1894-1949)

يحتوي مضمون هذه العُلب الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب الجزائري تحت الاستعمار الفرنسي مما أدى إلى ظهور تمردات اجتماعية مثل: الإضرابات والمظاهرات[3]، ومن العلب الدالة على ذلك نذكر:

العُلبة رقم 1F274: والتي جاءت تحت الرقم 1F(2) والمحددة في الفترة الزمنية ما بين (1923م-1933م)، والتي تناولت بتفصيل الإضرابات في القطاع الوهراني مثل:

---

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F222 à F272 Assignation à Résidence (1939-1953).

2 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F272 Audiences de la chambre civique d'Oran (1942-1946).

3 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F 273 à 1F 291 Mouvements Sociaux (1894-1949).

_ إضرابات 10 و19 ماي 1930م في وسط مدينة وهران.

_ إضراب عمال فحم الميناء في سبتمبر 1930م.

_ إضراب عمال المخابز عام 1929م.

_ إضراب عمال السفن عام 1929م.

_ إضراب عمال ميناء وهران عام 1929م.

_ إضراب خطوط السكك الحديدية عام 1929م[1].

كُل هذه المعلومات المدونة في عُلب هذه السلسلة توضح لنا أهميتها في الدراسات التاريخية؛ فمن خلالها نستطيع تسجيل أهم الوقائع التي نراها هامة في تاريخنا.

2.3. الجرد الوصفي لسلسلة I وأهميتها في كتابة التاريخ الوطني

تم تأليف هذه السلسلة في الواقع أثناء إعداد عمل في إطار تجميع الوثائق الأرشيفية الخاصة بالشؤون المسلمين في مقاطعة وهران (Affaires Musulmanes 1837-1961) وتم وضعها عام 1934م بتوجيه من أرشيف فرنسا، وهي في الحقيقة سلسلة ليست كاملة؛ فقد تم سحب معظم وثائقها إلى فرنسا ولم يبقى منها سوء 25 علبة فقط في أرشيف وهران، ولكن رغم ذلك بقية تشكل مخزون علمي قيم للباحثين[2].

تنقسم هذه السلسلة إلى ثلاث أصناف وفق محتويات وثائقها وهي:

1.2.3 _ من العلبة I1 إلى I14 تختص بالشؤون السياسية (Affaires politiques 1837-1961)

تشمل هذه العُلب قضايا كثيرة تخص الحياة السياسية مثل: الأحزاب

1 _ Archives Wilaya d' Oran: 1F274 Gréves à d' Oran (1923-1933).

2 _ Archives Wilaya d' Oran: Serie (i) affaires Musulmanes (1837-1961).

والتنظيمات المدنية والقضائية في عمالة وهران وكذلك الإدارية، وهي متنوعة في طرح الأحداث من مختلف الجوانب،[1] ولتوضيح الفكرة عن هذه العُلب نشير إلى علبة من علبها كعينة على ذلك:

العُلبة رقم I1: والتي جاءت تحت الرقم 2260 وتناولت عدة قضايا في الشؤون السياسية والعسكرية والقضائية مثل: نشاطات الحركة الوطنية ورجالها في إطار ما يُعرف مؤتمر الإسلامي (1936م-1938م)، والعلاقات التي كانت بين الشيوخ الإصلاح مثل جمعية العلماء، والجمعيات الوطنية كجمعية اتحاد الزوايا وطرق الصوفية في القطاع الوهراني، كما أنها تحتوي على ملفات تتناول عدة قضايا تخص عمالة وهران ومن بين أهم هذه الملفات نذكر:

_ الملف الخاص بالتنظيم القضائي والمدني لعمالة وهران.

_ الملف الإسلام والجنسية الفرنسية.

_ ملاحظات حول المدارس القرآنية في وهران.

_ عرض تقديمي حول المرابطين والعلماء في الغرب الجزائري[2].

2.2.3. من العُلبة I15 إلى I17 تختص بالشؤون البلديات المختلطة في عمالة وهران (Communes Mixtes 1899-1958)

تتناول هذه العُلب كل ما يخص البلديات المختلطة في الغرب الجزائري من ناحية عدد سكان والمساحة والميزانية المالية لكل بلدية؛ حيث تُمكن الباحث لمجرد اطلاعه على محتويات هذه العلب من خلال الوثائق الموجودة فيها معرفة هذه البلديات وكل ما سجل عنها **(أنظر الملحق رقم 03)**

---

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton (i1à i14) Affaires politiques (1837-1961).

2 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton (i1) Gours de Formation Istamiaue de la 19° région.

3.2.3. من العلبة I18 إلى I25 تختص بالصحافة والتعليم (Presse et ense gnement 1903-1961)

تتناول هذه العلب مختلف القضايا التعليمية والثقافية مثل المدارس ومراكزها ومختلف الصحف الوطنية ونشاطات الجمعيات والاتحادات الطلابية[1]، ومن بين أهم العُلب نذكر:

العلبة رقم I24: والتي جاءت تحت الرقم 6985 وهي مخصصة في مجال الصحافة والنشر خلال الفترة ما بين (1948م-1958م)، وتتناول هذه العلبة مختلف الصحف الإسلامية في فرنسا مثل: صحيفة التكريم الشباب وصحيفة أخبار الجزائر، إضافة إلى صحف أخرى عربية في الجزائر مثل: صحيفة الأطلس والمرشد والذاكرة، ومن أهم القضايا التي شكلت مادة دسمة لمعظم لهذه الصحف قضية التنديد بالاستعمار وسياساته في الجزائر؛ حيث أخذ هذا الموضوع الحيز الأكبر من أخبار هذه الصحف، وكذلك قضية التجنيس والإدماج؛ فقد تناولتها الصحف بشكل واسع باعتبارها تمس الشخصية الإسلامية[2].

العلبة I25: والتي جاءت تحت الرقم 6992 وتتناول هذه العلبة مختلف نشاطات الكشافة الإسلامية في الغرب الجزائري خلال الفترة ما بين (1950م-1954م) مثل: تجمع تلمسان الذي حضره حوالي 450 كشافي يمثلون حوالي 60 قرية جزائرية؛ حيث اجتمعوا في مخيم كبيرا واستمر نشاط هذا المخيم عدة

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton (i18 à i25) Presse et ense gnement (1903-1961).

2 _Archives Wilaya d' Oran: Carton (i24) Presse et publicatione (1948-1958).

أيام، وقد حضره عدة شخصيات وطنية معروفة أمثال: البشير الإبراهيمي وفرحات عباس[1].

وعليه تبقى هذه السلسلة وما جاء في عُلبها من معلومات تشكل لنا أهمية كبيرة في كتابة تاريخنا.

خاتمة

من خلال ما سبق الإشارة إليه يمكننا أن نخرج من هذه الدراسة بنتائج هامة أهمها:

أن عملنا هذا كان في إطار عرض وجيز لأهم العُلب الأرشيفية الموجودة بمركز أرشيف ولاية وهران، وذلك بهدف إعطاء فكرة عن الحالة السياسية والاجتماعية التي كانت تسود في مقاطعة وهران أثناء الاحتلال الفرنسي.

أن هذه الدراسة موجهة لمن يرغب في زيارة أرشيف وهران للاستفادة منه، فهي تحتوي على معلومات مفيدة للباحث تسهل عليه عمله أثناء زيارته لهذا الأرشيف، وتمكنه من معرفة العلب الأرشيفية التي يحتاجها في بحثه قبل التوجه إليه.

أن الضرورة تقتضي من الباحث في التاريخ الرجوع دائما إلى الأرشيفات الوطنية لأنها هي وحدها القادرة على تزويدنا بالمعلومات في الجوانب التي ظلت إلى حد الآن غامضة أو غير معروفة رغم أهميتها في كتابة التاريخ الوطني.

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنه كلما تنوعت التحريات في دور الأرشيف وتعددت الوثائق الأرشيفية كلما زاد البحث ثراء وعمقا وأهمية، وعليه فإن سلاح الباحث اليوم هو الاعتماد على الأرشيف في أبحاثه.

---

1 _Archives Wilaya d' Oran: Carton (i25) Scoutisme Musulman (1950-1954).

أن الهدف من نشر هذه العُلب هو من أجل تسهيل مهمة الباحث في استغلال هذا الأرشيف، وهذا هو الغرض من الدراسة، لأن مصلحة العامة في البحث العلمي تفرض نفسها عن المصلحة الخاصة، ولهذا كان واجبا عليّ أن أضع هذه العلب أمام الباحثين لعلها تلبى حاجياتهم أثناء إنجاز بحوثهم، وليس من حقي أن أتركها محفوظة عنهم لذلك قمت بإجراء جرد وصفي لهذه العُلب كي يتمكن الباحث من معرفة مدى وجود الوثائق التي تخدم أبحاثه في هذا الأرشيف.

الملاحق:

الملحق رقم 01: العلب الأرشيفية الخاصة بترحيل المغارب إلى أوطانهم[1].

	1F33à1F42	- Rapatriements de sujets marocains	1868-1888
3921	33	" " "	1868-1877
3922	34	" " "	1878
3923	35	" " "	1879-1880
3924	36	" " "	1881
3925	37	" " "	1882
3926	38	" " "	1882
3927	39	" " "	1883
3928	40	" " "	1883
3929	41.	" " "	1884
3954	42	" " "	1885-1886

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F33 à 1F42 Rapatriements (1868-1888).

الملحق رقم 02: العلب الأرشيفية الخاصة بطرد الأوروبيين والمغاربة[1].

	1F49à150	- EXPULSIONS DE SUJETS EUROPEENS	EXTREMES
7855	50	Expulsions de sujets Espagnols, Italiens et marocains Lettre A	1879-1957
7856	50	Expulsions de sujets Espagnols, Italiens, Allemands et Belges Lettre B	1903-1933
7857.	51	Expulsions de sujets Espagnols C	1874-1962
7858	52	" " " " Tunisiens et Italiens Lettre C	1874-1945
7959	53		1937-1958
7860	54	- Expulsions de sujets Espagnols E	1875-1962
7861	55	- Etrangers détenus passibles d'expulsionsG	1904-1922
7862	56	- Expulsions de sujets Espagnols G	1893-1927
3863	57	- Expulsions de sujet " , Allemands,Danois, Belges Et Tunisiens H,I	1893-1956
7864	58	- Expulsions de " " L	1893-1960
7865	59	" " " " M	1899-1939
7866	60	" " " " M	1896-1960
7864	61	" " " Francais et EspagnolsN	1896-1911
7868	62	" d' " Espagnols , Marocains et Allemands Lettre O.P.Q	1895-1939

	1F151à1F199	EXPULSIONS DE SUJETS MAROCAINS	
7875	151	Expulsions de Marocains A8	1896-1957
7876	152	" de Marocains .....A	1887-1950
7877	153	" de Marocains .....A	1886-1941
7878	154	" de Marocains, Francais, Espagnols, Tunisiens..A	1911-1947
7879	155	" de Marocains , Francais .....B	1909-1948
7880	156	Expulsions de Marocains .....F,H,R	1887-1948
7881	157	Expulsions de Marocains, Egyptiens, Tunisiens et Sénégalais .....G,H,I	1886-1939
7882	158	Expulsions de Marocians .....K,L	1886-1946
7883	159	Expulsions de Marocians et Tunisiens .....M	1895-1923
7884	160	" DE Marocains .....M	1895-1947
7885	161	" de Marocains .....M	1890-1916
7886	162	" de Marocains .....M	1904-1933
7887	163	" de Marocaisn .....M	1883-1940
7888	164	" de Marocains .....M	1885-1950
7889	165	" De Marocains .et Egyptiens .....M	1889-1929
7890	166	" de Marocains .....O	1888-1944
7091	167	Expulsions de Marocains .....S	1884-1965

1 _Archives Wilaya d' Oran: Carton 1F49 à 1F199 Expulsions d' Algérie (1879-1959).

الملحق رقم 03: العلب الأرشيفية الخاصة بالبلديات المختلطة في الغرب الجزائري[1].

-oOo- I 15 à I7 -oOo-

-oOo- Communes mixtes 1899 - 1958 -oOo-

Archives Ref.	Cotation		Dates extrêmes
4479	I 15	Affaires concernant les communes mixtes de:-Saint Lucien - Marnia - Casenigne - Sebdou - Cachrou - Aflou - Nedroma - Tiaret - Renault - Afn-Temouchent - La Mina	1899-1924
4701	I 16	-Gestion financière des S.A.S de commune mixte -commune d'Afn-Temouchent(1956-1957) -commune de la Makerra (1957) -commune mixte de Saint Lucien (1956-1957) -commune mixte de Telagh(1956-1957) -Commune mixte de Tilioumie(1957)	1956-1957
4701 suite	I 16	-commune mixte de Guirard(1957) -commune mixte de Tiaret(1957) -commune mixte de Saida(1956-1957) -commune mixte de Djebel Nador (1956-1957) -Commune mixte d'Aflou (1957) -commune mixte de Frenda(1956-1957)	
4708	I 17	- Commune mixte du Telagh-El Gor : logement de mokhaznis dressé par Léo Fontaine (1957-1958) - Commune mixte de Nedroma .	1957-1958

1 _ Archives Wilaya d' Oran: Carton (i15 à i17) Communes Mixles (1899-1958).

نشريات شهرية لقضايا إسلامية

✍د/بن علية وفاء
جامعة برج بوعريريج
wafa06071982@gmail.com

الملخص

تعد الوثائق الأرشيفية من المصادر الرئيسية في الدراسات التاريخية، المعاصرة، بحيث لا يمكن البت في أي قضية من القضايا المدروسة، إلا بظهور الحجة الدامغة المتمثلة في الوثيقة الأرشيفية، وتعد من المصادر الأساسية ومن الأصول الضرورية في الدراسات التاريخية. وقد تكونت هذه الوثائق من الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية مثل المراسلات العسكرية والسياسية المتمثلة في الرسائل والتلغرافات والتقارير والأوامر والقرارات والحالات والمدونات، والمعاهدات والاتفاقيات والندوات والمحاضرات والمقالات والأشعار، والأثار المادية الأخرى. لكتابة تاريخ الجزائر المعاصر، يعتمد الباحث على الأرشيف كمصدر أساسي، وهذا الأرشيف نجده مبعثرا في الكثير من المؤسسات الأرشيفية المحلية والأجنبية، والوثيقة التي بين أيدينا "**نشريات شهرية لقضايا إسلامية**" BULLETIN MENSUEL DES QUESTION ISLAMIQUE هي من أرشيف الاستعمار تقدم لنا شواهد كثيرة على أن الجهود الإصلاحية، والنشاط التعليمي(الحر)، وتزايد عدد الطلبة الجزائريين في الجامعات، والمدارس العربية لم تكن بمعزل عن الرقابة الشديدة للإدارة الاستعمارية، التي كانت تتخوف من انفراط زمام التحكم في الشعب الجزائري الذي كان تحت سيطرتها.

Abstract

Archival documents are among the main sources of historical, contemporary studies, so that none of the issues considered can be decided,

except with the emergence of the overwhelming argument of the archival document, and are essential sources and origins in historical studies. These documents were composed of official or semi-official writings such as military and political correspondence, such as letters, dossiers, reports, orders, decisions, cases, codes, treaties, conventions, symposiums, lectures, articles, notices and other material effects. To write Algeria's contemporary history, the researcher relies on the archive as a primary source, and we find it scattered in many local and foreign archival institutions. The document before us, "Monthly Publications of Islamic Causes," is from BULLETIN MENSUEL DES QUESTES ISLAMIQUE.The growing number of Algerian students in universities and Arab schools was not in isolation from the strong censorship of the colonial administration, which feared a lack of control over the Algerian people under its control.

مقدمة

تعرضت الجزائر خلال 1830- 1962م إلى ظروف وتحولات كثيرة مست آثارها جميع الميادين الثقافية، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية حيث كانت الجزائر تحت وطأة الاستعمار، وتتعرض إلى مختلف ألوان التجهيل، والتجويع، والتمسيح، وكذا المحاولات الكثيرة لطمس الشخصية الجزائرية، وإبعادها عن انتمائها العربي والإسلامي.

ومن عتمت هذا الضياع الذي كان يعاني منه الشعب الجزائري، برزت إلى الوجود فئة من المثقفين والمفكرين السياسيين والدينيين كانت بمثابة الطليعة بالنسبة للمجتمع في تلك الفترة، لأنها حملت هموم القضية الجزائرية داخليا وخارجيا وكان لها دور كبير في اندلاع ثورة التحرير، ومن ضمن من مثلوا هذه الطليعة نجد مجموعة من أعلام جمعية العلماء المسلمين منذ 1931م إلى جانب زمرة من النواب الجزائريين في المجلس الجزائري بالإضافة إلى العلماء

الأحرار والعمال وغيرهم، والذين قاموا بمجهودات جمة للمحافظة على كيان المجتمع الجزائري.

والفكرة الشائعة عندنا هي أن الرقابة الفرنسية الاستعمارية كانت منصبة ومركزة على العناصر الثورية التي كانت تنادي بالاستقلال في تشكيلات التيار الاستقلالي الثوري (نجم شمال إفريقيا- حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديموقراطية)، والوثيقة التي تناولتها هي من أرشيف الاستعمار تقدم لنا شواهد كثيرة على أن الجهود الإصلاحية، والنشاط التعليمي (الحر)، وتزايد عدد الطلبة الجزائريين في الجامعات، والمدارس العربية لم تكن بمعزل عن الرقابة الشديدة للإدارة الاستعمارية، التي كانت تتخوف من انفراط زمام التحكم في الشعب الجزائري الذي كان تحت سيطرتها.

الوثيقة معروفة باسم "**نشريات شهرية حول القضايا الإسلامية**" "**BULLETIN MENSUEL DES QUESTION ISLAMIQUE**" التي كانت تصدرها الحكومة العامة في الجزائر، وتعد وثيقة تاريخية ذات أهمية بالغة نظرا لاشتمالها على تقارير شهرية منتظمة تحتوي على رصد دقيق للنشاطات المختلفة للجزائريين (الهجرة، التعليم، الموقف من القضايا السياسية وغيرها) باللغة الفرنسية، والغريب أن العديد من المؤرخين الفرنسيين اتخذوا منها منهلا، ومصدرا للتوثيق في كتاباتهم التاريخية، لأنها تسلط الضوء على جوانب مهمة من النشاط الوطني في الجزائر في الأربعينات حتى منتصف الخمسينات، ونظرا للحجم الكبير لهذه النشريات فقد حصرت هذه الدراسة على ثلاثة أجزاء تتعلق بسنوات 1954-1955-1956م، لأنها تمثل السنوات الأولى للثورة التحريرية، وذلك لمعرفة مدى اهتمام فرنسا بالقضايا الإسلامية في ظل الاهتمام الكبير بإخماد الثورة، وأين وصل تطور هذا النوع من القضايا عند الجزائريين بعد اندلاع

الثورة، وما يزيد من أهمية الوثيقة هو مصدرها حيث أنها تصدر من أعلى هيأة فرنسية في الجزائر، وهي الحكومة العامة في الجزائر عن طريق مكتب مصلحة العلاقات الشمال إفريقية.

1. لمحة عن وثيقة دوريات شهرية لقضايا إسلامية" BULLETIN MENSUEL DES QUESTION ISLAMIQUE

هي دوريات شهرية للقضايا الإسلامية تصدر من أعلى هيئة فرنسية في الجزائر، وهي الحكومة العامة في الجزائر عن طريق مكتب مصلحة العلاقات الشمال إفريقية، وهي باللغة الفرنسية وتعتبر من الوثائق القليلة المتميزة بالاستمرارية من أول إصدار لها سنة 1947 إلى غاية 1962، وهي نشريات تصدر كل شهر تحمل تقارير فرنسية تتعلق بجميع القضايا الاسلامية في الجزائر وخارجها وهذا ما زاد في ثرائها، وغزارة المعلومات فيها، بالإضافة إلى التنوع المثير في محتوياتها وشمولية اهتمامها.

هذه الوثيقة محفوظة في المكتبة الوطنية بالعاصمة في شكل كتاب كبير الحجم ذو غلاف غليظ يحتوي على الدوريات الشهرية للسنوات الثلاثة 1954-1955-1956، يضم 294 صفحة: 141 صفحة منها خاصة بسنة 1954 و116 صفحة خاصة بسنة 1955 و37 صفحة خاصة بسنة 1956، وهي مقسمة إلى دوريات شهرية متفاوتة الأحجام تبعا لحجم التقارير في ذلك الشهر، فهناك دوريات خاصة بشهر واحد، وهناك ما تضم شهرين، وهناك ما تضم حتى 8 شهور كما هو الحال لنشرية مارس- أكتوبر 1956، مع الإشارة إلى غياب نشرية سبتمبر، وأكتوبر 1955م. كل نشرية تحتوي على فهرس موضوعاتها في أول صفحة هذه الموضوعات يمكن تقسيمها إلى محاور رئيسية هي:

- الشؤون الدينية.

- العلماء الإصلاحيين.
- التعليم الخاص والعام.
- الجمعيات والمرابطون.

تحتوي الوثيقة على هوامش للإيضاح والإشارة إلى المعلومات في نشريات سابقة، وكذلك جداول، إحصائيات سواء للتلاميذ أو الأموال، وغيرها كما تحتوي على ملاحق منها القصيرة ومنها الطويلة كما هو الحال بالنسبة لملحق حول هيئة المدرسين في نشرية فيفري 1954م والذي يضم 18 صفحة، وله فهرس خاص به يتناول هيئة المدرسين منذ نشأتها الأولى في الجزائر وكيفية تطورها إلى غاية 1955م.

1.2. بالنسبة لمحور الشؤون الدينية[1]

يضم تقارير خاصة بالشؤون الدينية بمختلف مسائلها وقضاياها حيث تتناول مسألة فصل الدين عن الدولة وتطور هذه القضية خلال سنوات 1954-1956م، سواء وضعيتها في المجلس الجزائري، أي موقف الممثلين الجزائريين والفرنسيين من هذه المسألة، أو وضعيتها بالنسبة للرأي العام، بما في ذلك موقف جمعية العلماء المسلمين، وكذلك موقف رجال الدين الرسميين، رؤساء الجمعيات.

كما تتناول مسألة ميزانية الشؤون الدينية الاسلامية[2]، والذي تندرج منه التطورات التي طرأت على ميزانيات الدين الاسلامي خلال سنوات 1954-

1 نشريات من جانفي إلى ديسمبر، من 5 إلى 94.

2 لسنة 1954-1955 هذه الأرصدة كانت كالتالي: الديانة الكاثوليكية والبروتيستانية158 مليون ف ف ق، والدين الإسلامي 194 مليون ف ف ق وبالتالي يكون المجموع 353 مليون ف ف ق،

السنوات	الدين الإسلامي	الديانات الأخرى

1956م، وذلك من خلال المناقشات في جلسات المجلس الجزائري بما في ذلك ميزانية الحج، ومرتبات رجال الدين ووضعية المساجد[1]، وغيرها.

كما تناول القضاء الاسلامي، ووضعيته في تلك الفترة. ونرى من خلال الوثيقة أن حرمان موظفي هذه الهيأة من أجور دائمة كان ينبع من خطة استعمارية ماكرة تهدف إلى دفعهم إلى ابتزاز الجزائريين الأهالي (رشاوي، وعمولات عن قضاء حوائجهم)[2] .

كما نجد أنها تناولت المناسبات الدينية للسنوات الثلاث منها: رمضان، عيد الفطر، الحج، عيد الأضحى، ومناسبات أخرى كعاشوراء والمولد النبوي الشريف، بتحديد موعد قدومها وتقديم إحصائيات عن الحجاج[3]، ومن هنا نلمس

1921	431 ألف ف ف ق	134 ألف ف ف ق
1949	59391 مليون ف ف ق	51 مليون ف ف ق
1954-1953	1811468 مليون ف ف ق	157 مليون ف ف ق
1955-1954	194518 مليون ف ف ق	158 مليون ف ف ق

أنظر نشرية مارس 1954م، ص27.

1 اللجنة طرحت مسألة العودة إلى العمل بالرخص التي كانت تشرف عليها 4 مرات لكن هذه الاقتراحات لم يصادق عليها، وقد كانت هذه المسألة من اختصاص اللجان الدينية في المساجد، ومرتبطة مباشرة بالعمال(preffets)، ومديرية الشؤون الأهلية، والحكومة العامة في الجزائر، وكان الغرض منها مراقبة المساجد عن طريق انتقاد عناصر معينة فيها كخطباء، وكأئمة، وغيرهم.

2 نشرية جانفي 1954.

3 كانت ترسل مع الحجاج مجموعة من قدماء الجيش الفرنسي من الجزائريين الذين استفادوا من مجانية السفر والإقامة، وكانت النية في ذلك هي مراقبة نشاط الحجاج الجزائريين، لأن من بين هؤلاء كان هناك من يتعامل مع الإدارة الاستعمارية، أنظر نشرية جويلية- أوت 1955، ص75-75.

اهتمام فرنسا بكل صغيرة وكبيرة تخص المجتمع الجزائري المسلم، وحتى أبسط المناسبات الدينية التي ليس لها علاقة بالسياسة مطلقا.

نجد أن مسألة الشؤون الدينية كان حولها جدلا كبيرا في المجلس خاصة مسألة استئناف الرخص وفصل الدين عن الدولة، إلا أنه إلى غاية 1956م لم يوجد حلا نهائيا لهذه المسألة، وكل ما تم تقديمه لم يكن سوى حلول مؤقتة تم رفض معظمها أو تعليقها لجلسات لاحقة دون النظر إليها جديا، وهذا يظهر جليا من جوانب سياسية التماطل المطبقة في الجزائر من طرف الحكومة الفرنسية.

2.2. بالنسبة للتعليم[1]

تناول فيه التعليم بنوعيه العام والخاص، بالإضافة إلى وضعية الطلبة الجزائريين في الخارج فنجد أنها تتحدث على نشاط أهم المدارس الإصلاحية كمعهد بن باديس[2] –كتوزيع التلاميذ وكيف يتم إيوائهم وفق نظام داخلي، وحقوق التسجيل وحتى عن اختبارات نهاية الدراسات للحصول على شهادة الأهلية[3]–، والمدرسة الكتانية، المدرسة المروانية، مدرسة ندرومة جمعية التربية الدينية والتعليم القرآني(معسكر)، المدرسة الخلدونية(بجاية)، دار الحديث[4] مدرسة

1 نشريات من جانفي إلى ديسمبر، من 5 إلى 115.

2 أنشأته جمعية العلماء المسلمين سنة 1947م بقسنطينة، وكان سبب إنشاءه هو كثرة عدد الخريجين ممن يحملون الشهادة الابتدائية من مدارس الجمعية، وقلة القادرين منهم على الالتحاق بالخارج للدراسة في جامع الزيتونة أو الأزهر.

3 نشرية جويلية – أوت 1955، ص8–21.

4 تأسست في خريف 1957 بتلمسان من طرف جمعية العلماء وتحتوي على 10 قاعات للتدريس وقاعة المحاضرات ومسجد، وقد تم افتتاحها تحت اشراف الشيخ بن باديس وعلماء الجمعية، وبعض الوفود من تونس والمغرب.

الإرشاد[1]، مدرسة الشبيبة، المدرسة المحمدية(بسكرة)، مدرسة التربية(تلمسان)، والمدارس الإصلاحية الجديدة[2] والنشاط التعليمي لحزب الشعب الجزائري.

وتناول التعليم العربي العام أو التعليم الحكومي حيث ضم ثلاث مواضيع رئيسية كالنشاطات التعليمية الحكومية (1954-1955) "**كاللجنة المؤقتة للتضامن مع الطلبة المسلمين، والنقابة الوطنية للمعلمين، المجلس العام للمدرسين[3]، جمعية الشبيبة الطلابية المسلمة، مسابقة تعيين أساتذة اللغة العربية، معهد الدراسات السياسية لجامعة الجزائر العاصمة، التعليم العام في وهران، معهد الدراسات العليا الإسلامية، هيئة المدرسين المدرسين**" ومسألة التعليم العام أمام المجلس الجزائري(كالتعليم الزراعي[4]-يظهر هنا اهتمام الفرنسيين بالتعليم الزراعي، ومحاولة لتطويره لتطوير الزراعة في الجزائر وهذا فائدة لهم من الناحية المادية من جهة، ولا يساهم في نمو الوعي القومي من

1 تأسست في البليدة إثر تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تحت إشراف الطيب العقبي الذي كان يتردد على البليدة يحث أهلها ويرشدهم للتمسك بدينهم.

2 نشرية جانفي – أفريل- ماي- أوت- سبتمبر 1954-1955، ص من 6 إلى 101.

3 هؤلاء المدرسين يقصد بهم أساتذة المدارس العليا، ولم يكونوا موجودين من قبل في الجزائر ولا في خارج الجزائر، الا في الجامعات الاسلامية الكبرى وهي الأزهر في القاهرة، الزيتونة في تونس، القرويين بالمغرب الأقصى.

4 التعليم الزراعي في الجزائر يتكون من 3مراحل:التعليم العالي الذي يضم المعهد الزراعي الجزائري أو المدرسة الوطنية للثقافة الزراعية بالحراش، المدرسة القطاعية للثقافة الزراعية في سيدي بلعباس، 3مدارس تطبيقية زراعية (سكيكدة- قالمة- عين تمونشت)، ومدرسة الزراعة المنزلية في العاصمة، التعليم الابتدائي يعطى في المدارس الابتدائية من طرف الأساتذة الذين تلقوا تكوينا زراعيا خاصا في المدرسة العليا للأساتذة، هناك أيضا تعليما زراعيا تكميليا في المراكز المهنية الريفية، تتعامل مع الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14و17 سنة، والذين أكموا دراستهم الابتدائية، أنظر نشرية مارس 1954، ص30.

جهة أخرى، وهذا ما تصبوا إليه فرنسا- ،لجنة الخريطة المدرسية، ثانويات التعليم الفرنسي- الإسلامي، تعليم العربية في كل المراحل)، وأمام الرأي العام بما في ذلك موقف المدرسين، وموقف الجامعة العربية في هيئة الأمم المتحدة، وغيرها من المواقف.

كما تتحدث الوثيقة في هذا المحور عن الطلبة الجزائريون في الخارج، وذلك من حيث تطورهم ونشاطهم التعليمي والسياسي.

3.2. بالنسبة للجمعيات والمرابطون[1]

عبارة عن متفرقات حيث يتناول الموقف السياسي لجمعية العلماء المسلمين من الوضع في الجزائر، وهذا خلال فترة 1954-1956، أي خلال السنوات الأولى للثورة، سواء المواقف الداخلية (أي في الجزائر)، أو الخارجية (في القاهرة)، وذلك من خلال تصريحات شيوخ الجمعية في الجرائد، وفي خطب الجمعة، أو التصريحات السياسية في إذاعة صوت العرب في القاهرة.

كما تتحدث عن نشاطات العلماء الجزائريين سواء في الجزائر، أو خارج الجزائر بما في ذلك الدعوة للجمعية، النشاطات المختلفة في المناسبات الدينية، جمع التبرعات، وكذا تمثيل الجزائر في المحافل الدولية، وخاصة العربية.

وتناولت أيضا الجمعيات، والزوايا وعلاقتهم مع العلماء المصلحين حيت تحدثت عن نشاط مختلف الجمعيات والزوايا كالعيساويين، والرحمانيين، التيجانيين وغيرهم، وكذا علاقة هؤلاء المرابطون بعلماء الجمعية.

منذ احتلال فرنسا الجزائر في 1830، عملت فرنسا على طمس مقومات الهوية الجزائرية، وباشرت حربًا شرسة على المساجد والمدارس القرآنية،

---

1 نشريات من جانفي إلى ديسمبر، ص2 إلى 135.

والزوايا وذلك بمراقبتها مراقبة شديدة بالإضافة إلى إثارة الفتن والانشقاق بين صفوف أعضائها وتشويه سمعتها، وهذا ما شهدناه في هذه النشريات بتتبع الادارة الفرنسية كل صغيرة وكبيرة لتحركات الجزائريين.

خاتمة

بعد دراسة الوثيقة المتمثلة في الدوريات الشهرية لقضايا إسلامية، سنوات 1954-1956م، لمسنا أهميتها التاريخية، ونستغرب إهمال الدراسة والبحث فيها فهي تعتبر مصدر من مصادر التوثيق فيما يتعلق بالنشاط الاصلاحي، التعليمي، السياسي، وغيرها من نشاطات المسلمين الجزائريين خلال الفترة المدروسة، أي أنها تعطي صورة واضحة على الرقابة الفرنسية الشديدة على الأنشطة، والتحركات الجزائرية في الداخل والخارج، وبدراستها خرجنا بعدة نتائج هي:

من خلال هذا الأرشيف نكتشف أن الإدارة الاستعمارية لم تغفل بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م عن الاستمرار في مراقبة النشاط الإسلامي التي كانت تتوجس من توجيهاته السياسية المعلنة لدعم الثورة.

رغم الحصار الكبير المفروض على مثل هذه النشاطات خاصة في السنوات الأولى للثورة بمطاردة النخبة الاصلاحية، ومضايقة نشاطها الديني، والتعليمي (غلق المدارس) وحبس الشيوخ فإن نشاط هؤلاء تكثف أكثر فأكثر.

كان للجزائر نخبة إدارية، وسياسية نشيطة داخل الوظيف الإداري، تعمل على الضغط على الحكومة الفرنسية لإدخال تعديلات على القوانين الصادرة في حق الشعب الجزائري، ومحاولة إقناعها بالإصغاء إلى مطالب الجزائريين في ميدان التعليم، التعريب، تعيين المناصب، وفصل الدين عن الدولة.

كان حزب الشعب الجزائري رغم انشغاله بالكفاح المسلح إلا أنه اهتم أيضا بالنشاط التعليمي، وكان ينافس جمعية العلماء المسلمين في هذا الميدان.

بالإضافة إلى نشاط الجمعية الإصلاحي، كان لها نشاط ثوري كبير، وهذا ما ظهر في انضمام بعض المؤطرين إلى جبهة التحرير الوطني، وكذا وجود عدد كبير من طلبة الجمعية (معهد باديس) ضمن الثوار، والذين سقط منهم عشرات الشهداء في المرحلة الأولى من الثورة فقط، بالإضافة إلى أن هناك نسبة كبيرة من الطلبة المتخرجين من الجامعات الإسلامية كانوا ينخرطون مباشرة بعد رجوعهم إلى الوطن في الجبهة.

جمعية العلماء المسلمين كان لها دور كبير في خدمة القضية الجزائرية داخليا من خلال النشاط الاصلاحي، والثوري وخارجيا من خلال وفدها الخارجي في المشرق وفرنسا.

إقامة شيوخ الجمعية في المشرق لم تكن لمجرد السياحة والفسحة، بل كانوا يهدفون من ورائها إلى تحقيق أغراض نبيلة، ومقاصد سياسية، تتمثل في خدمة العالم الاسلامي أجمع، والقضية الجزائرية خصوصا، وذلك من خلال لقاءاتهم مع رجال الدين، والمصلحين، والمسؤولين في العديد من الدول الاسلامية، وتبادل الآراء معهم، ومحاولة إيجاد حلول للنهوض بالأمة الإسلامية، وكذلك طلب المساعدة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والقضية الجزائرية.

شيوخ الجمعية وخاصة البشير الإبراهيمي، استغلوا ثقلهم، ومكانتهم العالية والاحترام الكبير الذين كانوا يتمتعون به من طرف الحكومات، والهيئات، والشعوب أحسن استغلال في خدمة الجزائر إذ عرفوا بالقضية الجزائرية، وتمكنوا من الحصول على منح للطلبة الجزائريين في عدد من المعاهد والجامعات العربية.

حرص العلماء الشديد على مستقبل الجزائريين من ضياعهم وسط الإيديولوجيات الغربية عنه لذلك قاموا بموجة وعظ، وإرشاد، وتعليم، والتي كانت تتكثف في المناسبات الدينية والوطنية، مثل: شهر رمضان، الأعياد، وغيرها....

سياسة التماطل وكسب الوقت المطبقة في المجلس الجزائري من طرف الممثلين الفرنسيين من خلال تعليق المطالب الجزائرية، وتأجيل المناقشات، والجلسات.

إن معظم تاريخ الجزائر لم يدرس حتى الآن بكيفية دقيقة وموضوعية (علمية) وشاملة، لأن معظم وثائقها مازالت مجهولة حيث أنها مكدسة وحبيسة صناديق دور المحفوظات دون إطلاع أو دراسة، والتاريخ كما هو معروف يصنع من الوثائق، فالتاريخ حقاق ووثائق.

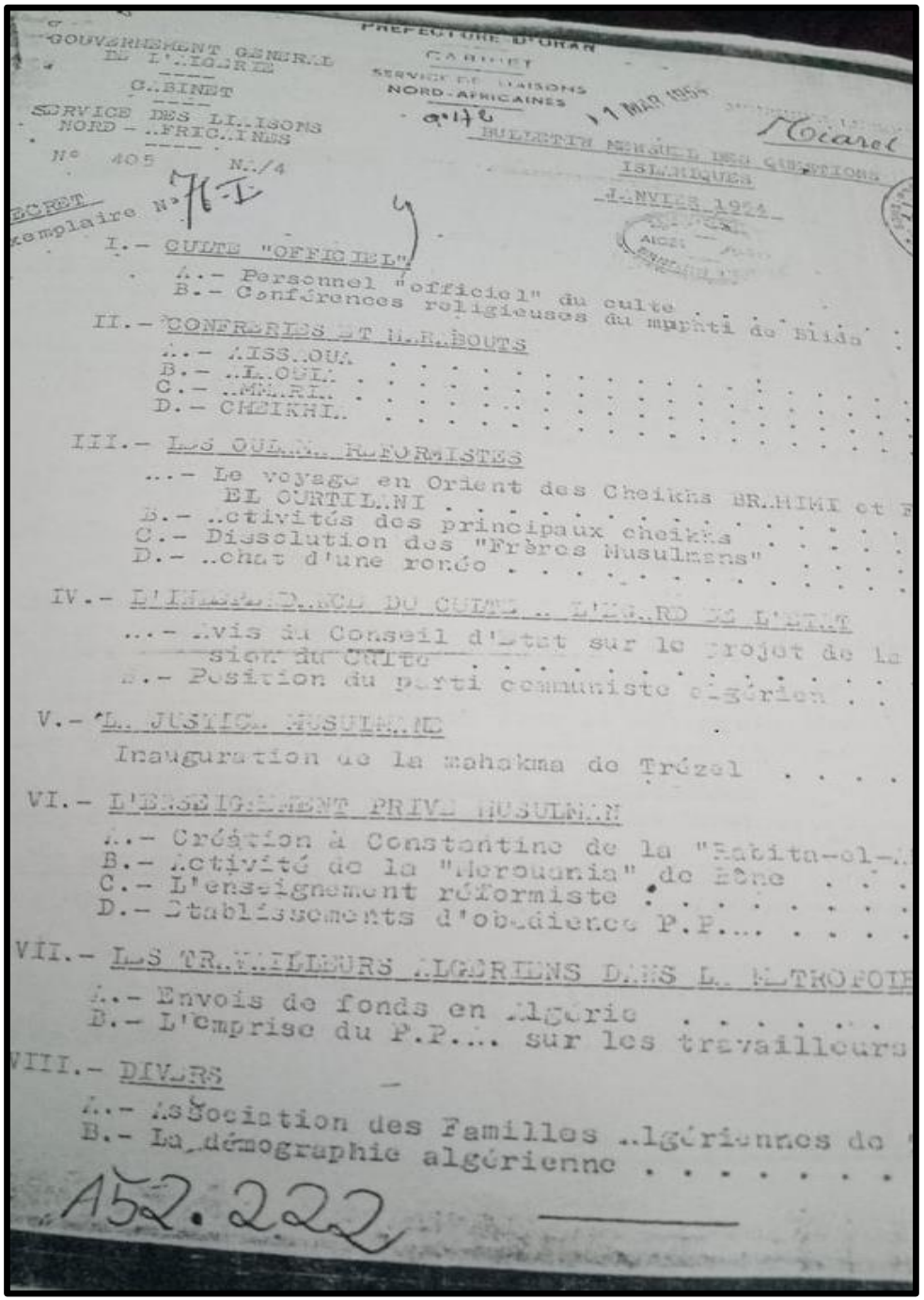

GOUVERNEMENT GENERAL DE L'ALGERIE
CABINET
SERVICE DES LIAISONS NORD-AFRICAINES
SERVICE DES LIAISONS NORD-AFRICAINES
PREFECTURE D'ORAN
Miarel
BULLETIN MENSUEL DES QUESTIONS ISLAMIQUES
JANVIER 1924
N° 405 N../4
SECRET
Exemplaire N° 71

I.- CULTE "OFFICIEL"
A.- Personnel "officiel" du culte
B.- Conférences religieuses du mufthi de Blida

II.- CONFRERIES ET M.R.BOUTS
A.- AISS..OUA
B.- ..L..OUL..
C.- ..M..RI..
D.- CHEIKHI..

III.- LES OUL..M.. REFORMISTES
A.- Le voyage en Orient des Cheikhs BR.HIMI et EL OURTILANI
B.- ..ctivités des principaux cheikhs
C.- Dissolution des "Frères Musulmans"
D.- ..chat d'une rondo

IV.- L'INGERENCE DU CULTE .. L'ETAT
A.- ..vis du Conseil d'Etat sur le projet de la ..sion du Culte
B.- Position du parti communiste algérien

V.- L.. JUSTIC.. MUSULM..NE
Inauguration de la mahakma de Trézel

VI.- L'ENSEIGNEMENT PRIVE MUSULM..N
A.- Création à Constantine de la "Rabita-el-..
B.- Activité de la "Merouania" de Bône
C.- L'enseignement réformiste
D.- Etablissements d'obédience P.P...

VII.- LES TR..VAILLEURS ALGERIENS D..NS L.. M..TROPOLE
A.- Envois de fonds en Algérie
B.- L'emprise du P.P... sur les travailleurs

VIII.- DIVERS
A.- Association des Familles ..lgériennes de
B.- La démographie algérienne

A52.222

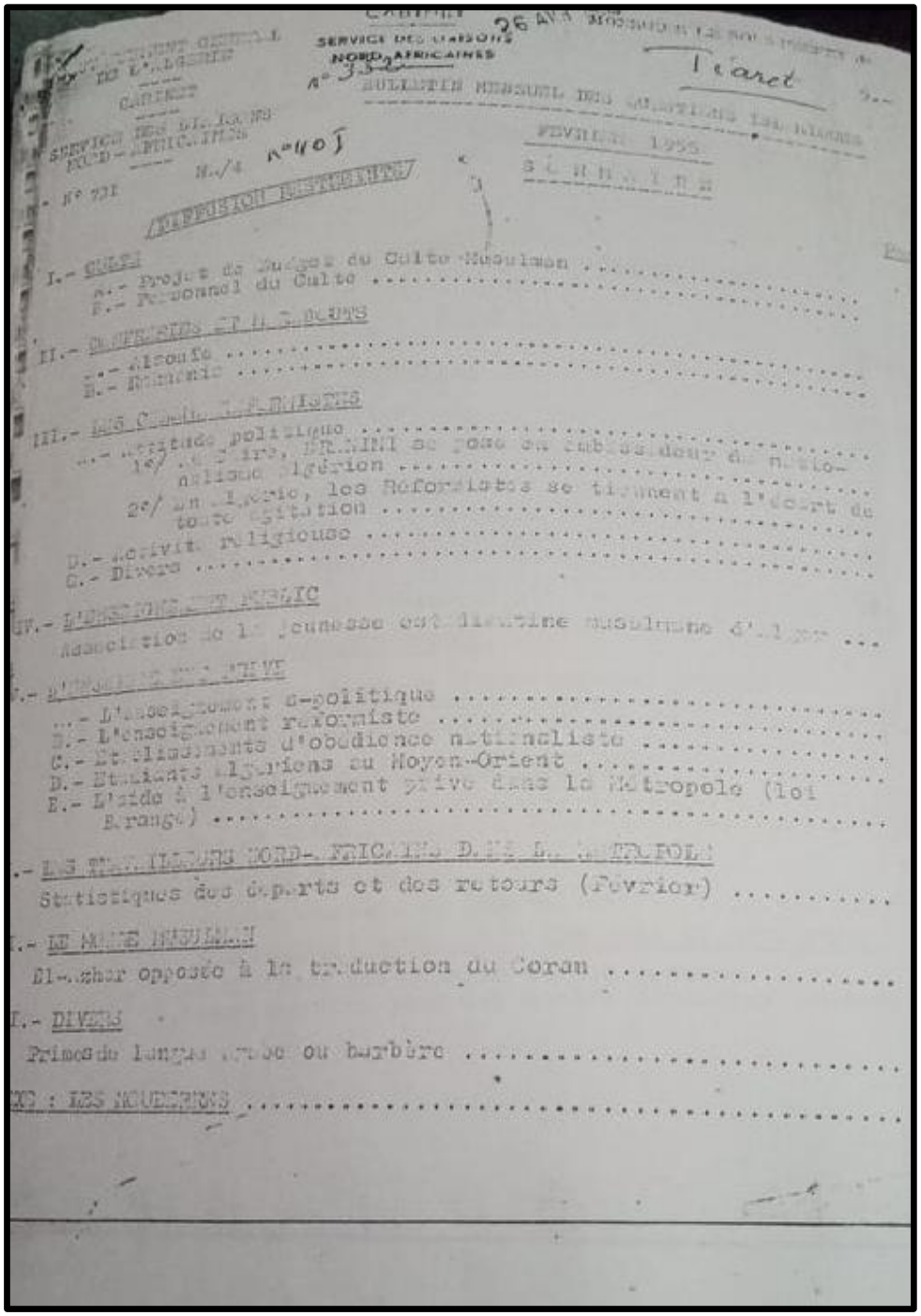

SERVICE DES LIAISONS NORD-AFRICAINES

BULLETIN MENSUEL DES QUESTIONS MUSULMANES

FEVRIER 1955

SOMMAIRE

I.- CULTE

A.- Projet de budget du Culte Musulman .....
B.- Personnel du Culte .....

II.- ORGANISMES ET ASSOCIATIONS

A.- Alcools .....
B.- Nationalistes .....

III.- LES CAHIERS DE DOLEANCES

A.- Attitude politique .....
1°/ A Paris, M'HAMSADI se pose en substituant du nationalisme algérien .....
2°/ En Algérie, les Réformistes se tiennent à l'écart de toute agitation .....
B.- Activité religieuse .....
C.- Divers .....

IV.- L'ENSEIGNEMENT PUBLIC

Association de la jeunesse musulmane d'Algérie ...

V.- L'ENSEIGNEMENT PRIVE

A.- L'enseignement a-politique .....
B.- L'enseignement réformiste .....
C.- Etablissements d'obédience nationaliste .....
D.- Etudiants algériens au Moyen-Orient .....
E.- L'aide à l'enseignement privé dans la Métropole (loi Barangé) .....

VI.- LES TRAVAILLEURS NORD-AFRICAINS DANS LA METROPOLE

Statistiques des départs et des retours (Février) .....

VII.- LE MONDE MUSULMAN

El-Azhar oppose à la traduction du Coran .....

VIII.- DIVERS

Primauté de langue arabe ou berbère .....

XI : LES MOUVEMENTS .....

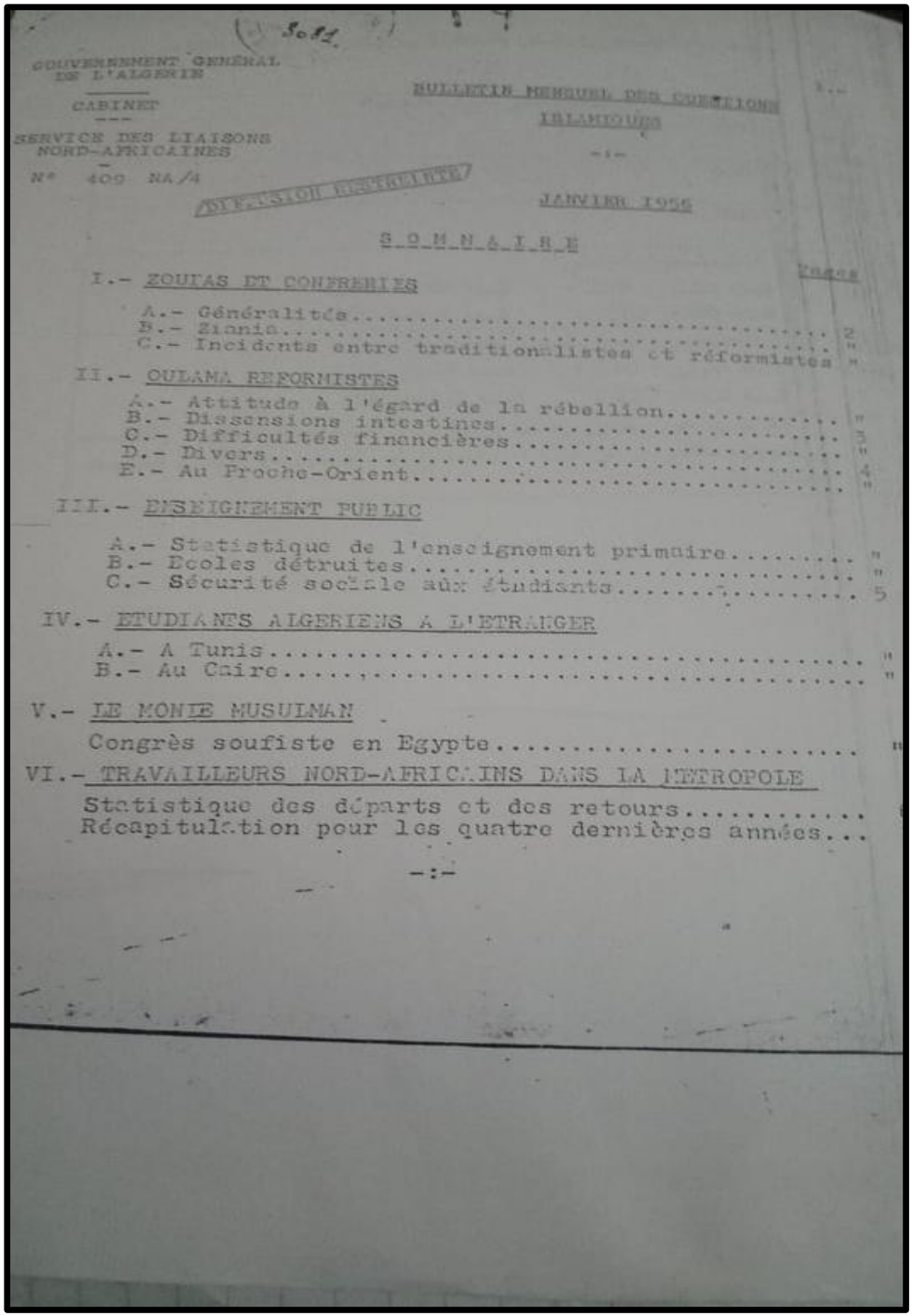

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

CABINET

SERVICE DES LIAISONS
NORD-AFRICAINES

N° 409 NA/4

DIFFUSION RESTREINTE

BULLETIN MENSUEL DES QUESTIONS
ISLAMIQUES

-:-

JANVIER 1956

S O M M A I R E

Pages

I.- ZOUIAS ET CONFRERIES

A.- Généralités..... 2
B.- Ziania..... "
C.- Incidents entre traditionnalistes et réformistes "

II.- OULAMA REFORMISTES

A.- Attitude à l'égard de la rébellion..... "
B.- Dissensions intestines..... 3
C.- Difficultés financières..... "
D.- Divers..... 4
E.- Au Proche-Orient..... "

III.- ENSEIGNEMENT PUBLIC

A.- Statistique de l'enseignement primaire..... "
B.- Ecoles détruites..... "
C.- Sécurité sociale aux étudiants..... 5

IV.- ETUDIANTS ALGERIENS A L'ETRANGER

A.- A Tunis..... "
B.- Au Caire..... "

V.- LE MONDE MUSULMAN

Congrès soufiste en Egypte..... "

VI.- TRAVAILLEURS NORD-AFRICAINS DANS LA METROPOLE

Statistique des départs et des retours.....
Récapitulation pour les quatre dernières années...

-:-

تجاربي في الأرشيف التونسي كمصدر من مصادر كتابة التاريخ الجزائري الحديث والمعاصر أطروحتي في الماجيستر والدكتوراه نموذجا

es experiences dans larchive tunisiene comme l'une des sources de l'ecriture de l'histoire Algerienne moderne et contemporaine

✍د/حلوان محمد
جامعة سيدي بلعباس
halouane-84@hotmail.fr

الملخص

يعد الأرشيف الوطني في تونس والذي كان يسمى سابقا بأرشيف دار الباي من الأرشيفات الإقليمية الهامة لكتابة تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة، بحيث لا يمكن لأي باحث في التاريخ ألمغاربي العثماني الحديث والمعاصر أن يستغني عن الوثائق الأرشيفية الموجودة به، أحاول في هذه المداخلة أن أعرج على أهم الصناديق والوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بالأرشيف التونسي من مراسلات ووثائق ودفاتر إدارية وجبائية، وهذا انطلاقا من تجربتي وزياراتي البحثية بالأرشيف التونسي خلال فترة تحضيري لأطروحة الماجستير الموسومة بالعلاقات بين ايالة الجزائر وايالتي تونس وليبيا (1750-1830) وأطروحة الدكتوراه الموسومة بـ: **السلطة الاستعمارية في الجزائر ومسائل التخوم الحدودية مع الايالة التونسية (1830-1881).**

Resume

En tinisie, l'arvhive national appelé auparavent "Maison du bey " represente l'un des archives tres important pour ecrire l'histoire d'algerie dans la period modern et contemporaine , aucun chercheur en histoire

magrébin et ottoman ne peut s'empasser de ces doucuments Archiver qui y existent

J'essais dans cette intervention pour vous presenté les carton et les document important relatives à l'histoire algerienne et contemporaine de l'archive tunisien: correspendances , documents, carnets administratifs, cela est à partir de mon experience et mes visites de recherché dans cet archive Durant ma preparation de la thése du majester sur: " les relation entre la regence de l'algerie etles deux régenc tunis et lybie (1830 – 1881) et la thése du doctorat sur: " Autorité coloniale en Algérie et la question des frontières avec la régence de Tunis(1830_1881)

أولا: التعريف بالأرشيف التونسي

إذا أردنا أن نلقي نظرة عن الأرشيف الوطني التونسي[1] فإنه يحتوي على العديد من الصناديق، نخص بالذكر تلك الصناديق التي تخص السلسلة التاريخية (السلسلة H) والتي تحوي على وثائق تتعلق بالفترة العثمانية أي الفترة الحديثة والمعاصرة، تحتوي الفترة العثمانية على العديد من الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر ونقصد تلك المراسلات المتبادلة بين بايات تونس ودايات الجزائر أو تلك

1 يقع الأرشيف الوطني التونسي في شارع 7 افريل 1938 كان يسم سابقا بأرشيف دار الباي في سياق الإصلاحات التي عرفتها تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة في عهد الوزير المصلح خير الدين التونسي أحدث سنة1874_ ، هيكل بالوزارة الكبرى بالقصبة سمي خزينة مكاتيب الدولة، نقلت إليه وثائق الدولة من قصر باردو ومن مختلف مصالح الدولة وكبار المسؤولين. وقد تم آنذاك ضبط الآلاف من الوثائق وحفظها من التلف ووقع تنظيمها. وقد تولى رئاسة خزينة مكاتيب الدولة الشيخ محمد الطيب بوسن .ومن أهم من تولى إدارتها في عهد الحماية محمد القروي فيما بين 1887 و1923 وفي عهده عولج جزء هام من الرصيد بما مكن من تكوين السلسلة التاريخية ومجموعة الدفاتر الجبائية والتاريخية. أما بقية الرصيد فقد تكون خلال فترة الحماية إلى حدود سنة 1956 وهي الوثائق التي أنتجتها الإدارات الراجعة بالنظر للوزارة الكبرى وأهمها رصيد قسم الدولة.هذا وقد عرفت مؤسسة الأرشيف الوطني عدة تسميات بدءا من خزانة مكاتيب الدولة، ثم خزينة عموم مكاتيب الدولة، ثم الخزينة العامة للحكومة التونسية، وأخيرا الأرشيف الوطني التونسي.

المراسلات والفرمانات الصادرة من الباب العالي نحو البايات او الدايات والتي تتعلق في مجملها إما بتسوية الخلافات بين إيالة تونس وايالة الجزائر أو تلك الفرمانات التي تحث على وجوب اشتراك الإيالات العثمانية (إيالات الشمال الإفريقي) في الحرب إلى جانب الدولة العثمانية ضد القوى الصليبية

ثانيا: أهم وثائق الفترة الحديثة التي تخص تاريخ الجزائر الحديث أي قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر

1- الوثائق الأرشيفية

إذا أردنا أن نلقي نظرة عن الوثائق الأرشيفية التي تخص العلاقات بين ايالة الجزائر وايالة تونس فيمكن القول إن اتفاق ضبط الحدود بين البلدين سنة 1628م أول وثيقة تحرر بينهما وذلك بعد الخلاف حول منطقة صيد المرجان بمنطقة الساحل بين عنابة والقالة، وبعد مفاوضات من الجانبين أدت في الأخير إلى توقيع اتفاق ضبط الحدود بتاريخ 05 جويلية 1628 [1].

من بين نتلك الوثائق نذكر على سيبل المثال بعض الوثائق من الصندوق 220 ملف 240 الوثيقة رقم 13 والتي بموجبها يحث السلطان العثماني سليم الثالث الإيالات المغاربية الثلاث بعدم التعرض للسفن النمساوية في حوض البحر الأبيض المتوسط وفقا للمعاهدة التي أبرمت بين العثمانيين والنمساويين[2].

ومن الوثائق الأرشيفية المهمة التي تبودلت بين بايات تونس ودايات الجزائر خلال القرن الثامن عشر لا سيما النصف الثاني منه ما تغلق بمصروف

---

1 الأرشيف الوطني التونسي، **السلسلة التاريخية**، قسم الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر 2847، ص 1 _ 3.

2 الأرشيف الوطني التونسي، **السلسلة التاريخية**، الصندوق 220 ملف 240 الوثيقة 13 بتاريخ أكتوبر 1792.

محلة تونس وهي الوثائق المهمة التي تبين لنا التزام بايات تونس بتسديد مصاريف محلة تونس سنة الدوشمان[1]، بحيث كان من نتائج حرب 1756[2] بين البلدين ما يلي:

– على تونس أن ترسل إلى الجزائر سنويا شحنتين كبيرتين من الزيت لإنارة مساجد الجزائر وأضرحة المرابطين.

– إرسال هدية سنوية لحكام الجزائر (داي الجزائر وباي قسنطينة) صارت فيما بعد ومرور الوقت سنوية.

2– الدفاتر الإدارية والجبائية

اندلعت بين الجزائر وتونس خلال العهد العثماني العديد من الحروب تعددت أسبابها بالرغم من تدخل الباب العالي في العديد من المرات من أجل تسوية الصراع بينهما.

لقد كان مما اتفق عليه بعد نجاح الحملة الجزائرية على تونس سنة 1756 أن تلتزم هذه الأخيرة بدفع ضرائب سنوية للجزائر للداي ولكبار مساعديه. ولدى اطلاعنا على بعض الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف التونسي، وجدنا أن

---

1 معناها الحرب التي كانت تقع بين الجزائر وتونس اندلعت حروب عديدة بين الجزائر وتونس لا سيما خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أشهرها حرب 1735 و1746 1756 و1806 و1807 للمزيد عن هذه الحروب راجع أطروحتنا في الماجيستر الموسومة **بالعلاقات بين ايالة الجزائر وايالة تونس وليبيا (1750–1830)**، اشراف كريم ولد النبية، جامعة سيدي بلعباس، 2014– 2015، غير منشورة.

2 وعن تلك الحرب أيضا ينظر المراجع التالية: محمد صغير بن يوسف، **المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي**، مج3، ص157. مد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان مصدر سابق، ج2، ص147.

Rousseau Alphonse - annales Tunisiennes, aperçu historique sur la régence de Tunis, bastide libraire éditeur, paris 1864.p15.

الباي محمد التزم بتقديم تلك الهدايا حتى أصبحت ضريبة تدفعها تونس ولا تتخلف عن ذلك[1].

ومن الدفاتر الإدارية التي المهمة التي تطلعنا على هذه الهدايا نجد الدفتر 2144 الذي يغطي الفترة التاريخية ما بين 1758 و1759 وذلك الفترة 1778 و1779 تحتوي أوراق الدفتر على هدايا وإحسانات تقدمت بعا تونس إلى شخصيات جزائرية [2] وهدايا وإحسانات إلى بايات قسنطينة (باي الغرب)[3] وشخصيات أخرى [4].

هذا وبحكم قرب المسافة بين إيالة تونس وبايلك قسنطينة فإنّ باي قسنطينة نال أيضا نصيبه من الهدايا في عهد الداي محمد وهو ما وقفنا عليه في الدفترين 2144 و99 بالأرشيف التونسي قسم الدفاتر الادارية والجبائية، فقد بلغت قيمة هدية باي قسنطينة لسنة 1170هـ/1757م ما مقداره 2819 ريالا[5].

فنقرأ مثلا مما خرج من إحسانات وهدايا لقسنطينة في الدفتر 2145 سنة 1194هـ/ 1780م: 490 ريال للمسعي سيار باي الغرب على يد علي بن الحاج في 13 محرم، و320 ريال لثمانية أنفار دواير معه لكل منهم 40 ريال و5 ريال

1- مثلا أرسلت تونس للجزائر في شوال 1170هـ/1757م هدية تألّفت من برانس وطرابيش و90 دزينة شواشي وسروج بلغت تكاليفها 4263ريال

2 من تلك الأوراق من الدفتر نذكر الأوراق ص 177، 180.

3- تطلق كلمة باي الغرب في نظر التونسيين على بايلك قسنطينة نظرا لوقوعها غرب إيالة تونس، وهذا ما وقفنا عليه عند تصفحنا للسجلات والدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف التونسي. فنجد دائما عبارة باي الغرب أو هدية باي الغرب مثلا.

4- ومن ذلك الأوراق 178 و179.

5- أ.و.ت، الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر 2144 ورقة 177. تكونت تلك الهدية من 19 دزينة شواشي و12 سفساريا وسرج وزوج محازم و9 برانس حرير ...الخ.

لخديم المسعى المذكور ، و120 ريال لثلاثة دواير قدموا مع علي فريكح لكل منهم أربعين ريال وهم احمد بن الحاج واحمد بن بلقاسم وبلقاسم في 10 ربيع الثاني، و490 ريال لعبد الله بن زكري السيار على يد محمد الحناشي في 18 ربيع الثاني، و300 ريال لخمسة أنفار دواير معه لكل منهم أربعين ريال، و5 ريال لخديم عبد الله بن زكري، و60 ريال للمرابط محمد بن عبد العظيم الشريف القسنطيني مثل ما أخذه في جمادى الأول سنة 1193هـ[1].

لم تقتصر تلك الهدايا فقط على الداي والشخصيات القريبة منه وبايات قسنطينة، بل شملت شخصيات دينية وقبلية وحكومية في بايلكات وأقاليم الجزائر، كباي التيطري، وشيوخ الحنانشة، والنمامشة، وزواوة، وزاوية سيدي محمد بن علال، وزاوية أمحمد بن يوسف بمليانة، وزاوية سيدي علي بن مبارك، وأهل مجاجة (مجانة)، وأهل تلمسان، وتوقرت ووادي سوف، والشلف، وبسكرة، والمسيلة، ومشايخ سيدي عقبة[2].

خلال فترة حكم محمد عثمان باشا والباي علي في تونس حفظت لنا السجلات التونسية المعاصرة تلك الهدايا التي استمرت تونس في بعثها للجزائر، ففي سنة 1181هـ/1768م بعث الباي علي بهدية احتوت على ثلاثة عناصر هي: الشواشي، والبرانس، والزيت، وبرفقتها رجالات السلطة والموظفين الذين أهديت لهم، كأصحاب المناصب العليا مثل الباشا، والخزناجي، ووكيل الخرج، والبيت مالجي، والخوجات الثلاث، إلى الموظفين الصغار وهم الكاتب والخزندار،

---

1 أ.و.ت، قسم الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر 2145 ورقة 182

2 نذكر على وجه الخصوص الدفتر 2145 لاسيما الصفحات 182 والصفحات التالية: 238.239.237.215.214.213، 195.251.181.174.197 والدفتر 99 الصفحات 17، 165.

والمترجم، وواردیان باشي، ورئيس المرسى، ووكلاء الخرج، وكان مجموع تلك الهدية 49 دزينة شاشية و34 برنوسا و77مطر زيت[1].

كما تسجل الدفاتر الإدارية والجبائية أيضا المؤونات والإحسانات المخصصة للجزائريين بتونس خلال النصف الثاني من القرن 18م وبداية القرن 19م بحكم أنّ تونس على طريق الجزائريين نحو المشرق العربي أو إلى إستانبول عاصمة الخلافة العثمانية، فقد كانت المراكب الجزائرية لدى مرورها بالموانئ التونسية وأخذها قسطا من الراحة تحصل على إيواء ومؤونات من دار الضيافة التي أقامها البايات الحسينيين على شرف المارّين بتونس من الجزائريين. حتوت تلك المؤونات على أنواع متعددة من المأكولات كاللحم من بقر وكباش بالإضافة إلى الأرز والزيتون والزبدة والخبز ووسائل الطهي كالخل والزيت والفلفل والزعفران والمرطبات كالعسل والرمان والزبيب وغيرها من المأكولات ما احتوت عليه دار الضيافة التونسية ومن تلك المؤونات نذكر:

المؤونة التي خصصت لشباك قرصان جزائري قدم إلى حلق الوادي في ربيع الثاني 1178هـ/ أكتوبر 1764م. احتوت تلك المؤونة على ما يلي: 30 قنطار بشماط وخمسة أمطار زيت ومثلها خل وقنطارين زيتون وقلتين سمن وعشرة كباش وزوج ريصان بقر وألف فرد خبز وحملين رمان وحملين خضر

1- للمزيد عن تفاصيل تلك الهدية ورجالات السلطة التي شملتها ينظر الدفتر 143 قسم الدفاتر الإدارية والحبائية بالأرشيف التونسي وينظر أيضا مقالنا بالمجلة التاريخية المغاربية تحت عنوان: "**هدايا بايات تونس لدايات الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر-قراءة في الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف التونسي**"، المجلة التاريخية المغاربية، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، عدد179، تونس، أوت 2020، ص29-49.

(كرنب وغيره)، وعشرة أحمال حطب، وخمسة أحمال بياض[1].

لم تقتصر تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر على إيواء الجزائريين سواء من الرسميين كالمبعوثين والوكلاء أو الشخصيات العادية كالشخصيات الدينية أو القبلية، بل تعدى ذلك الإحسان والتكرم بمبالغ مالية على الجزائريين الذين يقصدون تونس. هذا ما وقفنا عليه لدى تصفحنا لقسم الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف التونسي ومن تلك الإحسانات نذكر:

تحصلت بعض الشخصيات الجزائرية من قسنطينة في سنة 1171هـ/1758-1759م على بعض الإحسانات، بحيث تحصل محمد بن طيبة كاتب باي قسنطينة على 100ريال وأربعة أنفار صبايحية قدموا إلى تونس معه، و50 ريال إحسان لخمسة أنفار عزارة إذ حصل كل واحد منهم على 10ريالات، و100 ريال إحسان لعلي بن الوداع شاوش الزمول، و75 ريال إحسان لثلاثة أنفار دواير معه لكل منهم 25 ريال، و275 ريال إحسان لإحدى عشر نفر دواير معه لكل منهم 25 ريال و40 ريال زيادة لأربعة منهم وهم احمد بن الحاج ومحمد بن الحاج وزوج أنفار بني عم الكاتب، و25 ريال إحسان لخمسة أنفار عزارة معهم لكل منهم 5 ريال، و400 ريال إحسان لثلاثة أنفار سيارة دار السلطان وهم علي بن عاشور وفرحات بن بوزيان وعلي بن بركان[2].

ثالثا: أهم الصناديق والوثائق في الفترة المعاصر (بعد الاحتلال الفرنسي)

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 وبحكم وقوع تونس مع الحدود

---

1 الأرشيف الوطني التونسي، **قسم الدفاتر الإدارية والجبائية**، الدفتر143، ص 89.

2 أ.و.ت، الدفتر 2144، ورقة 180.وللمزيد عن تلك الإحسانات المؤ ونات راجع مقالنا بالمجلة التاريخية المغاربية تحت عنوان: "**المؤونات والإحسانات المخصصة للجزائريين بتونس خلال النصف الثاني من القرن 18م وبداية القرن 19م**"، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

الشرقية مع الجزائر هناك العديد من الوثائق الأرشيفية التي لها علاقة بقبائل الحدود من الجانبين الجزائري والتونسي فنذكر على سبيل المقال لا الحصر الصناديق التالية:

الصندوق212ملف 232: مراسلات وحجج في شأن قضايا الإغارات بين العروش الغربية (الجزائرية) وعرش الفراشيش على الحدود الجزائرية التونسية (1842-1882). انتشرت ظاهرة الإغارة وبعمق في مختلف هياكل ومجالات القبائل الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية، أو ما نسميها بالقبائل التخومية، وقد اتسعت عمليات الإغارة والنهب والسرقات أكثر من قبل وفي اتجاهات عديدة كما لعبت بعض القبائل التونسية دورا بارزا خلال القرن التاسع عشر في تأجيج حالات الإغارة المتبادلة بينهما وبين القبائل الجزائرية، كما هو الشأن بالنسبة لقبائل الفراشيش التي باتت في منتصف القرن التاسع عشر ترتحل خارج مجالها نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ضربتها، بحيث دخلت العديد من عروش الفراشيش التراب الجزائري.

يحتوي هذا الصندوق على العديد من الوثائق التي تشير في مجملها إلى التجاوزات الحاصلة من الجانبين الجزائري التونسي وهو ما تشير له العديد من المراسلات. ففي الرّسالة التي وجهها حاكم عموم قسنطينة إلى الحاكم العام في الجزائر يخبره فيها بأن "**دواوير كثيرة من التوانسة زارو حدادة خط تبسة وأنّ جناب الباي وجه صنجق للفراشيش ليخرجهم من هناك ومع هذا مازالوا في أرضنا والأن موجود منهم خمسة وعشرون دوارا في جبل طوية**"[1]. وفي رسالة

1- أ.و.ت، الصندوق212، ملف 232 ،وثيقة 28 .رسالة من الجنيرال حاكم قسم الجزائر إلى الحاكم العام في الجزائر بتاريخ 09 مارس 1861م.

أخرى إلى قنصل فرنسا بتونس يذكر فيها أنّ حاكم الجزائر أخبره بأن حاكم قسنطينة أعلمه بأنّ "**الفراشيش النازلين في بوتالة وفي الماء الأبيض ...امتنعوا عن الخروج**"[1].

وقد تعدّدت أشكال الإغارة لعديد الأسباب أهمها التجاوزات الحدودية أو تجاوز المجال. وهو ما ورد في الرّسالة التي بعث بها قائد عرب تبسة سنة 1858م إلى السيد فرحات قايد وحاكم بلد الكاف والتي يشتكي فيها الفراشيش الذّين تجاوزوا تراب الإيالة التونسية نحو الجزائر يقول فيها: "...**فالواجب إعلامكم...هو أن خمسة وعشرين بيتا من الفراشيش نازلين في ترابنا جيهة الماء الاسود وحرثوا فيه، لكن هذه الأرض ليست هي حدكم الشرق** "[2]،

استمر الحراك القبلي خلال ستينات القرن التاسع عشر بين القبائل الجزائرية وعرش الفراشيش، وقد أدّى هذا الحراك إلى حد تبادل الاتهامات بتواطؤ القياد وسكوتهم عما يجري على الحدود من تبادل للإغارات، وأنّ ذلك يتم بموافقتهم، وهو ما تؤكدّه الرّسالة التي بعث بها ليون روش القنصل المكلف بأمور الدولة الفرنسية إلى محمد الصادق باي قائلا : "**يتضح لجنابكم ان هنى الحدادة متعلق بالقياد الذين يقع ولايتهم على عروش الحدادة فربما ان فعل بعض مفسدين افرادا يخفى على نظر القايد ولاكن لا يسوغ للقايد ادعاء الجهل في غارات وقعت في عدد كبير من الانفار الذين لا يتيسر اجتماعه في مكان من غير موافقة القايد المتولي على المكان المذكور وعلى هذا فإن محمد بن علي قايد الفراشيش أظهر مرّة أخرى انّ ما أصابه من العقاب سابقا لم ينقص ميله**

1- المصدر نفسه، وثيقة 39 بتاريخ 29جوان 1861م./ 21 ذي الحجة 1277هـ.

2 – أ. و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق212، ملف232، وثيقة عدد06. رسالة من حاكم تبسة إلى فرحات قايد بلد الكاف في اكتوبر 1858م.

الشرير المنافي لهنى الحدادة ولا شك بأنه يقتضي نظرا (...) استعمال ما يناسب مع العامل المذكور لمنع نتايج شروريته لأنه صدر إذن شديد من الجزاير لحراس الحدود..."[1].

الصندوق 212 ملف 234: مراسلات في شأن الإغارات بين العروش الغربية الجزائرية وعرش أولاد سيدي عبيد على الحدود (1873-1880).

يحتوي هذا الصندوق على العديد من الوثائق الأرشيفية التي تسجل لنا الاغارات الحاصلة بين عروش الجزائر وعرش أولاد سيدي عبيد (الفرع الحمادي المقيم بالبلاد التونسية خلال الفترة التاريخية الممتدة من سنة (1873-1880)

أقدمت عدة فرق من أولاد سيدي عبيد الدخول إلى المجال الترابي التابع للجزائر[2]، وهو ما تبينه الرّسالة التي بعث بها الحاكم العام في الجزائر إلى الوزير الأكبر التونسي قائلا: "**أما بعد فإن حاكم عموم الجزاير خاطبني بمكتوب قرر لي بأنّ كثيرا ما قدم لعمالة الجزاير وحلّ بها بعض فرق من عرش أولاد سيدي عبيد ولما كانوا يطلبوا بأداء ما يلزمهم من الأداء كانوا يرحلوا من المكان وهناء الحدادة وحسن الجوار يقتضيان منع هذا الذهاب والإياب في الحدادة إذا لم يكن المقصود منه إلا الهروب مما عليهم للحاكم وحاكم عموم الجزاير لم يسعفهم على ذلك أبدا ومع ذلك فإن أولاد سي الحمادي ودوارين من أولاد سيدي عبيد ودوار من الفراشيش دخلوا لتراب الجزاير بوطن تبسة وهم الآن**

1- المصدر نفسه، الوثيقة 63 رسالة القنصل الفرنسي بتونس ليون روش إلى الباي التونسي بتاريخ 3 يناير 1862م/ 2 رجب 1278هـ.

2- A.N.T carton 212, Dossier 234 document 3, Lettre du consule général de France à Tunis au général khérédine premier ministre de Tunis, en date de 18 Décembre 1873.

نازلون ببير العطر..."[1].

الصندوق 213 ملف 247: يتضمن هذا الصندوق على حجج في شأن الإغارات القائمة بين العروش التونسية والجزائرية على الحدود بين البلدين (1848-1877). نقرأ في هذا الصندوق مثلا ما ورد في الوثيقة 3 ما يلي:

تعرض عشرين نفرا من فريق حبلان من شقطمة من ماجر حين فرارهم من بلادهم إلى ناحية الغرب ونزولهم بإحدى أماكن بحيرة تبسة بجميع ممتلكاتهم، فاتحدت مجموعة من القبائل الجزائرية وعلى رأسها أولاد يحيى بن طالب وتجريدهم من جميع ممتلكاتهم ومما جاء في هذه الحجة: "**فلما نزلوا بالمكان المذكور اتفقوا عروش أولاد يحيى وعروش اللمامشة وعروش الحراكتة على كلمة واحدة بأن يغيروا عليهم ويأخذوا جميع ما بأيديهم...**"[2].

رابعا: تجارب التونسيين في الحفاظ على الذاكرة الأرشيفية وسبل الاستفادة منها (الخلاصة والتوصيات)

أن تجربة الحكومة التونسية في الحفاظ على الذاكرة الأرشيفية جديرة بالتمعن والاستفادة منها من عدة أوجه يمكن أن نلخصها على النحو الآتي:

بذل التونسيين لجهود كبيرة فيما يتعلق بتصنيف وترتيب الوثائق الأرشيفية من خلال تبويبها حسب الفترة التاريخية المراد البحث فيها، فمن خلال

1- أ.و. ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 212، ملف 234، الوثيقة 4، عبارة عن تعريب مكتوب للصدر الهمام جناب المولى الوزير الأكبر من دي قيلات المكلف بأمور دولة فرانسا بتونس بتاريخ 18 دجنبر 1873م/27شوال1290هـ.

2- أ.و.ت، السلسلة التاريخية، الصندوق 213، ملف247، الوثيقة 26. الوثيقة بتاريخ 1282هـ. كان مما نهبته هذه العروش متحدة ما يلي: (315 إبل- 300 بقرة - 150 خيل بسروجها- 50 مكحلة- 80 غراير مملوءين قمحا وشعيرا- 150 حمار- 50 بغل- 90 خوالي وبرانيص).

زياراتي لهذا الأرشيف لاحظنا الجدية في التعامل مع الوثيقة الأرشيفية من خلال وضع أرقام لهذه الوثائق ووضع عناوين للصناديق مرفقة بعنوان لكل صندوق والفترة التاريخية التي تعالجها وثائق كل صندوق.

حرص التونسيين على وضع نسخ من الوثائق الأرشيفية وهذا حفاظا على عدم تأكل وضياع الوثائق الأصلية.

رقمنة بعض الوثائق الأرشيفية ووضعها في أقراص مضغوطة وهذا حفاظا على الوثائق الأصلية من الضياع أو الإتلاف.

إقدام الحكومة التونسية على نسخ العديد من الوثائق والصناديق الأرشيفية الموجودة بالأرشيف الفرنسي إكس أو بروفانس بصيغة الميكرو فيلم وهو ما وقفنا عليه أثناء زيارتنا للمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر.

خاتمة

في ختام هذه المداخلة وكتوصية وجب على الدولة الجزائرية بحث سبل التعاون في ميدان البحث العلمي مع نظريتها التونسية فيما يتعلق بالأرشيف والذاكرة الوطنية لاسيما ما تعلق بالوثائق الأرشيفية التي لها علاقة بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وذلك من خلال نسخ هذه الوثائق بمختلف الصيغ (الميكرو فيلم أو نسخ وثائق ورقية) لتسهيل عملية انجاز الطلبة الجزائريين المقبلين على التحضير لإعداد أطروحات تخرجهم في الدراسات العليا في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر.

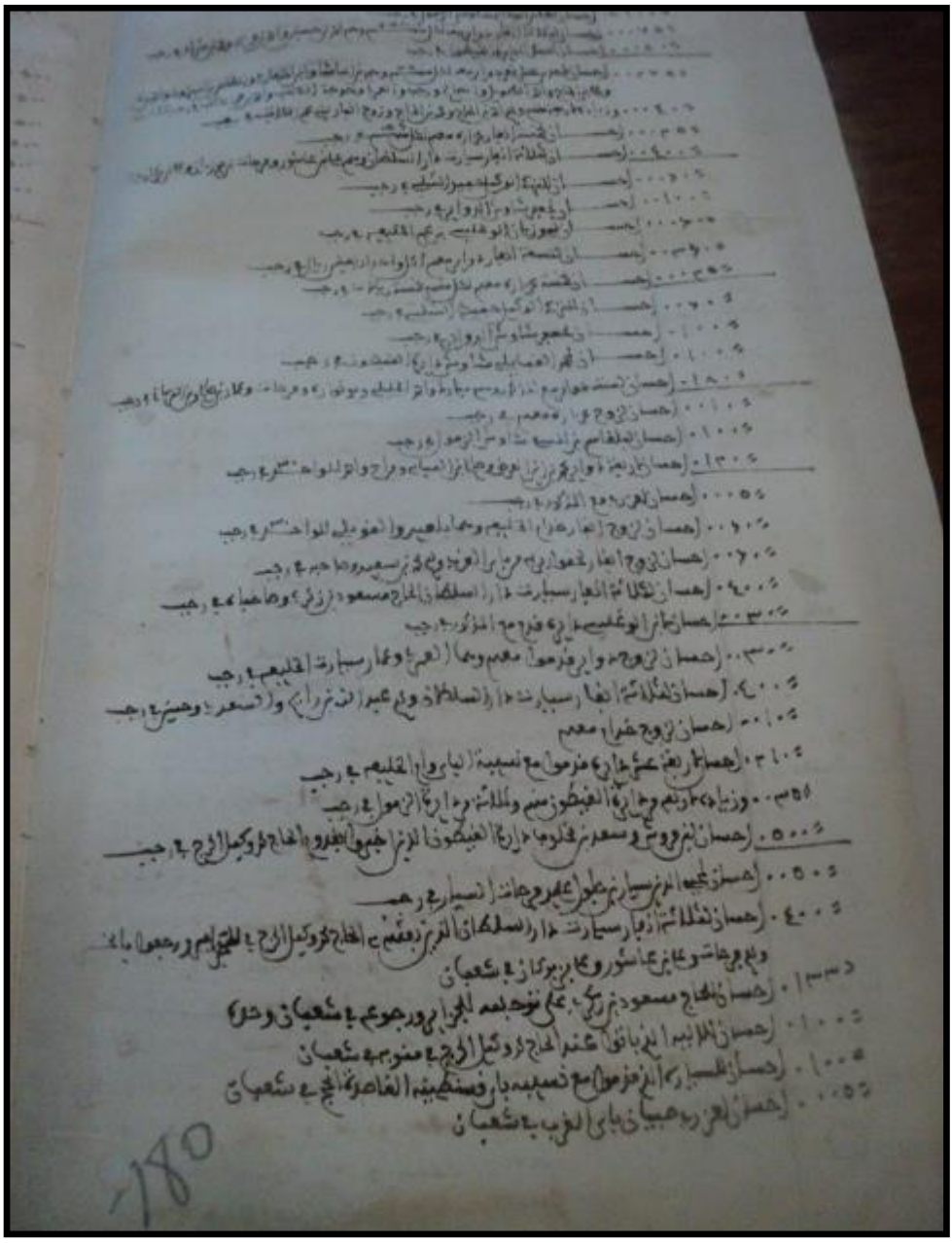

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي، قسم الدفاتر الإدارية والجبائية، الدفتر 2144، ورقة 180.

نماذج من المراكز الأرشيفية وأهميتها في كتابة التاريخ الوطني

Examples of archival centers and their importance in writing national history

✍د/الهلالي سلوى
جامعة سطيف02
lahlaliselwa@gmail.com

الملخص

تتنوع مصادر الكتابة التاريخية وروافدها في تاريخ الجزائر خاصة المرحلة الحديثة والمعاصرة، ويعتبر الأرشيف أهم مصدر لكتابة المرحلة الاستعمارية تحديدا من خلال مجموع الوثائق والأرصدة التي يضمها، كما تتوزع هذه الأرصدة عبر مراكز أرشيفية مختلفة تتعلق بصفة كبيرة بمرحلة الثورة التحريرية 1954-1962، وتعتبر مراكز الأرشيف الفرنسية الأهم بالنسبة لسلسلة تاريخ الجزائر سواء ما تعلق بأرشيف فانسان أو أكس أو كي دورسي نظرا للكم الهائل الذي تضمه من وثائق الجزائر المستعمرة والذي لايزال سجين الدولة الفرنسية لاعتبارات تاريخية، إلى جانب دور الأرشيف التونسية والتركية كمراكز ذات أهمية، دون أن نتجاوز مراكز الأرشيف الولائية داخل الجزائر ودور الشهادات الشفوية في سد ثغرات غياب الوثائق الارشيفية.

Abstract

166The sources of historical writing and its tributaries in the history of Algeria vary, especially the modern and contempory phase , and the archive is considered the most important source for writing the colonial period , specifically through the total documents and balances that it contains,French is the most important for the series of the history of Algeria , wherther related to the archives of Vincennes or Aix ,given the hige amount of documents it contains from colonial Algeria, which is still a prisoner of the French state for historical considerations, in addition to the role of the Tunisian and Turkish archives as centers of importance, without

exceeding the state archive centers periodically inside Algeria and the role of oral testimonies in bridging the gaps in the absence of archival documents.

مقدمة

تتناول هذه الورقة البحثية المختصرة موضوع الأرشيف وأهميته في عملية كتابة التاريخ الوطني من خلال التعريف ببعض المراكز الارشيفية، وتتربع مراكز الأرشيف الفرنسية على تراتبية أهمية هذه المراكز بالرغم من تواجد الأرشيف الوطني في دور أرشيف كثيرة، وتعود هذه الأهمية إلى مخزون المحفوظات الارشيفية الهائلة خاصة التي تغطي مرحلة 1830-1962 سواء في الجانب العسكري أو السياسي الإداري أو الاجتماعي والثقافي وحتى الديني، وعموما ورغم تحفظ الدولة الفرنسية على فتح الأرشيف أمام الباحثين الجزائريين يبقى الأرشيف الوطني الجزائر الموزع عبر الأرشيفات الولائية مصدرا يحاول من خلاله الباحثين في تاريخ الجزائر سد بعض الثغرات التاريخية ومحاولة إعادة كتابة التاريخ الوطني بمنطلقات أرشيفية صحيحة، كما يعتبر الأرشيف الشفوي مصدرا واعدا لكتابة التاريخ الوطني وفق الضوابط الأكاديمية البعيدة عن العشوائية في استغلاله، وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية العروج على بعض مراكز الأرشيف المحتضنة للتاريخ الوطني.

1. الأرشيف كمصدر للتاريخ

يصطلح على الأرشيف مجموعة من الوثائق القديمة المحفوظة من أجل كتابة التاريخ وإثبات الحقوق الخاصة[1]، كما يمكن اعتبار الأرشيف على أنه الهيئة التي تقوم بحفظ الوثائق والسجلات والقيود والمدونات بصفة وبصورة

1 – عمر حاسي، **الدليل العلمي للأرشيف تسيير الوثائق والمحفوظات**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1993، ص 25.

منظمة، وإن كانت صادرة من طرف مؤسسة عامة أو دائرة أعمال أو هيئة عامة، وهي التي تقوم بتسيير الأعمال المتصلة بشؤونها فتقوم بحفظها والعانية بها، وهو كذلك حفظ كل ما يخص تاريخ أنساب العائلات والشخصيات البارزة حيث تقدم فائدة عند حفظها من خلال توفير المصادر الأولية والأدلة والبراهين على تاريخ البلاد، كما تستخدم للتعبير عن الأرشيف كلمة الوثائق والسجلات واستعمالها شائع في المملكة المتحدة[1].

وتعرفه الجمعية الأرشيفية الأمريكية بأنه مجموعة من الوثائق المكتوبة الجارية والرسومات التي انتجتها المؤسسة المنظمة قصد الرجوع إليها وقت الحاجة، وباعتباره مجموعة الوثائق الناتجة عن نشاطات مؤسسة عامة أو خاصة والتي اختيرت لتحفظ داخل المؤسسة الأرشيفية بصورة دائمة بغرض الرجوع إليها، ويمكن القول بأنه كل الوثائق المكتوبة الناتجة عن نشاط اجتماعي أو فردي بشرط أن تكون قد نظمت ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة بشرط أن تكون قد أحسن حفظها داخل هيئة واحدة[2].

وحسب معجم أوكسفورد فهو مجموعة من الوثائق التي انتهت الأهمية اليومية لها، كما تطلق على الأماكن التي يحفظ فيها الأرشيف كما أطلق معجم أكسفورد هذه الكلمة على الهيئة القائمة بعملية الحفاظ[3]، وتعد كلمة الأرشيف

---

1 – سالم عبود الألوسي ومحمد محجوب مالك، **الأرشيف تاريخه أصنافه إدارته**، ط1، دار الحرية، بغداد، 1979، ص ص 3–4.

2 – محمد ابراهيم السيد، **مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته**، دار الثقافة، القاهرة، 1987، ص ص 13–14.

3 –انتصار دلهوم، **تسيير الأرشيف في المؤسسات والإدارات العمومية دراسة ميدانية في ولاية سوق أهراس**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 65.

كلمة يونانية الأصل Archèأو Archion وتعني السلطة وعرفت في اللاتينية بـ Archivum وتعني مصطلح الورقة، وقد قدمت القوانين الجزائرية المعاصرة العديد من التعاريف للأرشيف منها هي مجموعة الوثائق التي تنتجها أو تتسلمها هيئات الحزب، والجماعات والمؤسسات والهيئات العمومية بالإضافة إلى تلك الوثائق التي يحوزها الأشخاص والعائلات والمؤسسات والمنظمات غير العمومية[1].

2. تصنيفات الأرشيف وأهم مواقعه

إن تاريخ الجزائر باعتباره مشكلا في حلقة حضارية مغلقة تاريخيا، يعدّ تاريخا ثريا بأحداثه لذلك تم التأريخ له من خلال كتابة الوثائق الموجودة في المراكز الأرشيفية الموجودة داخل الجزائر أو خارجها، وتلك الوثائق التي تتعلق بالذاكرة أو كما يطلق عليها بالأرشيف الشفهي–الشهادات الشفوية الأكاديمية– لذلك نجد الأرشيف المكتوب وهو موجود في الجزائر وفي عدد من الدول التي لها تاريخ مشترك معها وهي:

1.2. الأرشيف المكتوب

وهو ذلك الأرشيف الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الوثيقة المكتوبة والتي تسمى بالوثيقة الأرشيفية حيث عرفها السير هلري جنكنسون بقوله: "**إن الأرشيفات أو الوثيقة الأرشيفية هي الوثائق التي أنشئت أثناء تأدية أي عمل من أي نوع وكانت جزءا من هذا العمل، لذلك حفظت لدى الأشخاص المسؤولين عن تصريف هذه الأعمال للرجوع إليها وهي لا تقتصر على الأعمال**

1 – عليليش حبيبة: "**الأرشيف الوطني الجزائري مصدر فريد لدراسة تاريخ الجزائر إبان الفترة العثمانية**"، المجلة المغاربية للمخطوطات، العدد6، جانفي 2018، ص 42.

الحكومية بل قد تكون وثائق لجمعيات وأشخاص أو لهيئات غير حكومية"[1]، ويشترط في الوثائق أن تجتمع طبيعيا ولها تكوينها الخاص ولها علاقة طبيعية بين أجزائها، ووثيقة واحدة قد لا تدل على شيء وهذه العلاقة بين الوثائق هي التي تحدد القيمة العلمية لها[2].

وكما سبق الذكر فهذه الوثائق موجود في أماكن مختلف وهي:

2.2. الأرشيف الوطني

يوجد بالجزائر مراكز خاصة تحتوي على مجموعة من الوثائق الأرشيفية، لكن اهتمام الجزائر بجمع الوثائق لم يكن إلا بعد عشر سنوات من الاستقلال ويعود السبب إلى عدم وجود مقرات لجمع الوثائق أو أن الاضطراب على مستوى السلطة الحاكمة كان له دور في التأخير، وفي 3 جوان 1971 صدر قرار تضمن إنشاء مؤسسة وطنية للوثائق، مهمتها جمع كل الوثائق الجزائرية في مختلف المراحل التاريخية، كما صدر في السنة نفسها بتاريخ 8 نوفمبر قرار بجمع الوثائق وتنظيمها، وفي 2 ديسمبر 1972 صدر قرار بإحداث المتحف الوطني للمجاهد من أجل جمع الوثائق التي هي بحوزة المجاهدين وبهذا تم جمع الكثير من الوثائق[3].

وقد تم تأسيس المركز الوطني للدراسات التاريخية والذي أصبح اليوم باسم المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية الجزائرية، يوجد بئر خادم بالجزائر العاصمة، وبأمر مؤرخ في 5 أوت 1971 تنص المادة الثانية

---

1 – محمد أحمد حسين، **الوثائق التاريخية**، جامعة القاهرة، مصر، 1954، ص11.

2 – نفسه، ص12.

3 – صالحي منى:"**أهمية الوثائق المحلية في كتابة التاريخ الاجتماعي للجزائريين أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد3، العدد1، جوان 2019.، ص 250.

منه على أن الهدف من إنشاء المركز هو جمع وجرد كافة المصادر والوثائق والمحفوظات الخاصة بتاريخ الجزائر[1]، كما يوجد مركز أرشيفي أخرفي ولاية قسنطينة والذي يعتبر من أهم دور الأرشيف الجهوية حيث يحتوي على وثائق هامة تخص تاريخ منطقة الأوراس، وتهتم هذه الوثائق بالحياة العامة في أهم مدن منطقة الأوراس مثل باتنة، خنشلة، مرسط، سدراتة، تبسة، بسكرة وغيرها[2].

إن هذه الوثائق تغطي الفترات الزمنية بين 1912 و1955وقد كانت تخص الجمعيات الإسلامية التربوية والخاصة بالتكوين المهني للأطفال، المدارس القرآنية ومدارس جمعية العلماء المسلمين، المساعدات المقدمة للمساجد بين 1928-1946، كما اهتمت هذه الوثائق بموظفي البلديات المختلطة 1947، والحالة الاقتصادية للأهالي الجزائريين بعمالة قسنطينة 1933-1943، واحتوت كذلك على وثائق تخص التقارير الأسبوعية للبلديات المختلطة وأوضاعها السياسية والاقتصادية لعام 1945، ومسائل مختلفة أخرى كإحصاء المدارس القرآنية 1935-1949[3]، وخلال فترة الثمانينيات كان هناك مشروع لكتابة تاريخ الثورة فعقدت عدة ملتقيات حيث تم جمع شهادات المجاهدين وطبعت محاضرات ووزعت على المشاركين، وهذه المحاضرات تحتوي على معلومات دقيقة عن الثورة بكل مناطق الجزائر كما تم جمع وثائق بعضها على شكل صور طبق الأصل في المتاحف ومراكز الأرشيف التي أنشئت في كل

1 - نفسه، ص 250.

2 - مناصرية يوسف: "**أهمية دور الأرشيف في بناء مخبر للتاريخ**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد5، 1996، ص 208.

3 - نفسه، ص ص 208-209.

الولايات، وقد نشطت الجمعيات التاريخية مثل جمعية أول نوفمبر بباتنة لجمع الوثائق التي استفادت من وثائق مهمة[1].

3.2. أرشيف كي دور سي Quai d'orsay

يعتبر هذا الأرشيف من أهم المحفوظات لوثائق تاريخ الجزائر المعاصر وأن أهم محتوياته تتضمن أخبار بلدان إفريقيا الشمالية السياسية والدعائية والإعلامية والجمعيات السرية والإحصائيات الديمغرافية وغيرها، أما الوثائق المتعلقة بالجزائر فنجد أنها تحتوي على المسائل السياسية الداخلية والإعلامية في قطاعات الصحافة والإذاعة والسينما، ونشاط الجمعيات السرية وأحداث الحرب العالمية الثانية خاصة أحداث 8 ماي 1945، كما أن هذه الوثائق كانت تهتم بالمسائل الإدارية والقضايا التربوية وأخبار الطلبة الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية مع التركيز على مدى تطبيق قوانين التجنيس المتعلقة بيهود الجزائر والتي تخص الجنوب الجزائري[2].

وهذه الوثائق تحتوي كذلك على المراسلات السياسية للحكومة العامة الفرنسية بالجزائر ما بين سنة 1918-1938 وتقارير حول الوضع في الجزائر سنوات 1918 و1926، وكذا تفاصيل عن المسائل الدينية وغيرها من المسائل الأخرى مثل الحياة الاقتصادية والزراعية والإعلامية الصحفية، وتوجد وثائق تخص الجزائر خلال القرن 19 منها مذكرات ووثائق وانطباعات متعلقة بحياة الأشخاص كأحمد باي قسنطينة، وحسين باشا داي الجزائر وشروط تولية بايات قسنطينة ووهران وحالات الضرائب المدفوعة من طرف البايات، كما توجد

1 - منى صالحي، المرجع السابق، ص 250.

2 - يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 202-203.

المراسلات المتبادلة بين الحكام الفرنسيين وبعض أعوانهم من الجزائريين ومراسلات احتجاج الجزائريين إلى الحكام الفرنسيين[1].

ويحتوي أرشيف كي دورسي على وثائق تخص قوانين تنظيم الجمارك ومسائل كثيرة تتعلق بالحدود الجزائرية التونسية واحتجاجات الجزائريين المقيمين بتونس على الحكام التونسيين، ووثائق تخص تاريخ الجزائر المختلطة مع تلك المتعلقة بالمغرب وتونس بحكم العمل المشترك خاصة خلال القرن 20 مع ظهور الحركة السياسية وتقديم العرائض والمطالبة بالاستقلال[2].

4.2. أرشيف ما وراء البحار –les Archives d'outre –mer d' Aix En–Provence

يعد هذا الأرشيف من أهم المراكز التي تحتوي على الأرشيف الجزائري والتي يمكن الاعتماد عليها في التأريخ للتاريخ الجزائري، حيث يحتوي هذا الأرشيف على وثائق أرشيفية تعود إلى القرنين التاسع عشر والعشرين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية، وتوجد خطوات مهمة للتمكن من الاطلاع على أرشيف إكس أن بروفانس والتي حددها الباحث محمد بلقاسم في دراسة قيمة متمثلة في:

- زيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالأرشيف وهو:

http://www.archivesnationale.Culture.giuv.fr/anom/fr/Presentation/Archives-rapatriees.html.

وهذا الموقع يحتوي على كم معرفي تاريخي ثري، حيث يتوصل إلى رمز العلب الأرشيفية التي يحتاجها في بحثه بالدخول إلى الموقع التالي: **http://anom.archivesnationales.culture.gouv.fr/ir.**

---

1 – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 203.

2 – نفسه، ص 203.

وفي هذه الصفحة يوجد أيقونة خاصة بترميز العلب الأرشيفية الخاصة بالجزائر، وبمجرد الدخول لهذه الأيقونة نجد الترميز الخاص بالعلب الأرشيفية، ومن جهة أخرى يؤكد الباحث على ضرورة التعرف على الموقع الذي يوجد به مركز الأرشيف ما وراء البحار فهو يتواجد في مدينة أكس أون بروفانس، مع كتابة الشارع الذي يتواجد به مركز الأرشيف وهذا كله لتوفير الوقت، أما عن الأيام التي يكون فيها مركز الأرشيف مفتوحا هي من الاثنين إلى الجمعة من الساعة التاسعة صباحا إلى الرابعة وخمس وأربعون دقيقة مساءا دون انقطاع، ولما يتم الدخول للمركز نجد من يستقبل الباحثين حيث تقوم بملء معلوماتك الشخصية في استمارة، مجال البحث الذي تريد البحث فيه[1]، وتعد هذه التوجيهات عبارة عن نظام داخلي للأرشيف حيث يقدم لك رقم القارئ بالإضافة إلى رقم أخر يكون رقم الطاولة التي تجلس فيها، مع بطاقة إلكترونية تستعمل لطلب العلب الأرشيفية عن طريق الحاسوب ويحق لكل باحث طلب ستة علب في اليوم، وعند الانتهاء من عملية البحث في اليوم خاصة بعد تصوير الوثائق المهمة من أحسن القيام بتسمية الملفات ليتم استغلالها جيدا.[2]

5.2. أرشيف قصر فانسان Château de Vincennes

يصنف ضمن أهم دور الأرشيف في فرنسا، والذي فتح أبوابه بعد استقلال الجزائر بثلاثين عاما وحسب مقدمة الدليل الإرشادي لدراسة المحفوظات في فانسان فقد اقتصر في البداية على قدماء المحاربين والباحثين مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية الأفراد الذين ظلوا أوفياء لفرنسا، ومن بين الاجراءات

---

1 – بلقاسم محمد: "**دور الأرشيف في كتابة تاريخ الجزائر أرشيف إيكس أون بروفانس نموذجا**"، مجلة القرطاس، العدد8، جانفي 2018، ص ص 73–74.

2 – نفسه، ص 74.

المتعلقة بهذا الأرشيف حوسبة قوائم الجرد و تشكيل لجنة للدراسة والتقديم وببيليوغرافيا للأعمال التي تحتفظ بها الخدمة والمتاحة للقراء [1]، ويتضمن الرصيد حوالي 5000 صندوق من المحفوظات التي أنتجها الجيش الفرنسي في الجزائر من 1954 إلى 1962، إن المحفوظات التي شكلها الجيش الفرنسي في الجزائر هي موضوع سلسلتين فرعيتين السلسلة الفرعية(H 1) والتي تحتوي على أرشيفات المنظمات العسكرية الفرنسية في الجزائر، والتي أعيدت إلى فرنسا وتم نقلها إلى الخدمة بعد الاستقلال، إلى جانب السلسلة الفرعية (U 7) التي تضم أرشيفات الأفواج والكتائب والسرايا والتشكيلات الأخرى المكونة لسلك الجيش، وقد تم الاحتفاظ بها ثم نقلها للخدمة وفقا للإجراءات النظامية، ولا تحتوي فقط على أرشيف الجزائر لأن الوحدة نفسها ربما كانت متمركزة في فرنسا أو ألمانيا أو الهند الصينية أو إفريقيا[2].

6.2. الأرشيف التونسي

يعتبر الأرشيف التونسي من أهم الأرصدة التاريخية المتعلقة بتاريخ الجزائر نظرا للكم الهائل من الوثائق والمخطوطات التي يضمها، وتصنف تجربة الباحث والمؤرخ خليفة حماش ضمن المبادرات العلمية الجادة والفريدة في مجال البحث الأرشيفي والتاريخي من خلال دراسته المعنونة بكشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي، والتي عكست مدى ثراء الأرشيف الوطني التونسي بالوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر من المرحلة العثمانية إلى المرحلة الاستعمارية، ويشير في دراسته هذه إلى أن هذا الأرشيف لم يستغل في الكتابة التاريخية

1- Introduction à l'étude des Archives de l'Algérie,service Historique de l'armée de terre ,Château de vincennes,1995, p1.

2- Ibid,p 5

وحصر المبادرة الأولى في اقتحام البحث الأرشيفي فيه إلى تجربة الباحثين الفرنسيين حيث يقول: "**وكان المؤرخ الفرنسي روبار مونتران –كما يبدو– أول من اقتحم ميدان البحث الجاد في ذلك الأرشيف، وكان ذلك في خمسينيات القرن العشرين وأنجز خلال ذلك عددا من الأعمال...**"[1].

وعن بداية اهتمام الباحثين الجزائريين بالبحث في الأرشيف التونسي، يتحدث الباحث خليفة حماش عن تجربة الأستاذين عمر حاشي مدير أرشيف ولاية مدينة الجزائر وأحمد بجاجة مدير أرشيف ولاية قسنطينة في إطار زيارة رسمية إلى تونس قصد الاطلاع على محتواه فيما تعلق بتاريخ الجزائر[2]، ونظرا للقيمة التاريخية لهذه الأرصدة في كتابة التاريخ الوطني، فإن مهمة الإحاطة به لا تقع على عاتق فرد واحد وإنما هي مهمة جماعية أكاديمية منظمة [3]، ويعتبر كشافه حول وثائق تاريخ الجزائر إضافة قيمة لبناء التاريخ الوطني.

توجد العديد من الوثائق التي تخص تاريخ الجزائر في تونس وهي محفوظة في كل من أرشيف الوزارة الأولى التونسية ومركز التوثيق القومي، وحسب الباحث يوسف مناصرية فكل هذه الوثائق تحتوي على بعض مواقف المهاجرين الجزائريين في تونس من الاستعمار الفرنسي وقوائم تخص الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة الأعظم وهذه الوثائق غير مرتبة وهي موجودة مع الأرشيف الخاص بتاريخ تونس في مختلف الجوانب السياسية والثقافية والعسكرية، كما

---

1 –خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي**، ط2، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية (13)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2016، ص5.

2 – نفسه، ص8.

3 – نفسه، ص 9.

توجد وثائق كثيرة تدخل ضمن الحروب النفسية بعضها بالعربية وأخرى بالفرنسية بالإضافة لوثائق المهاجرين الجزائريين خاصة في الفترات السابقة للحرب العالمية الثانية وأوضاع الجزائريين المقيمين في تونس والعابرين عليها وهناك أسماء كثيرة لبعض منهم وأغلبهم ينتمي لمنطقة الأوراس[1].

وبالنسبة لمركز التوثيق القومي فتوجد به الوثائق التي تم جمعها من وثائق المثقفين التونسيين والجزائريين ورجال الحركة الوطنية السياسية والعسكرية وكثير منهم جزائريين، وهذا المركز يحتوي على وثائق خاصة بتاريخ الجزائر المعاصر وهي غير مرتبة بل موجودة على شكل دفاتر وتقارير التاريخ التونسي المعاصر ووثائق الحركة الوطنية التونسية ونشاطات العسكرية والثقافية، وأغلبها يتعلق بنشاط جامع الزيتونة الذي كان أكثر رواده جزائريين سواء مقيمين أو عابرين[2].

7.2. الأرشيف التركي

يعد الأرشيف التركي من بين أهم الأرشيفات التي تضم وثائق كثيرة ومتنوعة عن تاريخ الجزائر تغطي مدة تزيد عن ثلاثة قرون، ولهذا من الضروري الاعتماد عليها والبحث في ثناياه لجمع وثائق تاريخ الجزائر عامة وتاريخ منطقة الأوراس خاصة وإن هذه المنطقة كان لها حظ أوفر في الأرشيف وذلك بحكم علاقتهما ومساهمتها في الصراع القائم بين العثمانيين والفرنسيين في منطقة الأوراس وكذا الصراع العثماني الإيطالي[3].

من خلال هذا فإن التاريخ هو علم الوثائق يستقرؤها المؤرخ ويحللها للتوصل إلى وقائع تشتمل عليها، وهي تفرض ذاتها بذاتها قبل كل تفسير ومتى

1 – يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 205.

2 – نفسه، ص 206.

3 – نفسه، ص 211.

ضاعت الوثائق ضاع التاريخ، فالوثائق الأرشيفية تجعل من التاريخ الذي يعتبره الكثير من العلماء والباحثين نسبي غير نسبي بل حتى أنه يصبح علما دقيقا قائما بذاته[1].

بالإضافة لهذا الأرشيف الثري والموجود في أماكن مختلفة من أرض الوطن الجزائر أو خارجها سواء ما وراء البحار أو في شمال إفريقيا توجد كذلك بعض الكتابات التي اهتمت بتاريخ الجزائر والتي يمكن اعتبارها من الأرشيف الذي أرخ لتاريخ الجزائر، خاصة تاريخ الثورة الجزائرية حيث اهتم بها الكثير من الكتاب فهم ينتمون إلى فئات متنوعة ومختلفة المشارب والاتجاهات فهم ضباط وجنود ومحافظو الشرطة ورجال الاستخبارات والصحافيون ورجال السياسة والأحزاب وغيرهم، ومن بين الأحداث التي تناولوها نجد الحالة السياسية بالجزائر قبيل اندلاع الثورة، الأحزاب السياسية الجزائرية ومواقفها واتجاهاتها وأساليب عملها، أنشطتها والظروف السياسية والاجتماعية التي كانت تعمل فيها ومواقفها ومواقف الإدارة الاستعمارية والساسة الفرنسيين والأحزاب الفرنسية منها وغيرها من الأحداث الهامة في تاريخ الجزائر[2].

ومن بين الذين اهتموا بكتابة تاريخ الجزائر شخصية ايف كوريير الذي اهتم بأحداث الثورة الجزائرية حيث ألف كتاب بعنوان حرب الجزائر فهو يعتبر من أهم المصادر الجامعة لأحداث الثورة الجزائرية في كون أن مؤلفه عايش الأحداث وعاصرها، كما أجرى اتصالات ومقابلات واستجوابات مع كثير من رجال الثورة الجزائرية ومع الفرنسيين الذين قاوموها سواء منهم العسكريون

---

1 – حبيبة عليليش، المرجع السابق، ص ص 62–63.

2 – يحيى بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 273.

والمدنيون والسياسيون، كما نجد عبد الرحمان رحماني الذي عالج قضية الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي حيث قام بإبراز دور هؤلاء الضباط في خدمة الجيش الفرنسي منذ عام 1830 إلى 1962، ورغم كل ما قدموه تم وضعهم رهائن في برلين، الرباط، تونس وقد تحدث عن ذلك مطولا[1].

وتحدث بيير بيساد عن أسباب الثورة حيث ذكر منها ازدياد كثافة السكان ونمو الوطنية الجزائرية وظهور العلماء والأحزاب السياسية وتزوير الانتخابات عام 1947، كما عالج حالة الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية، وحرب الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، محادثات مولان ومفاوضات السلم في افيان وتوقيع وثيقة الاستفتاء والاستقلال، ونجد شارل هنري فافرو الذي تحدث عن جبهة التحرير الوطني والجزائر، فذكر بعهد الاستعمار واغتصاب الأراضي وتهجير المعمرين وتقلب السياسة الفرنسية والمشاريع الاقتصادية وسياسة فرنسا في الجزائر والحركات السياسية الجزائرية وغيرها من المواضيع التي اهتم بها[2].

أما رولاند ميتي فقد اهتم بالحديث عن وعود الثورة الجزائرية فتحدث عن مشروع بلوم فيوليت وأحداث الحرب العالمية الثانية، فرنسا المهددة وأحباب البيان واللجنة الثورية للوحدة والعمل، وقد تناول بيير نيكول الحديث عن تاريخ الجزائر منذ العهد الروماني وتوسع في الحديث عن عهد الاستعمار الفرنسي ومنجزاته التي زعمها مع الحديث عن سياسة فرنسا تجاه الثورة سياسيا وعسكريا، وقد تطرق لمنظمة الجيش السري الإرهابية التي تحمس لها ولأعمالها التخريبية، وقاد كان اهتمام محمد حربي الحديث عن الفترة الممتدة من 1947 إلى 1954 حيث

1 – يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص279–280.

2 – نفسه، ص ص 280– 281.

ركز على حزب الشعب الجزائري قبل الحرب العالمية الثانية وحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ونشاط المناضلين الذين قاموا بإنشاء جبهة التحرير الوطني وإعلان الثورة وغيرها[1].

بالإضافة لهؤلاء المؤرخين نجد حفيظ كيرامان الذي ركز على أعمال التعذيب التي مارسها الجلادون الفرنسيون في السجون، وشرح وسائلهم وأساليبهم كما تحدث عن المناطق المحرمة وأحداث الثورة في المدية والشفا والقبائل وعن القذف الجوي للمداشر، مراكز الاحتشاد، المفقودين وتطرق بالحديث عن الشخصيات في فرنسا والنشاطات البرلمانية الفرنسية، وتناول لوران تيس وفيليب وات الحالة السياسية بالجزائر وشرح مواقف الفرنسيين والجزائريين وعالج الثورة وأسبابها ودوافعها وغيرهم من المؤرخين الآخرين الذين كان لهم الاهتمام الكبير بتاريخ الجزائر وهم يعتبرون من الوثائق الأرشيفية التي يمكن الاعتماد عليها[2].

8.2. الأرشيف الشفوي

يعتبر الأرشيف الشفهي عبارة عن وثيقة أرشيفية أنتجت على شكل تسجيلات صوتية للكلام من طرف هيئة أثناء ممارسة نشاطاتها وعلى نطاق واسع يستخدم هذا المصطلح للإشارة للشهادات الشفهية المسجلة لأغراض توثيقية[3]، كما تم تعريفه على أنه نصوص ناتجة عن مقابلات مخطط لها مع أشخاص عادة ما تكون في شكل تسجيلات صوتية أو خطية ويكون ذلك

---

1 – يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 282–283.

2 – نفسه، ص284.

3 – بزاوية زهرة وبحوصي رقية: "**الأرشيف الشفهي ورهان تثمينه في الجزائر: دراسة استطلاعية للأدوات**"، مجلة عصور الجديدة، المجلد11، العدد2، مارس 2021.ص 628.

لاستخدامها في الأغراض البحثية ويعبر عنها أحيانا بالتاريخ الشفاهي[1]، وهناك من يعرفه على أنه خصوصية للأرشيف السمعي البصري الذي يتناول التاريخ بطريقة مختلفة وتتكون الوثائق من شهادات شفوية مستثارة أو تلقائية وتكون في شكل تسجيلات، كما تكون مصحوبة أحيانا بنصوص أعيدت كتابتها وترى بعض الدراسات أن الأرشيف الشفوي يستخدم حاليا بطريقة مجانبة لأصلها وذلك للإشارة إلى الشهادات المسجلة لأغراض وثائقية أثناء المقابلة[2].

لقد أصبح حقل الشهادة الشفوية مصدرا مساعدا للوثيقة الأرشيفية من أجل تدوين التاريخ الوطني بجملة الأحداث التي عاشها المجتمع الجزائري، بحيث أصبحت عملية تسجيل الشهادات الشفوية للذين عايشوا الأحداث والمتعلقة بمرحلة الاستعمار الفرنسي خاصة مرحلة الثورة التحريرية، بنقل حقائق المرحلة والتمكين من مسائلة مجرمي الدولة الفرنسية (الإبادة الجماعية، التعذيب والاغتصاب، التهجير، بناء المحتشدات والمعتقلات...)، وأصبح توجه أغلب الباحثين والمؤرخين حاليا منصبا نحو ضرورة تدوين تاريخ الثورة الجزائرية باستغلال شهادات المجاهدين سواء الشفوية أو المسجلة بالنسبة للذين وافتهم المنية رحمة الله عليهم، فهي وثائق مكملة للأرشيف المكتوب[3]، كما يرتبط الأرشيف الشفوي في الجزائر أساسا بالثورة التحريرية التي عكست الترابط بين

---

1 – سلوى علي الميلاد، **قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف**، ط2، الدرا المصرية اللبنانية، القاهرة، 2015، ص86.

2 – زهرة بزاوية وبحوصي رقية، المرجع السابق، ص 629.

3 – ناذير سرير عبد الله ورحمونة بوشة: "**دور الأرشيف في حفظ الذاكرة الوطنية للثورة الجزائرية مشروع المتحف الوطني للمجاهد لتسجيل الشهادات أنموذجا**"، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد5، 2020، ص 178.

مفهوم الأمة الجزائرية والدولة وهما كمصطلحين قد تأسسا معا انطلاقا من وحدة الأحداث، وقد أصبحت هذه الفترة مادة أساسية في كل مراحل التعليم في الجزائر بهدف ترسيخ الذاكرة الجماعية المتعلقة بالثورة الجزائرية[1].

خاتمة

يعتبر الأرشيف من أهم الوثائق المصدرية في كتابة تاريخ الجزائر في الفترة الحديثة والمعاصرة، وقد نالت المرحلة الاستعمارية نصيبا مهما من البحث نظرا للكم الهائل من الوثائق الأرشيفية التي اهتم الاستعمار بتخزينها في كل المجالات، ولا يمكن الوثوق في نفس الوقت بمحتوى هذا الارشيف من منظور التزييف الذي قد يكون قد طاله في إطار التحكم في تاريخ المنطقة من أجل إعادة بناء التصورات التاريخية بالمنطقة، هذا ولا تقتصر أماكن الأرشيف الوطني في فرنسا فأهم الأرصدة إلى جانب فرنسا توجد كذلك في تونس وتركيا والمغرب وبعض الدول الأوروبية وحتى أمريكا، لكن تبقى دور الأرشيف الفرنسية ذات الأهمية البالغة في نوعية وأهمية الأرشيف الذي تحوز عليه، كما يعتبر الأرشيف الشفهي من المصادر المكملة لمهمة الوثيقة الأرشيفية التي أصبحت تعوضها في حالة سكوت المصادر لسد الثغرة التاريخية، ونظرا لأهمية الشهادات الشفوية وصعوبتها يستلزم التعامل معها بحذر وهو ما يفتح باب ضرورة التحكم الأكاديمي في التعامل معها نظرا لدورها في إثراء الذاكرة الوطنية والحفاظ تاريخ الأمة الوطنية الجزائرية.

1 –لحضيري نجاة: "**الذاكرة والتغيير في الجزائر في ظل التحولات الراهنة، نحو تكريس العدالة الانتقالية**"، مجلة عصور، المجلد19، العدد1، جوان 2020، ص 169.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1-Historique 8-Introduction à l'étude des Archives de l'Algérie,service de l'armée de terre ,Château de vincennes,1995

أولا-المراجع:

1- الألوسي سالم عبود ومحمد محجوب مالك، **الأرشيف تاريخه أصنافه إدارته**، ط1، دار الحرية، بغداد، 1979.

2- بوعزيز يحيى، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

3- حاسي عمر، **الدليل العلمي للأرشيف تسيير الوثائق والمحفوظات**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1993.

4- حسين محمد أحمد، **الوثائق التاريخية**، جامعة القاهرة، مصر، 1954.

5- خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي**، ط2، منشورات كلية الآداب والحضارة الاسلامية (13)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2016.

6- محمد ابراهيم السيد، **مقدمة في تاريخ الأرشيف ووحداته**، دار الثقافة، القاهرة، 1987.

7- الميلاد سلوى علي، **قاموس مصطلحات الوثائق والأرشيف**، ط2، الدرا المصرية اللبنانية، القاهرة، 2015.

ثانيا-الرسائل:

1-دلهوم انتصار، **تسيير الأرشيف في المؤسسات والإدارات العمومية دراسة ميدانية في ولاية سوق أهراس**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

ثالثا- المقالات:

1- بزاوية زهرة وبحوصي رقية: "**الأرشيف الشفهي ورهان تثمينه في الجزائر: دراسة استطلاعية للأدوات**"، مجلة عصور الجديدة، المجلد11، العدد2، مارس 2021.

2- بلقاسم محمد: "**دور الأرشيف في كتابة تاريخ الجزائر أرشيف إيكس أون بروفانس نموذجا**"، مجلة القرطاس، العدد8، جانفي 2018.

3- عليليش حبيبة: "**الأرشيف الوطني الجزائري مصدر فريد لدراسة تاريخ الجزائر إبان الفترة العثمانية**"، المجلة المغاربية للمخطوطات، العدد6، جانفي 2018.

4- صالحي منى:" **أهمية الوثائق المحلية في كتابة التاريخ الاجتماعي للجزائريين أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد3، العدد1، جوان 2019.

5- ناذير سرير عبد الله ورحمونة بوشة: "**دور الأرشيف في حفظ الذاكرة الوطنية للثورة الجزائرية مشروع المتحف الوطني للمجاهد لتسجيل الشهادات أنموذجا**"، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد5، 2020.

6- لحضيري نجاة: "**الذاكرة والتغيير في الجزائر في ظل التحولات الراهنة، نحو تكريس العدالة الانتقالية**"، مجلة عصور، المجلد19، العدد1، جوان 2020.

7- مناصرية يوسف: "**أهمية دور الأرشيف في بناء مخبر للتاريخ**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد5، 1996.

رصيد وثائق الفترة العثمانية في الأرشيف الوطني الجزائري من النهب إلى الاسترجاع

Fond of the Ottoman period documents at the Algerian National Archives from looting to retrieval

✍د/ عبد القادر كركار
جامعة الوادي
kerkader@yahoo.com

الملخص

تتطرق هذه الدراسة إلى أهمية الأرشيف كمؤسسة تعنى بحفظ الوثائق المنتجة عبر الزمن، بداية بتعريفها وتاريخ ظهور هذه المؤسسة في الجزائر من خلال التشريعات المتعاقبة منذ استرجاع الاستقلال، وسعي الدولة الجزائرية لاسترجاع الوثائق التاريخية التي نهبت من طرف الاستعمار، وتلك التي تمثل تاريخ مشترك مع الدولة العثمانية ووريثتها جمهورية تركيا، وكيف يتم تصنيف الأرشيف الذي يعنى بالمرحلة العثمانية من تاريخ الجزائر وإتاحته للباحثين.

Abstract

This study examines the importance of archives as an institution concerned with the preservation of documents produced over time. Starting with its definition and the date of the emergence of this institution in Algeria through successive legislation since the independence The Algerian state's quest to recover historical documents looted by colonialism and those that represent a common history with the Ottoman Empire, the Republic of Turkey.In addition, how are the archives that deal with the Ottoman period in the history of Algeria classified and made available to researchers?

مقدمة

يختلف التاريخ عن الأسطورة من حيث كونه علم بصفته ينقل حقائق وقعت في ازمنة سابقة اعتمادا على عدة مصادر، وللوصول إلى هذه الحقائق

كوقائع التاريخية مؤكدة يعتمد في البحث على الوثائق المرتبطة بزمن وقوع الاحداث، كشواهد مادية ولا مادية تكون أدلة إثبات ودعم للنتائج المتوصل إليها من خلال البحث بل وحتى معالم لهذا البحث، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التوثيق الأرشيفي والذي لا غنى لأي باحث في التاريخ عن الرجوع إليه.

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التطرق لأهمية الأرشيف عموما وتاريخ مؤسسة الأرشيف الجزائري وتعاطيها مع مسألة توفير المادة الارشيفية التي نهبت في وقت سابق ساعية لاسترجاع جزء من ذاكرة الأمة، مع التركيز على دراسة جزء من هذه الذاكرة وهي الفترة الحديثة من تاريخا لجزائر السابقة لفترة الاحتلال الفرنسي حيث كانت الدولة الجزائرية قائمة تمارس سيادتها مستقلة بمؤسساتها.

1. الأرشيف ومكانته في الدولة والمجتمع

يعتبر الأرشيف شاهد ينطق بكل ما تقوم به المصالح الإدارية على اختلاف أنشطتها، فمن خلاله يمكن تقييم ورصد منجزاتها ونجاحاتها واخفاقاتها فهو خزان للمعلومات ولمختلف الأنشطة الإدارية[1] خاصة في الحقب التاريخية المتأخرة.

وعلى اعتبار ان حضارة أي أمة تكمن في تاريخها، وإذا كان التاريخ هو دليل الحضارة وذاكرة الأمة فإن قوة مصدره الوثيقة، وهذه الأخيرة هي موضوع الثقة والأمانة ومصدر يقين وعلم فالكتب التي نؤلفها مادتها الخام هي الوثائق الأصلية، ولهذه الأسباب تعتبر مراكز الأرشيف خزائن للتاريخ كونها مجمع للخبرات والتجارب التي لابد من معرفتها والرجوع إليها من حين لآخر للسير بالإدارة والحكومة إلى طريق الصواب، لذلك كان ولازال هّم المؤّرخ هو أن يجمع

---

1 عبد الباقي براكني، "**الأرشيف الجزائري المحفوظ في دور الارشيف الوطني التونسي ودوره في كتابة تاريخ الجزائر**"، مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، العدد01، المجلد 03ا، 2021، ص.ص 136-123.

كل ما يمس بالحياة وتصويرها بدقة وأمانة، وهنا برزت قيمة الوثائق الأرشيفية في الدراسات التاريخية وأصبحت تكتسي أهمية بالغة الأثر كونها تحمل في طاّياتها مادة خبرية وفكرية ثرّيتان[1].

إن من اهداف حفظ الوثائق وتسيير وإدارة فعالية المادة المحفوظة وتطورها عبر الزمن، وذلك خلال القيام بتقييم الوثائق والتأكد من صلاحية المعلومات الموجودة فيها لان حسب المتخصصين فإن 10% مما تنتجه الإدارة من وثائق هو الذي يجب أن يحفظ بصورة دائمة [2].

فالوثائق الأرشيفية هي أصدق دليل في عملية الكتابة التاريخية من حيث تمكين المؤرخين والباحثين من العودة إلى الأصول الأولى للوقائع التاريخية وقراءتها وتحليل عناصرها وإعادة بناء الأحداث ضمن نسق قائم على الموضوعية[3] في الطرح وتوخي الدقة في نقل الخبر.

وإذا عدنا إلى اصل التسمية فالأرشيف كلمة يونانية الأصل وتعني الوثائق الرسمية، وتعني أيضا المكان الذي تحفظ فيه مجموعة الأوراق التابعة لمؤسسة رسمية أو خاصة، وعلى اعتبار أن الوثائق الارشيفية لا تكون لها قيمة عملية وإدارية إلا بعد فترة من الزمن فان تلك القيمة تتغير لتصبح ذات قيمة تاريخية للمصالح المنتجة ولعامة الناس ويمكن الاعتماد عليها لإنجاز العديد من الدراسات والبحوث التي مادتها الأولية من الأرشيف، فهو المادة الخام التي

---

1 عيسى وافي، "**الارشيف الجزائري المتواجد بفرنسا ودوره في كتابة واعادة صياغة تاريخ الجزائر**" مجلة ببليوفيليا العدد3، سبتمبر2019، ص ص21-22.

2 فتيحة قوميد، "حفظ وصيانة الارشيف من العوامل الطبيعية والبيئية"، مجلة إشارة العدد4، ديسمبر2015، ص13.

3 وافي عيسى، مرجع سابق، ص21.

يستمد منها جل المؤرخين لتكوين فكرة عن الواقع والماضي[1] وعلى هذا الأساس فالأرشيف معين دائم تستمد منه عملية كتابة التاريخ غذاءها. ولذلك فإن وظيفتها هي أن تبقي على هذا المعين مفتوحا وأمينا ومناسبا لعملية كتابة التاريخ، فهو حافظا لذاكرة الأمة، العلاقة بين علم التاريخ والأرشيف وثيقة لا يمكن فك الارتباط بينهما.

تعود فكرة الأرشيف، أي حفظ الوثائق المكتوبة بغرض الاستعمال إلى نحو ثلاثة آلاف سنة على الأقل، وأنيطت برجال لتسييرها، ونفهم من هذا، التصنيف المادي والفكري لإتاحتهما للمستعملين. وعليه فيمكن القول بأن دور الأرشيفي في هذا الوقت لا يختلف عن ألأرشيفي ذلك الّزمن، تطور دوره عبر الزمن والمجتمعات، وتطّورت معه طبيعة الوثائق المنتجة، ونوعية المعلومات المخّزنة.

ومع مطلع القرن التاسع عشر، بدأ الأرشيفين كتابة مدّونات حول التطبيقات المهنية، وحاولوا استخراج المبادئ العامة لكن المدّونات الكبيرة ظهرت مع نهاية القرن التاسع عشر، وكانت أول مدّونة من تأليف ثلاثة أرشيفيين هولنديين سنة 1898 في "**قرونشنق**" (Groning) بهولندا، حيث لقت صدى كبيرا بعد ترجمهما إلى اللغة الألمانية سنة، 1905 واللغة الإيطالية سنة، 1908 واللغة الفرنسية سنة، 1910 واللغة الإنجليزية سنة ،1940 واللغة البرتغالية سنة.1960م[2].

وقد تنوعت مهام الأرشيف وتطورت عبر الزمن حيث أصبحت تسعى لتوفير كل المعلومات والوثائق والاحصائيات الضرورية إلى السلطات الحكومية

---

1 عبد الباقي براكني، مرجع سابق، ص125.

2 فريد زعباط، "**تاريخ الارشيف في الجزائر ومكانته**"، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد8، 2017، ص49.

لتسهيل ممارسة مختلف نشاطاتها في كل النواحي والمجالات، ومنها تقديم مختلف المعلومات إلى المواطنين فيما يتعلق بحقوقهم القانونية كما يحق للمواطن الحصول على نسخا من الوثائق والشهادات التي يطلبها، إلى جانب تقديم كل التسهيلات إلى الباحثين والجامعيين في إطار البحث العلمي وكذا مهام البحث العلمي والباحثين الخواص خاصة في ميدان البحث التاريخي، بالإضافة إلى إقامة المعارض الثقافية للباحثين وعموم الجمهور فمصالح الأرشيف تعتبر ترابط ثقافي[1] بين الحقب الزمنية وبين مصالح الإدارة وعموم الشعب.

وإذا ما نظرنا إلى الأرشيف في الجزائر فإن دراسة العهد العثماني يتطلب قبل كل شيء تجاوز المصادر التقليدية الأجنبية منها والمحلية للبحث عن مصادر أساسية ومراجع أولية والتي لا تتوفر إلا بالرجوع إلى وثائق الأرشيف الجزائري[2] وإن كان الأمر يتسم ببعض الخصوصية لما تعرضت له المادة الأرشيفية من نهب وتهريب في زمن الاحتلال الفرنسي الذي لم يكتفي بسرقة ما انتج خلال فترة الاستعمار بل تعداه إلى بعض ما سبقها، وإن كانت الدولة قد خطت خطوات صحيحة في اتجاه استرجاع أرشيف هذه الفترة وتكوين رصيد ثري من الوثائق الأرشيفية تعد مصدر لا غنى عنه ومادة أساسية للتعرف على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والفكرية والثقافية للجزائر في العهد العثماني، شريطة الاعتكاف على قراءتها وبذل الجهد في تحليل مضمونها وهو ليس بالأمر السهل ولا المهمة الهينة؛ وهو امر لا مناص منه بحيث يجب علينا الرجوع إلى الأرشيفات الجزائرية لأنها هي وحدها القادرة على مدنا بالمعلومات

1 عبد الباقي براكني، المرجع السابق، ص130.

2 ناصر الدين سعيدوني، "**مكانة مصادر الأرشيف الجزائري في إعادة كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 2، مجلد 3، ص114.

المكانية عن مختلف الجوانب التي ضلت إلى حد الآن غامضة أو غير محددة رغم أهميتها[1]، ومن هنا تبرز أهمية التوثيق الارشيفي في البحوث التاريخية الأكاديمية.

2.عملية نهب وتحويل الأرشيف

شهد الأرشيف الجزائري عملية نهب لمادته التوثيقي من طرف إدارة الاحتلال الفرنسي بشكل رسمي، ما يجعله منقوص من تغطية جوانب من فترات زمنية فأقدم وثائق يحتفظ بها الأرشيف الوطني يعود إلى العهد العثماني، أي بداية من القرن السادس عشر.

أما عن رصيد الفترة الاستعمارية، 1962-1830 فهو منقوص من الجزء الأكبر منه، حيث أقدمت السلطات الاستعمارية بين سنتي 1961و 1962 إلى ترحيل الجزء الكبير منه إلى فرنسا، والذي هو محفوظا بالمراكز الموزعة بها، وبخاصة مركز أرشيف أكس أن بروفانس[2].

ومجّرد إلقاء نظرة بسيطة على الكم الهائل من الأرشيف المنهوب والمحول إلى فرنسا يحيلنا حول الانطباع بأن الجزائر كانت ضحية سطو على تاريخها أكثر مما كانت ضحية نقل بسيط لأرشيفها، ومطالبة الدولة الجزائرية باسترجاع الأرشيف والتمسك به من الجانب الفرنسي لا يفك عقدة ما يحتويه هذا الأرشيف من أسرار. فقد ادعت الإدارة الفرنسية سنة 1830 أنها وريثة إدارة الأيالة العثمانية وبالتالي فقد ورثت عنها كل الوثائق الادارية التي كانت تستعملها هذه الأخيرة غير أنها في 1962 لم تكتفي بأخذ الوثائق التي أنتجتها إدارتها خلال 132 من حكم البلاد بل واستحوذت على وثائق العهد العثماني ورحلتها

1 نفس المرجع، ص115.

2 فريد زعباط، ص49.

إلى فرنسا وهو ما يناقض ما كانت تدعيه سنة 1830 حيث الأولى أن تسلم الادارة الجزائرية الوطنية كل الأرشيف سواء كان من الفترة العثمانية أو الفرنسية.

فبعد أن أدركت الحكومة الفرنسية أن نتيجة الحرب لا يمكن أن تكون إلا باستقلال الجزائر، كان أولى الإجراءات التي فكّرت فيها فرنسا هو نقل الحد الأقصى من الوثائق إلى فرنسا بأي ثمن ولأي سبب من الأسباب حتىّ وإن كان من الضروري ابتكارها. فالسلطات الفرنسية كانت داركه ودايه بالأهمية التي تكتسيها الوثائق الأرشيفية والتي شكلتها لسنوات طويلة طيلة فترة الاحتلال، حيثُ أعطي أمر بتجميع كل الأرشيف عبر التراب الجزائري ونقله إلى فرنسا باعتباره أرشيف السيادة الوطنية لفرنسا وكنز للتاريخ، وفي مذكرة مؤرخة 2 مارس 1961 دعا مندوب حكومة الجزائر المحافظين الإقليميين للأرشيف بقسنطينة والجزائر ووهران إلى البدء في عملية تحضير للأرشيف القابل للتحويل إلى فرنسا بحجة أعمال الشغب التي عرفتها الجزائر عام 1958م[1] والتهديدات التي تُحول حول مستودعات وهران والشلف بحجة تصوير الأرشيف في فرنسا لأجل إنقاذه[2]، متذرعة بالأعمال الإرهابية التي كانت تقوم بها منظمة الجيش السري.

---

1 وقد شهدت مدينة الجزائر اعمال عنف وصلت إلى اقتحام مبنى الولاية العامة (قصر الحكومة الحالي في شارع الدكتور سعدان) وتخريب المكاتب خلال الانقلاب الذي قام به جنرالات الجيش الفرنسي بدعم من المستوطنين والتهديد بالانفصال عن الوطن الأم مما اضطر السلطات في باريس إلى الاستجابة إلى مطالبهم ودعوة الجنرال ديغول لتولي مقاليد الحكم وتسخير كل الإمكانيات للقضاء على ثورة التحرير الجزائرية.

2 وافي عيسى، ص 21.

وفي 29 مارس من نفس السنة جاءت مذكرة ثانية يقّر ويؤكد من خلالها المدير الفرنسي للأرشيف على ضرورة نقل هذا الأرشيف وبالفعل تمت هذه العملية. ثم في مذكرة أخرى ثالثة مؤرخة في 6 مارس 1962 صادرة عن الأمين العام للمندوبية العامة في الجزائر استؤنفت عملية نقل الأرشيف نحو فرنسا، فالفرنسيون يعتبرون أن الأرشيف المرحل إلى فرنسا يبقى ملكا للإدارة الفرنسية على قاعدة أنه جزء من أرشيف فرنسا الوطني، وعلى خلفية أن الجزائر كانت فرنسية، والقائمين على عمليات سلب الأرشيف ما بين عامي 1961 و1962 لم يفّرقوا بين مختلف فئات الوثائق، إذ قاموا بتجميع كل ما وقع بين أيديهم بما في ذلك المحفوظات التي يرجع تاريخها إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي والتي لا علاقة لها لا بسيادة فرنسا ولا بتاريخها[1].

وقد اهملت مسألة الأرشيف في عملية استرجاع الاستقلال خلال المفاوضات التي أدت إلى ذلك فاتفاقية إفيان التي بموجبها استرجعت الجزائر استقلالها والتي تعتبر المرجع الأساسي لجميع الاتفاقيات التي تبرم بين الجزائر وفرنسا لم تتطرق إلى موضوع الأرشيف وهذا ما يطرح علامة استفهام، والتساؤل عن أسباب عدم وجو بند في الاتفاقية حول الأرشيف.

فهل يا ترى يعود السبب لعدم تطرق الطرفين إلى موضوع الارشيف؟ أو إلى تستّر السلطات الفرنسية الذين تجّنبوا الحديث عن هذا الموضوع طالما الطرف الجزائري لم يتطرق إليه؟ نظرا لخبرة الفرنسيين في إنهاء النزاعات المسلحة، أم إلى عدم خبرة المفاوضين الجزائريين في هذا المجال؟ بما هذا ما لخصه الجنرال "**ديغول**" De goule في قوله عن محتوى اتفاقية إفيان عندما

1 نفسه، ص22.

صّرح وقال: "**يوجد فيها كل ما أردناه أن يوجد**"[1]. وهو ما سيسبب للجزائر متاعب وصعوبات مستقبلية للتطرق وحل قضية استرجاع الأرشيف المنهوب.

مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري وتطورها

لا يمكن الفصل بين كلمتي الأرشيف حفظه فالعلاقة بينهما عضوية فهو يعني كل الإجراءات الهادفة إلى الحفاظ على الوثائق والمعلومات وهذا ما أكده القانون الجزائري 88-09 المتعلق بالأرشيف الوطني ضمن الباب الرابع والذي عالج فيه تحويل الارشيف وحفظه، دون التركيز على الجوانب الفنية التي تهدف إلى الحفاظ على الأرشيف الذي يخدم مصالح الإدارة التي انتجته ومن ثم يضمن مصالح الدولة ومؤسساتها ويكون جزء من الموروث التاريخي والثقافي للبلاد وهو بالنسبة للمستعمل أي الحفاظ يعني اتاحت الوصول إلى المعلومة ولا تكون المعلومة متاحة الا اذا حفظت وعلى هذا الأساس تم انشاء مركز المحفوظات الوطنية بموجب مرسوم وهي ما تسمى حاليا بمركز الأرشيف الوطني حسب المادة الأولى من هذا المرسوم، فهذا الاخير هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وصبغة علمية وثقافية، تتسم بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو حاليا تحت وصاية الامانة العامة لرئاسة الجمهورية[2].

فبعد انتزاع الجزائر استقلالها واسترجاع السيادة الوطنية ظهرت الحاجة إلى استرجاع ذاكرتها الوطنية بتنظيم رصيد أرشيفي يضمن التواصل بين ماضيها وحاضرها، وقد أوكلت مهمة تشكيل و تسيير هذا الرصيد التاريخي إلى وزارة التوجيه الوطني غداة استرجاع الاستقلال قبل أن تسند إلى وزارة التربية الوطنية

1 نفسه، ص22.

2 فريد زعباط، ص54.

فوزارة الثقافة والإعلام من سنة 1962 إلى غاية1971م[1]، لتتوالى الإجراءات التنظيمية تباعا[2]، حيث تم إحداث مؤسسة الوثائق الوطنية بموجب الأمر رقم 36/71 الموافق لـ 3 يونيو 1971 والتي وضعت تحت رئاسة مجلس الوزراء، وقد تدعم هذا المكسب بإنشاء مديرية المحفوظات الوطنية بالمرسوم المؤرخ في31 ديسمبر1972، ثم تأسيس مجلس استشاري للمحفوظات الوطنية بالمرسوم رقم 75/74.

وفي 20 مارس 1977م صدر المرسوم رقم77 الذي ينظم ويبين دور ومهام كل من المجلس الاستشاري للمحفوظات الوطنية[3]، المستودع المركزي

---

1 عمر ميموني، "**مؤسسات الارشيف الوطني: الواقع والافاق اقتراحات ونماذج**"، مجلة المكتبات والمعلومات، عدد 3، مجلد 2، ديسمبر 2003، ص ص 8913،94.

2 يمكن الرجوع إلى المراجع القانونية التالية لتتبع مسيرة تنظيم الأرشيف الوطني:

– أمر رقم 71–36 المؤرخ في 03 جوان 1971م المتضمن إحداث مؤسسة الوثائق الوطنية

– مرسوم 31 فيفري 1972م المتضمن إحداث مديرية المحفوظات تطبيقا للأمر السابق ذكره

– مرسوم رقم 74–75 المؤرخ في 03 ربيع الثاني 1394م الموافق 25 أفريل 1974م يتضمن تأسيس مجلس – استشاري للوثائق الوطنية

– مرسوم 77–67 المؤرخ في 30 ربيع الأول عام 1397م الموافق 20 مارس سنة 1977م يتعلق بالوثائق الوطنية:

- مركز الأرشيف الوطني (مرسوم رقم 11 –87 المؤرخ في 6 يناير 1987م).
- القانون رقم 88– 09 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1408م والموافق 26 يناير 1988م المتعلق بالأرشيف الوطني.
- المديرية العامة للأرشيف الوطني (مرسوم تحت رقم 88–45 المؤرخ في 01 مارس 1988 م).

المجلس الأعلى للأرشيف الوطني (مرسوم تحت رقم 88–46 المؤرخ في 01 مارس 1988 م)

3 حيث تم إلغاء المجلس الاستشاري للمحفوظات الوطنية وذلك بموجب المرسوم رقم 89/83

للوثائق الوطنية، مجلس المديرية للمحفوظات الوطنية[1]، حيث جاء في مادته الأولى: "**يتمثل التراث التراث التاريخي الوثائقي الوطني على الاوراق والوثائق التي يقدمها أو يستلمها الحزب، والمنظمات الوطنية والهيئات التشريعية من قضايا ادارية تابعة للدولة، والجماعات المحلية والهيئات والشركات الوطنية، والمكاتب والمؤسسات الاشتراكية، والمؤسسات والمصالح العمومية، وكذلك الهيئات الخاصة أو الافراد مهما كانت وأينما وجدت، ومهما كان العصر الذي ترتقي إليه، فتكون هذه الوثائق مصادر وثائقية**". وقد ضعت هذه المديرية تحت وصاية المركز الوطني للدراسات التاريخية ما بين س 1978و، 1984 وبعد ذاك تم الحاقها بوزارة الثقافة إلى غاية سنة1987م[2].

وبالموازاة مع هذه التنظيمات شكلت عدة لجان في الفترة من سنة 1980 إلى غاية 1987 عكفت على دراسة مختلف القضايا المتعلقة بالأرشيف؛ لاسيما الجوانب التشريعية والتنظيمية التي أثمرت أشغالها بإنشاء مركز الأرشيف الوطني بعد إتمام بناء عمارة في حي بئر خادم منمطة حسب المقاييس المتعارف عليها عالميا وذلك بمرسوم رقم 87/11المؤرخ في 7يناير 1987م [3]، مهام هذا المركز على الخصوص استقبال دفعات الأرشيف الذي انتهت صلاحيته في مجال الإدارة والتسيير (العمر الثالث) والمنتج من طرف الهيئات العمومية [4]، ومع مواصلة عملية التقنين صدرت جملة من النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالأرشيف ومؤسسات الأرشيف الوطني هي على

1 استمر إلى 15 يناير1983 .

2 فريد زعباط، ص54.

3 عمر ميموني، مؤسسات الارشيف الوطني: **الواقع والآفاق اقتراحات ونماذج**، ص ص 89،94.

4 عمر ميموني، ص90.

التوالي: القانون 09/88 والمرسومين رقم 45 و46 المتضمنين مؤسسة الأرشيف بهيكليها مركز الأرشيف الوطني والمديرية العامة للأرشيف الوطني، وقد جاء المنشور رقم 03 المؤرخ في 2 فبراير 1991 الخاص بتسيير وثائق الارشيف لإثراء مجموعة القوانين التي تنظم عملية الأرشفة وجمع الأرصدة والحفاظ عليها وبالاستناد لأحكام القانون 88-09 المؤرخ في 26 يناير 1988 والخاص بالأرشيف الوطني جاء التعريف الدقيق لمعنى وثائق الأرشيف[1]. كما حدد في مادته العاشرة مدة الاطلاع على بعض أصناف الأرشيف بعد انقضاء الآجال المحددة لها ومنها أرشيف ما قبل 1830 م[2].

توحي حوصلة هذه النصوص التشريعية، التي أصدرتها الدولة الجزائرية في ميدان الأرشيف، بنوع من الاهتمام لهذا المجال وبزوغ السياسة التي كانت تريد وضعها في ميدان الأرشيف، رغم النقائص التي سجلهما فيما يخص المصطلحات المستعملة لإعداد النصوص، وهذا راجع إلى أنها أعدت من طرف أناس لا علاقة لهم بالأرشيف، ضف إلى ذلك أن النصوص الاصلية أعدت باللغة الفرنسية لهذا جاءت الترجمة إلى اللغة العربية بعيدة عن مضمونها[3]على غرار عدد من النصوص التنظيمية في مختلف القطاعات حيث كانت الإدارة الجزائرية لا تزال تسعى للتخلص من الفرنسة وتخطو أولى خطوات التعريب.

ومع تطور علاقات الجزائر الخارجية واسترجاع جزء من الوثائق التاريخية التي كانت في حوزة دول أخرى ظهرت الحاجة أكثر إلى استحداث

---

1 المديرية العامة للأرشيف الوطني، **مدونة النصوص التنظيمية 1990-2011**، الأرشيف الوطني الجزائر، 2011، ص16.

2 نفس المصدر السابق ص 24.

3 فريد زعباط، ص54.

تنظيمات حديثة للأرشيف فتعززت ترسانة النصوص التنظيمية للأرشيف في الفترة ما بين 1990 و2011 بأكثر من 41 نص ما بين منشور ومذكرة وتعليمة[1].

ويضم الهيكل التنظيمي للأرشيف الوطني اليوم ثلاث مديريات فرعية تتبع المدير العام، وهي مديرية المبادلات والتطوير، ومديرية التفتيش، ومديرية مقاييس الارشيف وتقنيات تسييره، وتتفرع عن كل واحدة مديريتين تتخصص كل واحدة في مجال معين [2]، إلى جانب قسم الادارة والوسائل وقسم حفظ الارشيف والمعالجة وقسم تقنيات الارشيف والتكوين، وتتفرع عن كل واحدة من هذه الاقسام خلايا ومصالح.

3.جهود الجزائر في استرجاع الأرشيف

منذ القرن السابع عشر ميلادي وحتى الحرب العالمية الثانية أشارت المعاهدات التي أنهت الصراعات المسلحة في مضامينها إلى مصير الوثائق والمحفوظات كون القيمة الإثباتية والإدارية التي تتمتع بها الأرشيفات قد فرضت نفسها على الأطراف المتنازعة، والنزاعات حول الأرشيف كثيرا ما تحدث بين الّدول في كل مكان وزمان وهي موجودة في الحياة الدولية أكثر مم نتصوره ولا يكترث لها سوى المختصين في مجال الأرشيف والمؤرخين والرجال الدبلوماسيين؛ هذا لأن الوثائق تعتبر ذات أهمية كبيرة في مجال البحث التاريخي وأصبحت من الثوابت العلمية، ونظرا لهذه الأهمية فكثيرا ما تنازعت دول فيما بينها حول حق كل منها في امتلاك هذه الوثائق، والجزائر كغيرها من الدول الأخرى في

1 المديرية العامة للأرشيف الوطني، مصدر سابق ص149.

2 الارشيف الوطني الجزائري، **الارشيف ذاكرة الأمة**، مطبوعة صادرة عن مركز الأرشيف 2011.

العالم لاتزال تسعى لاسترجاع أرشيفها المهرب منها إلى فرنسا خلال الفترة الاستعمارية وهذا طبقا لحقها فيه من خلال المواثيق والقوانين الدولية[1].

وأمام هذا الوضع لم تجد الدولة الوطنية الجديدة من وسيلة لاسترجاع جزء من ذاكرتها إلا السعي بكل الوسائل للحصول على النزر القليل من الوثائق وجمعها، وهو ما يتطلب ترسانة من التشريعات وجهود كبيرة وإبرام اتفاقيات تعاون مشترك في المجال الثقافي يتضمن من جوانبها استرجاع كل ما يخص الجزائر عن ماضيها.

لقد اعتمدت الجزائر من أجل استرجاع أرشيفها على أسس قانونية شرعية دولية انتقتها من ملفات أعدتها مؤسسات حكومية، ويتعلق الأمر هنا بمبدأ احترام وإعادة الأرشيف المستحوذ عليه من طرف الّدول الأوروبية أثناء رحيلها عن المستعمرات، مستندة في ذلك على مبدأ حق الّشعوب في تقرير مصيرها الذي يتضمن في مفهومه الشامل كل السيادة بما فيها حق الشعوب في تاريخها، ذاكرتها وما يحدد هويتها، وكل مساس بهذه الحقوق هو مساس بسيادة الدولة.[2]

غير أن عملية استرجاع الارشيف الوطني لم تكن بالأمر السهل فلا بد أولا من توفير الشروط الضرورية لحفظه حتي إذا ما تم استرجاعه لا يتعرض للتلف، وفي هذا الاطار قد تختلف العوامل التي تساهم بدرجات مختلفة في إتلاف الأرشيف، والإجراءات المختلفة المتخذة للوقاية منها، باختلاف نوعية الأوعية الأرشيفية نفسها، والإمكانيات المتاحة لدى الأرشيف، لذلك لابد أن يأخذ هذا الجانب بعين الاعتبار في كل الخطوات التي تتبع من أجل توفير الشروط الضرورية لحفظ الأرشيف، وخاصة أثناء التفكير في إنشاء بناية خاصة

1 وافي عيسى، ص22.

2 نفس المرجع، ص21.

بالأرشيف، أو تحويل بناية قديمة على الرغم من صعوبة المهمة في الحالة الثانية، أو اقتناء تجهيزات جديدة، أو أثناء تداول الوثائق[1]، كما تعزز الامر بترسانة من القوانين سبق ذكرها لتدعم الحماية القانونية كنوع من التدابير الاحترازية القانونية المتعلقة بحماية الأرشيف التابع لبلد ما والذي يمثل جزء من تراثها الأرشيفي من أجل منع إعدام الأرشيف وتصديره إلى خارج البلاد، فالأرشيف له قيمة قانونية تتجلى في تسيير ومواصلة الأعمال القانونية الراهنة والمستقبلية، وبالتالي اعتبارها كدليل إثبات[2].

ولأجل حماية قانونية معززة للأرشيف فقد استندت العملية على مصدرين أساسيين:

أولاهما جملة النصوص القانونية والثانية تمثلت في جملة الاتفاقيات مع مختلف الاطراف المشاركة في العملية على اعتبار أن تعريف الاتفاقية هو اتفاق مكتوب بين شخصين أو أكثر من الأشخاص الدولية أو الوطنية أو الإقليمية من شأنه أن ينشأ حقوق والتزامات متبادلة في ظل القانون الدولي العام فتصبح اتفاق بين الأطراف المتعاقدة يعبر عن التقاء ارادات موقعيها على أمر ما، فهي ذات صفة تعاقدية الغرض منها إنشاء علاقة قانونية[3]؛ وفي ظل ذلك فهي ملزمة أخلاقيا وقانونيا للأطراف الموقعة عليها مهما كان مضمونها وعليه فالتعاون في الجانب الثقافي يدخل في هذا الاطار وهو ما استفادت منه الجزائر في

1نجية قموح، فتيحة شرقي، "**حفظ الارشيف في الجزائر بين الحماية القانونية والاجراءات الفنية**"، Cybrarians journal، العدد 9، يونيو 2006، ص78.

2 عمر ترشين، يوسف أولاد حسيني، "**الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري**"، Records and Information Manager، jeudi 18 avril 2013

3نفسه.

استرجاع جزء من أرشيفها[1].

فبالنظر للصفات المشتركة التي تجمع بين الجزائر وجمهورية تركيا فقد كان من الطبيعي أن تنشأ علاقة صداقة بين الطرفين عقب استرجاع السيادة الوطنية للجزائر، وتنتهج سياسة تعاون للحفاظ على شواهد التاريخ المشترك والتأسيس لذلك باتفاقيات التعاون بين البلدين وتدعيم التعاون الثقافي بينهما لحفظ الارشيف من الضياع باعتباره يضم وثائق لذاكرة مشتركة بين البلدين.

وقد مرت عملية استرجاع الارشيف بمحطات ومراحل بارزة أهمها:

- **المرحلة الأولى** في سنة 1968 تسلمت المديرية الوطنية للوثائق الجزائرية الدفعة الأولى وهي سجلات البايلك وبيت المال وتتضمن سجلات البايلك 386 سجل موزعة على 36 علبة تغطي الفترة ما بين 1648-1862م، وتحتوي على مواضيع كثيرة منها اجتماعية، واقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية كالأملاك الموقوفة، الامانات، التجارة الخارجية والداخلية ونظام الضرائب والجمارك وحياة الإنكشاريين.

- **المرحلة الثانية** سلسلة المحاكم الشرعية تتكون هذه الوثائق من 14318 وثيقة موزعة على 153 علبة تم استرجاعها من فرنسا سنة 1974م، وهي عبارة عن لفافات وأوراق منفصلة ومعظمها يتعلق أساسا بقضايا الاوقاف والملكيات الخاصة وعقود الزواج والطلاق والبيع والشراء، إثبات النسب، تحديد الصداق أو إرث، وهبة أو نفقة، وبالتالي فهي مصدر للتعرف عن

1 وقد كانت الجمهورية التركية من الدول التي ساهمت في إثراء الارشيف الوطني الجزائري من خلال ما قدمته من وثائق، ناهيك عن فتح أرشيفها للباحثين الجزائريين وتقديم التسهيلات لهم للاطلاع على المصادر التوثيقية وتصويرها.

الحياة الاجتماعية والاقتصادية والشرعية للجزائر في العهد العثماني.

- **المرحلة الثالثة** وهي الدفعة ثالثة والباقية من الدفعة الأولى من سلسلة بيت المال والبايلك سلمت سنة 1981 إثر زيارة الرئيس الفرنسي فرانسواه ميتيران للجزائر، وتحتوي على 133 سجل موزعة على 15 علبة، تتضمن المصاريف السنوية للقبائل وأملاك موقوفة للحرمين الشريفين.

أما الجزء الثاني من الرصيد العثماني والذي يختلف عن الجزء الأول لأنه وثائق خاصة بالدولة التركية وهي عبارة عن مراسلات بين الباب العالي والدولة الجزائرية يتضمن تنسخ مصورة جلبت من مختلف دور أرشيفات إستانبول سنة 1979–1999 تقدر بحوالي 4000 وثيقة خاصة بتاريخ الجزائر وشمال إفريقيا ترجم منها ما يزيد عن 1000 وثيقة مكتوبة باللغة العثمانية وضعت بمركز الأرشيف الوطني تتعلق بمواضيع عن الحياة الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمور الإدارية كما أنها مرتبة حسب التصنيف التركي المتعامل به بأرشيف رئاسة الوزارة الأولى بإسطنبول.

وأثري الأرشيف الأخير بأزيد من 7 ملايين وثيقة خاصة بالعهد العثماني في الجزائر، في أكتوبر 2009 من طرف السفارة التركية بالجزائر بعد أن كان يضم حوالي 25 ألف وثيقة وهذه في إطار اتفاقيات التعاون الثقافي بين البلدين وتدعيم أواصر الصداقة والحفاظ على شواهد التاريخ المشترك وتعتبر هذه العملية ثاني أكبر عملية إثراء لأرصدة الأرشيف الوطني.

حيث تسلّمها المدير العام للأرشيف الوطني الجزائري من سفير تركيا بالجزائر أحمد نيجاتي بيغالي، ومستشار الوزير الأول التركي، وعلى هامش هذا التسليم، نظم بالمركز الوطني للأرشيف وبالتنسيق مع سفارة

تركيا بالجزائر، معرضا يضم أرشيفا للعهد العثماني تحت عنوان "**معا تحت سماء واحدة**"، يحتوي 45 وثيقة تتشكل من 195 صفحة حول تسيير الدولة والعلاقات بين الدولة العثماني والدول الأخرى، من بينها رسائل لبعض السلاطين العثمانيين.

وقد باشرت الجزائر المحادثات في السنوات الماضية مع السلطات الفرنسية لاسترجاع وثائقها (الذاكرة الوطنية)، وتوّصلت إلى استرجاع الجزء القليل منه، والباقي لم يفرج عنه بعد[1]. وكانت تركيا سابقا قد وافقت على استنساخ جميع ما يتعلق بالوثائق الخاصة بالعهد العثماني في الجزائر التي يزخر بها الأرشيف التركي، فيما يتعلق بكل الوثائق والمستندات العثمانية التي تمتلكها تركيا عن الفترة الممتدة ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر للميلاد، والتي تشكل أهم المراحل التاريخية للجزائر وهذا في إطار المشاورات التي تمت بين وزارة الثقافة الجزائرية ونظيرتها التركية والتي أدت إلى اتفاق بين مركز الأرشيف الجزائري والتركي تحت إشراف الوزارتين تقوم من خلاله تركيا بتزويد الأرشيف الجزائري بكم هائل من الوثائق عن الفترة العثمانية وقد كان الأستاذ المرحوم أحمد توفيق المدني قد قام بتصوير أكثر من ثلاثة آلاف وثيقة في تركيا ثم استقدمها إلى الجزائر، ثم قام الأستاذ فكري طونا ومحمد داوود التميمي بترجمتها من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية، كما جمعت في ملف يدعى "**وثائق خط همايون**" و"**مهمة دفتري**" أو دفتر مهمات، وهي سهلة القراءة لأنها كتبت بالآلة الراقنة. وثائق "**مهمة دفتري**" و"**خط همايون**"، نجدها تتضمن مواضيع شتى، ومنها تعين حكام الإيالة وعزلهم، معاقبة المخالفين،

1 زعباط فريد، ص54.

القضايا العسكرية كالتسليح وتجنيد المتطوعين، الشكاوى وغيرها من القضايا ذات الصلة بالحياة العامّة في الإيالة وعلاقتها بالدولة العثمانية[1].

4.الرصيد العثماني في الأرشيف الوطني الجزائري

تتوفر الجزائر على رصيد هام وثري من الوثائق الرسمية المحلية المتعلقة بالفترة العثمانية مصنف حسب الإطار المعتمد عليه من طرف المديرية العامة، بحرف D ويخضع للترتيب الداخلي للمركز، وثائقه مكتوبة باللغة العربية مع استعمال بعض من الكلمات الدارجة أي لغة الفترة المعاشة والقلة منها باللغة العثمانية وقد كتبت الوثائق في عمومها بعدة خطوط منها الخط المغربي[2]، كسجلات المحاكم الشرعية يضاف إليها سجلات البايليك الـ 386 وبيت المال الأربعة والستون، إلى جانب العرائض والمراسلات والفرمانات التي كانت تتم بين الباب العالي وإيالة الجزائر[3].

وتصنف حاليا إلى خمس مجموعات متميزة بموضوعاتها وطبيعة مادتها:

الأولى تعرف بسجلات بيت المال: هي في مجموعها 11 علبة تحتوي على أربعة وستين (دفترا) مرقمة من 1 إلى 64 تعود إلى القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر (1700-1862م)، تتصل بالقضايا المتعلقة بالتركات والوفيات وحقوق الورثة ونصيب بيت المال من عوائد الاوقاف[4]

---

1 محمد بوشنافي، "**الوثائق العثمانية واهميتها في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العثماني**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد9، ديسمبر2014، ص295.

2 نجوى طوبال، **يهود مدينة الجزائر خلال عهد الدايات 1700-1830 من خلال سجلات المحاكم الشرعية**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 23.

3 محمد بوشنافي، ص295.

4 منها حوالي 400 وثيقة خاصة بالوقف من مجموعة لفافات تحتوي على عدة عقود.

ونفقات الفقراء والغرباء وأمانات الغائبين واليتامى، ويسمى الموظف المؤتمن عليها ببيت المالجي أي ناظر بيت المال.

و**الثانية** يطلق عليه تسمية دفاتر البايلك التي يبلغ عددها 386 دفترا موزعة على ست وثلاثين علبة مرقمة من 1 إلى 386، وهي مع عدم تسلسلها الزمني تغطي فترة تزيد عن القرنين تبدأ مع منتصف القرن السابع عشر وتنتهي مع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر 1700-1862، وهي سجلات رسمية لموظفي إدارة البايليك تتعلق في مجملها بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وأغلب هذه الدفاتر سجلت باللغة العربية والقليل منها كتب باللغة العثمانية [1]، كما سبق ذكره، وينفرد قسم هام منها بتسجيل الأملاك الموقوفة على المؤسسات الخيرية وفي مقدمتها الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) والجامع الأعظم[2].

و**الثالثة** سجلات المحاكم الشرعية: أو سلسلة z وهي من أكثر الوثائق توفرا حيث تعتبر من أهم المصادر في كتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والاداري للجزائر في العهد العثماني، نظرا لطبيعتها فهي تتعلق أساسا بالأوقاف (أو الحبوس) والملكيات الخاصة، وبمعاملات البيع والشراء وبالخصومات، وعقود الزواج والطلاق والصداق والإرث والهبة والشفعة وقد توزعت وثائق المحاكم الشرعية على ثلاث وخمسين علبة وهي تخص في معظمها مدينة الجزائر وبعض المدن المجاورة لها كالبليدة والقليعة والمدية وملیانة، وهي مسجلة

1 نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 47.

2 ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص113.

كلها باللغة العربية[1] حررت من طرف موثقي المحكمة المالكية والحنفية[2]، وهي تضم 52 وحدة تغطي الفترة ا 1001 و 1272هـ (1856-1592م)م [3] وهو ما يجعلها مصدرا لا غنى عنه ومادة أساسية للتعرف على الحياة الاجتماعية، ويبلغ عددها حوالي 213000 وثيقة موزّعة على 154 علبة على العموم يجد الباحث بعض الصعوبات، حيث أنّ هذه الوثائق لم تخضع لأي تصنيف لا مكاني ولا زماني، كما أن الكثير منها مفقود نتيجة تعرضها لإتلاف كبير بعد احتلال مدينة الجزائر، خاصة في السنوات الخمس الأولى أي بين 1830و1835م[4].

المجموعة **الرابعة:** وهي عبارة عن وثائق مصورة من دور أرشيف إستانبول (خزانة قصر توبكابي، وخزانة الباب العالي الرئيسية وخزانة وزارة الخارجية التركية) يناهز عددها حوالي ثلاثة الاف وثيقة، جمعها ورتبها الأستاذ أحمد توفيق المدني رحمه الله أغلبها يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الجزائر ومركز الخلافة [5]، يمكن تصنيفها إلى:

---

1 نجوى طوبال،مرجع سابق، ص 23.

2 محمد بوشنافي، ص295.

3 الارشيف الوطني الجزائري، **الأرشيف ذاكرة الأمة**، مطبوعة صادرة عن مركز الارشيف، 2011.

4 ياسين بودريعة، **أوقاف الاضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وبيت المال والبايلك**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 26.

5 ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص113.

– **المراسلات:** وتضم 16 وحدة من دفاتر مهمه 5 وحدات السلاطين، وحدة طوب كابي، وحدة الخارجية، 2 وحدة إضافة إلى 22 وحدة خط همايون وهي في مجموعها أكثر من 4 ألاف وثيقة.

– **المعاهدات:** وتضم المعاهدات المبرمة بين الجزائر وكل من فرنسا، بريطانيا، السويد، الدانمارك، إسبانيا، هولندا، البرتغال، البندقية، نابولي، سردينيا، توسكانيا، الجزر الأيونية، الولايات المتحدة الامريكية [1].

والاطلاع على هذه الوثائق يخضع لشروط قانونية وتنظيمية لقاعة المطالعة، وتخضع النسخ والاستنساخ على ما ينص عليه قانون قاعة المطالعة وقد أنجزت عدة فهارس لإتاحة البحث وهي:

– فهرس تحليلي للمحاكم الشرعية بـ 8 أجزاء.

– الفهرس لتصوير المصغر على أشرطة الميكروفيش.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أهمية هذه الوثائق لم تخف عن مؤرخي وكتاب القرن 19 إذ حاول بعضهم وضع فهارس لها مثل ألبير ديف (1850) ودوني (1921) وكولومب (1943) وأشاد بها كل من ألبيرا ميريث على أن ذلك لم يؤدي إلى نتيجة ملموسة إذ ضلت ودائع الأرشيفات الجزائرية كانت تعرف بالوثائق العربية التركية أدرجت في أخر الفهرس الأبجدي يكتنفها الغموض ويلفها النسيان وقد كانت توجيهات الحكومة العامة للجزائر آنذاك وميول المؤرخين الفرنسيين الرافضين إلى إعادة الاعتبار للفترة السابقة للاحتلال وتجاوزهم مصادرها المحلية إلى المصادر الفرنسية بصفة خاصة والوثائق الأوربية بصفة عامة كذلك أدى إلى هذا الإهمال تكرس اثره بعد الاستقلال بفعل

1 الأرشيف الوطني الجزائر، مصدر سابق.

غياب الفهارس المفصلة لها والدراسات التحليلية لمضمونها والجهل بفك رموزها الأساسية وتحديد مصطلحاتها وحصر مادتها في جداول أو فهارس محددة ومضبوطة تفي بالغرض وتجنب الباحث مشقة بذل الجهد وضياع الوقت[1] حسب رائد الدراسات العثمانية الدكتور ناصر الدين سعيدوني.

خاتمة

في الأخير يمكن اعتبار الأرشيف الجزائري للحقبة العثمانية أهم مصدر يسلط الضوء على فترة مهمة من تاريخ الجزائر الحديث باعتبار أن الوثائق العثمانية هي نتاج لثلاثة قرون من إدارة الدولة العثمانية لشؤون البلاد عبر مراحل الحكم من بايلربايات، باشوات، أغاوات فالدايات؛ ولأن الجزائر كانت تعتبر من أهم القواعد الامامية للدولة العثمانية في مواجهة أوروبا الصليبية، تعلن الحرب عليها لفائدة نصرة الدولة العلية وتبرم معها معاهدات السلام فإن قسماً كبيراً من وثائق الأرشيف العثماني يتعلق بالعلاقات مع أوروبا كانت الجزائر طرفا فيه. والأرشيف الوطني الجزائري على الرغم من ضآلة رصيده يعتبر مصدر هام لما تم جمعه من وثائق هامة من مصادر متنوعة وبالتالي فإن ما ينتج عن دراسة وتحليل هذه الوثائق الأرشيفية ستعطينا صورة عن أوضاع البلاد في فترة هامة من تاريخها، وتساهم في دحر النسيان عن جزء من ذاكرتها.

1 ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص113.

أرشيف المحاكم الشرعية وأهميته في كتابة تاريخ الجنوب الجزائري خلال العهد الاستعماري - وادي سوف أنموذجا -

The archives of the sharia courts and its importance in writing the history of the Algerian south during the colonial era - Oued Souf model–

✍د/ الجباري عثماني
جامعة الوادي
otmani0037@gmail.com

الملخص

يُعد أرشيف المحاكم الشرعية خلال العهد الاستعماري منبعاً بكراً وصادقاً للدارسين والباحثين في تاريخ الجزائر على مختلف تخصصاتهم، وقد شكّل هذا النوع من الأرشيف في مجال مجتمع الجنوب الجزائري (وادي سوف كنموذج) مصدرا خصبا وثريا بالمادة العلمية الوثائقية الأصيلة، التي تُعين عن الوقوف على كثير من الحقائق التاريخية دون تلفيق. ونهدف من خلال هذه المداخلة، أن نجلي أهمية ودور أرشيف المحاكم الشرعية في إعادة كتابة تاريخ حواضر وقرى الجنوب الجزائري، واستغلال ما في جعبتها من مادة مصدرية تخص جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية، وحتى علائق الأهالي بالجلاد في تلك الفترة.

Abstract

The archive of Sharia courts during the colonial era is an important and honest source for scholars and researchers in the history of Algeria in their various specialties. This type of archive in the field of southern Algerian society (Oued Souf model) constituted a fertile source and rich in scientific documentary material, which helps to identify many facts. Historical without fabrication. Through this topic, we aim to highlight the importance and role of the archives of the Sharia courts in rewriting the history of the cities and villages of southern Algeria, and exploiting what they had of archival material related to aspects of social, economic, administrative and

cultural life, and even the relationship of the people to the executioner in that period.

مقدمة

لقد عرفت الجزائر كوكبة من الجامعيين الجزائريين الذين أدركوا أهمية أرشيف المحاكم الشرعية في حفظ الذاكرة الوطنية؛ لما تتضمنه من معلومات هامة وجديدة، لم يسبق أن نشرت في كتاب أو دراسة، ولهذا عمد بعض الباحثين إلى توجيه طلابهم في الجامعات للاهتمام بمثل هذه الدراسات لنيل الدرجات العلمية. وأغلب الدراسات السابقة كانت في العهد العثماني، وتخص مدن الشمال الجزائري. وأما في الجنوب، تكاد تنعدم الدراسات التي تعتمد أرشيف المحاكم الشرعية وخاصة في الفترة الاستعمارية، ولما توفرت لنا هذا النوع من الأرشيف في وادي سوف، خذنا من خلاله تجربة أكاديمية (ماجستير ودكتوراه) صعبة وممتعة في الآن نفسه، في حقبة ضنينة بالمصادر المطبوعة والمخطوطة، فأرشيف المحاكم كنز يعج بالمادة التي تجلي طرق معيشة السوافة وحياتهم العامة وعلائقهم، على مدى ما يقرب من قرن.

وقد جاءت هذه الورقة البحثية محاولة منا لإبراز أهمية تلك الوثائق الأرشيفية النادرة، والتي تؤرشف ليوميات أهل وادي سوف، ومعرفة أفضل الطرق التي تمكننا من توظيف تلك المصادر الحبلى بالمادة المصدرية، واستغلالها أقصي ما يمكن في ترميم وصون الذاكرة الوطنية بعيدا عن الأقلام المسمومة والمأجورة. وهو ما نحاول أن نتطرق إليه من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هو دور أرشيف المحاكم الشرعية في إثراء معرفتنا لمجتمعاتنا بتوظيف وثائق عدلية لم تكن قبل عقود ينظر إليها كمصدر للبحث التاريخي؟ وإلى أي مدى يمكن توظيف أرشيف المحاكم في تجديد نظرتنا للتاريخ المحلي؟ وهو ما سيتم عرضه من خلال النقاط الآتية:

1- فذلكة عن نشأة ومهام المحاكم الشرعية بالوادي

قبل الحديث عن أهمية سجلات ووثائق المحكمة الشرعية كمصدر تاريخي بالوادي، حريٌ بنا أن نُعرِّف بهذه المؤسسة، وتاريخ تأسيسها، إذن، فما هي المحاكم الشرعية؟

1-1- ماهية المحاكم الشرعية

وهي المحاكم التي تُصدِر أحكامها طبقا للشريعة الإسلامية، وخاصة في القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقة[1]، والملكيات وفي عقود البيع والشراء وفي قضايا الخصومات.. ولم تعرف منطقة وادي سوف مؤسسة رسمية للتقاضي قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وكان السكان يرجعون في قضاياهم الخطيرة إلى ما يسمى بـ "الميعاد"[2]؛ وهو عبارة عن مجلس قضائي، يختار أفراده من بين أعيان وكبراء القرى والقبائل، يصدرون الأحكام المختلفة من دفع دية الميت أو المقتول إلى تنفيذ حكم الإعدام. كما يحتكم الناس أيضا إلى الفقهاء وأهل العلم، الذين يفصلون في الخصومات المختلفة، هذا في أواخر العهد العثماني[3]، وقد بقي التقاضي على هذه الشاكلة إلى أن احتلت فرنسا البلاد، حيث ظهرت المحكمة الشرعية في مطلع الخمسينيات من القرن التاسع عشر، وأول محكمة شرعية أنشأت بإقليم سوف هي محكمة الوادي كان ذلك في

1- جرجس جرجس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، الشركة العلمية للكتاب، بيروت، لبنان 1966، ص. 278.

2- علي غنابزية، مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2001/2000م، ص. 57.

3- الطاهر اتليلي، الفوائد المنثورة من المطالعات المبتورة، مخ. توجد نسخة منه في النادي السياحي بقمار، الوادي، ص. 127.

سنة 1854م، بُنِي مقرها في الجهة الشمالية الشرقية من"البرج" مدخل السوق حاليا، اندثرت ولم يبق لها أي أثر. وتصنف هذه الدفاتر من نوع الوثائق الإدارية، وقد وُضعت لغرض الحفاظ على المصالح العامة والخاصة في حينها، إذ لا تبيح إلا عما دوّن من ممارسات، وما حضي بشهادة عدلين من ثقاة المسلمين[1]؛ لذا تعد وثائق المحاكم الشرعية مصدرا خصبا وثريا بالمادة العلمية الصادقة، والتي تُعين على الوقوف على كثير من الحقائق التاريخية دون زيف[2]، فهي مستندات لا يمكن الطعن في صحتها مطلقا، وما كان يخطر ببال مسجلها أنها ستستجيب لمعطيات الباحث المعاصر[3].

وتحتوي خزانة أرشيف المحكمة الشرعية بوادي سوف، على عشرات السجلات تعود إلى الفترة الاستعمارية، وتخص المحاكم، الوادي وقمار، وكونيينن، تغطي الفترة الممتدة بين (1854-1954)، وهي في حالة حسنة إجمالا، يحتوي السجل الواحد على المئات من مختلف العقود، كُتبت بالخط العربي المغربي وبلغة أقرب إلى العامية، مع ملخصات لكل عقد باللغة الفرنسية في الجانب الأيمن من الصفحة. نوع الحبر المكتوب به هو الصمغ أو ما يعرف في المنطقة بالدواية خاصة في السنوات الأولى من بداية المحكمة، كما أن هناك

1- فاطمة الزهراء قشي، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، ميديا بلوس، قسنطينة 2005، ص. 10.

2- عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العصر العثماني (1517-1798) من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية، منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات، الجزائر، تونس 1982، ص. 10.

3- خليل الساحلي أوغلي، "سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي"، المجلة التاريخية المغربية، ع. 1, تونس 1974، ص. 25.

سجلات مكتوبة بالقلم الأزرق أو الأسود.

وبما أن هذه السجلات تصنف من المخطوطات الفريدة، أي توجد نسخة وحيدة من السجل[1]؛ لذا وجب على الباحث بذل جهد كبير للتدقيق في الشكل وضبط بعض الكلمات لإزالة الوهم واللبس، وما يزيد الأمر سوءا في بعض العقود الخط السقيم ومرجعه رداءة خط الكاتب أو السرعة والعجلة في الكتابة وهذا ما يؤدي إلى طمس بعض الحروف، مما يصعب فك رموز العقد أحيانا، والأخطاء الإملائية الكثيرة ككتابتهم تاء التأنيث في آخر الأسماء مفتوحة مثل: فاطمة يكتبونها فاطمت، وعدم كتابة الياء في آخر الكلمة، ورسم الألف المقصورة في صورة الألف الممدودة مثل (حضر لدى) يكتبونها (حضر لدا)، وشيوع حذف الهمزة المتوسطة (كاينة، عايشة، بايع...) وذلك لغلبة رواية ورش عن نافع لدى الجزائريين[2]، ونقط الفاء واحدة من أسفل، والقاف واحدة من أعلى على طريقة المغاربة والأندلسيين[3]، وغير ذلك.

وقد تميزت المحاكم الشرعية بأراضي الجنوب الخاضعة للنظام العسكري عن المحكمة الشرعية بالأراضي المدنية في شمال البلاد، فقد كان قضاة الجنوب يتمتعون بالسلطات الواسعة، وليس لقاضي الصلح التدخل في شؤونهم، لا

1- ينظر: عادل سالم العيد الجادر، "إشكالية التعامل مع النسخ الفريدة عند تحقيق المخطوطات التاريخية"، عالم الفكر، مج. 36، ع. 3، مارس 2008، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص. 75.

2- أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني (1549- 1830), دار البحوث والدراسات الفقهية, الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط. 2، 2002, ص. 9 .

3- إياد خالد الطباع، منهج تحقيق المخطوطات، دار الفكر، دمشق، سوريا 2003، ص. 62.

يشملهم قانون 17 أفريل 1889م[1]، بل هم تحت مفعول قرار 8 جانفي 1870م[2].

1-2- آلية عمل مؤسسات المحاكم الشرعية

إن كان من حسنة للمستدمر الفرنسي – على حد تعبير المرحوم سعد الله – فإن وادي سوف في هذه الفترة شهد ولأول مرة ميلاد مؤسسات قضائية، القاضي هو رئيس المحكمة والمسؤول الأول عليها، والباش عدل نائب القاضي ويخلفه عند غيبته، ثم العدل النائب الثاني للقاضي وكاتب المحكمة، وهناك العون، وهو المعاون في المحكمة يبلغ الاستدعاء للخصوم وينوب العدل عند غيابه، وهناك المترجم، يتمثل دوره في ترجمة العقود وتقييدها بشكل ملخص على يمين كل عقد في السجل الرسمي.

وقد كان للجانب السياسي تأثير على الهيئة القضائية، وهذا ما نلاحظه في العقدين الأولين من حكم محكمة الوادي كنموذج، وهي فترة تولي القياد (علي بن فرحات، العربي المملوك، محمد بن إدريس)، والتي اتسمت بالفوضى وعدم الاستقرار، انعكس ذلك على القضاء، وشهد تولي تسعة قضاة من مجمل القضاة الأربع عشرة، في حين عرفت السنوات الثلاثة والعشرون الباقية (1877-1900) أربعة قضاة فقط، وهو دلالة واضحة على الاستقرار الذي عرفته المدينة

1- قانون 17 أفريل 1889: هذا القانون يجعل قاضي الصلح هو الحاكم في القضايا العامة بين المسلمين. ينظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط. 2، دار الكتاب البليدة، الجزائر 1986، ص. 314.

2- قرار 8 جانفي 1870م: قانون سلطاني في كيفية إجراء الأحكام الشرعية الإسلامية بوطن الصحراء من ولاية الجزائر. ينظر: مجموعة قوانين دولية في ترتيب الشرع الإسلامي بإقليم الجزاير، مخ. يوجد بحوزة علي غنابزية، الوادي، ص ص. 1-2.

في هذه الفترة، خاصة في الثمانينيات والتسعينيات حيث ازداد عدد السجلات وتضاعف عما كانت عليه سابقا، وهو ما يفسر إقبال الناس على المحكمة، نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية ولو بشكل بسيط، مقارنة بالسنوات الأولى للاحتلال.

2- أهمية أرشيف المحاكم الشرعية كمصدر تاريخي

تكمن أهمية وثائق وسجلات المحاكم الشرعية في كونها مصدرا تاريخيا من الدرجة الأولى، وتوفر لنا الوسيلة الملائمة والطريقة الأنجع لتجديد نظرتنا وإعادة فهمنا لتاريخ المجتمعات المحلية، سواء من حيث الأحداث التي تأثرت بها أو القضايا التي عاشتها وتفاعلت معها. وهذا ما يمكننا من تجاوز الأحكام الجاهزة والابتعاد عن السطحية[1]، والاستنتاجات والتعميمات التي لا تخلوا من المبالغة والتقصير في آن واحد.

وتُعد منطلقا لتوسيع مجال البحث التاريخي وتطوير مناهجه، انطلاقا من طرح إشكاليات جديدة تهدف إلى تحديد ملامح الحياة اليومية في مختلف أوجهها ومظاهرها وتعدد فعالياتها وإجراءاتها. وهذا ما يجنبنا اجترار المعلومات التاريخية المتداولة والمستهلكة، ويسمح لنا بالتعرف على الجديد من المعطيات التاريخية، فننتقل بذلك في معالجتنا لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر عامة ووادي سوف خاصة، من جمع المعلومات وصياغتها كما هو حاصل اليوم إلى تجديد المادة التاريخية نفسها، ونقد مضمونها وتحليلها في إطار منهج تاريخي يأخذ في

1- ناصر الدين سعيدوني، "نظرة في إشكالية التعامل مع وثائق الوقف.. الحالة الجزائرية"، عالم الفكر، مج. 36، ع. 3، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2008، ص. 88.

الاعتبار خصوصية وثائق المحاكم الشرعية، ويتلاءم ومضمونها التاريخي[1].

وقد أخذت سجلات المحاكم الشرعية تحتل مكانها الصادق بين مصادر تاريخنا العربي، وخاصة في الجانب الاجتماعي والاقتصادي منه[2]، وأدرك المختصون ما لهذه الوثائق من أهمية في كتابة تاريخ المدن الاجتماعي والاقتصادي. ويعتبر سعد الدين بن شنب في الجزائر أول من اهتم بتلك العقود ووجه الاهتمام إلى أهميتها في دراسة الحياة الاجتماعية في العهد العثماني. أما في المشرق فقد ظهر أول عمل حول ذلك هو الذي أنجزه عبد الودود يوسف برغوث حول "تاريخ حماة الاجتماعي والاقتصادي والإداري مستمدا من سجلات المحكمة الشرعية لعام 1581م"[3]، ثم جاء المؤلف عبد الكريم رافق الذي يعتبر من زمرة الرعيل الأول من المؤرخين العالميين الذين تنبهوا إلى أهمية استخدام هذه السجلات كمصدر تاريخي، وقد نشر في عام 1973م بحثا حول أهمية سجلات محاكم دمشق الشرعية في دراسة تاريخ سوريا. كما ظهر باحثون من عدة دول أخرى اهتموا بمثل هذا الموضوع نذكر منهم: خليل الساحلي أوغلو من تركيا وعبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم من مصر، ومن تونس فريد لخياري، وفي ليبيا من الأوائل الذين استخدموا هذه السجلات المؤرخ إسماعيل كمالي سنة 1930م، والأستاذ الباحث عمر علي بن إسماعيل سنة 1966م،

1- موسى سرور، "**سجلات محكمة القدس الشرعية، إشكاليات منهجية**"، **ضمن كتاب، أوراق عائلية في التاريخ الاجتماعي المعاصر لفلسطين، مؤسسة الدراسات المقدسية، القدس 2009، ص 23-36**. ينظر الموقع: WWW.faisal.ps/print.

2- عبد الودود يوسف، "سجلات المحاكم الشرعية كمصدر أساسي لتاريخ العرب في العصر العثماني"، المجلة التاريخية المغربية، ع. 1, تونس 1974، ص- ص. 25-32.

3- خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة 2007، ص. 2.

والأستاذ عمر مروان، والباحث حسان حلاق من لبنان، كما قام مجموعة من الباحثين تحت إشراف الدكتور محمد عدنان البخيت بالاهتمام بسجلات المحاكم في فلسطين والأردن، فأصدروا كتابا بعنوان، "كشاف إحصائي لسجلات المحاكم الشرعية والأوقاف الإسلامية في بلاد الشام"[1].

ومن الدراسات الحديثة التي أخذت على عاتقها دراسة مثل هذه المواضيع، نجد رسالة الأستاذ إبراهيم محمد عبد اللطيف نعمة الله، من قسم التاريخ جامعة غزة الإسلامية، الذي تناول فيها مدينة الرملة في أواخر العهد العثماني (1864-1914م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، أبرز فيها الباحث الحياة الاجتماعية، وعرج على النواحي الثقافية والعمرانية للبلدة، وخصص فصلا للحديث عن النواحي الاقتصادية، ولقد كان جل اعتماد الباحث في هذه الدراسة على مصادر أوليه، تمثلت في سجلات المحاكم الشرعية؛ حيث شكلت قيمة عظيمة في رصدها اليومي لجميع الأحداث والوقائع الشاملة من خلال الحجج التي اشتملت على عقود الزواج، الطلاق، المهور، الإرث، النفقة، الوصاية، حصر التركات (المنقولة وغير المنقولة)، تسجيل الأملاك من أرض ومنازل، البيع والشراء، التأجير، الرهن، الوكالة، كما تضمنت الكشف عن الوقفيات وتحديدها ونوعيتها وأصحابها، فهذه السجلات تزود الباحث بمعلومات جغرافية وتاريخية عن حدود الرملة وخصائصها الجغرافية[2].

1- حسان حلاق، التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية في القرن 19م، سجلات المحكمة الشرعية لبيروت، ج. 1، الدار الجامعية، بيروت 1987م، ص. 10.

2- إبراهيم محمد عبد اللطيف نعمة الله، الرملة في أواخر العهد العثماني (1914-1864) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، رسالة ماجستير في التاريخ، الجامعة الإسلامية، غزة 2004، ص. ش، من المقدمة.

ومن الأهمية بمكان القول، بأن الجامعيين بدأوا يتفهمون أهمية الاطلاع على أرشيف المحاكم الشرعية، لما يتضمنه من معلومات هامة وجديدة، لم يسبق أن نشرت في كتاب أو دراسة؛ ولهذا عمد بعض الأساتذة في الجامعات العربية إلى توجيه طلابهم للاهتمام بمثل هذه الدراسات لنيل درجات علمية (ماجستير ودكتوراه)، أو لنشر دراسات أو مقالات في هذا الشأن[1]؛ لذا عرفت فترة الثمانينيات وما بعدها ظهور كوكبة من الدارسين ركزوا أبحاثهم في معالجة مثل هذه الوثائق، سواء في البلدان العربية أو الغربية، في سوريا وليبيا وتونس ومصر.

وأما في بلدنا الجزائر، فقد عرفت نخبة مميزة ومختصة نذكر منهم: لمنور مروش، وفاطمة الزهراء قشي التي تناولت في رسالة دكتوراه، قسنطينة المدينة والمجتمع أواخر القرن 18م إلى منتصف القرن 19م، والمرحومة عائشة غطاس التي درست الحرف والحرفيون في مدينة الجزائر (1830-1700م) معتمدة على وثائق المحاكم الشرعية, وخليفة حماش الذي أنجز بدوره عملا ضخما تناول فيه الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، كما درست الأستاذة نجوى طوبال طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1830-1700) من خلال سجلات المحاكم الشرعية، ولا بد في هذا المجال من توجيه التقدير والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة "فاطمة الزهراء قشي" التي نبهتنا عند تدريسها لنا فيما بعد التدرج إلى أهمية سجلات المحاكم الشرعية في دراسة تاريخ المدن والحواضر، فقمنا بدورنا بدراسة مجتمع مدينة الوادي في النصف الثاني من القرن 19م من خلال سجلات المحكمة الشرعية المحلية، وهي تعد أول دراسة في حدود علمنا تتناول مجتمع الجنوب الجزائري من خلال وثائق المحاكم الشرعية، في الفترة الاستعمارية.

1- حسان حلاق، المرجع السابق، ص. 10.

وكما كُتبت عدة مقالات، تُلفت الانتباه إلى ما تحتويه هذا النوع من الأرشيف من مادة أساسية في البحث، وما تقدمه من معلومات قيمة ومفيدة لمعرفة حال المجتمع وظروف حياة الناس، ومدى النشاط التجاري والاقتصادي، وما يتعلق بالقضايا العائلية سواء منها الترابطية أو الخلافية التي كانت تتعرض لها، ونكشف من خلالها أيضا طبقات المجتمع ومستوى معيشته[1]. كما كان للجزائريين حض وافر في مقالات ومداخلات متخصصة تعالج هذه المواضيع نذكر منها على سبيل المثال: مقال للباحثة المرحومة عائشة غطاس، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني"، وثاني لرابح كنتور، "الوقف وآثاره دراسة تاريخية للوقف في منطقة البليدة (1873-1791)", بالإضافة إلى مقالات ودراسات أخرى لكل من الأساتذة، المرحوم الشيخ أبو القاسم سعد الله، وفاطمة الزهراء قشي، وخليفة حماش، والجباري عثماني...

3- حيثيات أرشيف وثائق المحاكم الشرعية

يتطلب تعاملنا مع وثائق المحاكم الشرعية التعرف على شكل الوثيقة من حيث الحيثيات والأساليب المتبعة في صياغتها؛ وهو ما يُعرف في التراث الاسلامي بـ "علم الشروط"، ومع نشأة الحاجة إلى تسجيل التصرفات بالكتابة، كان لابد من ايجاد قواعد محددة يلتزم بها كاتب الوثيقة بحيث تصاغ كل عبارة لتدل على معنى قانوني محدد. فاحتاط الشروطيون على قدر ما يسعهم الجهد عند انتقاء الألفاظ وتركيب الصيغ الفقهية بحيث تكون غاية في الدقة، فإن أي اختلاف حول تفسير أي لفظ أو صيغة قد يؤدي إلى الدفع ببطلان الوثيقة عند

1- خليل الساحلي، المرجع السابق، ص- ص. 25-30.

تقديمها إلى القاضي؛ وبذلك صار علم الشروط؛ كما عرّفه حاجي خليفة حيث قال: "وهو علم باحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسجلات على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال، وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة، وبعض مباديه مأخوذ من الفقه وبعضها من علم الانشاء، وبعضها من الرسوم والعادات والأمور الاستحسانية[1].

وقد اقترن علم الشروط والسجلات في التراث الاسلامي، بـ "علم الوثائق" أو "الدبلوماتيك" La Diplomatique عند الأوروبيين، وقد اشتق ذلك الاسم من الكلمة اليونانية Diploma ومعناها "صحيفة مطوية"، وقد سميت الوثائق بهذا الاسم؛ لأنها كانت تُكتب في الأزمنة الماضية، إما على القراطيس أو قطع البردي أو قطع الورق، أو الورق عندما انتشرت في العالم. ثم تطوى الصحيفة بحيث تصير ملفوفة، وتُحزم أحيانا بشريط من الجلد أو القماش، وقد يُختم على هذا الشريط حفظا للوثيقة من العبث والتزييف. ومن هنا سُمي العلم الذي يدرسها بعلم "الأوراق المطوية"، وإن كان يشمل أيضا دراسة كل السجلات والأضابير التي كان يحتفظ بها في الدواوين. وقد وضعت في أوروبا قواعد لذلك العلم في نهاية القرن السابع عشر الميلادي[2].

وسوف نضرب أمثلة والتي أوردها الشروطيون للوثائق المختلفة المدونة في أرشيف المحاكم الشرعية بوادي سوف، والتي تميزت بوحدة الصيغة سواء

1- حاجي خليفة، كشف الظنون، ج. 2، طهران 1947، ص. 1045.

2- محمد خضر محمد خضر، "علم الشروط عند المسلمين وصلته بعلم الوثائق العربية"، مجلة الدارة، ع. 4، مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبد العزيز، السعودية 1395هـ، ص ص. 151-152.

تلك الموجهة للأفراد أو المثبتة في الدفاتر، ومن تلك الرسوم نستعرض بعضا من عقود البيع والابتياع:

نموذج لوثيقة بيع أرض: «اشترى فلان بن فلان بن فلان الفلاني من البائع له فلان بن فلان بن فلان القبيل، جميع مساحة التراب البيضاء المنجرة له بكذا من أولاد الفلاني، التي يحدها شرقا ملك الفلاني وغربا وقبلة وجوفا براح، بثمن قدره كذا، قبض البائع بذكره جميع الثمن وسلم له في المبيع، فتسلمه منه وحازه عليه. قيده يوم كذا في الشهر كذا في السنة كذا بالتاريخ الهجري وما يوافقها بالتاريخ الميلادي».

عثمان بن أحمد محمد بن الشريف علي شاوش بن أحمد

نموذج لوثيقة دين: «ترتب بذمة فلان بن فلان بن فلان الفلاني للمكرم فلان بن فلان بن فلان الفلاني المبلغ كذا، ثمن كذا اشتراها منه وحازها عنه باعترافه وإقراره، ولا تبرأ ذمته إلا بالدفع الواجب عليه شرعا، والأجل بينهما إلى كذا (بالشهر أو بالسنة) من تاريخه، قيده يوم كذا في الشهر كذا في السنة كذا بالتاريخ الهجري وما يوافقها بالتاريخ الميلادي».

عثمان بن أحمد محمد بن الشريف علي شاوش بن أحمد

ولو أمعنا النظر في جُمل وفقرات النموذجين لتبين مقدار الدقة التي اتبعها الشروطيون عند كتابة الوثيقة، والاحتياط لكل ما يدفع ببطلانها عند تقديمها. ومن العناصر التي تذكر في مثل هذه العقود ما يأتي:

– تحديد شخصية أطراف التصرف القانوني (البائع والمشتري) كل واحد منهما

باسم أبيه وجده وقبيلته وصناعته إن كانت له صناعة. مع الاكتفاء بكلمة "القبيل" في عجز اسم الثاني إذا كان الطرفان ينتميان إلى القبيلة نفسها.

– تحديد موقع المبيع بدقة عن طريق إثبات ما يجاور كل حد من حدوده. أو نوع المبيع كما في النموذج الثاني.

– تحديد الثمن الذي اتفق عليه الطرفان، واثبات طريقة دفعه إلى البائع إما دفعه في الحال، أو عن بالتأجيل (التقسيط) مع تحديد أجل كل كرة.

– إثبات معاينة المبيع؛ للتأكد خلوه من الموانع القانونية (أي أنه لاحق لأحد فيه سوى البائع).

– ختم الوثيقة بتاريخ قيْد العقد: اليوم والشهر والسنة بالهجري والميلادي.

– إثبات شهادة الشهود على توقيع العقد.

4– مضامين وثائق المحاكم الشرعية

تتوفر الجزائر على رصيد هام وثري من وثائق المحاكم الشرعية يعود أغلبها إلى فترة العهد العثماني، على غرار كثير من الدول العربية، أما سجلات محاكم الوادي الشرعية فإنها تغطي الفترة الاستعمارية، وتمتد من منتصف القرن التاسع عشر ميلادي إلى خمسينيات القرن العشرين، أي، حوالي قرنا من الزمن، والتي تعتبر بمثابة أصدق مصدر لدراسة تاريخ وتراث سوف. ومما لا شك فيه أن المهام الملقاة على عاتق المحاكم الشرعي كانت متعددة، إذ تقوم بمهام قاضي الأحوال الشخصية، ومحكمة للتجارة، وفض بعض الخلافات البسيطة بين أفراد المجتمع السوفي.

وبما أن رسم المحكمة الشرعية عبارة عن وثيقة قانونية، وهذه الأخيرة تُعرف من الناحية العلمية بأنها، "المكتوب الذي صيغ في قالب خاص مناسب للظرف والحال"؛ وهو ما يؤكد على حقيقة مفادها أن، الوثيقة ينبغي أن تُدون

في صيغ معينة أو قوالب لفظية خاصة، تعكس الهدف من وراء كتابتها, وتلك القوالب أو الصيغ قد تكون موضوعة مسبقاً وفقاً لنوع التصرف المراد تدوينه في الوثيقة, أو المراد كتابة الوثيقة لأجله[1]، وهذا ما نستشفه من خلال أنواع الحجج المدونة في أرشيف سجلات المحاكم، فتكاد تكون صيغ عقود الزيجات مثلا واحدة تِبعا لنوع الزواج، والاختلاف غالبا ما يكون مرده إلى كتاب المحاكم، حيث أن بعضهم يعتمد الاختصار دون التفصيل في عناصر الزيجة، من مهر وشروط تابعة؛ وإنما يكتفي بالعبارة، "على صداق المُقل وجهاز المُقل"[2]، أو العبارة، "على صداق أمثالها والحوايج المعتادة في البلد"[3]، وكما هو متداول في عصرنا هذا القول، "وفليْكات (أقراط) مثل بنات عمها"، وقد اعتبرها البعض ايجابية تتوخى التيسير في المهور؛ ولكن ما خُفي من تجهيز وتأثيث وتعسير كان أعظم.

ويحتوي أرشيف سجلات المحاكم على معلومات تاريخية دقيقة في وصفها متنوعة في إيحاءاتها ومضامينها، تلقي الضوء على جوانب حياتية متعددة ولا تقتصر على جانب دون الأخر. فتعالج الجانب السياسي والتفاعلات السياسية في المدينة وجوارها كما تلقي الضوء على الوضع الاقتصادي، والعلاقات الاقتصادية المتشابكة داخل المجتمع. بالإضافة إلى تخصيصها جانبا مهما من حججها للعلاقات الاجتماعية وتفاعلاتها على الساحة السوفية بشكل خاص.

1- حسن خليل محمد خليل، "سجلات المحاكم الشرعية ودورها في التأريخ للتشريع الإسلامي في مصر العثمانية"، [على الأنترنيت]، نشرت فى 19 مارس 2012.
http://kenanaonline.com/users.

2- محكمة الوادي الشرعية، السجل: رقم 12، عقد رقم: 1021، سنة 1311/1893هـ.

3- محكمة الوادي الشرعية، السجل: رقم 15، عقد رقم: 158، سنة 1314/1896هـ.

كما أنها تمس بشكل فعال التركيبة الاجتماعية والأسرية لإفراد المجتمع، والفئات المجتمعية المختلفة خاصة النخبة. وأول ما نستفيده من هذه السجلات أسماء القضاة وتواريخ جلوسهم للقضاء، من خلال الختم المثبت أعلى الصفحة في الوثائق (العدايل) التي تمنح للمتقدمين للمحكمة، أو ختمه الدال على نهاية الشهر بالنسبة للرسوم المدونة في سجلات المحكمة. وقد اعتادت هيئة المحكمة إثبات اسمائهم بخط تذكاري ملحوظ مدون أسفل الحجج، والتي تضفي الصفة الرسمية على العقد؛ ورَسمُ التوقيع في نهاية العقد دليل على إغلاقه، ويتضمن كل توقيع اسم صاحبه ونسبه. ولهذا فإن رسوم المحاكم تعتبر أوثق مصدر، وتمتاز بالصدق إلى أبعد الحدود، بعيدا عن شبهات التزييف، وتفتقر حججها للذاتية، وتتحلى بالموضوعية دون تصحيف وتحريف.

وتتألف خزانة أرشيف المحاكم الشرعية بالوادي على نوعين من السجلات، منها ما يتصل بمسائل الحياة اليومية التي كانت تعرض على القضاة، وتسمى السجلات العادية، وهي غير مرتبة حسب المواضيع فالسجل تدرج فيه أنواع المعاملات والمبادلات التي كانت تتم بين الساكنة، وزيجاتهم وطلاقاتهم، وصداقاتهم، وكفالات الأيتام.. وتساعدنا هذه الوثائق على سبر الأوضاع الاجتماعية للعائلات، وتجانسها، وخلافاتها[1]. وبالإضافة إلى ذلك نجد سجلات تتصل بالمواريث، حيث تلقي الضوء على مسائل التركات. وهكذا فإن وثائق المحكمة الشرعية تحتوي على كمية وافرة من المعلومات التي يمكن تصنيفها

1- موسى سرور، "أرشيفات القدس الإسلامية، مصادر لمسألة الوقف في الفترة العثمانية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج. 16، ع. 63، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيف 2005، ص. 115.

إجمالا كما يأتي:

4-1- الشؤون الاجتماعية والأسرية

تدرج السجلات زيجات المجتمع وطلاقاتهم، وما يتصل بذلك في شأن الأطفال والرضع عند إعادة الزواج. كما تطلعنا على بعض العادات والتقاليد الممارسة في أوساط العائلات السوفية، وتساعدنا هذه الوثائق على إيضاح طبيعة العلاقات الاجتماعية سلبا أو ايجابا.

ومن جانب آخر تطلعنا سجلات المحاكم الشرعية بالوادي على التركيبة العروشية لمجتمع المنطقة؛ من خلال منظومة التسمية للأفراد الذين يتقدمون للمحكمة، وعلى العائلات الوافدة(البرانية) القاطنة في الوادي، ومن أسماء هذه العائلات نستدل على المناطق التي قدموا منها مثل الصفاقصي أو البسكري أو المهنة التي يعملون بها، كفلان الفلاني صباغ الجرابة؛ أي حرفته صباغة الزرابي، وفلان بن فلان السبايسي، وهي فرقة من الأهالي المجندين في الجيش الفرنسي. كما تطلعنا على العلاقات الاجتماعية القائمة بين العائلات السوفية خاصة علاقات النسب، وكثيرا ما يستعمل كتاب المحكمة كلمة "القبيل" أو "قبيلة"؛ وتدل على المذكورين ينتميان إلى قبيلة واحدة. ومن خلال عقود الزواج أيضا، نستدل على العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع السوفي، ومعرفة مدى انفتاح أو انغلاق هذه العائلات على بعضها البعض خاصة على الصعيد الاجتماعي.

كما أن سجلات المحكمة الشرعية تفيدنا في تحديد مكانة المرأة من الأسرة التي تنتسب إليها، وموقعها في المجتمع المحلي الذي تعيش فيه. بالإضافة إلى ما يتعلق بحق التصرف فيما تملكه من مال وعقار، أو ما يتصل بالمفاضلة بين

الذكر والأنثى في الانتفاع بالوقف مثلا أو الميراث أو التركات[1]. ومن ذلك فقد، "وقَّف الأشيب السيد محمد الشريف على محمد الحبيب وشقيقه محمد الأخضر ابني ابنه بالقاسم الصغار الذين في حجره، جميع حصة النخيل الكاينه بالغوط الكبير بجر الصحن ... تحبس تلك الحصة على من ذُكر وعلى من يولد لهما من الأولاد دون الإناث[2]. وبالرغم من ذلك نجد بعض النساء السوفيات من يتوفر لهن المال عن طريق الميراث أو غيره، فبعضهن يجَدن على أزواجهن بما يملكن لمساعدتهم على تحمل أعباء الحياة القاسية آنذاك، وقد تم ذلك كما أفصحت السجلات بعدة أشكال، فمن ذلك ما كان عن طريق القرض أو الدين. ومنهن من يتقدمن للقاضي رفقة الزوج لتوثيق الدين، أو يقوم هذا الأخير بالاعتراف أمام المحكمة بالدين الذي بذمته لصالح زوجته، ومنه، فقد اعترف المكرم الأشيب مبروك بن زغدود أنه وبماله لزوجته هنيه قبيله اثنان وتسعين ريال وثمن ريال كذلك سلف الله الإحسان، وقد رهن له جميع السبخة المشجرة نخيلا، وثلاثة أرباع من حوشه الكاين بحاضرة المصاعبة؛ حتى تستوفي حقها من ذلك عند حلول الأجل، أو عند الوفاة[3].

وما تجدر الإشارة إليه، هو وجود بعض التنظيم كما أسلفنا في أساليب كتابة الوثائق وإجراءات سير الدعاوى ونظر التصرفات, وعلى سبيل المثال الصيغ المتعلقة بوثائق الزواج والتي دونت بسجلات المحاكم الشرعية في الوادي, فمن المعروف أن هناك أركاناً فقهية أساسية لتصرف الزواج لابد أن تشتمل

1- **المرجع نفسه.**

2- رسم وقف ذري، ع. 324، الصادر عن المحكمة الشرعية بالوادي، مؤرخ في: 07 رمضان 1301هـ الموافق لـ 1884/06/30.

3- رسم قرض، ع. 1626، الصادر عن المحكمة الشرعية بالوادي، مؤرخ في: 12 شوال 1289هـ.

عليه الوثيقة عند كتابتها بالمحكمة مثل: الصيغ التي تدل على العاقد، والمعقود عليه، والصداق، والولي والشهود، وبمطالعة وتفحص تلك العقود بدقة تبين توافر تلك الأركان بوثائق المحاكم, فمن ذلك العقد المسجل تحت رقم 286 بالسجل الرابع بمحكمة الوادي، ونصه الآتي: « تزوج أحمد بن سعد بن علي الكوينيني بحد[1] (كذا) بنت أحمد بن محمد القبيل على صداق المثل وجهاز المثل العاقد عليها والدها وقبل الزوج النكاح لنفسه وعرف بهما الحاج أحمد بن محمد وكتب وقت نيابة (الأخير) صاحب المحكمة بكوينين وورماس قيده يوم الاربعاء السابع عشر من شعبان سنة 1301هـ واحد وثلاثمائة وألف الموافق للحادي عشر من جوان سنة 1884م أربعة وثمانين وثمان مائة (كذا) وألف أجرته أربعة فرنك».

عثمان بن أحمد (باش عدل) محمد بن الشريف (القاضي) علي شاوش بن محمد (عدل).

4-2- الشؤون الاقتصادية

تبوح السجلات بقدر كبير عن شؤون المجتمع في الجانب الاقتصادي عبر عقود الدين والدين المنجم، وعقود البيع والشراء، والعقود الناقلة للملكية بغير عوض كالوصايا والهبات والصدقات، وكذا العقود الواردة على منافع كالقرض والقراض، وعقود القسمة والوقف.

فتكشف لنا وثائق محكمة قمار، عن بعض أملاك أحد كبار التجار في المنطقة، الذين يروى عنه أنه كان يكيل المجوهرات الثمينة(اللويز) بالصاع؛ وهو دلالة واضحة على سعة وثراء، وإنه لذو فروة في المال وثروة، إنه المكرم: "محمد بن حامد بن رزق" وهو من سكان الدبيلة حوز المحكمة المزبورة، وقد

1- حِدّي بالياء، وهو اسم أنثوي يشتهر في منطقة سوف، وهو تشاؤم من إنجاب الأنثى، والتفاؤل بالحدْ من جنسها؛ لأن السوافة كغيرهم يتبرمون من ميلاد الأنثى، ويدعونها بالحطّابة.

كان يملك عدد كبير من النخيل يصل إلى حدود 1000 نخلة، والوثيقة التي بين أيدينا توضح بأنه باع الى قبيله الكهل "علي بن نصيب بن مبروك الدبيلي" أربعين غرارة تمر وخمسين قطعة كسوة صوف عمل الدبيلة، وحاز عنه ذلك باعترافه بثمن قدره ألف وثمانمائة وخمسة وسبعون 1875فرنك، مؤجل العدد المذكور الى انصرام حول كامل من تاريخه[1].

ويدل رسم ثاني على أن محمد بن حامد المزبور من كبار التجار الذين يتوفرون على سيولة كبيرة؛ وقليل ما هم في ذلك الوقت من عموم السوافة. فقد "ابتاع في هذا الرسم جميع الحصة المشجرة نخيلا التي للأشيب محمد النايلي بن الحاج بوبكر البهيمي بأرض بالقاسم بن يوسف بجر الدبيلة الشرقي المنجر له بالشراء من محمد بن ساري الدبيلي الثابتة على ملكه برسم من المحكمة مؤرخ في أوت سنة 1912م عدد 121، بثمن قدره 4250 فرنك، قبض البائع 1500 فرنك والباقي على كرات (دفعات) ... وقد تقرر المعرفة من السيد محمد السايح بن حمود القيد قايد الدبيلة والبهيمة"[2]. وفي رسم آخر التاجر نفسه "يشتري أربعة أقباب (كذا) الكاينين (كذا) لهم بذكرهم بحوش أبناء احميده بشارع مَحمد بن علي بحاضرة الدبيلة من البائعات له حرة وفاطمة وخديجة بنات أحمد بن احميده ... واعترفن بقبض جميع الثمن المذكور وبرئت ذمة المبتاع"[3]. وهذا

1- رسم بيع نخيل، ع. 153، الصادر عن المحكمة الشرعية بقمار، مؤرخ في: 28 شعبان 1318هـ الموافق لـ 1900/09/21.

2- رسم بيع نخيل، ع. 1028، الصادر عن المحكمة الشرعية بقمار، مؤرخ في: محرم 1331هـ الموافق لـ 1912/12/12.

3- رسم بيع قباب، ع. 1198، الصادر عن المحكمة الشرعية بقمار، مؤرخ في: 13 ربيع الثاني 1305هـ الموافق لـ 1887/09/28.

يدل دلالة واضحة بأن المبتاع وسع الله عليه في الجاه والمال؛ في حين أن أغلب مشتريات عامة الناس تكون بالدين المنجم، وقد يصل التأجيل الى أكثر من ثلاث سنوات كما دلت نصوص عقود الدين بالأجل، والتي شكلت الحيز الأكبر من الرسوم المثبتة في سجلات المحاكم الشرعية بالوادي.

وكشف أرشيف سجلات المحكمة الشرعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأن العملة السائدة في المنطقة هي "العملة الفرنسية"، فمنذ بداية المحكمة 1854م إلى جانفي 1885م كان كتاب المحكمة يدونون ثمن الأشياء ومبالغ الصداق بـ "الريال طرباقة رواج سوف" (رطجس)، إلى جانب الدورو[1] كما دلت كثير من عقود البيع والشراء والزواج (الأصدق)، ويتضح من خلال عقود الزيجات، أن، المبلغ المالي للصداق في الوادي، يتراوح بين 10 فرنك و75 فرنك كحد أقصى، وقد شكَّل المبلغ 12.5 ف، وما يعادلها برطجس، القيمة الشائعة في مبلغ الصداق. إلى جانب المنافع المكملة للصداق، من ألبسة وحلي وأحزمة، حيث أصبح الكثير من مسمياتها في أدراج الماضي، ولم يعد لها ذكرا في عصرنا الحالي.

ومن جانب آخر تقدم لنا السجلات معلومات دقيقة حول أسعار العقارات سواء في مدينة الوادي أو المناطق التابعة لها إداريا، ففي رسم صادر عن محكمة قمار، يوضح سعر مساحة تراب والمقدر بسبعة وثلاثون دورو ونصف، القطعة التي اشتراها كل من، المكرم محمد بن حامد بن رزق، والأخضر بن عبد الستار، وأحمد بن محمود، من البائع لهم علي بن خليفة بن نصيب الكاينه

1- وهي قيمة محددة من الفرنكات الفرنسية حيث 1 رطجس = 1.25 ف/ 01 دورو = 5 فرنك/ 01 فرنك = 20 صوردي/ 01 صوردي = 20 سنتيم. علي غنابزية، المرجع السابق، ص. 194.

له بذكره بين ملك المبتاعين[1]، ورغم أن كاتب المحكمة لم يعطي معلومات حول قدر مساحة القطعة؛ إلا أنه يمكن أن تعطينا إشارات حول سعر العقار في أواخر القرن 19م؛ وبالتالي فدراسة إحصائية مسحية لعقود البيع والشراء في فترات زمنية مختلفة تمكننا من تتبع التطور الاقتصادي ورصد ارتفاع الأسعار أو انخفاضها في منطقة جغرافية محددة، ومن ثم معرفة مدى زيادة الطلب على شراء أو إجارة العقارات؛ وكما تمكننا من معرفة هوية المشتري والبائع، أو المستأجر والمالك، وتحديد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها كل منهما. الأمر الذي يساهم في معرفة ليس فقط التطور الاقتصادي في المدينة؛ وإنما أيضا في رسم خريطة تفصيلية للوجود الأجنبي والمحلي، وملكية كل منهما وأماكن تواجدهما في المدينة، وربط ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة[2].

وقد أخذت حصة الأسد من مجموع عقود البيع، العقود التي تخص عملية "الدّين، والدّين بالتقسيط"؛ وسبب التجاء السكان إلى الدّين هو الفقر والفاقة، وضعف الدخل الفردي، وانحصار الثروة والسيولة المالية في سوف عند كبار التجار والملاك وبعض الاداريين؛ الأمر الذي جعل أكثر الناس، ولسدِّ حاجاتهم يضطرون إلى الاستدانة. ويفتتح الكاتب هذا النوع من العقود بالعبارة: "ترتب بذمة"، وهو إقرار بالدّين أي، أن، المدين لا تبرئ ذمته إلا بالدفع الواجب عليه شرعا. والركن الثاني هو ذكر طرفي الدين أي، المدين وربُّ المال، ثم الثمن والمثمن، فيقال: "133 رطجس ثمن حمار ودهان". في أكثر الحالات لا يقبض

1- رسم بيع مساحة تراب، ع. 141، الصادر عن المحكمة الشرعية بقمار، مؤرخ في: 23 ربيع الثاني 1306هـ الموافق لـ 1888/12/26م.

2- موسى سرور، "**سجلات محكمة القدس...، المرجع السابق.**

الدائن ولا فرنكا واحدا، لذا فإنه يحرص على مستحقاته ويحدد مع المدين أجلا مسمى.

وقد وجدنا أن اغلب الآجال بالأشهر تكون إلى أكتوبر (الخريف) موعد جني التمور؛ والتي يستفاد من ريعها لتسديد ما على المدينين من ديون. ومنها ما يتعدى إلى الحول أو الحولين أو أكثر من ذلك، ومن أجل التخفيف على المَدين خاصة إذا كان المبلغ مرتفعا، فإنه يدفع دينه على كرات (بالتقسيط) بالاتفاق مع الدائن. والركن الرابع: هو "الرهن" ومن أجل تأمين الدائن على دينه فإنه يطلب من المدين رهنا ليستوفي منه حقه عند حلول الأجل، ويتجلى ذلك في العبارة الآتية: "وجعل المدين تحت رب الدين خمسة نخلات من ملكه رهنا بيده ليستوفي ثمنه منهم". وقد أطلعتنا بعض الحالات على وجود طرف ثالث وهو، "الضامن" الذي يُعَرِّف بالمدين خاصة إذا كان من خارج المدينة (براني)، كما عرَّف "عبد الله بن عثمان بن احميدة المصعبي" بالعقبيان اللذان ترتب بذمتهما دينا لصالح "الحاج أحمد بن اعلية المصعبي"[1].

وأما إذا كان العقار المَبيع حانوتا، فإنه يذكر موضعه داخل الأحياء أم في السوق؛ لأن الحانوت الذي يوجد في السوق يكون ثمنه مرتفعا، ومثال ذلك: "اشترى شاب من أمه حانوت الكاين بالسوق الكبير، المفتوح شرقا، قبلته (جنوبا) عبد الله بن احميدة، وجوفا (شمالا) أبناء نصيب الحداد، وغربا الجامع وشرقا براح السوق الكبير، وبما له من حدود وحرم وحق واحترام ومنفعة، وطريق داخلا وخارجا[2]. ويتضح مما سبق، بأن رسوم البيع والشراء تفيدنا بمعلومات هامة حول

1- محكمة الوادي الشرعية، السجل: رقم 04، عقد رقم: 62، سنة 1299/1882هـ.

2- محكمة الوادي الشرعية، السجل: رقم 04، عقد رقم: 144، سنة 1299/1882هـ.

الوضعية الاقتصادية لمنطقة وادي سوف، والنسيج العمراني للحواضر والقرى السوفية.

4-3- المواريث والتركات

تشتمل الحجج المتعلقة بمسائل الإرث على معلومات ذات أهمية بالغة حول، بنية العائلات السوفية وحجمها، وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وأماكن إقامتها، وتعطي تفاصيل عن مقتنيات البيوتات، من أثاث وأملاك عقارية ومنقولة.

ويمكننا الاطلاع من خلال نصوص قسم الترايك والتقديم على المحجور المدونة في سجلات محكمة الوادي، على تفاصي مهمة توضح مستوى المعيشة، ومدى درجة التحضر للسكان. ففي عرض لمتروك هالك يدعى "زكري بن خيشة" الذي انحصر ارثه في زوجته حفصية وخمسة أولاد منهم اثنان ذكور وهما، محمد وعلي، وثلاث بنات وهن: هنية وحدي ومبروكة، وقد اشترط قبل وفاته أن ثلث مخلفه من عقار وغيره لأولاد ابنايه (كذا) محمد وعلي وما يتزايد لأبنايه المذكوران، ... فخلف شق مشجر نخيلا ببلد الوادي بجر عميش محتوي على خمسة وثلاثين نخلة، وحوش جوف المفتح، وخمسة شياه معز، وأربعة أفلجة، وفراش المفسر عنه بالقطيفة، وزوج قصاعي، وزوج غرايرا[1]. ويعتبر امتلاك العدد المذكور من النخيل؛ يدل على اكتفاء المتوفى في حياته، ويملك مخزونا سنويا لا بأس به يكفيه لسد حاجته الغذائية على الأقل، ناهيك عن ريع بيع الزائد عليه من تمرها.

1- رسم تركة، ع. 21، الصادر عن المحكمة الشرعية بالوادي، مؤرخ في: 28 شعبان 1282هـ.

ونستفيد من رسم متروك آخر للمرحوم، "أحمد بن عمر بن اللموشي العشي الفقي من قبيلة الحليلات" معرفة بعض أثاث البيت السوفي أواخر القرن 19م، وتم إحصاء مجموعة هائلة من أنواع الحلي الذهبية والفضية التي تتحلى بها النساء السوفيات آنذاك، بحيث دوَّن الكاتب الآتي: "... وخلف موروثا شق نخيل كاين ببلد الوادي، وحوش بحاضرة الأعشاش، وأثاث وديون، أما الأثاث: سطل نحاس، وقدر معد للطبيخ، ونحاسة، وأربعة قصاعي اثنان كبار واثنان صغار، وزوج طسان فخار، وزوج معاجن فخار، وسداية منسج، وسبعة غرايز، ومكحلة، وزوج برانيص جدد، وزوج أزيار، وقطيفة افراش، وصندوق وزوج أفلجة، وزوج خوابي زيت". ... وخلف حلي ذهب وفضة، مصنوع أول من ذلك زوج صفايح ذهب، وسخاب ... بها ستة محابيب ذهب ونصف محبوب، ومطرق له زوج أنصاف محبوب، وزوج بوخدوج فضة تونسي، وزوج حدايد فضة، وزوج بوكبير فضة، وزوج احزام فضة، وكذلك اخلال[1].

5- طرق منهجية للتعامل مع أرشيف المحاكم الشرعية

تواجه الباحث صعوبات جمة أثناء دراسة وثائق وسجلات المحاكم الشرعية، فمن رداءة الخط أحيانا وصعوبة قراءته على الدارس المستجد، أو التداخل ما بين اللغة العربية الفصحى والعامية. كما تواجه الباحث مشكلة ضبط المصطلحات المستعملة في الوثائق الشرعية؛ وذلك لصعوبة تحديد مفهوم المصطلحات المستعملة في صياغة الوثيقة، من حيث المعنى المقصود منها خاصة المصطلحات القانونية والفقهية، أو الأسماء الواردة سواء الأسماء الشخصية أو غيرها، بحيث يلتبس على الباحث المبتدئ ضبط دلالات العديد

1- رسم تركة، ع. 61، الصادر عن المحكمة الشرعية بالوادي، مؤرخ في: 15 صفر 1286هـ.

من الألفاظ[1]؛ لذلك يتطلب منه الصبر والأناة والمواظبة حتى يمكن له أن ينتفع بمضمونها وأن يستفيد من دلالاتها التاريخية.

ولزاما على المتعامل مع وثائق المحكمة ضبط قائمة أولية للمصطلحات اللغوية الدارجة، والألفاظ الفقهية المستعملة في السجلات حسب مكان وزمان الوثائق التي يدرسها. كالاختلاف الزماني والمكاني في المفاهيم والمصطلحات الواردة في السجلات.

إن هذه الصعوبات التي يواجهها الباحث في التعامل مع سجلات المحكمة تنعكس في الطريقة التي يتعامل بها مع مضمون تلك الوثائق، وبالتالي على نتائج دراساته، والتي تتنوع حسب منهج الباحث وإمكانياته ونوعية موضوعه. وقد حدد المختصون في دراسة مثل هذه الوثائق ثلاث طرق منهجية؛ لمعالجة وثائق وسجلات المحكمة الشرعية، ولعل أهم تلك الأساليب تتمثل في الآتي:

5-1- الطريقة الاستعراضية التقريرية

وتركز هذه الطريقة في الغالب على سرد الاستشهادات، وذكر الأمثلة العديدة من الوثائق؛ لإقرار الحقائق التاريخية، والتدليل أو إثبات الأفكار المتعلقة بموضوع الاستشهاد، وذلك بهدف إقناع القارئ بها وجعلها من قبيل المسلمات؛ وبالتالي تتصف الأبحاث القائمة على هذه المنهجية بالتعميم والسطحية والعرض الأدبي، وهذا ما يجعل هذه الطريقة الاستعراضية التقريرية كما يرى سعيدوني لا ترقى إلى مستوى البحث التاريخي الأكاديمي، إن لم تكن مجرد صنف أدبي وتقرير وصفي[2].

1- موسى سرور، "**سجلات محكمة القدس..**، **المرجع السابق**.

2- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 95.

5-2- الطريقة الاستقرائية الانتقائية

والتي يقوم فيها الباحث باختيار وتحديد عينات قد تكون مدروسة أو تكون عشوائية من خلال الحجج الواردة في سجلات المحكمة، فنلجأ إلى ما يلجأ إليه علماء الإحصاء إلى "العيّنة المُعبِّرة"[1]، والتي يتم اختيارها بكل دقة وعناية، وذلك لتجنب الاستعراض والبعد عن السطحية والتعميم؛ إلا أن الباحث المُتَّبع لهذه المنهجية لا يصل في بحثه إلى مستوى الدراسة الإجمالية المفصلة التي تغطي جوانب الموضوع وأبعاده الزمنية والمكانية، فيظل جهده يفتقد إلى النظرة الشاملة، وان كان يتصف بالعمل النوعي والدقة العلمية[2].

فعلى الرغم من التزام الباحث بالمنهج العلمي، يظل عمله غير تام، نتيجة نقص في المعلومات، ووجود فراغات في سياق البحث وفي صلب الموضوع، وفي تواصل الزمان والمكان، فاختيار العينة في العلوم الاجتماعية عامة والتاريخ خاصة متعذر، لأنه لا يمكن تعميم نتائج دراسة عينة على موضوع يتطلب المسح الشامل، فالعينة باعتبارها اختيارا عشوائيا لا يخلو من المصادفة والتحيز، فهي لا تمثل إلا ذاتها، وان تعميم نتائجها يؤدي لا محالة إلى أخطاء.

وهذا عكس العلوم الطبيعية التي تمثل فيها العينة الأسلوب والمنهج العلميين[3].

1- فاطمة الزهراء قشي، "المنهج الكمي في الدراسات التاريخية"، [على الانترنيت]، نشر في 2012/04/05:

http://historyofalgeria-behloul.blogspot.com.

2- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 95.

3- عقيل حسين، فلسفة منهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999، ص ص. 208-217.

5-3- الطريقة الإحصائية الشاملة

تعتمد هذه الطريقة، الجرد الكلي في دراسة محتوى الدفتر كله أو كل السجلات؛ أي الإلمام الكامل بمحتوى الوثائق[1]، ثم القيام بتصنيفها بحسب الدراسة أو الموضوع؛ بغرض دراستها واستخلاص المعلومات التاريخية منها، وتوزيعها على جداول محددة، حسب طبيعة مادتها ونوعية المعلومات التي تتوفر فيها، قبل رصد مضامينها وتحليلها ووضع بيانات إحصائية وخطوط بيانية خاصة بها؛ ما يجعل هذه الطريقة تتماشى والمنهج العلمي القائم على حصر المعلومات وتحليلها ونقدها وتسجيل دلالاتها، بعيدا عن التعميم والأفكار الشخصية. إن هذه الطريقة، تقدم الحل الأنسب للباحث للاستفادة من وثائق المحاكم، وتمثل الطريقة السليمة في استغلال المعلومات التي تتضمنها استغلالا منهجيا؛ إلا أنها تتطلب جهدا كبيرا ووقتا طويلا يتجاوز قدرات الباحث، ويستوجب العمل الجماعي المنظم. الأمر الذي يقلل من انتهاج الباحثين لهذا المنهج رغم نجاعته[2].

وحتى يصل الباحث إلى نتيجة أفضل في دراسته لوثائق وسجلات المحاكم الشرعية، علية الجمع بين الطريقتين، الطريقة الاستقرائية المعتمدة على دراسة العينات والطريقة الاحصائية، وهذا باختيار عينة معبرة في دراسة كمية، ويجب معرفة الكمية الإجمالية للعقود/المادة المدروسة/ وانتقاء نسبة 10 أو 15 في المائة منها موضوع الدراسة، ويتم الاختيار بطريقة عشوائية لكنها منظمة

1- فاطمة الزهراء قشي،"المنهج الكمي.."، المرجع السابق.

2- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 96؛ موسى سرور، "**سجلات محكمة القدس..**"، **المرجع السابق**.

ومقننة[1]، بحيث يعمد الباحث في دراسته للوثائق إلى التوسع في اختيار مصادره، وتحديد قاعدة مواصفات للمعلومات حتى تتلاءم وطبيعة المادة التاريخية التي تتوافر عليها وثائق المحاكم ونوعية المعلومات التي يتطلبها موضوع البحث[2]. وقد اعتمدنا هذه الطريقة في رسالتنا[3]، التي تتناول بالدراسة المجتمع السوفي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، طبعا بالاستناد إلى نصوص المحاكم الشرعية، وسبر أغوار الحياة العامة للمجتمع المذكور وفقا للعينة المعبرة، مع اللجوء إلى سنوات خارج العينة تشمل المجال الزمني المحدد للدراسة وهذا للمقاربة والمقارنة، وقد توصلنا من خلال ذلك إلى حقائق تاريخية نراها مهمة.

خاتمة

وختاما يمكن القول، إن مجالات البحث التاريخي المرتبطة بأرشيف وثائق المحاكم الشرعية، تساهم بشكل فعال في تجديد نظرتنا لقضايا التاريخ المحلي؛ وبذلك يمكن لنا تجاوز السرد التاريخي للأحداث والوقائع والتعليق عليها، إلى طرح إشكاليات تاريخية والبحث عن الإجابات المقنعة لها، انطلاقا من المصادر التاريخية الأولية والأصيلة، والمتمثلة في أرشيف المحاكم الشرعية. وتشكل هذه الأخيرة في وادي سوف مصدرا تاريخيا مهما لا يمكن الاستغناء عنه أو تجاوزه، بل المصدر الأول والأساس للتعرف على الحياة اليومية للسوافة، ومعرفة مدى انفتاح أو انغلاق هذه العائلات على بعضها البعض في فترة زمنية تزيد عن

1- فاطمة الزهراء قشي، المنهج الكمي.."، المرجع السابق.

2- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص. 96.

3- والموسومة بـ "مدينة الوادي.. الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال سجلات المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن 19م.

قرن. كما أن أرشيف المحاكم يوفر لنا الوسيلة الملائمة والطريقة الأنجع لتجديد نظرتنا وإعادة فهمنا لتراث المجتمع السوفي خلال العهد الاستعماري.

ونهتدي من خلال هذه الكنوز من الأرشيف، إلى مادة علمية مهمة ومتنوعة في مختلف النواحي قلما نجدها في المصادر الأخرى؛ فهي تقدم لنا كماً كبيراً من المعلومات عن طرق تنفيذ الشريعة والتقاضي، ورسوم التقاضي، وهيئة المحكمة، والقضاة والنواب وأسمائهم وألقابهم ومُدد ولايتهم وطريقة جلوسهم وترتيب المتقاضين، والشهود العدول في المحاكم والكتّاب، وهي أيضا سجل قضايا الزواج والطلاق والمهور والوصية والإرث والتركات، كما تشمل معلومات قيمة عن حجم الأسرة وأسماء العائلات السوفية والألقاب الاجتماعية المختلفة، علاوة على بعض المظاهر الاجتماعية، مثل: الأطعمة، والأشربة، وأثاث المنازل..

ويقدم أرشيف المحاكم الشرعية، معلومات غزيرة عن دُور السوافة وهيئتها، وحارات القرى والحواضر وأزّقتها وأسواقها وغيطانها (واحات النخيل)، وما فيها من دكاكين وأسماء أصحابها. كما تمدنا بمعلومات قيّمة عن الجهاز الإداري العربي، والأوقاف وملكية الأراضي وأنواعها وأسماء مالكيها وطرق استغلالها، والأوزان والمكاييل والمقاييس، إضافة إلى الثروتين النباتية والحيوانية. كما يزخر أرشيفها بالحجج التي تتناول بيع العقارات وشرائها وأثمانها، والنقود المتداولة وقيمة الأسعار والمشتريات.

وقصارى القول، يمكن اعتبار أرشيف المحاكم الشرعية في وادي سوف أو غيرها من المناطق، تراث مادي مهم لصون وحفظ الذاكرة الوطنية، خاصة وأن تلك السجلات أصبحت في حالة لا تحسد عليها وفي وضعية تُؤلم من يدرك ما تحتويه من مادة تاريخية وفيرة. وفي آخر مداخلتي أرفع طلبي إلى الهيئات

الرسمية؛ بتمكين الباحثين من استغلال أرشيف المحاكم الشرعية بالجنوب الجزائري المودع لدى الموثقين الخواص. كما أوصي الدارسين والطلبة والمهتمين كي يكرعوا من مناهل هذا النوع من الأرشيف، ويسبروا أغواره، ويتعمقوا بين حججه ورسومه وعقوده، وسيجدون متعة الحصول على المعلومة التاريخية النادرة، والتي هي مبتغى ومُراد كل باحث.

وثائق جمعيات يهود الجزائر المحفوظة في أرشيف ولاية الجزائر

Documents of the associations of Algerian Jews preserved in the archives of the province of Algiers

✍د/ أمال معوشي
جامعة المسيلة
amel.maouchi@univ_msila.dz

الملخص

يعد أرشيف ولاية الجزائر من بين المراكز الأرشيفية المهمة على المستوى المحلي، حيث يحتوي على عدد من الوثائق التاريخية المتنوعة ومن بينها الوثائق المتعلقة بالجمعيات المصرح بها من 1903 إلى 1962في عمالة الجزائر، والتي تأسست في إطار قانون الجمعيات الفرنسي الصادر عام 1901، وتشكل الجمعيات اليهودية قسما من الجمعيات الفرنسية، وهي التي نريد التركيز عليها في هذه المساهمة والإشارة إلى نوعها وتصنيفها، مع العلم أن هذا الأرشيف الذي قمنا بزيارته خلال فترة انجازنا لأطروحة الدكتوراه حول موضوع الجمعيات اليهودية، هو أرشيف ثري بوثائق الجمعيات الجزائرية والفرنسية لمن أراد البحث في هذا الموضوع.

Abstract

The archive of the wilaya of Algiers is among the important archival centers at the local level, as it contains a number of various historical documents, including documents related to the authorized associations from 1903 to 1962 in Algeria, which were established under the French Associations Law issued in 1901. jewish is part of the French associations, and it is the one we want to focus on in this contribution and indicate their type and classification, knowing that this archive, which we visited during the period of completing our doctoral thesis on the subject of Jewish

associations, is an archive rich in documents of Algerian and French associations for those who wanted to research this subject.

مقدمة

يحتل الأرشيف مكانة بالغة الأهمية في الدراسات التاريخية إن لم نقل أنه أساسها، والوثائق التاريخية هي أصل من أصول كتابة التاريخ وإذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها، وهي قاعدة عامة لا موضع للجدال فيها على حد تعبير أسد رستم[1]، والأرشيف بالنسبة لكل أمة ذاكرتها الرسمية، وجزء من هويتها، ودليل على استقلالها وسيادتها، وفي مبني الأرشيف يتم حفظ كل التراث التاريخي من وثائق تاريخية وخرائط وجرائد وكتب ومجلات وغيرها مما يحمل دلالة ومعلومة تاريخية، وقد عملت الجزائر كغيرها من الدول بعد استرجاع استقلالها على إقامة مراكز أرشيفية عبر ربوع الوطن ثم فتحت أبوابها للباحثين لإثراء دراساتهم التاريخية، فأسست مركز الأرشيف الوطني الموجود ببئر خادم بالجزائر العاصمة، كما اهتمت بالأرشيفات الجهوية على غرار الأرشيف الجهوي لقسنطينة ووهران، هذا بالإضافة إلى الأرشيف الموجود على مستوى كل ولاية وبلدية، ونريد من خلال هذه المساهمة تسليط الضوء على ووثائق الجمعيات المصرح بها ليهود الجزائر المحفوظة بأرشيف ولاية الجزائر، والتي تأسست في الفترة الممتدة من 1903 إلى غاية 1962.

وتجدر الإشارة إلى التأكيد على أهمية الأرشيفات المحلية ولفت أنظار الباحثين إليها، كما نأمل أن تأخذ حظها من العناية والتنظيم، وتسهيل أمر الاستفادة منها والقضاء على العراقيل التي تصادف الباحث أثناء زيارتها، من

1- الأصول بالنسبة لأسد رستم هي جميع الآثار والمخلفات التي تخلفت عن السلف مادية كانت أو مكتوبة وطبعا الوثائق التاريخية هي نوع من الأصول بالغة الأهمية في الكتابة التاريخية. ينظر: أسد رستم، مصطلح التاريخ، ط.1، تراث، مصر، 2015، ص.53

طلب الرخصة وطول مدة انتظارها، وصعوبة تدوين المعلومات، والفهارس القديمة وغيرها من العوائق، ورغم أن الأرشيف الوطني يحتل الصدارة بينها من حيث المحتوى والتنظيم، إلا أن أرصدة بعض الأرشيفات المحلية الأخرى لا تقل أهمية عنه من حيث الفائدة ودعم الدراسات التاريخية، ولها دور لا يستهان به في بناء التاريخ الوطني العام، ومخزونها من العلب والوثائق التاريخية المتنوعة ينتظر استغلال الباحثين وطلبة الدكتوراه على وجه الخصوص، وعلى سبيل المثال لا الحصر أرشيف ولاية المسيلة الذي يعد من حيث الرصيد التاريخي أرشيفا ثريا، خاصة الجزء الكولونيالي منه، الذي يشكل ذاكرة أساسية للإحاطة بالتاريخ المحلي لمنطقة المسيلة بصورة عامة، وقد أتيح لبعض الباحثين الاستفادة منه وإنجاز أطروحات أضافت الكثير لتاريخ المنطقة والجزائر،[1] وما يقال على أرشيف المسيلة يقال على غيره من الأرشيفات الولائية والبلدية التي مازالت تحتاج عناية أكثر، واستغلال من طرف الباحثين.

ويعد أرشيف ولاية الجزائر واحدا من بين الأرشيفات المحلية المهمة، وحسب تجربتنا المتواضعة فيه نستطيع التأكيد على أن مادة علمية تاريخية مهمة جدا موجودة بين جدرانه، إذ يحتوي على عدد لا بأس به من الوثائق المتنوعة في تاريخ الجزائر المعاصر، والجرائد والكتب التاريخية والخرائط، وقد اخترنا في هذه المساهمة التركيز على وثائق الجمعيات اليهودية المحفوظة فيه، والتي تعد جزءا من مجموع الجمعيات التي تم تأسيسها في الجزائر من

1- كمال بيرم، **وثائق الأرشيفات الكولونيالية المحلية ودورها في قراءة وبناء التاريخ الوطني العام الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة كأنموذج**، أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية: الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المنعقدة بتاريخ 18 نوفمبر 2016، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية رقم 1، 2018، ص 115،121.

طرف الفرنسيين والجزائريين، في ظل قانون الجمعيات الفرنسي لعام 1901، ولها فهرس خاص بها في هذا الأرشيف، ولكي تتضح بعض الأمور التاريخية رأينا أن نبدأ أولا بلمحة عامة عن حرية إنشاء الجمعيات عند يهود الجزائر، ثم نستعرض قائمة بأهم هذه الجمعيات.

1. لمحة عامة عن حرية إنشاء الجمعيات عند يهود الجزائر واستفادتهم من قانون 1901

تعتبر الجمعيات فضاء للعمل الجماعي التطوعي، وهي تنظيمات مستقلة تنشأ لأجل خدمة الأفراد وتقوم على جهودهم، وتهدف إلى خدمة قضية، أو جماعة، أو مصلحة، أو هدف مشروع، بوسائل سلمية ووفق طرق واضحة المعالم، والجمعية كتعبير عن التجمع السلمي والاختياري من أجل تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة، وجدت مع الإنسان ولها امتداد عميق في تاريخه، فهي جزء من طبيعته واحتياجاته الضرورية[1]، وهي "**شكل معلن من أشكال التنظيم الذاتي للأفراد...**"[2]، وكتعبير سياسي واجتماعي هي "**تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة، أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة**".[3]

وارتبطت حرية إنشاء الجمعيات في الجزائر أثناء المرحلة الاستعمارية

1- خالد بوصفصاف، **حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري**، ماجستير في القانون، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2009-2010، ص2.

2- خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية (عربي- فرنسي- إنجليزي)**، ط.1، سلسلة المعاجم العالمية، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1999، ص67.

3- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج.2، ط.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص81.

بالتشريع الفرنسي ذاته، الذي أقرها في البداية في فرنسا مطلع القرن العشرين عام 1901م، من خلال قانون الجمعيات الصادرة بتاريخ 01 جويلية 1901م، الذي كرس حق المواطنين في تنظيم أنفسهم في جمعيات دون إذن مسبق من الإدارة، ولم يصدر هذا القانون إلا بعد مجهود كبير هناك، واعتبر من أكبر الانتصارات في مجال الحريات العامة في فرنسا، لكنه لم يدخل حيز التنفيذ في الجزائر إلا بموجب المرسوم الصادر في 18 سبتمبر 1904م. مع العلم أن الجزائر قبل الاحتلال عرفت نوعا خاصا من المؤسسات والتنظيمات التقليدية كان لها نفس دور الجمعيات، فالتعاونيات وجمعيات الإغاثة والجمعيات الحرفية وغيرها، كانت موجودة ومنتشرة في الأوساط التقليدية للمسلمين، والتي اعتمدت على مبادئ التضامن والأخوة والإحسان والمساعدة المتبادلة، لكن الجمعيات الحديثة بمفهومها العصري لم تكن معروفة عندهم، بل إن انتشار هذا النوع من الجمعيات ارتبط بالمجتمع الأوروبي بالجزائر، وأدت الحرية التي كانت تتمتع بها هذه الجمعيات، وما كانت تقوم به من الدفاع عن حقوق الأوروبيين ومصالحهم إلى إثارة إعجاب الجزائريين وخاصة النخبة، فكانت الجمعيات الأوروبية بالنسبة للجزائريين أنموذجا يقتدي به.[1]

وتناول قانون 01 جويلية 1901 الفرنسي المتعلق بإنشاء وتسيير الجمعيات طرق وكيفية تسيرها، وكل ما يحيط بها من أمور، ووفقا للمادة الأولى منه فإن الجمعيات هي: "**الاتفاق الذي يتم بين شخصين أو عدة أشخاص، يضعون بموجبه وبصورة مستمرة معارفهم وقدراتهم في خدمة هدف غير**

1- Karima Ben Hassine, **La vie associative dans le département de Constantine 1901-1945**, thèse de doctorat d'Etat, département d'histoire et d'archéologie université Mentouri, Constantine, 2006, p82

تقاسم الأرباح"[1]. لقد أقر هذا القانون نوعا جديدا من الجمعيات، جمعيات حديثة، ذات سيادة، مستقلة عن الدولة، تؤسس وتدار بحرية من طرف أعضائها، فأصبحت كما عرفها عمار كارلي(Omar Carlier) : "**ذلك الهيكل القانوني، المقنن بالأسلوب الأكثر ليبرالية، في الفضاء الفرنسي، والذي يسمح بإعادة تنظيم خارج الدولة وفي مقابلها، من أجل قوة مجموعة متضامنة ومستقلة**"[2].

لكن مزايا هذا القانون طبقت في الجزائر على الذين يحملون صفة المواطن الفرنسي فقط[3]. أما بالنسبة للمسلمين فوضعهم كان مختلفا تماما عن المجتمع الأوروبي، وقد أشار محفوظ قداش إلى هذا الوضع بقوله: "**كانت حرية التجمع في 1919 تخضع لنظامين مختلفين: أحدهما خاص بالمواطنين الفرنسيين، والآخر بالمسلمين الجزائريين، في الواقع كانت حرية التجمع معترفا بها للمواطنين الفرنسيين ولأولئك الذين استثناهم قانون 05 جويلية من قانون نظام الأهالي، أما بالنسبة للمسلمين الآخرين فكان لا بد من تصريح لكل تجمع وكل مخالفة لهذه القاعدة كانت تواجه بأشد العقوبات، فإقامة الزردة... أو أي تجمع بمناسبة الحج مثلا لم يكن لها أن تتم أو تنظم إلا بتصريح، لقد كان تطبيق التشريعات القمعية جد قاس**"[4].

لقد استفاد من قانون حرية إنشاء الجمعيات في الجزائر الفرنسيون أنفسهم

1- للتوسع واطلاع على قانون الجمعيات الفرنسي الصادر عام 1901 يراجع,F. Lemeunier: **association**, **constitution, gestion**, **évolution**, 12edition, édition Delmas,2009

2-Karima Ben Hassine, op.cit, p84

3- Ibid, p88

4- محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، ترجمة أحمد بن البار، طبعة خاصة، ج.1، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص-ص.39-40

ومعهم اليهود، الذين تم تجنيسهم عام 1870م بموجب مرسوم كريميو (décret Crémieux) بصورة جماعية وإجبارية عدا يهود ميزاب وبعض مدن الصحراء[1].

فتمكنوا على إثرها من التمتع بكل الحقوق السياسية والمدنية، وأصبحوا فئة محظوظة فالتفتوا لأنفسهم ومصالحهم الخاصة، ودعموا حياتهم الثقافية بتأسيس الجمعيات وبناء المعابد التي نشطت حولها الجمعيات الرياضية والثقافية وكذلك التعاضديات والكشافة[2]، وغيرها من التنظيمات التي عملت على دعمهم والحفاظ على خصوصيتهم.

تأسست الجمعيات اليهودية الجزائرية وفقا لقانون 1901، وتعددت نشاطاتها حتى أنها فيما يبدو تجاوزت ثلاثين (30) جمعية[3] بصفة عامة[4] بغض النظر عن فروع كل جمعية وهذا في الفترة الممتدة من 1903 إلى 1962 والتي بلغ فيها العدد الإجمالي للجمعيات في الجزائر ما يقارب 2799 جمعية، منها

1- أمال معوشي، **يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1830-1870**، ط.1، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص215،193.

2- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، طبعة خاصة، ج.6، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص.398-402.

3-أشار عيسى شنوف إلى أنها كانت حوالي 70 جمعية ثقافية ولم تكن حسبه كافيه، فهي ضئيلة مقارنة بعدد اليهود في الجزائر ينظر: عيسى شنوف، **يهود الجزائر 200 سنة من الوجود**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص.138

4-عبد النور خيثر، **يهود الجزائر 1870-1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص. 104،63.

2501 جمعية فرنسية، و240 جمعية للمسلمين[1]، والجمعيات اليهودية من الناحية الرسمية هي جمعيات فرنسية، ويمكن الاستدلال عليها فقط من خلال أسماء أعضائها اليهود، أو بعض القرائن والإشارات الأخرى كأسماء الجمعيات نفسها المستوحاة من العبرية، أو وجود مراسلات بين الجمعيات وأفراد الطائفية اليهودية وغيرها من الدلائل[2]، لذا فإن المطلع على فهرس الجمعيات يجب أن لا يتصور أنه سيجد فهرسا خاصا بيهود الجزائر، مع العلم أنه كان بإمكانهم مشاركة المسلمين والفرنسيين جمعياتهم، في ما يعرف بالجمعيات المشتركة.

لقد تمتع يهود الجزائر بحرية الاجتماع والتجمع، وفي ظل قانون الجمعيات الفرنسي أسسوا جمعياتهم وأداروها بكل حرية، ولم يعكر صفو حياتهم الجمعوية إلا مرحلة "**فيشي**" خلال الحرب العالمية الثانية، بعد سقوط فرنسا في يد الألمان بتاريخ 14 جوان 1940، وتولي حكومة فيشي الموالية للألمان بقيادة الجنرال "**بيتان**" زمام الأمور، وعاش اليهود بعدها مرحلة صعبة، وانفجرت ضدهم قوانين معادية لهم في كل المجالات في فرنسا وامتدت إلى الجزائر، وسحبت منهم الجنسية الفرنسية بتاريخ 07 أكتوبر 1940 بواسطة قرار وزير الداخلية المرشال "**بيريطون**" وأمضاه المرشال "**بيتان**"، كما تم تأسيس "**مصلحة عامة للقضايا اليهودية**" للتكفل بمتابعة تطبيق القوانين المضادة على اليهود والتي ترأسها "**إكزافي فالا**" بتاريخ 29مارس 1941، أما بالنسبة للجمعيات فقد تم حل كل الجمعيات السرية بواسطة قانون 13 أوت 1940، وحرم اليهود من حرية

1-علجية دوداج، **الاندماج الاجتماعي الثقافي للطائفة اليهودية في الجزائر من الاحتلال الفرنسي إلى الاستقلال دراسة سوسيو تاريخية 1830-1962**، رسالة ماجستير، قسم علم اجتماع، جامعة الجزائر، 1999، ص.101.

2-Karima Ben Hassine, op.cit, p. 116

الاجتماع والتجمع إلا في باب ضيق هو التجمع في إطار ثقافي والمعابد، وتم تأسيس الاتحاد العام ليهود الجزائر بموجب المرسوم المؤرخ في 14 فيفري 1942، ونشر في الجريدة الرسمية من طرف الحكومة العامة بتاريخ 31 مارس 1942، وكان الهدف منه كما نصت المادة الأولى من قانونه "**ضمان تمثيل اليهود لدى السلطات العمومية فيما يتعلق بمسائل المساعدة والاحتياط وإعادة التصنيف الاجتماعي**"، وتقرر أن هذا الاتحاد الذي كان على شاكلة اتحاد يهود فرنسا هو الممثل الوحيد والرسمي لكل يهود الجزائر، وتعرضت باقي الجمعيات اليهودية للحل، ولكن بعد تراجع الاحتلال الألماني بدأت المياه تعود لمجاريها شيئا فشيئا، واستعاد اليهود الجنسية الفرنسية بتاريخ 20 أكتوبر 1943 وأعيد العمل بقرار كريميو، كما ألغيت الإجراءات التعسفية التي طالتهم بداية الحرب العالمية الثانية، واستعادت في نوفمبر 1943 الحياة الجمعوية نشاطها من جديد وفق قانون 1901[1].

لقد اهتمت الجمعيات اليهودية بالشؤون الثقافية والاجتماعية ليهود الجزائر، فأولت عناية كبيرة بالمعابد والتعليم الديني وربط النشء بماضيه ثم بالحركة الصهيونية، كما اهتمت بتوجيههم وتمثيلهم سياسيا في القضايا المهمة، والتأثير عليهم في اتخاذ القرارات المهمة كمسألة الانتخابات واسترجاع الجنسية الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية، وتحديد موقفهم من الثورة الجزائرية، على غرار جمعية "**لجنة اليهودي الجزائري للدراسات الاجتماعية**" التي نددت بالحملة

1-آمال معوشي، **الجمعيات والتنظيمات اليهودية ودورها في دعم يهود الجزائر 1901-1962**، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2020-2021، ص.133 وما بعدها.

الدّعائية التي أطلقت عبر صفحات الجرائد ضد اليهود عام 1937[1]، ثم تولت مهمة الرد الرسمي على نداء جبهة التحرير الوطني لليهود للانضمام للثورة من عدمه، وعبر صفحات جريدتها "**الخبر اليهودي**" في نوفمبر 1956، صرحت بأنه لا توجد أية مؤسسة يهودية، ولا أية شخصية بإمكانها الادعاء أنها تتحدث باسم طائفة تحتوي على جملة من وجهات النظر المختلفة، كغيرها من بقية المجموعات الأثنية، فإسرائيليو الجزائر لديهم في هذا المجال آراء جد متضاربة مع بعضها البعض إلى حد أنه يستحيل إخضاعهم إلى موقف جماعي،[2]وكان للجمعيات الصهيونية تأثيرها الخاص على يهود الجزائر، فأقنعت قسما منهم بالرحيل إلى فلسطين كما أججت روح العداء بينهم وبين المسلمين، ووصل الأمر أحيانا أن تتدخل تدخلا عنيفا بواسطة السلاح لإجهاض الثورة الجزائرية[3].

2.أرشيف ولاية الجزائر(Archives de la wilaya d'Alger) واختصاره.A.W.A

يعد أرشيف ولاية الجزائر حسب تجربتنا الخاصة محطة انطلاق مهمة لمن يريد البحث حول موضوع الجمعيات عموما، فمن خلاله يمكن للباحث أن يضع يده على ملف من جزأين بأسمائها وأصنافها، حيث صنفت إلى عدة أصناف من الجمعيات الفرنسية والجزائرية والتي تم تأسيسها في ظل قانون 1901، ذات الطابع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، التربوي، الديني والثقافي، والفلسفي، المصرح بها من 1903 إلى 1962 في عمالة الجزائر.

1- عيسى شنوف، المرجع السابق، ص. 145.

2- فوزي سعد الله، **يهود الجزائر موعد الرحيل**، ط.1، ج.2، دار قرطبة، الجزائر، 2005، ص. 250.

3-آمال معوشي، المرجع السابق، ص.317، 318.

موقعه: يقع في قلب العاصمة غير بعيد على البريد المركزي، في مقر ولاية الجزائر بالقرب من المجلس الوطني الشعبي وفندق السفير حاليا، ما بين الشارعين الكبيرين زيغود يوسف شمالا على الواجهة البحرية وعسلة حسين جنوبا، وسينعم زائره بعد الاستفادة العلمية والخروج من مقره بمنظر البحر الجميل، ونسمات مدينة الجزائر العريقة فائقة الجمال.

وفيما يخص الجمعيات اليهودية التي تعتبر من الناحية القانونية جمعيات فرنسية، فهي متنوعة بدورها ومنها ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والديني وحتى الرياضي، ويمكن تصنيفها أيضا إلى جمعيات صهيونية وغير صهيونية، لكن هذا التصنيف راجع فقط إلى تسميتها وما يظهر في قانونها الأساسي، لأنه بعد انتشار الصهيونية أصبح من الصعب الفصل بينها وبين اليهود، ويمكن للباحث أن يعثر في ملف كل جمعية يطلع عليه على وثائقها التي تحمل تعريفا بها وتاريخ وظروف إنشائها، ومكان وطبيعة نشاطها، وقانونها الأساسي، وبعض محاضر جلساتها بداية من الاجتماع التأسيسي، وقوائم أعضائها التي تحمل الاسم واللقب والجنسية والمهنة والرتب الشرفية إن وجدت ومحل السكن وغيرها من المعلومات الشخصية، وبعض المراسلات التي تمت بين رؤساء الجمعيات والسلطات العمومية، وأحيانا وثائق تدل على بعض التعديلات التي أجريت على التشكيلة الرئيسية أو اسم الجمعية، وشعارها إن وجد ووصل الجمعية ورقمها وغيرها من المعلومات المتعلقة بالتعريف بالجمعية، أما الرمز الذي تحمله هذه الملفات فهو1Z متبوعا بتصنيف ورقم الجمعية كما سنوضحه لاحقا في النماذج التي سنعرضها مع بعض الصور الخاصة بملف كل جمعية، وما نقوله على ملفات جمعيات يهود الجزائر ينطبق على باقي الجمعيات الفرنسية، في حدود اطلاعنا وما أتيح لنا إذ يحدث أحيانا أن نطلب ملف جمعية نعتقد أنها يهودية

لكن بعد الاطلاع على المحتوى نجدها غير ذلك.

وتعد هذه الوثائق المتنوعة على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للبحث حول الجمعيات اليهودية، لكنها غير كافية بسبب ذلك النقص الذي سجلناه في محاضرها خاصة فيما يتعلق بنشاطها، فالملفات تكتفي فقط بعرض القوانين الأساسية، والجلسات التأسيسية، وعرض قائمة الأعضاء، وقد تتعرض أحيانا إلى الوضع العام الذي كان سببا مباشرا في تأسيس جمعية ما، لذا فهي محطة انطلاق مهمة لكنها تحتاج إلى دعم من مصادر ومراجع أخرى، ولولا ذلك النقص لاعتبرت مادة علمية كاملة لتغطية موضوع الجمعيات اليهودية المحلية في عمالة الجزائر، ويمكن اعتبارها عينة يتم تعميمها على كل الجزائر خاصة وأن أغلب الجمعيات تفرّع إلى باقي المدن الجزائرية، وامتازت الوثائق بالوضوح والترتيب وحسن الحفظ، مما سهل عملية الاطلاع عليها، ومن جهة أخرى تعدّ هذه الوثائق مادة علمية خصبة وثرية لدراسة اجتماعية أخرى مختلفة، لما تحمله من أسماء ليهود الجزائر وألقابهم، ووظائفهم ومهنهم ومقر سكناهم في المدن، وغيرها مما ورد فيها من معلومات.

3. قائمة بأهم الجمعيات اليهودية وتصنيفها في أرشيف ولاية الجزائر:

– جمعية المجمع الديني الإسرائيلي للجزائر العاصمة تأسست عام 1908واهتمت بالمعابد اليهودية.

A.W.A. associations déclarées, association consistoriale israélite d'Alger 1908-1962 1Z. 96 N. 199

– الاتحاد الصهيوني الجزائري "شبوث زيون" تأسس بتاريخ 12 جانفي 1921 وهي جمعية صهيونية.

A.W. A. associations déclarées, (union sioniste Algérienne chibouth sion12/01/1921) 1Z.17 N. 806

– آتز حاييم (شجرة الحياة) تأسست عام 1921 وهي جمعية ثقافية اهتمت بالتعليم الديني.

A.W. A. associations déclarées, (ETZ. Haim 29/08/1921-1942) 1Z.16 N.859

– الكشافة الإسرائيلية الفرنسية فرع الجزائر العاصمة تأسست عام 1925 وهي جمعية ذات طابع رياضي.

A.W.A. associations déclarées, éclaireur israélite de France section d'Alger 1925 1Z. 27 N. 1163

– الاتحاد العالمي للشباب اليهودي، الجزائر تأسس عام 1927 وهي جمعية ذات طابع ثقافي.

A.W.A. associations déclarées, union universelle de la jeunesse juive, Alger 1927 1Z. 35 N. 1416

– أقودث بيساح تأسست عام 1927وهي مرتبطة بعيد الفصح اليهودي.

A.W.A .associations déclarées, (AgoudathPéçah 27/06/1927) 1Z.34 N. 1387

– فدرالية الجمعيات اليهودية بالجزائر تأسست بتاريخ 27 نوفمبر 1931 وهي ذات طابع ثقافي.

A.W. A. associations déclarées, (Fédération des sociétés juives d'Alger27/11/1931-1934) 1Z. 47 N.1247

– النادي كول أفيف (صوت الربيع) تأسس عام 1933 وهو نادي ثقافي.

A.W.A. associations déclarées, (Clubqol Aviv25/04/1933-1937) 1Z. 52 N.2053

– جميلوث حساديم (للأعمال الخيرية والجنائز) تأسست عام 1934 وهي جمعية ذات طابع اجتماعي ثقافي.

A.W.A. associations déclarées, (Guemilouth Hassadim 30/01/1934) 1Z. 120, N. 2141.

– ملجأ الأيتام ليفي برام تأسس عام 1934جمعية ذات طابع اجتماعي.

A.W.A. associations déclarées, (orphelinatlevy Bram28/11/1934) 1z 123 N. 2250.

– لجنة اليهودي الجزائري للدراسات الاجتماعية تأسست بتاريخ 12 جوان 1936جمعية ذات طابع اجتماعي.

A.W.A. associations déclarées, Comité juif Algérien d'études sociales 12/06/1936) 1Z. 129 N. 2466

– أمل العمال الكادحين تأسست عام 1937وهو الاسم الجديد للجمعية السابقة"مجموعة أسبرونتيست سيام أنتوان

groupeEspérantisteciamAntauenالتي تأسست بتاريخ 29 أوت 1928 وهي جمعية ذات طابع ثقافي اجتماعي بفكر شيوعي.

A.W.A. associations déclarées, Ciam-Antauen Groupe des espérantistes prolétariens d'Alger (06/01/1937), 1Z.132 N.2533

– اتحاد الكشافة اليهودية الجزائرية تأسس عام 1939 وهي جمعية رياضية.

A.W.A. associations déclarées, fédération des éclaireurs juifs d'Algérie (1939-1960) 1Z. 144 N.3022

– الكشافة الإسرائيلية الفرنسية لمنطقة شمال إفريقيا تأسست عام 1943 وهي جمعية رياضية.

A.W. A. associations déclarées, (éclaireurs israélites de France région de l'Afrique du Nord16/06/1943) 1Z. 151 N. 3303

– نادي الشباب اليهودي تأسس عام 1944

A.W.A. associations déclarées, (Cercle de la jeunesse juive 11/03/1944)1 Z. 152 N.3350

– المنظمة الصهيونية الجديدة بالجزائر تأسست عام 1944 وهي جمعية صهيونية.

A. W. A. associations déclarées, (Nouvelle Organisation Sioniste d'Algérie12/09/ 1944) 1Z. 154 N. 3409

– الصندوق القومي الإسرائيلي بالجزائر (كيرن كايمث لاسرائيل الجزائر) تأسس بتاريخ 27 أفريل 1945 وهي جمعية صهيونية

A. W.A. associations déclarées, (kéren Kayemeth léIsraël d'Algérie27/04/1945) 1Z. 155 N .3464

– نادي السباق للشبيبة اليهودية تأسس عام 1945

A.W.A. associations déclarées,(Racing Club de la jeunesse juive13/10/1945) 1Z. 156N. 3500

– اللجنة الجزائرية من أجل مساعدة اليهود الفرنسيين المعتقلين وعائلاتهم تأسست عام 1945 وهي جمعية ذات طابع اجتماعي.

A.W. A. associations déclarées, (Comité Algérien d'aide aux déportes juifs de France et leurs familles18/06/1945) 1Z. 155, N.3475

– اتحاد الصهاينة التصحيحيين وهي نفسها المنظمة الصهيونية الجديدة بالجزائر بعد تغيير الاسم تأسست عام 1946وحافظت على رقمها ومقرها السابقين، وهي جمعية صهيونية.

A.W. A. associations déclarées, (union sionistes révisionnistes d'Algérie)1Z. 154 N. 3409

– جمعية أعمال الحاخامية (المجمع الديني اليهودي الأكبر) الرئيسة للجزائر تأسست عام 1946 وهي جمعية ثقافية اهتمت بالمعابد والدين اليهودي.

A. W. A. associations déclarées, (œuvres du grand rabbinat d'Algérie04/05/1946) 1Z. 159 N.3603

– المجمع الديني الإسرائيلي لحسين داي تأسست بتاريخ23 سبتمبر 1947 وهي جمعية ثقافية.

A.W.A. associations déclarées, (Association consistoriale israélite d'Hussein Dey23/08/1947) 1Z. 165 N. 3809

– فدرالية الطوائف الإسرائيلية الجزائرية تأسست بتاريخ 01 جويلية 1947 وهي جمعية ثقافية.

A. W. A. associations déclarées, (Fédération des communautés israélites d'Algérie01/07/1947-1961) 1Z. 164 N.3775

– اتحاد النساء اليهوديات من أجل فلسطين تأسس عام 1948 وهي جمعية صهيونية.

A. W. A. associations déclarées, (union des Femmes juives pour la Palestine 05/08/1948) 1Z. 169 N. 3943

– فدرالية حركات الشبيبة اليهودية في الجزائر تأسست عام 1948

A. W. A. associations déclarées, (Fédération des mouvements de jeunesse juive d'Algérie. /02/1948) 1Z. 167 N. 3867

– اللجنة الخاصة بمقاطعة الجزائر للمساعدة والمتابعة للخدمة الاجتماعية للشباب والحركة الكشفية لإسرائيلي فرنسا تأسست عام 1948 وهي جمعية ذات طابع اجتماعي.

A.W.A. associations déclarées, (Comité provincial d'aide et d'assistance au service social des jeunes et au mouvement des éclaireurs israélites de France13/07/1948) 1Z.170 N.3965

– الاتحاد الصهيوني الديمقراطي الجزائري تأسس عام 1950 وهي جمعية صهيونية.

A.W.A. associations déclarées, (Union Sioniste Démocratique d'Algérie 03/02/1950) 1Z. 174 N. 4159

– المجمع الديني الإسرائيلي ميزو كاري (البيت المربع الحراش حاليا) تأسست بتاريخ 18 فيفري 1954 وهي جمعية ثقافية.

A.W.A associations déclarées, (Association consistoriale israélite de Maison carrée18/02/1954-1955), 1Z.188 N.4748

– اللجنة الثقافية ليهود الجزائر تأسست بتاريخ 10 فيفري 1955 وهي جمعية ثقافية.

A.W. A. associations déclarées, Commission culturelle juive d'Algérie10/02/1955-1961), 1Z.

4– صور واجهة بعض ملفات جمعيات اليهود المحفوظة بأرشيف ولاية الجزائر:

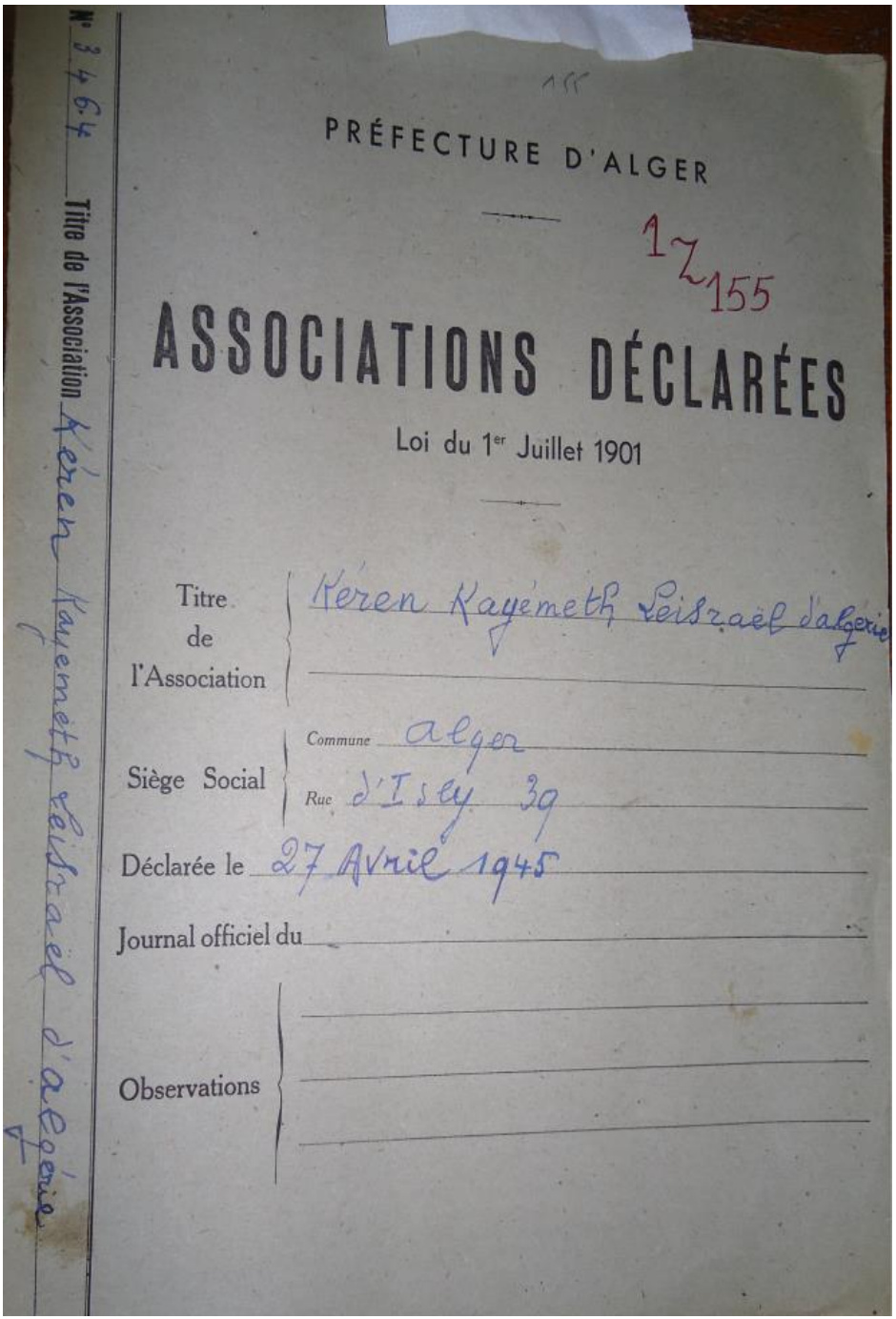

N° 3464 Titre de l'Association Keren Kayemeth Leisrael d'algerie

PRÉFECTURE D'ALGER

17 155

ASSOCIATIONS DÉCLARÉES

Loi du 1er Juillet 1901

Titre de l'Association : Keren Kayémeth Leisraël d'algerie

Siège Social : Commune alger — Rue d'Isly 39

Déclarée le 27 Avril 1945

Journal officiel du

Observations

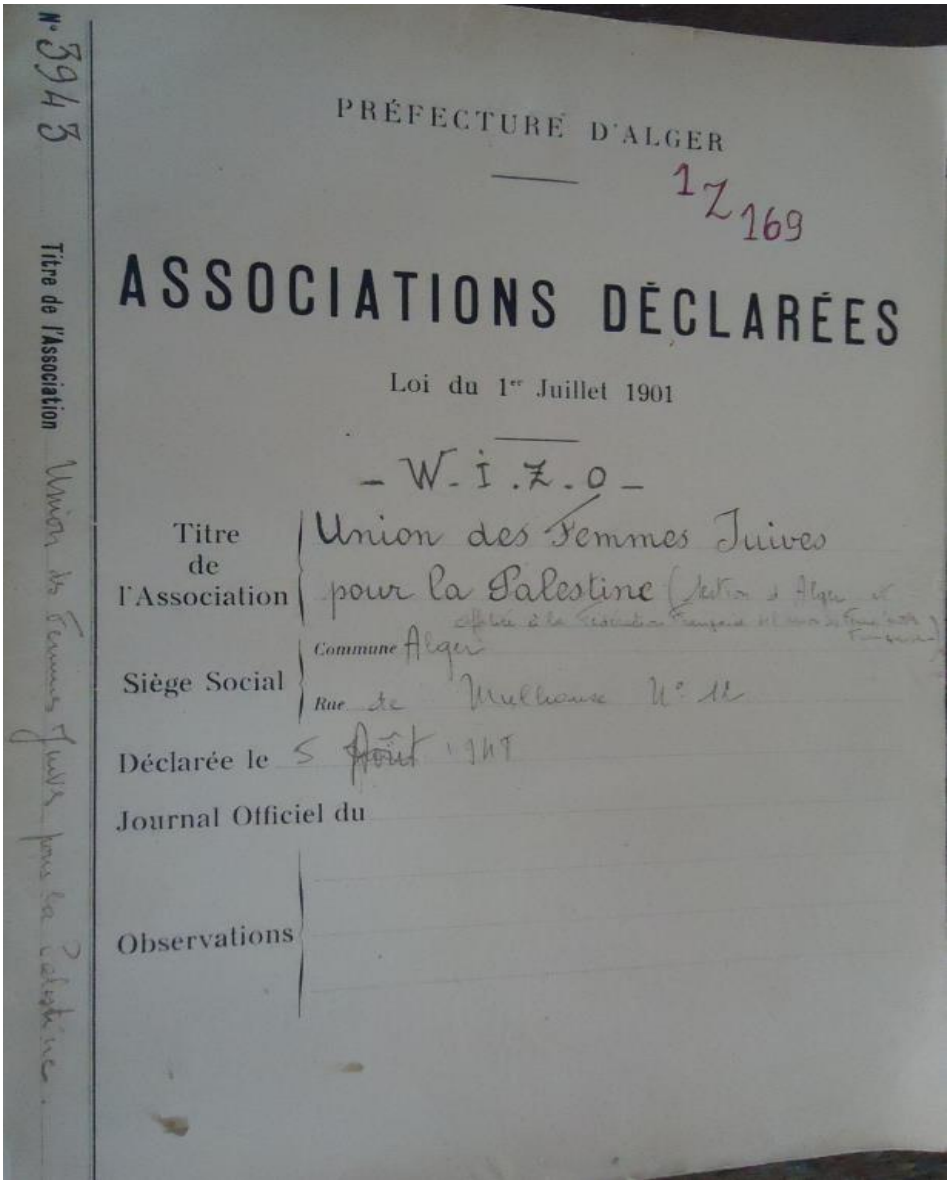

N° 3943

Titre de l'Association Union des Femmes Juives pour la Palestine.

PRÉFECTURE D'ALGER

1Z 169

ASSOCIATIONS DÉCLARÉES

Loi du 1er Juillet 1901

- W. 1. Z. 0 -

Titre de l'Association : Union des Femmes Juives pour la Palestine (Section d'Alger et affiliée à la Fédération Française des Femmes Juives)

Siège Social : Commune Alger — Rue de Mulhouse N° 11

Déclarée le 5 Août 1917

Journal Officiel du

Observations

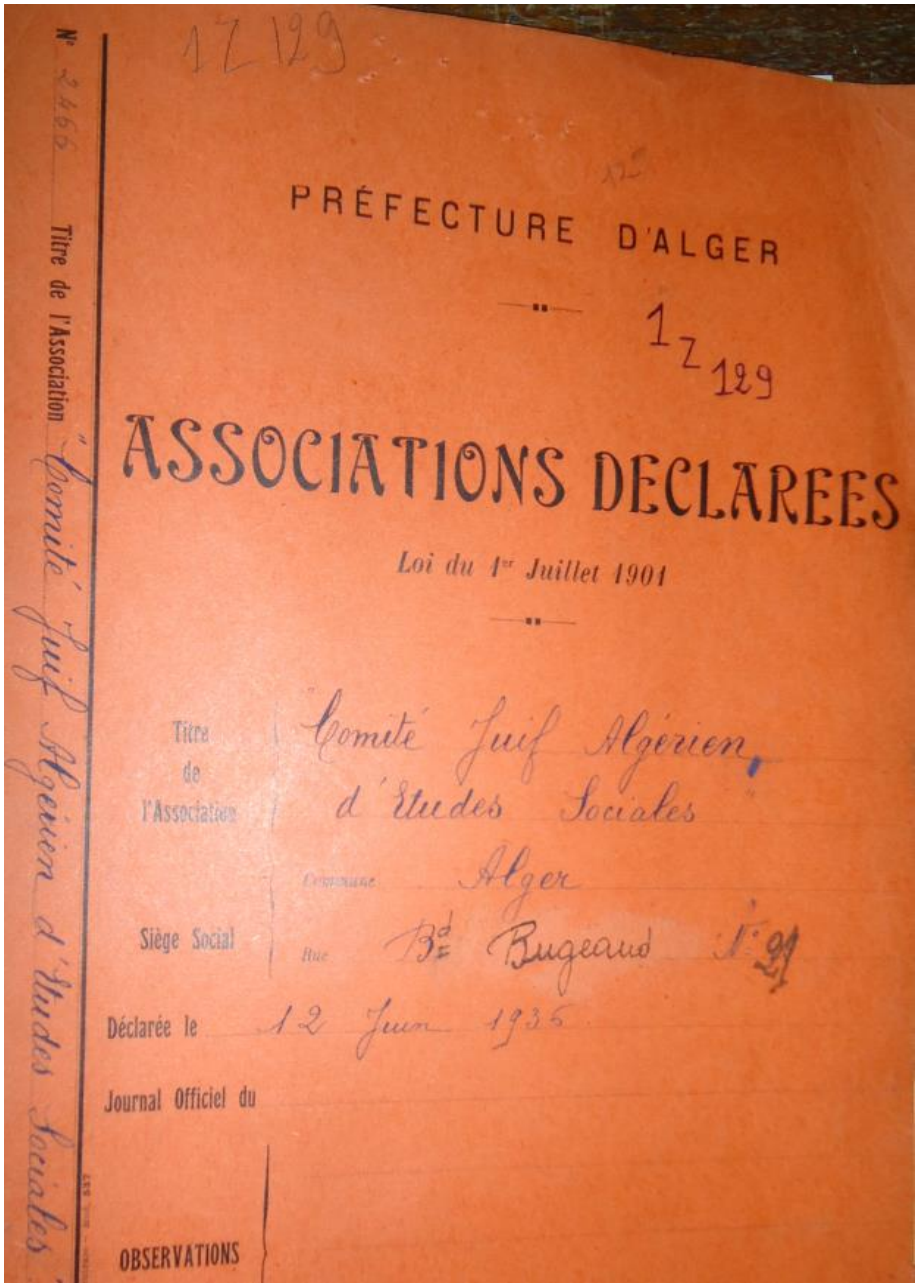
1Z129

PRÉFECTURE D'ALGER

1Z129

ASSOCIATIONS DECLAREES

Loi du 1er Juillet 1901

Titre de l'Association: Comité Juif Algérien d'Etudes Sociales

Siège Social — Commune: Alger — Rue: Bd Bugeaud N° 21

Déclarée le 12 Juin 1936

Journal Officiel du

OBSERVATIONS

N° 2466 Titre de l'Association "Comité Juif Algérien d'Etudes Sociales"

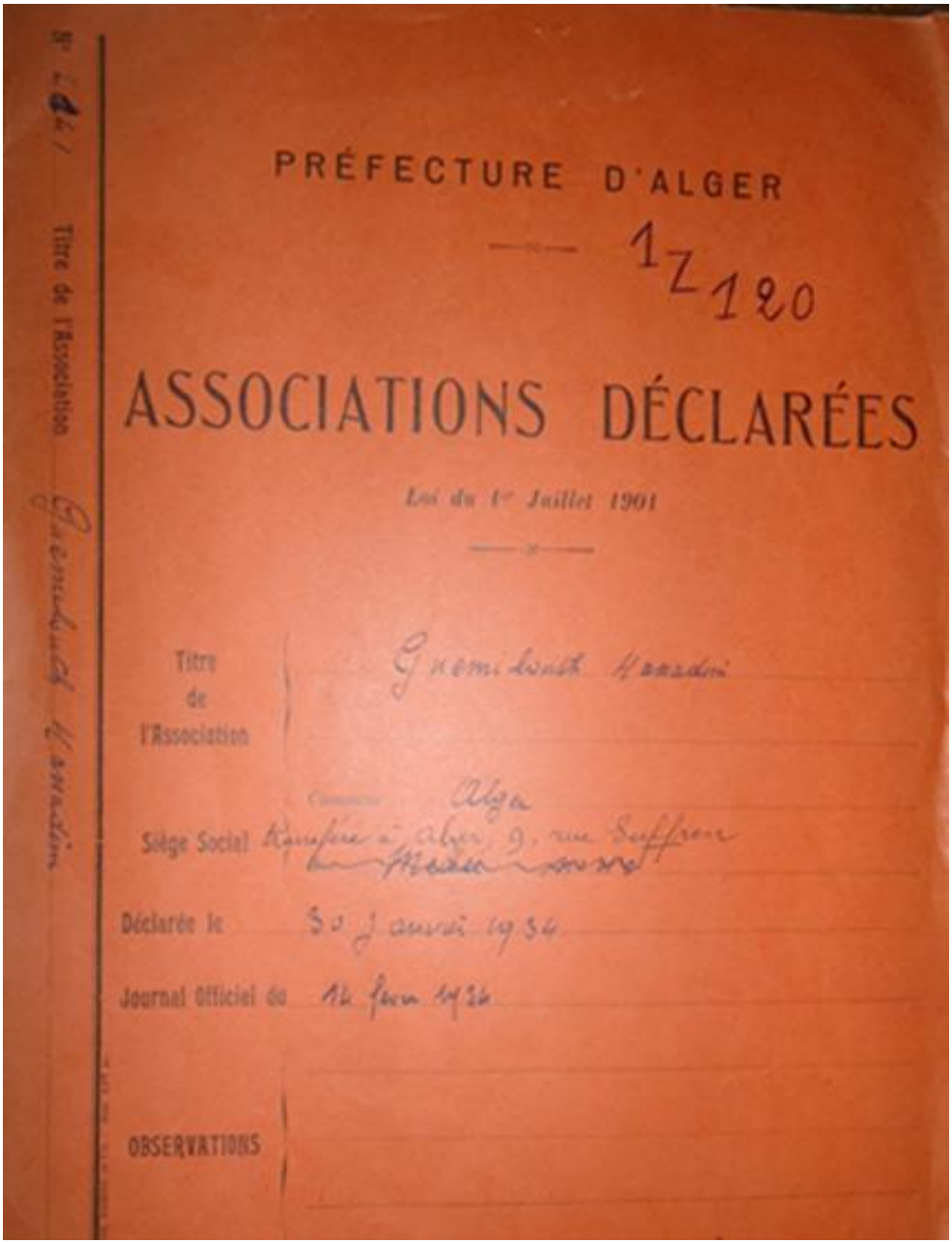

PRÉFECTURE D'ALGER

1Z 120

ASSOCIATIONS DÉCLARÉES

Loi du 1er Juillet 1901

Titre de l'Association : Groupement Mauritanien

Siège Social : Commune d'Alger Préfecture d'Alger 9, rue Suffren

Déclarée le : 30 janvier 1934

Journal Officiel du : 16 Février 1934

OBSERVATIONS :

N° 1241 — Titre de l'Association : Groupement Mauritanien

خاتمة

نود في الأخير الإشادة بأهمية هذا الأرشيف المحلي وما يحتويه من وثائق حول الجمعيات اليهودية وغير اليهودية، وكذلك وثائق تاريخية أخرى وجرائد وكتب متنوعة، محتوى مهم يفيد الباحثين في مواضيع مختلفة من تاريخ الجزائر، نتمنى أن يكون وجهة لهم من مختلف ربوع الوطن.

قائمة المصادر والمراجع:

Archives de la wilaya d'Alger, Associations déclarées (1903-1962)

أ- المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- بيرم كمال، **وثائق الأرشيفات الكولونيالية المحلية ودورها في قراءة وبناء التاريخ الوطني العام الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة كأنموذج**، أعمال الندوة الوطنية الدكتورالية: الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية رقم 1، 2018.

- رستم أسد، **مصطلح التاريخ**، ط.1، تراث، مصر، 2015.

- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ج.6، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

- سعد الله فوزي، **يهود الجزائر موعد الرحيل**، ط.1، ج.2، دار قرطبة، الجزائر، 2005.

- شنوف عيسى، **يهود الجزائر 200 سنة من الوجود**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، ترجمة أحمد بن البار، ج.1، دار الأمة، الجزائر، 2011.

- معوشي أمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1830-1870، ط.1، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.

- رسائل الماجستير والدكتوراه:

- بوصفصاف خالد، **حرية إنشاء الجمعيات في القانون الجزائري**، رسالة ماجستير، قسم العلوم القانونية والإدارية، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2009-2010.

- خيثر عبد النور، يهود الجزائر 1870-**1962**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،

1999-1998

- دوداج علجية، **الاندماج الاجتماعي الثقافي للطائفة اليهودية في الجزائر من الاحتلال الفرنسي إلى الاستقلال دراسة سوسيو تاريخية 1830-1962**، رسالة ماجستير، علم اجتماع، جامعة الجزائر، 1999.

- معوشي آمال، **الجمعيات والتنظيمات اليهودية ودورها في دعم يهود الجزائر 1901**-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2020-2021.

- الموسوعات والقواميس:

- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج.2، ط.1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

- خليل أحمد خليل، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية (عربي- فرنسي- إنجليزي)**، ط.1، سلسلة المعاجم العالمية، دار الفكر اللبناني، لبنان، 1999.

ب- المراجع باللغة الفرنسية:

-F. Lemeunier, association, constitution, gestion, évolution, 12edition, édition Delmas,2009.

-Karima Ben Hassine, La vie associative dans le département de Constantine 1901-1945, thèse de doctorat d'Etat, département d'histoire et d'archéologie université Mentouri, Constantine, 2006.

الرصيد الأرشيفي للتاريخ الجهوي الجزائري أرشيف منطقة سوق أهراس نموذجا

archival stocks of Algerian regional history, Souk Ahras area archive as a model

✍أ.د/جمال ورتي
جامعة سوق أهراس
ouarti_djamel@yahoo.fr

الملخص

تتناول هذه المداخلة بالجرد والدراسة والتحليل الرصيد الأرشيفي لبعض مناطق الشرق الجزائري، ذلك أنه لفت انتباهنا خلال مدة بحثنا الطويلة في هذا المجال وجود كم كبير من الوثائق التي تؤرخ لمناطق معينة، وذلك في شكل تقارير ومراسلات وبطاقات تقنية تشكل مادة تاريخية قيمة للبحث التاريخي وذلك بعد استخدام وسائل التحليل المختلفة، وقد أخذنا نموذج منطقة سوق أهراس بجرد الوثائق الخاصة بها للفترة الاستعمارية داخل الجزائر مثل: أرشيف بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة (Commune de pleine exercice) وبلدية الصفية المختلطة (Commune mixte de la Séfia أرشيف عمالة قسنطينة (archive départemental) أرشيف مصلحة مسح الأراضي (Cadastre) بقسنطينة الخاص بفترة الاحتلال الفرنسي، الأرشيف الوطني بالجزائر العاصمة، وخارج الوطن مثل: الأرشيف الوطني التونسي، وأرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس (Aix En Provence) وأرشيف المصلحة التاريخية للقوات البرية الفرنسية (SHAT بفانسان في فرنسا، وبعد الدراسة واستخدام أدوات التحليل المختلفة لهذه الوثائق من ترجمة للمصطلحات الإدارية ومدلولها في تلك المرحلة وكذا علم الاجتماع لسبر غور السياسة الإدارية الفرنسية،– في نظرنا – فإنه وبعد تعميم مثل هذه الدراسات يمكن

أن نصل إلى كتابة علمية للتاريخ الوطني الجزائري، وذلك قناعة منا أن بناء الدولة الحديثة وشكلها المعاصر لا يكون إلا بكتابة التاريخ الجهوي لكل منطقة والذي يتحول فيما بعد إلى التاريخ الوطني الإجمالي .

Abstract

This intervention deaths with the study and analysis of the archival stocks for some Algerian eastern regions, it has been brought to our attention during the long period of our research in this field that exist a substantial amount of documents which chronicling certain areas in form of reports, correspondence and technical cards which form valuable historical material for historical research and this after use the Different tools of analysis and we have taken the model of Souk Ahras region and we have inventoried its own documents during the colonial period inside Algeria such as : archive of Souk Ahras full validity commune and Séfia mixed commune, Constantine departmental archives, Constantine cadastre archive during French colonization, national archive in Algiers and outside the country such as ; Tunisian national archive and abroad archive in Aix-en province and historical department archive of French ground troops in Vincennes-France, After the study and use of various analytical tools for these and documents the translation of administrative terms and their meaning at that period as well as sociology were used to explore French administrative policy in our view after circulate such these studies we could reach to a scientific writing for the Algerian national history, and we are convinced that the building of a modern state and its contemporary form is only in the writing of regional history for each area which later turns into a global national history.

مقدمة

تعتبر الوثائق الأرشيفية المادة العلمية الأساسية للبحث التاريخي المؤسس، وقد تتنوع هذه المادة وترتبط بمؤسسات مختلفة كانت ذات طابع إداري بالأساس –ذلك أنه وفي نظرنا– وتحديدا في الجزائر لابد للبحث التاريخي العلمي أن يرتكز على الوثائق، وعلى الباحث أن يتحلى بروح علمية وصبر كبيرين لصعوبة الوصول إلى ما هو موجود منها، خاصة إذا كانت موجودة خارج الوطن وسنحاول

خلال هذه المداخلة إماطة اللثام عن الرصيد الأرشيفي المحلي لمنطقة في الشرق الجزائري وهي سوق أهراس، إذ يتوزع أرشيفها في عدة مؤسسات داخل الوطن وخارجه ويؤرخ لمراحل تاريخية هامة من تاريخها خلال العهد العثماني وفترة الاحتلال الفرنسي.

1.الرصيد الأرشيفي لمنطقة سوق أهراس

يتوزع الرصيد الأرشيفي لمنطقة سوق أهراس في عدة مؤسسات، أغلبها خارج الوطن في فرنسا تحديدا، هذا وقد قمنا بجرد أغلب علب الأرشيف الخاصة بالمنطقة ومحتوياتها وكيفية استغلالها.

1.1. دور الأرشيف داخل الجزائر

بعد زيارتنا لبعض الإدارات داخل الجزائر حيث تحتفظ بعض البلديات، وكذا بعض الإدارات بأرشيفها الخاص وبعد تفحصنا للوثائق الموجودة فيها أحصينا الأرشيفات التالية:

1.1.1. أرشيف بلدية سوق أهراس ذات الصلاحيات الكاملة

أُنشئت هذه البلدية بمرسوم صادر في 22 أوت 1861، وقد تضمن أرشيفها الحالي وثائق تعود لفترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة سجلات المداولات الخاصة بالمجلس البلدي في فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر تحديدا، ويمكن استغلالها للاستفادة منها كتابة تاريخ المنطقة وخاصة ما يتعلق بالمجال الجغرافي لهذه البلدية ومصادر دخلها والتطورات التي مرت بها في فترة الإدارة العسكرية للمنطقة بين سنتي (1843–1885) وكذا فترة الإدارة المدنية لها (1885–1962)، ونظرا لخصوصية كل مرحلة فقد تنوعت طرق التسيير

الإداري بما يلاءم الإمكانات العسكرية والسياسية للفرنسيين[1].

2.1.1. أرشيف بلدية الصفية المختلطة

أُنشئت هذه البلدية في فترة الإدارة العسكرية لمنطقة سوق أهراس، وكانت أول بلدية مختلطة في المنطقة وصدر المرسوم القاضي بإنشائها في 11 مارس 1879، وتضمن أرشيفها الحالي بعض الوثائق التي تعود لفترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خاصة السجلات الأم للحالة المدنية لبعض الدواوير المُشكلة للمجال الجغرافي للبلدية، وكذا بعض المحاضر الخاصة بتطبيق قانون سيناتيس كونسيلت (Sénat us Consulte)على بعض القبائل، وكذا مراسلات بعض الزعماء الأهليين المعينين من طرف الإدارة الفرنسية إلى حاكم البلدية، هذا مع العلم أن أرشيف هذه البلدية رُحل ووصل إلى فرنسا في 26 جوان 1962، وصدرت بعض الدراسات العلمية الخاصة بتصنيف أرشيف هذه البلدية بفرنسا وهو مفتوح للدراسة والبحث[2].

3.1.1. أرشيف عمالة قسنطينة

ويضم هذا الأرشيف بعض التقارير الذي سجل فيها بعض المكلفون بالأداء الإداري وخاصة حكام البلديات المختلطة تاريخ البلديات التي حكموها وتضمنت هذه التقارير معلومات عن المنطقة تشمل معطيات تاريخية واجتماعية والقبائل المشكلة للمجال الجغرافي للبلديات، وكذا ملاحظات هامة حول الجانب النفسي لهذه القبائل، وذلك من أجل فهم الذهنية الجزائرية ،والتمكن منها وفهم ميكانيزمات

1Extrait des archives de la commune de pleine exercice de Souk Ahras .

2Isabelle MISTRE, stagiaire de Master de l'Université d'Aix-en-Provence, Répertoire numérique Sous la direction d'André BROCHIER Conservateur en chef du patrimoine Publié sous la direction de Martine CORNÈDE Conservateur général du patrimoine, Directrice des Archives nationales d'outre-mer Aix-en-Provence Archives nationales d'outre-mer 2007.

المجتمع الجزائري، وتحويل القبائل الجزائرية لجباية الضرائب وبالتالي السيطرة عليها إداريا، وقد أطلق هؤلاء الإداريون على هذا النوع من الدراسات الخاصة مصطلح "**المونوغرايفا**" (Monographie)، وقد تضمنت هذه الدراسات العناصر التالية: لمحة تاريخية عن المنطقة منذ العهد القديم ثم العهد العثماني وصولا إلى فترة الاحتلال الفرنسي، ومن هذه الدراسات ما هو غير منشور وما هو منشور، وقد أطلعنا على بعضها ومنها:

دراسة سنة 1887: وقد أعدها حاكم (Administrateur) بلدية سوق أهراس المختلطة باشمرتي آشيل (Pachemarti Achille) في 10 مارس 1887 [1]، وهي في شكل تقرير مكتوب وتضمنت عناصر عديدة منها:

-ملاحظات عامة حول تأسيس البلدية.

- تاريخ المنطقة خلال العهد العثماني ومنها بالتحديد قبيلة الحنانشة التي كانت تشكل المجال الجغرافي للبلدية وعلاقاتها بالسلطة العثمانية، وكذا الصراعات الداخلية التي كانت سببا في تفكيكها.

-عادات وتقاليد الأهالي وتناول فيها العادات والتقاليد التي كانت سائدة في المنطقة، وكذا طبائع السكان، وذلك في نظرنا من أجل فهم ذهنية الأهالي القاطنين بالدواوير المُلحقة بالبلدية وفهم نفسيتهم، ومن ثم النظر في كيفية تفسير بعض الظواهر الاجتماعية التي تمتاز بها المنطقة.

دراسة سنة 1904: وقد أعدها الطبيب الرئيسي في المستشفى العسكري بسوق أهراس بول روكات (Paule ROUQUETTE)في 20 نوفمبر 1903 وطبعت في نشرية المجتمع والجغرافيا للجزائر وشمال إفريقيا (Bulletin de la société

1Archive départemental de Constantine , U D A 39, observations générales création constitution de la Commune mixte de Souk Ahras , 10 mars 1887 .

(Géographie de l'Alger et de l'Afrique du nord خلال الثلاثي الأول من سنة 1904، وقد تناولت بالدراسة والتحليل والتفصيل تاريخ منطقة سوق أهراس منذ الفتح الإسلامي إلى بداية القرن العشرين، وتناولت بكثير من التحليل تاريخ قبيلة الحنانشة خلال العهد العثماني وعلاقاتها بالسلطة العثمانية وقسم تاريخ القبيلة إلى ثلاث مراحل هامة :

- **فترة العصر الوسيط:** وحددها صاحب الدراسة بين القرنين (16-13م) وتناول فيها علاقة القبيلة بإمارة بني حفص التي حكمت تونس لأكثر من ثلاثة قرون وعقدها لتحالفات معهم حيث ذكر الكاتب أن اشراف الحنانشة كانوا يقودون المنطقة الممتدة حتى تبسة والتي تقطنها قبيلتي هوارة وبني سليم ،وكانوا يدفعون إتاوات لبني حفص لأنهم يستغلون مساحات كبيرة من الأراضي،ولكن الحنانشة تولد لديهم شعورا بالاستقلال عن الحفصيين وفك تحالفهم معهم ،وهو ما دفع السلطان أبو زكرياء الحفصي إلى إبعاد القسم الأكبر منهم ،ولا يشير المؤرخون العرب إلى تفاصيل قبيلة الحنانشة في الفترة الممتدة بين سنتي (1230-1500م)، إلا أنه مع بداية القرن السابع عشر الميلادي استعادت القبيلة صيتها وسابق مجدها بتحالفها مع الشابية باسم الدين الذي وحد جميع مكونات المجتمع من عرب وبربر، وشكل الشابية تأثيرا معتبرا واستطاعت بدعم من ساكنة بلاد إفريقية أن تكون كنفدرالية ضمت قبائل عديدة ،فتاريخ الشابية ودورها الكبير جعل نفوذها يمتد من تونس إلى قسنطينة إلى الزيبان فالقالة[1].

1 ROUQUETTE (P), Monographie de la commune mixte de souk Ahras , Bulletin de la Société de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord ,1 trimestre, année 1904, p173 .

– **فترة العصر الحديث:** وتبدأ حسب الكاتب باستقرار العثمانيين في شمال إفريقيا، مع بداية القرن السادس عشر الميلادي، حيث كانت قبيلة الحنانشة لوحدها تشكل كونفدرالية وتسيطر على المجال الجغرافي الذي يشكل دائرة سوق أهراس العسكرية (Cercle de Souk Ahras) وجبال الناظور وماونة والقالة والقسم الأكبر من دائرة تبسة العسكرية وتقريبا الأوراس الشرقي، وبداية من الحدود التونسية كانت سلطة الحنانشة تمتد إلى قبائل بني خمير، ورغة، أولاد بوغانم، وجنوبا من الزيبان إلى نفطة، وهذه القوة المعتبرة للقبيلة جعلت باشوات الجزائر وبايات تونس يربطون علاقات مع القبيلة.

وقد بلغت القبيلة أوج قوتها في القرن السابع عشر زمن الباشا محمد حاكم الجزائر سنة 1644 حيث كان الشيخ خالد شيخ الحنانشة قد أعلن ولاءه وأصبحت القبيلة تُسهم في التسيير الإداري لبايلك الشرق مع ثلاث قيادات وذلك كما يلي:

– شيخ الحنانشة أو الأحرار بالشرق.

– شيخ العرب أو بيت بوعكاز بالجنوب.

– شيخ مجانة أو أولاد مقران في الغرب [1].

حتى أن السلطة المركزية منحتهم امتيازات حتى أن الباي إذا جاءته خلعة الخلافة من باشا الجزائر كان يلبسها هو ثم يُرسلها في موكب رسمي مع الراية والموسيقى إلى باقي الشيوخ الآخرين.

– **الفترة المعاصرة:** وقد حددها صاحب الدراسة في الفترة الممتدة بين سنتي (1771–1805) وتميزت بضعف الأسرة وانتقال الصراع فيها بين شيوخ القبيلة وكتابهم وهو ما كان تأثير سلبي عليها فيما بعد، وخاصة بين الشيخ عثمان وكاتبه

1 ROUQUETTE (P), Op Cite, p 174.

منصور بن الرزقي الذي احتل مكانة كبيرة، إذ أسر الشيخ عثمان بأمر من باشا الجزائر بتهمة عدم دفع الضرائب، كما أُغتيل الميهوب بن سلطان، وهو ما أحدث ثورة ضد باي قسنطينة الذي لم يجد بدا من إعدام منصور بن الرزقي لإخماد نار هذه الثورة سنة 1796، وبقيت القبيلة على هذا الحال إلى سنة 1826 إذ تنتقل المشيخة من فرع نصر إلى فرع بينما الشيوخ يُغتالون أو يتوفون أو يُسجنون، بينما استولى الكتاب على المهام الرسمية التي تحولت إلى امتياز لهم، إذ كان آخر شيخ هو أحمد بن علي من فرع منصر وكان كاتبه الحاج مبارك وحفيديه الحسناوي والبخاري ،بينما أصبح الرزقي بن منصور ممثلا لفرع نصر، إذ استغل هذا الأخير ضعف الأسر واستولى على المشيخة، وكان طموحه الغير محدود قد أوصله إلى الحاج أحمد باي حيث أصبح من المقربين له.

دراسة سنة 1948: أعد هذه الدراسة حاكم بلدية سوق أهراس المختلطة جيراماند (GUIRAMAND) في 25 أكتوبر 1948 في تقرير مرقون مكون من 32 صفحة وكان فاتحة هذه الدراسة لمحة تاريخية عن المنطقة ومنها الفترة العثمانية ودور قبيلة الحنانشة في الشرق الجزائري، وذكر أن من بين الاحتمالات التاريخية لصولها أنها تنتسب إلى حنش بن عبد الله بن عمر بن الخطاب الذي استقر عند سفح جبل حناش قرب تبسة ثم أصبح قائدا على الكبرى المجاورة لطرابلس وقبل مجيء الفرنسيين إلى المنطقة كانت تُشكل قسما من دائرة القالة العسكرية (قيادة بوحجار) والقسم الأكبر من دائرة قالمة العسكرية (الناظور، ماونة، النبايل) كل دائرة سوق أهراس باستثناء قبيلة المحاتلة، أولاد سيدي يحيى بن طالب والنمامشة التابعين لدائرة تبسة العسكرية وأخيرا قسما من قبيلتي ورغة وأولاد بوغانم بتونس.

وبعد ثمانية عشر قرنا من تواجد عدة حضارات مختلفة تعرض خلالها الحنانشة إلى مختلف التأثيرات من الأقوام الوافدة، ولصوص الحضارة في منطقة

كانت تمتاز بمدن كبيرة ذات مساكن فخمة موروثة لأجيال –حسبه– وجد الفرنسيون الحنانشة يعيشون في حياة بدائية حيث كانوا يسكنون الخيم ويمارسون الغزو ويرتحلون مع قطعانهم ويتوسلون رحمة الله.

إن العمل الكبير –في نظره – الذي قام به الرومان لتنظيم البلاد بقي دون جدوى، ذلك أن التأثير الروماني لم يكن كبيرا ولم يستطع الرومان بالتالي رومنة المنطقة، في حين أن الإسلام تأصل في نفوس الأهالي، وبدا هذا التأثير ماثلا في المقومات الرئيسية للمجتمع خاصة في الدين واللغة والحضارة، حيث وحد الإسلام العرب والبربر، وقد شكل ذلك حسب رأيه بداية انحطاط اقتصادي ضد كل أنواع التقدم وكان ذلك قدر سكان المنطقة[1].

وقد قدم التقرير تفسيرات مختلفة لتسمية منطقة سوق أهراس منها:

- سوق الثياب الرثة.
- سوق الضجي، أي السوق الذي يثير وجع الرأس.
- تحريف لاسم طغاست الموجود على آثار سوق اهراس حيث حرف الغين يُنطق راءا في العربية إذ أصبحت سوق طراست وبعد استخدامات عديدة أصبحت سوق طراس ثم سوق أهراس[2].

4.1.1. أرشيف مصلحة مسح الأراضي بقسنطينة

وهي عبارة عن محاضر خاصة بتطبيق قانون سيناتيس كونسيلت على القبائل التي تسكن المجال الجغرافي لبايلك الشرق الجزائري ومنها القبائل التي

1Archive départemental de Constantine , U D A 39 , aperçu historique de la région de Souk Ahras , Monographie de la commune mixte de Souk Ahras , suivie d'une enquête sur l'habita indigène , 25 octobre 1948 .

2Archive départemental de Constantine , U D A 39 , origine du nom Souk Ahras , monographie de la commune mixte de Souk Ahras , suivie d'une enquête sur l'habitat indigène, 25 octobre 1948 .

تسكن منطقة سوق أهراس ومحاضرها هي:

-محضر دوار بني مزلين تحت رقم 69.

-محضر قبيلة الحنانشة ودواويرها (الحنانشة، الزعرورية وتيفاش) تحت رقم 138.

-محضر قبيلة الناظور ودواويرها (الناظور، عين القطن، كاف الريح، أولاد سي عفيف) تحت رقم 173.

-محضر قبيلة ويلان ودواويرها (ويلان، أولاد مومن، الخضارة، الحدادة) تحت رقم 179.

-محضر قبيلة أولاد ضياء ودواويرها (أولاد ضياء، أولاد بشيح، أولاد إدريس) تحت رقم 208.

-محضر قبيلة أولاد خيار ودواويرها (أولاد سكياس، المراهنة، بني بربار، سيدي فرج) تحت رقم 220.

-محضر قبيلة الصفية ودواويرها (المحايا، العوايد، المقانعة، المشاعلة، عرب الدهوارة) تحت رقم 256.

وقد لفت انتباهنا خلال تتفحصنا لهذه المحاضر أنها تناولت في كل منها لمحة عن تاريخ المنطقة تضمنت بعض التفاصيل القبلية عن كل قبيلة.

2.1. دور الأرشيف في الخارج: تتوفر العديد من دور الأرشيف في الخارج على رصيد أرشيفي خاص بالفترة العثمانية، وأهمها:

1.2.1. الأرشيف الوطني التونسي

وقد قمنا بجرد وتصوير أغلب الوثائق التي تتضمن مادة تاريخية هامة متعلقة بموضوع البحث ومنها:

الحافظة 1 الملف 11 مكرر وعدد وثائقه 11 وعدد وثائقة 12 وثيقة خاصة

بفترة حكم أحمد باي تونس (1837 – 1855).

الحافظة 78 الملف 229 وعدد وثائقه 94 وثيقة وتتضمن مراسلات صادرة عن الأمير عبد القادر المقيم بالشام خاصة بتقديم تهاني وشكر ومدح لوزراء ومطالب متعلقة بترسيم وإقامة بالبلاد التونسية.

الحافظة 212 الملف 39 الملف الفرعي1 وعدد وثائقه 8 وثائق وتتضمن مراسلات حول قضية محمد الحسناوي بن بلقاسم الثائر الجزائري واحتمائه بالبلاد التونسية.

الحافظة 212 الملف 240 وعدد وثائقها 32 وثيقة وتتضمن مراسلات في شأن الجزائري الثائر محمد الكبلوتي المهاجر بالبلاد التونسية.

الحافظة 213 الملف 245 وعدد وثائقه 204 وثيقة وتتضمن مراسلات وتقارير حول غارات القبائل وأعمال الشغب والعنف على الحدود الجزائرية التونسية.

الحافظة 213 الملف 248 وعدد وثائقها 1 وتتضمن دفترا يحصي خلافات القبائل وحوادث حدود بين الجزائر وتونس.

الحافظة 213 الملف 248 مكرر وعدد وثائقها 35 وثيقة وتتضمن قضية مقتل العقيد الفرنسي بروست على الحدود الجزائرية التونسية.

الحافظة 255 الملف 723 وعدد وثائقه 57 وثيقة والمتعلقة بقضية عبور شخصين بروسيين عبر التراب التونسي إلى الجزائر للتجسس وبث البلبلة خاصة بعد إعلان الحرب الروسية – الفرنسية سنة 1870.

الحافظة 44 الملف 501 وعدد وثائقه 115 وثيقة وتتضمن مراسلات صادرة عن مشايخ وعمال الغرابة موجهة على الوزير الأكبر أغلبها في مطالب ونزاعات السكان بين سنتي (1859 و1883).

الحافظة 185، الملف 1050 مكرر، وتتضمن مراسلة محمد بن الكبلوتي إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور يلتمس فيها نقل والده من السجن إلى المستشفى للتداوي بعد ان اشتد مرضه وعدد وثائقها 1 لسنة 1882.

السلسلة A الحافظة 104، الملف 8 /1 ويتضمن ملفا إداريا لمحمد لخضر بن عباس شيخ الحنانشة وعدد وثائقه 12 وثيقة.

السلسلةَ A، الحافظة 56، الملف 35 وعدد وثائقه 14 وثيقة تتضمن مراسلات تتعلق باقتراح تسمية شيخ للجزائريين بساقية سيدي يوسف.

2.2.1.أرشيف ما وراء البحار باكس أون بروفانس

وقد تمكنا من جرد بعض العلب الخاصة بالمنطقة ميدان الدراسة، ومعظمها تقارير أعدها ضباط المكاتب العربية وهم المكلفون بالآداء الإداري من العسكريين الفرنسيين وأهمها:

السلسلة 4-33K1 الخاصة بالمكتب العربي بسوق أهراس.

السلسلة 75-1 24K الخاصة بالمكتب العربي بسوق أهراس.

السلسلة 52-K1 36 الخاصة بالمكتب العربي بسوق أهراس.

السلسلة 33 H 6 الخاصة بالزعماء الأهالي لمنطقة سوق أهراس.

السلسلة Mالخاصة بعمالة قسنطينة.

3.2.1.أرشيف المصلحة التاريخية للقوات البرية الفرنسية (SHAT)

وقد تمكنا من جرد كل العلب الخاصة بمنطقة سوق أهراس وهي:

- 1H874الخاصة بالإنشاءات العسكرية الفرنسية في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1].

1 SHAT ,1 H 874, Considérations générales 1883, fortifications de la place (185-1904) ,bâtiments militaires de la place (1857-1889) .

- 1H875 الخاصة بالصفقات والمحاسبة للأشغال المنجزة [1].

- 1H876 الخاصة بالمناطق الخاضعة للإدارة العسكرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر [2].

- H877 1 الخاصة بالأشغال المختلطة (طرق، جسور)، مراسلات وأوامر مختلفة[3].

2. أهمية الأرشيف الجهوي في الدراسات التاريخية

1.2.أرشيف مسح الأراضي

يمكن الاستفادة من هذا الأرشيف في تحديد معالم حدود البلديات إذ أن أغلب البلديات هي في الأصل دواوير أُنشئت بعد تطبيق قانون سيناتيس كونسيلت الصادر في أفريل 1863 على القبائل الجزائرية.

استغلال منابع المياه المبينة ضمن محاضر القبائل.

استغلال الأوعية العقارية المصنفة كأملاك للدولة.

2.2. الأرشيف الفرنسي

يمكن الاستفادة من الكتابات التي أعدها المكلفون بالآداء الإداري من عسكريين ومدنيين سواء في شكل تقارير أو دراسات مطبوعة في التخطيط والتسيير الإداري للمنطقة بما يُلائم الإمكانات المحلية ورسم معالم تنمية في المنطقة باستغلال الدراسات السابقة.

---

1 SHAT ,1 H 875, Marchés pour l'exécution des travaux (1857-1924), Comptabilité des travaux (1901-1933).

2 SHAT, 1 H 876, Domaine militaire (achats, échanges, alinations1857-1940) , délimitation et bornage des terrains militaires 1864-1907) .

3 SHAT, 1 H 877, affermages et locations 1857-1939, servitudes défensives 1882-1934, travaux mixte 1880-1937, service de génie dans la place 1857-1941, correspondances et ordres divers 1905-1934).

الاستفادة من تقارير ضباط المكاتب العربية في خاصة فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي للجزائر، إذ أن تفسير بعض الظواهر الاجتماعية الخاصة بالجزائر عموما وبالمنطقة المأخوذة بعين الاعتبار خصوصا لا يتم إلا بالرجوع إلى تقارير ضباط المكاتب العربية، والاستفادة من البطاقات التقنية التي أُنجزت حول بعض القرى الاستيطانية المبرمجة والتي لم تنجز لحد الساعة.

خاتمة

يتضح من هذه الدراسة أن الرصيد الأرشيفي لمنطقة سوق أهراس والذي يعود لفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر يُشكل مادة علمية تساعد في تفسير بعض الإشكالات والمسائل المتعلقة بالتاريخ الوطني عموما وتاريخ المنطقة ميدان الدراسة خصوصا، وكذا تفسير بعض الظواهر الاجتماعية المحلية، وعند تعميم مثل هذه الدراسات يمكن أن تكون أرضية لكتابة التاريخ الوطني لأن بناء الدولة الحديثة وشكلها المعاصر لا يكون إلا بكتابة التاريخ الجهوي لكل منطقة والذي يتحول إلى التاريخ الوطني الإجمالي.

المحور الثالث

الأرشيف مصدر لكتابة تاريخ الثورة التحريرية

بعض موضوعات وثائق الأرشيف المتعلقة بالثورة الجزائرية في مصلحة الجيش البري بوزارة الحربية الفرنسية بقصر فانسان

أ.د/منى صالحي
جامعة المسيلة
mouna.salhi@univ-msila.dz

الملخص

يجد الباحث في الثورة التحريرية صعوبة كبيرة في الحصول على الوثائق سواء المحلية أم الموجودة في الأرشيف الفرنسي، وذلك لقلتها من جهة ولحساسية كثير من مواضيعيها من جهة أخرى، ومن الضروري أن يعرف الباحث في الثورة أماكن تواجد الوثائق، ومدى ثراء الرصيد الأرشيفي، ليسهل عليها الاطلاع عليها. وقد رأيت ان مصلحة الجيش البري لوزارة الحربية الفرنسية بقصر فانسان (SHAT) تحوي عددا كبيرا من وثائق الثورة التحريرية. فخصصت مداخلتي للتعريف بموضوعات الرصيد الأرشيفي لهذه المصلحة، وأعطيت جردا لبعض العلب وأرقامها.

Abstract

The researcher in the Algerian revolution finds it very difficult to obtain documents, whether local or in the French archives, due to the sensitivity of many topics.It is necessary for the researcher in the Algerian revolution to know the whereabouts of the documents, and the extent of the richness of the archive, to make it easier for them to view them. I have seen the Ministry of Defense General Staff of the Army Historical Service at Château at Vincennes (SHAT) contains number of the Algerian revolution documents. My intervention was devoted to introducing the topics of the archive of this department, and I gave an inventory of the boxes and their numbers.

مقدمة

نتج عن الاحتلال الفرنسي للجزائر كمًّا هائلا من الوثائق المختلفة، منها

ما يخص الإدارة والمؤسسات الفرنسية في الجزائر ومنها ما يخص الجزائريين، وقد شكل نقل الفرنسيين لهذه الوثائق إلى مراكز الأرشيف الفرنسية نزاعا مازال قائما بين الطرفين في أحقية الأرشيف، وكان هذا عائقا كبيرا أمام الباحثين المهتمين بتاريخ الفترة الاستعمارية في الاطلاع على الوثائق الخاصة بالجزائر.

وقد اعمدت السلطات الفرنسية على الإدارة اللامركزية في حفظ وتسيير الأرشيف أو أجزاء منه والمكون لرصيد الفترة الاستعمارية، بحيث قامت بتوزيعه حسب الاختصاص على المؤسسات ذات السيادة كوزارة الدفاع ووزارة الخارجية ووزراة الثقافة، بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى المختصة من دور ومصالح الأرشيف القطاعية والحيوية، ومن أهم مراكز الأرشيف أرشيف وزارة الحربية الفرنسية بقصر فانسان، (Château de Vincennes)

يعد مركز المحفوظات التاريخية بفانسان أحد المراكز الثلاثة للخدمة التاريخية لوزارة الدفاع. يقوم بجمع الأرشيفات التي تنتجها وزارة القوات المسلحة باستثناء تلك الخاصة بوحدات البحرية الفرنسية، وفيها الخاصة بالمديرية العامة للتسليح، والتي تهم أفراد الدفاع العسكريين والمدنيين. ويحتفظ بأكثر من 120 كيلومترًا طوليًا من الوثائق التي تم إنتاجها واستلامها منذ القرن السابع عشر من قبل الإدارات المركزية للوزارات المسؤولة عن الشؤون العسكرية، ومن قبل أركان وخدمات ووحدات الجيوش الثلاثة والدرك الوطني. وهو يضمن معالجة التراث الأرشيفي المسؤول عنه وإيصاله للجمهور ويساهم في تطويره علميًا وثقافيًا وتعليميًا.[1]

1 https://www.servicehistorique.sga.defense.gouv.fr/centresshd/vincennes-centre-historique-des-archives

يحتوي قسم المحفوظات الخاصة في هذه الصناديق على العديد من المحفوظات المتعلقة بالجزائر، من 1830 إلى 1962. وبه الشهادات ومذكرات الحرب والمذكرات الشخصية، وأيضًا العديد من المحفوظات العامة التي يحتفظ بها على وجه الخصوص الضباط الذين خدموا في الجزائر.[1]

يعد هذا الأرشيف من أهم الأرشيفات العالمية الخاصة بتاريخ الجزائر التي تحفظ أكبر نسبة من الوثائق الجزائرية، وإن فتح هذا الأرشيف منذ زمن بعيد إلا أن الوثائق المتعلقة بالثورة الجزائرية في أرشيف "**المصالح التاريخية للقوات البرية**" فتح أمام الباحثين ابتداء من سنة 1992 أي بعد ثلاثين سنة من استقلال الجزائر. وكانت تسمى بـ "**المصلحة التاريخية للقوات البرية**" (Service historique de l'armée de la terre) وابتداء من سنة 2005 أصبحت تسمى "**المصلحة التاريخية لوزارة الدفاع**"، (service historique de la défense)، حيث دمج أرشيف القوات البحرية والقوات الجوية وقوات الدرك، لتسهيل عملية البحث لدى المؤرخين والباحثين الأمر الذي جعل هذا المركز مقصدا للباحثين من كل الأصقاع[2].

ونظرا لأهمية ما يحتويه هذا الأرشيف من وثائق خاصة بالثورة الجزائر فقد خصصت مداخلتي للتعريف ببعض موضوعات الأرشيف الخاصة بالجزائريين خلال الثورة التحريرية، وتعد هذه الدراسة إضافة لما كتبه في

---

1 https://www.servicehistorique.sga.defense.gouv.fr/ark/1015408.

2 جمال قندل، "الوثائق الأرشيفية الخاصة بخطي موريس وشال المحفوظة بمركز الأرشيف العسكري بفانسان باريس" في: **أعمال الندوة الدكتورالية الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2018، ص.53.

الموضوع الأستاذ الدكتور يوسف مناصرية[1]. وقسمته إلى عدة أقسام معتمدة في ذلك على الجزء الثالث من الفهرس والذي يحمل عنوان: inventaire de la sous-série 1H 1091-4881، T3، والمطبوع من قبل هذا الأرشيف في سنة 1999، فقد جمع أرشيف الجزائر في رصيد خاص سمي بأرشيف (حرب الجزائر)، حيث رتب ورقم في عمل قام به مجموعة من المختصين لمدة خمسة عشرا عاما من العمل.[2]

1. أهمية وثائق الثورة الموجودة بأرشيف قصر فانسان

إن كلمتي الوثيقة والأرشيف متلازمتان وتحملان تقريبا المعنى نفسه، وإن كان لا يوجد تعريف دقيق للكلمتين، فقد حاول بعض المختصين تعريفهما، فكلمة أرشيف مشتقة من كلمة يونانية هي Arche أرخ، وعرفت في قاموس أكسفورد الإنجليزي بأنها المكان الذي تحفظ فيه الوثائق العامة أو غيرها من الوثائق التاريخية الهامة، وتطلق أيضا على الوثيقة الأرشيفية المحفوظة، فالكلمة تطلق على المكان كما تطلق على محتوياته. أما مدير دار الوثائق القومية بباريس شارل سامران (samaran Charles) والذي أشرف على تأسيس المجلس الدولي لدور الوثائق، فعرف الأرشيف بأنه: "**هو كل الأوراق والوثائق المكتوبة الناتجة عن نشاط جماعي أو فردي بشرط أن تكون قد نظمت ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة إليها في البحث، بشرط أن تكون قد أحسن حفظها داخل**

1 **دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية**، 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2014، ص-ص."389-393.

2 عبد القادر خليفي، "رحلتي (2) إلى فانسان بباريس في 2015، service historique de la défense (668 Mai 1960)، عصور **الجديدة**، ع.19-20، أكتوبر، 2015، ص.278

منظمة واحدة".[1] ويشترط في الوثائق أن تجتمع طبيعيا، ولها تكوينها الخاص ولها علاقة طبيعية بين أجزائها ووثيقة واحدة قد لا تدل على شيء وهذه العلاقة بين الوثائق هي التي تحدد القيمة العلمية لها.

يفهم من التعريف أن الوثيقة هي المكون الرئيسي للأرشيف، ويذهب الباحثون إلى أنه لا يوجد رصيد كامل للأرشيف الجزائري، فهو مفكك وموزع بين دور الأرشيف الفرنسية، ومن هنا يصعب على الباحث إيجاد ملف متكامل حول قضية أو حادثة تاريخية. فعليه أن يتنقل بين دور الأرشيف الفرنسية والجزائرية ليجمع ما يحتاجه من مادة علمية.[2] يضاف إلى توزع إلى الأرشيف صعوبة أخرى وهي حساسية بعض المواضيع بالنسبة للسلطات الفرنسية والتي تحتفظ بوثائقها.

إن السياسية الاستعمارية الفرنسية لقمع الثورة التحريرية الجزائرية، وتسخيرها لترسانتها العسكرية والمخابراتية والإدارية والقضائية، وتعاونهم مع بعض العملاء الجزائريين للقضاء على الثورة، واستنطاقاهم للمجاهدين والمواطنين وحجزهم لوثائقهم، ورصدهم لكل تحركات الجزائريين في مختلف مناطق الوطن، نتج عنه كم من الوثائق التي تحتفظ بها الأرشيفات الفرنسية ووزارة الحربية بصفة خاصة. ويحتفظ المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي بفانسان على خمسة آلاف علبة هي حصيلة نشاط الجيش الفرنسي في الجزائر خلال 1945-1967، وذلك بمختلف مستوياته ومندوبياته ودوائره وجهاته

---

1 سلوى علي ميلاد، **الأرشيف ماهيته وإدارته**، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1986، ص-ص. 1-3.

2 منى صالحي، "**أهمية الوثائق المحلية في كتابة التاريخ الاجتماعي للجزائريين أثناء الثورة التحريرية الجزائري**"، المجلة التاريخية الجزائرية، م.3، ع.1، 2019، ص.247.

وتقاريره العسكرية التي تختلط بالمدنية، بعد أوكلت له بموجب القوانين الاستثنائية.

وموضوعات الأرشيف مقسمة حسب مصالح الجيش، فوثائق المكتب الثاني تخص الوضع العام في الجزائر، ووثائق المكتبين الخامس والسادس تهتم بالحرب النفسية، في حين يهتم المكتب الثالث بالعمليات العسكرية والتهدئة، والمكتبين الأول والرابع مختصين بالتنظيم العسكري للجيش[1]. وتزداد أهمية هذه الوثائق في الوقت الذي نفتقد فيه لوثائق الثورة، بسبب الظروف الخاصة بالثورة الجزائرية كطابع السرية، وإتلاف الكثير من الوثائق مخافة أن تقع بيد العدو، فقد ذكر ابن خدة أن لجنة التنسيق والتنفيذ اضطرت إلى حرق عشر كليوغرامات من الوثائق خشية وقوعها في أيدي الشرطة الفرنسية، وبعضها وقع بيد الإدارة الفرنسية وهي محفوظة في أرشيف فانسان[2]. وإن اهتم الباحثون الجزائريون بجمع وتحليل وثائق الثورة الجزائرية التي جمعت من الجهات الرسمية من مسؤولي الثورة أو من المجاهدين[3]، فأنه يبقى الأرشيف الفرنسي ضرورة لا بد منها لاستكمال المعرفة التاريخية لأحداث الثورة الجزائرية.

2. أهم وثائق الثورة الجزائرية بأرشيف فانسان

يحتوي أرشيف وزارة الحربية بفانسان على عدد كبير من العلب الأرشيفية

---

1 عبد الله مقلاتي، "**أرصدة أرشيف الثورة الجزائرية، مركز الأرشيف الوطني الجزائري أنموذجا**"، في: أعمال الندوة الدكتورالية حول: الأرشيف وإشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص.18.

2 المرجع نفسه، ص.30.

3منها كتاب: عبد الله مقلاتي، **موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية ج10، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية**، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

الخاصة بالجزائر يمكن أن نذكر بعض موضوعاتها فيما يلي:

-**وثائق تخص جبهة التحرير الوطني:** اهتم المكتب الثاني الفرنسي بجبهة وجيش التحرير الوطني ونشاطهما، واستنطاقات المجاهدين، وغيرها من المسائل يمكن ذكر بعض العلب التي بها هذه الوثائق:

التنظيم السياسي والإداري: 1H1697-3, 1H1697-2

نشاطها ملفات كثيرة منها: 1H1164-1 ; 1242, 1714-1, 1787- 1788

نشاطها في الصحراء: 1H4766 نشاطها في المتروبول: /1H4061-1

المخطوفين من طرف جبهة التحرير ونفوذها في الشعب: /1H24601

نشاط جبهة التحرير الوطني في تونس: 1H1760-2et 2595-12960, 3647

نشاط جبهة التحرير الوطني في المغرب: 1HH3103-3106-4871-2

مساعدات لجبهة التحرير الوطني: مساعدات أمريكا اللاتينية من الولايات المتحدة الأمريكية وليبيا والمغرب وتونس ومصر والدول الآسيوية والشرق الأوسط وغرب أوروبا والمساعدات عامة: 1H2662-2692.

-**وثائق خاصة بالمجاهدين:** دعاية المجاهدين ومناشيرهم والوثائق المأخوذة منهم، أعمالهم ضد السدود الحدودية وتموينهم، أسلحتهم وتسليحهم، مخابئهم، الكمائن، الألغام، الحرب ضدهم، أجهزة الرايدو المأخوذة منهم، صحافتهم: /1H1566, 2496-2497, 3866-2, 4065-, 4297-2

1H1496-1 et 2,2581-1

خرائط نشاطات المجاهدين-1H1102 .

خرائط وصور لمختلف مناطق الجزائر في الشمال والجنوب وبخاصة القبائل، فهرس للأماكن الجغرافية التي تحمل أسماء تقليدية، فهرس للقرى والمداشر: 1H2874-2, 1H2704-6, 1H3404-5,

صور قسنطينة وعين عبيد، عين تيموشنت، تيارت، عين بابوش، عين البيضاء، عين بسام، وبلاد القبائل، والجزائر الساحل: 1H12223- 1H2662-2692, 12231, 1H1993-1992

-**مسائل المسلمين:** الموجودة في الأرشيف المجندون المسلمون، الجمعيات، الطرق الدينية، المرأة، زواجهم، اندماجهم في المجتمع الفرنسي، الضباط الفرنسيون المسلمون، العلماء، الحج، الصحراء الجزائرية، والطرق الصوفية.

أعياد المسلمين: 1H1112-1

فهرس للعائلات الكبيرة والشخصيات المتنفذة: 1H2858-1

بعض الشخصيات الجزائرية: عميروش، فرحات عباس، بلونيس، أحمد بن بلة، هواري بومدين، عبد الرحمن ميرة، ياسف سعدي، سي الشريف، سي الحواس، سي مفتاح، سي صالح: 1H1601, ; 1H1699-11700, 3418-1 1H1107

بعض الشخصيات الفرنسية: موريس أودن، هنري علاق، موريس أوجي، قصاصات جرائد: 1H2476-2487.

يضاف إلى هذا نشاط جيش التحرير الوطني فقد اهتمت وثائقه بتوزيع المجاهدين ومناطق انتشارهم عبر القطر ما بين 1956-1962 وقادته، واختطاف طائرة قادة الثورة سنة 1956ومسائل التحاق بعض أعضاء (قوات المضليين التي أنشأها الاستعمار) بالثورة، ووثائق تخص الولايات التاريخية

الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة من 1957-1962، وتنظيمات جيش التحرير وكتائبه واستنطاقات المجاهدين[1].

الأقلية اليهودية في الجزائر .1HA255-2، علاقات جبهة التحرير باليهود.

تعليمات المعركة جبهة التحرير من جبهة التحرير للمحاربين: 1H1684-3, 1H1692-1693/

-**الحركى:** تعد ملفات الحركى (الجزائريون أعوان الاستعمار) من الملفات الثقيلة، والتي لا يسمح الاطلاع على كثير منها، وفيها ملفات كثيرة حولهم منها أعمالهم في الإدارة والمساعدون في الحياة المدنية والتسليح والتواطؤ مع جبهة التحرير ومعنوياتهم ووضعيتهم بعد وقف القتال: 1H3616-1,3868-2 , 4214-1, 1H1391-3, 1940-1, 2456-4, 2538- ،4400-3, 4446-2 2539, 2705-2, 3090-2, 3749-2, 3989-1, 4069-4, 4378- 1et 5

-**الأعمال النفسية:** ركزت الدراسات حول الثورة على الجانبين العسكري والسياسي، لكن الجانب النفسي لم يهتم به الباحثون كثيرا ووثائقه موجودة في هذا الأرشيف، فقادة الحروب يضعون الجانب النفسي سواء للجنود أم للعدو كجزء من خطة الانتصار. وقد اهتمت السلطات الفرنسية بهذا الجانب كثيرا وسخرت له المكتب الخامس والسادس، كما اهتمت كثيرا بإغراء الجزائريين وزيادة عدد الحركى في عهد الجنرال ديغول لمساعدتها في الحرب النفسية، ونجد في هذا الأرشيف كثير من الوثائق للأعمال النفسية والدعاية الفرنسية والنشريات الإخبارية للمكتب الخامس لمركز التهدئة لأرزيو والهضاب العليا وسعيدة

1 يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث حول الثورة**، مرجع سابق، ص-ص.392-394.

ومؤتمرات العمل النفسي والمخبر التقني للعلوم الإنسانية المطبقة في الجزائر العاصمة، ومعنويات الجيش الفرنسي، وضباط العمل النفسي، الأعمال النفسية مع النساء المسلمات ومع الشباب والحركى وسكان القبائل، وكل أنواع العمل النفسي.

1H1101-5, 1113-1118, 2403-2537, 2524 bis-6, 2595-3,2705-2,2763-2764, 2773-2, 3217-4, 3264-3, 3266, 3525, 3614-3615, 3833-3 ; 3865-4, 3866-1, 3932-33988-2, 4060-3, 4062-2, 4213, 4258-4, 4329-7 et8, 4396, 4446-1,4458, 4494-2, 4495, 4510-2 et4772-1H2545-3, 14424-2, 1H94-2.4776

-**المنظمات والأحزاب:** الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، الحزب الشيوعي الجزائري، جبهة الجزائر الفرنسية، الحركة الوطنية الجزائرية، بلونيس رئيس المصاليين: -1H1250, 1251, 1706, 1945-4, 2580-2, 2592 4M

حوادث ملوزة (29ماي 1957): 1H1699-1, 1H1717-2

قصاصات الصحف، الصحف الجزائرية العربية، الإذاعة العربية، حلقات اللغة العربية.

-**الحدود الجزائرية:** يشمل موضوع الحدود عدة جوانب منها مراكز العبور في الحدود للثوار، حوادث الحدود، قوافل الأسلحة، العمليات في الحدود، الحدود الجزائرية البحرية. الحدود لجزائرية المغربية:

2606-2, ،1H4311-2, 1589-31591, 1874-6 ,2164-3
2607-1à4, 3102, 3220, 3310-1, 3312-4, 4046, 4451-1,
4818-2

الحدود الجزائرية التونسية: 1H1262-4, 1587, 1589, 1759, 1760,
2164-2, 2594-5, 2959-3, 2961-2962, 3744-4, 4810,
bis4814-486

أهم موضوع في الحدود هو الأسلاك الشائكة ويمكن تقسيمها حسب دراسة المختص في الموضوع جمال قندل[1] إلى ستة أقسام رئيسية هي: يتعلق بالوثائق المؤسسة لخلفية الموضوع مثل قوافل التموين بالذخيرة والسلاح، القسم الثاني المتعلق بعملية التطويق وخنق الحدود بخطين شائكين في الحدود الشرقية والغربية. القسم الثالث وهي الوثائق التي تعالج الجانب التقني للخطوط الشائكة، والقسم الرابع تطبيق الهدف من السدين الشائكين وهو الحيلولة دون دخول أو خروج المجاهدين وخاصة قيادات الثورتن وفيها وثائق الأسرى والشهداء من الجزائريين، وقتلى الفرنسيين، والهجمات والاشتباكات بين الطرفين، والعمليات الناجحة لدخول المجاهدين بالسلاح...أما القسم الخامس ويتمثل في الوسائل التي اعتمدها المجاهدون لعبور الخطين الشائكين، أما القسم السادس فتمثل في الحالة النفسية للجنود الفرنسيين المكلفين بالحراسة، فكثير منهم كان يعاني من إضرابات نفسية. وهذا القسم ممنوع الاطلاع على وثائقه.

1 للتوسع أكثر في الموضوع: "**الوثائق الأرشيفية الخاصة بخطي موريس وشال المحفوظة بمركز الأرشيف العسكري بفانسان باريس**" في: أعمال الندوة الدكتورالية الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص-ص.53-60.

ويمكن نذكر أرقام بعض العلب الأرشيفية في موضوع الخطين الشائكين: 1H2045, 1H2126-1, 1H44-1H2968,

-العمليات العسكرية: منها

إعلان حالة لطوارئ قانون 3 أفريل 1955، العلميات العسكرية في مختلف مناطق الجزائر منها مخطط شال. وسلسلة العلميات العسكرية: في وهران: 1H1949, 2754, 3463-2, 4369-6

العمليات العسكرية من نوفمبر 1958 إلى جوان 1959: 1H2757-2 et 3 3458, 4267-4268, 4275-1

الاشتباكات بين الجيش الجزائري والجيش الفرنسي خرائط وبطاقات (تيارت): 1H4243-3

تقارير عن الولاية الأولى التاريخية.

العمليات في أوراس النمامشة: 1H3866, 1H4329-4333

العمليات العسكرية في أوراس النمامشة في سنة 1960: 1H2951-2, 3859, 4287, 4315-2

الأطلس الفيزيائي والاقتصادي لمسرح العمليات بمقاطعة قسنطينة:-1H1999 2004

العمليات العسكرية بعين الصفراء والأطلس الصحراوي:2-1H3242

-الأسلحة

أسلحة المجاهدين والأسلحة المسترجعة: 1H1546-1549, 1599-4 et5, 1937-2, 2193-4, 2990-4, 3108, 3110-3113, 3262-2, 3299-1, 3652-3653, 3749-1, 4017, 4246-2, 4423-2, 1H2051-2

الأسلحة الكيمياوية والنابالم 1H2051-2

-**المجلس الوطني للثورة واجتماع طرابلس:** من بين العلب 1H1749

-**الحكومة المؤقتة:** من بين العلب 1- 1H2740

المفاوضات الجزائرية الفرنسية: إتفاقيان إفيان (Evian)مارس 1962، 1H3226-4، مفاوضات مولان Melun جوان 1960 ووقف القتال مارس 1962: 7 a4-3148-1H3077, 1786, 1784 , 1H1264. بالإضافة إلى عدد كبير آخر من العلب في الموضوع.

خاتمة

نخلص في الأخير أن الأرشيف الفرنسي يحوي عددا كبيرا من الوثائق التاريخية الخاصة بالثورة التحريرية، في موضوعات متنوعة ومهمة بعضها متاح الاطلاع عليها، والتي وجب على الباحثين الاعتماد عليها في بحوثهم، للوصول إلى المعرفة التاريخية في كتابة الثورة التحريرية، ونطالب من خلال هذا الملتقى أن تسهل السلطات الجزائرية للباحثين الوصول إلى هذا الأرشيف، أو القيام بمشروع تصوير وثائق هذا الأرشيف، من قبل فريق من الباحثين المختصين كما فعلت السلطات التونسية لأرشيفها. ولا تبقى المطالبة الرسمية فقط دون القيام بأي خطوة عملية.

قائمة المصادر والمراجع:

1.الكتب:

Jean NICOT, Béatrice OLIVE, inventaire de la Série H, sous-série 1H 1091-4881, Algérie 1945-1967, Index, T3, Château de Vincennes, 1999.

- مناصرية (يوسف)، **دراسات وأبحاث حول الثورة الجزائرية**، 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2014.

- مقلاتي (عبد الله)، **موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية ج10، مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية**، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– ميلاد (سلوى علي)، **الأرشيف ماهيته وإدارته**، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1986.

2.المقالات:

– خليفي (عبد القادر)، "رحلتي (2) إلى فانسان بباريس في 2015، service historique de la défense **عصور الجديدة**، ع.19–20، أكتوبر، 2015.

صالحي (منى)، "أهمية الوثائق المحلية في كتابة التاريخ الاجتماعي للجزائريين أثناء الثورة التحريرية الجزائري"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، م.3، ع.1، 2019.

– قندل (جمال)، "الوثائق الأرشيفية الخاصة بخطي موريس وشال المحفوظة بمركز الأرشيف العسكري بفانسان باريس" في: **أعمال الندوة الدكتورالية الأرشيف وإشكاليات كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،

– مقلاتي (عبد الله)، "أرصدة أرشيف الثورة الجزائرية، مركز الأرشيف الوطني الجزائري أنموذجا"، في: **أعمال الندوة الدكتورالية حول: الأرشيف وإشكالية كتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، 2018.

https://www.servicehistorique.sga.defense.gouv.fr/centres-shd/vincennes-centre-historique-des-archives

https://www.servicehistorique.sga.defense.gouv.fr/ark/1015408

الثورة التحريرية بمدينة المسيلة في وثائق الأرشيف الكولونيالي

أ.د/كمال بيرم
جامعة المسيلة
kamel.birem@univ-msila.dz

مقدمة

واقع الكتابة التاريخية لمرحلة الثورة يحتاج الى كثير من الجهد والوقت والتاني لإعطاء الصورة واضحة المعالم على أحداث ومعالم ومحطات لها بصماتها في ذاكرة الجماعة المحلية، وعلى قدر عزيمة الكاتب في إيفاء الحدث حقيقته، الا انه يستحيل جمع وحصر كل مجرياتها بتفاصيلها في ظل رحيل الرعيل الأول صانع الأحداث، وصعوبة اخذ المعلومة من الأحياء لوقع السرية الذي غرسته قيم الثورة في نفوسهم، فهم يحجمون كثيرا في قول كل شيء، ولهم الحق في كثير منه، تفاديا لتداعيات أخرى تحتاج الى زمن آخر..

لذلك أود أن انوه القارئ أن ما كتب حول أحداث الثورة ناحية المسيلة لا يعدوا أن يكون تقديما مختصرا جدا لمحطات معينة فقط وأمثلة قليلة جدا لمواضع محددة على سبيل المثال لا الحصر، لذلك لا تقدم الملمح الكافي لجهاد المنطقة لسنوات طويلة قد تجد من يدونها في صفحات لا يسعها كامل هذا المقال.

مثلت منطقة المسيلة حسب التعريف الجغرافي والبشري منطقة واسعة أوسع من الحدود الإدارية التي رسمتها فرنسا لها منذ 1884 وشكلت خزان للعمل الثوري من حيث الإعداد اللوجيستيكي والبشري والاحتضان، الا أن الحدود التي شكلتها جبهة التحرير الوطني بداية الثورة جعلتها تلامس عدة

ولايات تاريخية، منها الولاية الأولى الاوراس ،والولاية الثالثة القبائل، والولاية السادسة فيما بعد، وجزء من الولاية الرابعة ،وعلى العموم يحد منطقة المسيلة من الشمال الشرقي بلدية المعاضيد ومن الشمال الغربي بلدية البيبان ومن الشرق بلدية بريكة المختلطة آنذاك خلال الثورة ، ومن الغرب بلدية سيدي عيسى المختلطة أما من الجنوب فتحدها بلدية بوسعادة المختلطة. وعلى ضوء رصيد الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة نحاول رصد بعض المحطات المعلمية في تاريخ وذاكرة سكان المنطقة خلال الثورة التحريرية، ولابد في مثل هذا العمل ان نقدم للقارئ ملمح حول هذا الأرشيف ومحتوياته وتاريخه كمقدمة منهجية.

1الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة

هو أرشيف كولونيالي أي من وضع الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي وجدت بالمنطقة بين 1841 الى 1962 وهو تابع قانونيا و إداريا الى الأمانة العامة للولاية وبإشراف الأمين العام، ويقوم عليه رئيس مصلحة الأرشيف مع أعوان الأرشيف .ويقع الأرشيف بموقع خارج مقر الولاية وسط مدينة المسيلة من مبنين، ويشمل الى جانب أرشيف المسيلة، الأرشيف الكولونيالي لكل من البلدية المختلطة لبوسعادة، والأرشيف الكولونيالي لبلدية سيدي عيسى ،وقبل ان يتم نقله الى هذا المبنى كان الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة محفوظ ضمن مقر الدائرة القديم ، الذي كان في الأصل الموضع الأول للمركز الإداري الاستعماري الفرنسي عند تأسيس الإدارة المحلية بالمدينة سنة 1884 ، وهو امتداد للمركز العسكري الفرنسيposte militaire بالمدينة الذي تأسس منذ الاحتلال بسنوات اي منذ 1845 ،وتحول الى مكتب عربي bureau arabeثم بلدية اهالي commune indigène في 1881 ليتحول الى مقر

البلدية المختلطة للمسيلةcommune mixte سنة 1884 الى غاية سنة 1957 حيث تحولت البلدية الى دائرة sous-préfectureضمن ولاية سطيف آنذاك.

تاريخ الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة ومحتواه

الأرشيف الموجود بالدائرة الى غاية الاستقلال كان أرشيفا كولونيا ليا محرر باللغة الفرنسية باستثناء بعض التقارير المزدوجة اللغة الخاصة بالقياد حول أوضاع السكان وبياناتهم واقتصادهم وأحوالهم الاجتماعية والثقافية وغيرها. بقيت الوثائق على حالها الى غاية التسعينات عندما تم اعادة تنظيمه وترتيبه في علب وقام أحد الباحثين بالعمل في إطار التحضير للدراسات العليا، وكان بمثابة أول عمل في هذا الإطار وقدم الباحث حصيلة عمله في دليل الأرشيف ومحتوياته ما زال محفوظ بالمركز مع تقديم مختصر لتاريخ بلدية المسيلة المختلطة.

يضم مركز الأرشيف الحالي نوعين من الأرشيفات: **الأرشيف الكولونيالي** الخاص بالفترة الاستعمارية الى غاية الاستقلال **والأرشيف الإداري** الخاص بالإدارات ومصالحها وأعوانها منذ الاستقلال الى يومنا هذا. وينقسم هذا الأرشيف الى أرشيف **اداري عام** خاص بالمؤسسات والإدارات ومراسيم وقرارات إدارية وأرشيف **إداري خاص** بالعمال والموظفين.

الأرشيف الكولونيالي

هو عبارة عن رصيد هام يقع في أكثر من 265 **علبة** تحتوي العديد من الملفات والوثائق المختلفة مع **علب أخرى** تحتوي **على منشورات وقرارات إدارية وسجلات** متنوعة **وكراسات** إدارية حول تعريف السكان وبياناتهم ووثائق متعلقة بجوانب مختلفة. من حيث الرصيد التاريخي يمثل الأرشيف الكولونيالي

لبلدية المسيلة قيمة تاريخية وقانونية بالغة الاهمية ويشكل ذاكرة أساسية في بناء التاريخ المحلي لمنطقة المسيلة بصفة عامة، ويستوقفنا على المحطات التاريخية الهامة للمنطقة وأحداثها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الا ان الفترة التي يتوقف عندها الجانب السياسي تفتقد رصيد الثورة التحريرية الذي نجهل مصيره.

العلب التي يحتويها الأرشيف تحتوي على مواضيع مختلفة وعلى فترات تاريخية مختلفة كذلك ولا يوجد أساس في عملية جمع الوثائق في علبة واحدة إلا بما نفسره بجمع الوثائق وتخزينها جزافا لا غير. لذلك يصعب على الباحث استغلال الوثائق من عدد قليل من العلب حول موضوع معين، لان الموضوع موزع على اغلب العلب وفتراته كذلك. لذلك يتطلب على الباحث ان يستغل جميع العلب وان لا يستغني على غيرها لان ما هو موجود ببعض العلب لا يوجد ضمنها في فهرس او دليل الأرشيف وتلك صعوبة العمل فيه، هذا بصرف النظر عن الوضع السيء لكيفية حفظ الوثائق خاصة المتعلقة بأرشيف بلديتي بوسعادة وسيدي عيسى والتي تحتاج الى رعاية كبيرة.

موضوعات الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة

تتناول وثائق الأرشيف مواضيع مختلفة منها ما تعلق بالشق الإداري المرتبط بالبلدية المختلطة وشؤونها وعلاقاتها بالهيئات العليا بسطيف وقسنطينة والعاصمة ومنها ما تعلق بالشق العام المرتبط بشؤون المنطقة وسكانها وحياتهم الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية وسياسة السلطة الفرنسية في هذه المجالات في الفترات المختلفة منذ تأسيس البلدية المختلطة سنة 1884 الى غاية الاستقلال. نذكر منها رصيد ممتلكات البلدية ورصيد العدالة – propriété foncière1871-1884 و الملكية الأهلية 1855-1957 Biens communale رصيد وثائق البلدية 1855-1957

Séquestreرصيد الحجز 1867-1897

enseignement -رصيد التعليم العام 1885-1957

- Hydraulique habitat رصيد التعمير و الري 1884-1951

-Reformesرصيد الإصلاحات 1945 1919-1958

وهناك أرصدة عديدة ذات قيمة تاريخية وقانونية خاصة ما تعلق منها بمسالة الأراضي ونذكر هنا إشكاليات الأرض بين أهل البلدية وقبائل الحشم المقرانيين المهجرين الى الحضنة سنة 1876 حيث يحتوي الأرشيف على عدة علب موضوعها أراضي الحشم، والتي توجد حالات عديدة منها في العدالة الى يومنا هذا.

يمثل الأرشيف الكولونيالي المحفوظ بولاية المسيلة رصيدا هاما لحفظ الذاكرة المحلية لفترة الاحتلال الفرنسي، وذو قيمة تاريخية نادرة تؤرخ لمرحلة صعبة من حياة سكان المنطقة لفترة طويلة وإذا كان هذا الرصيد يقدم جوانب مختلفة من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الفترة، الا انه ما يجب ملاحظته ان فترة الثورة التحريرية تبقى الفترة المبتورة من هذا الأرشيف، بحكم نقل رصيدها الى الوزارة الوصية خلال مرحلة التسعينات من القرن العشرين. في هذه المساهمة نتوقف عند احداث تاريخية شهدتها مدينة المسيلة في ضوء بعض وثائق الأرشيف المرتبطة بالثورة والقليلة، منها احداث انسحاب فئة اليهود من البلدة ومعتقل الجرف ويومياته واحداث أخرى.

الثورة واليهود في سجلات الأرشيف المحلي

رغم ان الثورة قد وصلت الى مدينة المسيلة اواخر 1955، الا انه لا نجد ما يفيد احداثها او تطوراتها في سجلات الأرشيف، ويمكن اعتبار سنة 1956 السنة المعلمية لدخول المدينة في نسق العمل الثوري ومجابهة العدو.

شكلت فئة اليهود بمدينة المسيلة قبل الاحتلال الفرنسي اقلية سكنت المدينة منذ بداية العهد العثماني، وتبادلت معهم الاخذ والعطاء الى حين دخول الاحتلال المدينة، حيث توافدت عناصر يهودية من مختلف اقطار اوربا، حيث بدا تميزها يتزايد عن الأهالي المسلمين وقوي ارتباطها بالسلطة الاستعمارية، الا ان الثورة التحريرية شكلت منعطف كبير ونهائي لوجودهم بالمسيلة. كيف حصل ذلك وكيف كان موقفهم من الثورة وكيف انعكس هذا الموقف على هذه الفئة بمدينة المسيلة. ذلك ما نحاول البحث فيه على ضوء وثائق الأرشيف الكولونيالي لبلدية المسيلة المختلطة.

تعتبر فئة اليهود من الفئات القديمة التي استوطنت واستقرت بمنطقة المسيلة حسب الكتابات الفرنسية التي تبقى في غياب الكتابات العربية المصدر الوحيد المدون، و تكونت عدة عائلات يهودية منذ القرن 14 عندما وفدت مجموعة من يهود مدينة فأس المغربية مع فرقة أولاد معتوق التي انتشرت بمنطقة أولاد ماضي بالمسيلة ،إلا أنها سكنت مدينة المسيلة ، ويبدوا أنها جاءت من حواضر المغرب أو الأندلس بدليل المهن التي احترفتها واستمرت عليها الى حين دخول الفرنسيين مثل حرفة صناعة الحلي والجواهر والدباغة والتجارة في العقار من جهة وبتواصل هجرة اليهود من اسبانيا خلال الاحتلال . واتجه جزء منها إلى مدينة بوسعادة[1]. وهم الأكثرية بحيث وصلت نسبتهم بمدينة بوسعادة نهاية القرن 19 إلى 6.3 % من مجموع السكان في حين وصل عددهم بمدينة المسيلة سنة 1885–66 يهودي من مجموع 3085 نسمة أي 2 % من مجموع

[1] –كان عدد اليهود عند بداية الاحتلال الفرنسي من7–8 عائلات مستقرين بحي الشتاوة والعرقوب. ACMM(archive commune mixte de m’sila)B(boite)87,notice sur la population indigènes 1846.

السكان. وظل عددهم مستقرا رغم صدور قانون كريميو 1870 إلى غاية ظهور مركز الاستيطان بمدينة المسيلة حيث بدأت تتوافد جماعات من يهود المغرب الأقصى من مدينتي فاس ومراكش ومن فرنسا معظمها لها قرابات بيهود المدينة القدماء ووصل عدد اليهود بداية القرن 1905-121 يهودي ليرتفع إلى 542 سنة 1937[1].

وسكنت هذه العائلات حي العرقوب وحي الشتاوة حيث اندمجت بالأهالي المسلمين وأخذت عاداتهم وطبائعهم وتكلمت لهجتهم وتزوج بعض نسائهم بالأهالي، لكن لم يتركوا طقوسهم العقائدية المرتبطة بالديانة اليهودية مثل عدم إشعال النار يوم السبت وتأجير الأهالي بمقابل زهيد لذلك. وقد حمل اليهود أسماء مرادفة للحرف والنشاطات التي يقومون بها مثل لقب نجار وجاوي "العقاقير" وعاشور "العشر" وخلفة "الأمير" وأسماء من كتبهم السماوية مثل إسحاق، يعقوب شالوم، هودا،...الخ.

وترجع أصول بعض العائلات إلى المغرب الأقصى مثل عائلات عطية من "مراكش" وإسبانيا مثل عائلات نجار وجاوي كما تشير بعض الروايات إلى وجود علاقة بين اليهود بمدينة المسيلة وبوسعادة ويهود منطقة بني عباس بمجانة[2].

1Daumas : le Sahara Algérien, étude géographique statistique, Paris, 1845, p 99.- MOURICE (E) Rabbin (G): Le Judaïsme Nord-africain ,étude démographique sur les Israélites du département de Constantine ,in R.SAC 1930-1931,pp98-176..

2- Aucapitaine، B: les fondateurs de Boussaâda in RAF(revue africaine)1857 N°:7

إذا كان واقع اليهود الاجتماعي نهاية القرن 19 ضمن واقع الأهالي داخل الحي القديم للبلدة فان بداية القرن العشرين كانت بداية لتحول هذه الفئة إلى مجموعة كبيرة نسبيا بعد ارتفاع عددها ومميزة مكانة وثراء وانتقلت مجموعة منهم مع المجموعات الجديدة إلى الحي الأوربي الجديد الخاص بالمعمرين الفرنسيين ضمن مركز الاستيطان ،وتحول هؤلاء اليهود من الأنشطة التقليدية ذات الدخل الضعيف مثل حرف الصباغة إلى الأعمال الأكثر دخلا كالتجارة الواسعة والنقل والمقاولات[1]والمصالح الإدارية الاستعمارية كالتوثيق والشرطة.

وبدأ اليهود منذ ذلك التاريخ يتميزون عن الأهالي من حيث الثروة والنفوذ، وتقربوا أكثر من الإدارة الاستعمارية التي سمحت لهم على أساس تجنسهم بالفرنسية بالارتقاء إلى مناصب ضمن اللجنة البلدية[2].واستغلوا نفوذهم في التوسع في الأملاك والعقارات على حساب الأهالي الذين كثير ا ما اشتكوهم للإدارة المحلية[3] ،وبدأ تجمع اليهود في إطار جمعيات دينية وثقافية من اجل ترقية الدين اليهودي وتنظيم المجموعة اليهودية داخل البلدة[4].

1مثل عائلةاطلان وعائلة شـــيشـــبورتيش. التي كانت تملك مقاولة تجارة الحبوب ومقاولة خاصـــة بالمياه (منذ 1912)ACMM (archive de la commune mixte de m’sila)،BN°:21

وجود يهود ضمن اللجنة البلدية منذ 1887 مثل اليهودي نسيم أطلان– 2- ACMM, Délibération du CMM 12/12/1887

3 –شكاوى سكان المسيلة ضد اليهود نسيم اطلان 1912 –ACMMB187.وضدحجاج مويس-1936/12/2).MoeursACMM;B262وضد اطلان حول السقي بمياه الوادي (1939/1/14).

4 –وهي الجمعية الإســرائيلية الروحية التي ظهرت منذ 1908 وكونت المجمع اليهودي للمدينة – consistoire.A.C.M.M.B, 85.

والجمعية 1942. (

لكن كيف كان تأثير اليهود بعد هذا التحول عل الأهالي ، لقد بدأت عناصر اليهود بالمدينة في غرس قيم الفساد داخل المجتمع المحافظ سواء من خلال المعاملات التجارية الربوية التي استغل من خلالها اليهود حالة فقر وعوز السكان أو من خلال تكوين بيوت الفساد والدعارة والتي أخذت اسم "Maison de Tolerance" وبدأ ظهورها منذ 1920 وهي ملك اليهوديين moise hadjadj[1] مويسحجاج، واليهودية هودا ،ورغم شكاوى سكان المدينة وأعيانها ضد هذه البيوت فقد استمرت في الوجود إلى غاية سقوط فرسا جوان 1940 ومجيء حكومة فيشي .

لقد فرض قانون 1940 الخاص باليهود واقع جديد مخالف لما كانوا عليه من نفوذ وامتيازات، فطردوا من المناصب الإدارية ومنعوا من الاشتغال في أسلاك الشرطة وعمهم الفقر والبؤس كحال الأهالي وأصبحوا يتسولون الخبز[2]،الا ان الحال تغير بعد 1943 واسترجع اليهود نفوذهم بعد ظهور حكومة فرنسا الحرة التي أعادت إدماجهم إلى مناصبهم، وتحولوا إلى فئة دعم لها سياسيا، من خلال جمعية "وجماعة الكفاح" التي كانت عبارة عن فرع من فروع الحزب الشيوعي الفرنسي وكانت تعمل على مساعدة فرنسا الحرة[3].

1ACMM.B (boite243D (dossier1) الإسرائيلية الثقافية برئاسة اطلانلالو التي ظهرت خلال ح ع

2–كانت كراهية الفرنسيين لليهود خلال الحرب العالمية 2 شديدة خصوصا نشاطهم الدعائي الممثل في جريدة صوت اليهود الصهيونيةACMM: B,20la voix des juifs-

3–حسب قانون 3 أكتوبر 1940 (المادة 2) كل المناصب داخل جهاز الشرطة ممنوعة على الإسرائيليين بدون استثناء وتم توقيفهم بالمسيلة بمنشور (23 نوفمبر 1940) مثل اطلان الفريد جوزيف حجاج.

إن هذه الفئة ورغم قلتها فقد استحوذت على عقارات وأراضي اغلبها اكتسب نتيجة معاملات الرهن للأهالي، أو تزايد الديون وكان التميز الاجتماعي كبيرا جدا بينهم بين الأهالي بسبب الوضع الاجتماعي المزرى الذي هو انعكاس للسياسة الاستعمارية المتحالفة مع اليهود بالمدينة.

كما أن المدينة ضمت وسطها عدد من العائلات اليهودية التي انتقلت من فاس مع فرقة أولاد معتوق وتوزعت بين بوسعادة والمسيلة منذ القرن 17 وكونت بين 7-8 عائلات اندمجت مع العرب المسلمين[1].و أخذت عاداتهم وطبائع حياتهم المنتشرة رغم أنها حافظت على بعض طقوسها العقائدية دون الوصول إلى حد التصادم أو الصراع مع بقية الأهالي رغم تحولهم إلى الجنسية الفرنسية بعد قانون كريميو 1870،ومعظم العائلات اليهودية تعيش في حي يعرف برحبة اليهود بحي الشتاوة والعرقوب إلا أن الجماعات اليهودية التي توافدت بعد بناء مركز الاستيطان الخاص بالمعمرين في الحي الجديد للمدينة ،قد استقرت به واستحوذت على أهم النشاطات التجارية والصناعية وملكت العقارات داخل المدينة[2].

نشاط اليهود قبيل الثورة

اليهود وبمختلف انتماءات هجرتهم الى مدينة المسيلة سواء الذين قدموا مرحلة الوجود العثماني او مع الوافدين من الاندلس او الوافدين مع بداية الاحتلال الفرنسي قد بقوا على عهودهم في وضع مصالحهم مع السلط التي تحفظ لهم

ACMM,B;243(lettre du préfet de Constantine à l'administrateur 20-12-1940

1 –وصل عدد اليهود بمدينة المسيلة سنة 1885=76 يهودي.0ACMM,B;24.

2– A.C.M.B,262,mœurs .

وجودهم، لذلك سارعوا الى التجنس الى الفرنسية قبل وبعد قانون كريميو وساندوا الوجود الكولونيالي في مختلف سياساته.

قبل اندلاع الثورة وفي إطار النشاط السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، **ساهم** اليهود بنسبة ضعيفة في النشاط السياسي او الثقافي الحاصل بمنطقة المسيلة وارتكزت أعمالهم على القطاع التجاري والمالي، او ما تعلق بفئة اليهود مثل تأسيس الجمعيات الثقافية والدينية الإسرائيلية التي تعتني بشؤون اليهود فقط.[1] ونادرا ما نجد في كثير من تقارير الشرطة الفرنسية وجود اليهود في إطار جمعيات ونوادي وأحزاب سياسية.

ومن بين الحضور السياسي لليهود وجود بعض الأسماء في إطار خلايا الأحزاب الوطنية التي تشكلت بمدينة المسيلة خاصة الحزب الشيوعي حيث شاركت بعض العناصر اليهودية في الانتخابات المحلية[2]. او مشاركتها في تأسيس بعض النوادي الرياضية.

اليهود بمدينة المسيلة خلال الثورة

خلال الثورة التحريرية وقعت بمنطقة المسيلة عدة احداث بارزة شكلت وقعا في الذاكرة الجماعية المحلية، من أهمها موقف طائفة اليهود من شهداء

كون اليهود بالمسيلة في 1908/12/28 الجمعية الثقافية الإسرائيلية برئاسة صامويل عاشور وهو من العائلات اليهودية القديمة التي استقرت بالمسيلة قبل الاحتلال الفرنسي وضمت هذه الجمعية أعيان اليهود الممثلين في عائلات: اطلان –عطية – شيم –عاشور يهود أو غيرهم :ACCM B 90-1-association-)[1]

[2]فاز اليهودي "شيش بورتيش" 127 صوت من جملة 12158 صوت معبر عنه في الانتخابات المحلية لسنة 1944.

2: ACMM : B. 120 Election Municipale rapport commissariat de la police de M'sila 30 / 1 / 1944

الثورة التحررية والتي نلمسها من خلال محطة هامة في تاريخ منطقة المسيلة وذاكرتها خلال الثورة التحريرية ،وبقيت عالقة في اذهان الأجيال التي جاءت بعد ذلك ،والتي تستحضرها في كل مناسبة وهي واقعة الشهداء الذين مثل بهم بساحة المدينةlaussel[1] سنة 1956وموقف الطائفة اليهودية منهم ومن خلالهم بالثورة التحريرية والتي شكلت منعرج تاريخي في حياة هذه الطائفة وفي التشكيل الاجتماعي للمدينة قبل انتهاء الثورة التحريرة.

معركة بوخدي وساحة الشهداء بالمسيلة: قصة تحول في ساكنة المسيلة

تعود الحادثة الى سنة 1956 وبداية العمل الثوري بالمنطقة حيث كانت تنشط مجموعات من مجاهدي جبهة التحرير وعناصر الحركة القومية الجزائرية التابعة لبلونيس ضد الاحتلال الفرنسي بمنطقة جبال ونوغة، وانطلاقا من وثائق الأرشيف التي بقيت بالأرشيف وهي قليلة ولم تقدم واقع الحدث بالقدر الذي تقدمه الذاكرة الجماعية المحلية ،وحسب شهادات بعض الشهود لحادثة نقل شهداء معركة بوخدي من جبال ونوغة الى ساحة مدينة المسيلة يذكر كل من "سلطاني يحي" و"يتوجي محمد" و"خرباشي سليمان" بأنه في شهر ماي 1956 توجهت القوات الفرنسية إلى "جبل بوخدي" [2]الواقع بين "الخراشيش" (البويرة)

1الوسيلlaussel هو المتصرف الإداري لبلدية المسيلة المختلطة سنوات1909-1910 وتم اغتياله سنة1910 وسميت الساحة التي قتل بها وهي امام مبنى الإدارة باسمه الى غاية سنة1956 حيث تحولت باسم ساحة الشهداء نسبة لحادثة شهداء معركة بوخدي.

2 فيالتقرير الجهوي لولايات الجنوب المقدم إلى الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد يومي 08 و10 ماي 1984 بقصر الأمم في الجزائر العاصمة تم فيه ذكر #معركة_جبل_بوخدي-بني يلمان* بولاية المسيلة، وعلى الرغم من أن المعركة سالفة الذكر قامت بها مجموعات مسلحة تابعة لجيش الحركة الوطنية الجزائرية(MNA)

والقصبية (القصابية – برج بوعريريج)، حيث اشتبكت هناك مع مجموعة من المجاهدين تم خلالها تصفية حوالي 70 عسكريا بينهم نقيب، بينما الطرف الآخر استشهد سبعة.

الكولونيل "أرغود" Argoud في مذكراته كتب بأنه بعد المعركة قرر نقل الجثث إلى المسيلة، فبعد أن عبأهم في أكياس قام بنقلهم إلى غاية ملوزة (ونوغة حاليا) التي وصلها مساءا، وفي يوم الغد، يقول:"عبأت الأكياس في الحافلة"، ثم تم عرض الجثث أمام ساحة مبنى البلدية المختلطة للمسيلة لمدة 24 ساعة . في شهادة اخرى من أحد الشهود، تعود لصاحبها (سفار عبد القادر)، ذكر فيها بعض الحقائق الجديدة غير أن بعضها لم تكن دقيقة بالمرة، ولهذا أردنا مقارنتها بشاهد آخر هو (المسعود بلحسين) بُغية الوصول إلى الحقيقة، ولو أننا نريد تناول ما وقع بعيد هذه الحادثة في المسيلة . نجد الشاهد "الاول يخالف الثاني في ذلك ويؤكد بأنهم كانوا سبعة (7)، ففي حين يتفقان بأن الجثث التي جيء بها من بني يلمان –بعد معركة وقعت بالمنطقة –كانت مُحملة على حافلة من مدينة المسيلة، غير أنهما لا يلتقيان في تحديد الزمان، فالأول يقول أن ذلك كان يوم "سبت" من شهر مارس أو أفريل من عام 1956 [1]بينما الثاني فيذكر أنه كان يوم ممطر .

وليس جبهة التحرير الوطني –حسبما جاء في التقرير –إلا أن الشهادة في ذلك وردت على لسان بعض أهالي ملوزة (أولاد جلال –ونوغةحاليا تؤكد رواية الكولونيل الفرنسيArgoud الذي تناول في مذكراته قضية حرق المصاليين للمدرسة الفرنسية بملوزة (أولاد جلال – ونوغة حاليا) وكذلك "دار القايد" وأيضا معركة بوخدي ببني يلمان وتدمير بريد أولاد عبد الله في سيدي هجرس.

1جاء في تقرير الشرطة المؤرخ في 15 افريل 1956 فانه يذكر ان العملية الأولى التي استهدفت العناصر اليهودية كانت في 12 افريل .

بعد عرّضها (أي الجثث) قام بعض اليهود بالمدينة بِرَكل رؤوسهم والتشفي، وهو ما أغضب السكان من العرب كثيرا. وعلى إثر هذا قام أحد القياد (حسب الشاهد عبد القادر) يدعى "بوضياف" بالتوجه إلى حاكم المسيلة وخاطبه بالقول إن العمل الذي قام به الكولونيل لا يمكن تقبله وستنجرّ عنه ردود أفعال، وعليه قام الحاكم العام بإعطاء الأوامر بأن يتم نقل الجثث، وهو ما تم العمل عليه، حيث نُقلو إلى مقبرة سيدي الغزلي أين دفنوا هناك، ويضيف بأن بعد هذه العملية إلتحق نحو 45 مجاهد من مدينة المسيلة بصفوف المجاهدين بجبال المعاضيد .

أما الشاهد (المسعود) فيذكر بأن الذي خاطب الحاكم "ميزيلي" المدعو "لعور" في الموضوع كان قبائليا يدعى "سي حسن لقبايلي" حيث يشغل لدى الحاكم في منصب كاتب. وقد خاطبه قائلا: بأن ما قام به الكولونيل (غودار) غير مقبول، وبأن هذا العمل سيجعل كامل المسيلة تصعد إلى الجبل، وعليه اتصل الحاكم هاتفيا بالبلدية ليطلب منهم نقل الجثث ودفنها بالمقبرة.

يقول الشاهد الثاني (المسعود بلحسين) بأن بعد عملية الدفن وقع اجتماع بـ"المعاضيد" وهناك أصدرت الأوامر وأعطيت التعليمات بأن يتم قتل اليهود بعبارة محلية (لازملهمالموس.. ونخرجوهم من المسيلة)، وبحسب الشاهد (عبد القادرسفار) فإن أول عملية كانت يوم الأربعاء، راح ضحيتها شخص يدعى "خشيبة" (يعمل نجار) وهو الشيء ذاته قال به الشاهد (المسعود. ومن جملة الوقائع والأحداث الأخرى التي استهدفت اليهود بمدينة المسيلة والتي دونتها بعض تقارير الأرشيف والتي جرت بالمسيلة:

1956archive de la commune mixte de m’sila ,rapport du commissaire de police de Msila a mr le prefet de setif 15/04/1956.

في 12 افريل تمت عملية اغتيال الجندرمي اليهودي الفريد اطلان وهو عامل بشرطة بلدية المسيلة المختلطة

–ماي 1956: عملية فدائية ضد اليهودي يسمى (خشيبة) نفذها الشريف عبد الحفيظ.

–ماي 1956: محاولة اغتيال الجندرمي (يهوده) نفذها "والي النذير" و"والي الدهيمي."

–يوم 27 ماي 1956: نفذ الفدائي غشام الجيلالي حكم الاعدام على احد الجندرمي اليهود بالمسيلة..

في 31 ماي 1956 تم تنفيذ قرار اعدام اليهودي صمويئلصونيغو.

في 31 اوت 1956 تمت عملية ضد اليهودي حجاج جوزيف وكان يشغل حارس بلدي وسط مدينة المسيلة.[1]

في 12 سبتمبر 1956 تمت عملية اغتيال اليهودي نجار دافيد من طرف الفدائيين بمدينة المسيلة وطعن ابنته روزات نجار التي حاولت الدفاع عن ابيها وهذه الحادثة أدت الى اعتقال الكثير من أبناء مدينة المسيلة ذوي البشرة الحمراء وحجزهم واستجوابهم بعد استظهارهم قيد التحقيق معهم، وقد استدعت هذه العملية تجنيد قوات الشرطة وقوات الدرك وقوات الجيش المتحركة إضافة الى شرطة الدولة وكان لها وقع على سكان المدينة آنذاك ودفعت بالشرطة الى إحصاء السكان ووضع بطاقات شخصية بصورة لهم للتعرف عليهم تبعا لتصريحات ابنة الضحية التي أفادت ان الذي طعن ابيها ذو بشرة حمراء.[2]

1 A CMM : rapport du commissariat de m’sila au directeur de la sureté d’Algérie 31/08/1956

2ACMM: ibid.

لقد برهن اليهود على خيانتهم للعشرة والجيرة، عندما فرحوا بمقتل السبعة الأبطال الذين جيء بهم من ونوغة في ديسمبر 1956، ورمتهم فرنسا في ساحة المدينة او placette lausele نسبة الى حاكم المدينة الذي اغتيل سنة 1910 ثم حملت اسم ساحة الشهداء منذ ذلك التاريخ وارادت فرنسا من ذلك تخويف السكان وارهابهم في يوم كان ماطرا، وتداول الناس روايات عديدة حول حيثيات قرار جبهة التحرير بتصفية اليهود الموجودين بالمدينة والذين ثبت تورطهم مع الاحتلال ضد الثورة فمنهم من شهد ان يهودية قالت لزوجها أن رؤوس هؤلاء الشهداء لا تصلح عليهم إلا أن تكون وجبة غذائية يهودية على شاكلة بوزلوف أو شطيطحة مخ او ما شابه ذلك، وهذا ما أحزن سكان المسيلة جدا، فوقعوا بين هول الفاجعة و دناءة الخيانة ، وقد كانت هاته محطة فاصلة في علاقة سكان المسيلة والثورة ككل باليهود حيث تفطنوا للنوايا الحقيقية لهم تجاه فرنسا . لذلك فقد عمل أهل المسيلة من خلال نشطاء الثورة المدنيين على قتل اليهود وترحيلهم، حتى لا يقدموا الشهادة لفرنسا على أعمال المجاهدين، ولذلك أصبحت المدين وخاصة حي العرقوب الأكثر تواجد للطائفة اليهودية بالمسيلة بما يمثل حي العرقوب من خطرا حقيقيا على المستعمر الفرنسي، فعمد إلى إحاطة كل مداخله بالسياج.

ويمكن اعتبار سنة 1956 سنة معلمية بالنسبة للتواجد اليهودي بمدينة المسيلة فقد سارعت الطائفة اليهودية الى مغادرة المدينة فرادى وجماعات. ولم يبق من اليهود أحد بعد سنة 1957 سوى يهودي واحد، اسمه إيسحاك Isaac يشتغل كعامل نظافة، حتى سنة 1967.

اشلرت بعض التقارير الفرنسية السرية حول الاحداث التي وقعت بالمسيلة منذ افريل 1956 الى انقسام يهود مدينة المسيلة بين من أراد الهجرة

ومن أراد البقاء، الا ان الأغلبية وبحكم التصفية التي اطالت العناصر اليهودية فقد هاجرت نهائيا.

لكن لا يمنع هذ ان بعض العناصر اليهودية كان اها صلة بعناصر جبهة التحرير ولها دور في امداد هم ببعض الأسلحة والعتاد وهذا ما لمسناه في احدى التقارير التي تحدثت عن العلاقة بين عناصر قيادة الثورة بالمسيلة ومنهم كبوية إبراهيم وبين بن بولعيد وبعض اليهود.

ومنذ هذا التاريخ ضاعفت فرنسا قواتها العسكرية حيث عززتها بالفرقة السابعة المتحركة dmr 7 على اعتبار ان قوة الوجود الفرنسي بمدينة المسيلة حسب تقارير الشرطة الفرنسية كان كالتالي:

الشرطة المدنية 23 عون

قوات الحرس المتنقل gmpr 40 فرد

الدرك 12 فرد زايد فرقتين من الصبايحية.

بينما أشار التقرير نفسه الى تقديرات جيش التحرير الذي كان يشرف عليه الشهيد شنوف بلقاسم الذي كان من الأوائل الذين أطروا انطلاقة الثورة بمنطقة المسيلة وهو من مدينة خنشلة وقدر عدد افراده ب ا200 مجاهد كانت مرابطة بأعالي جبل المعاضيد وتعمل بمجموعات صغيرة بين 10 الى 20 فرد.

ابن بولعيد في وثائق أرشيف المسيلة

اشارت بعض التقارير المحفوظة بأرشيف بلدية المسيلة المختلطة ان مصطفى بن بولعيد كان يمر عبر منطقة الحضنة وجبال المعاضيد نحو بلاد القبائل عدة مرات منها تقرير 22 جوان 1956 الذي قدم لنا معلومات حول دور بن بولعيد في الإصلاح بين صفوف جيش التحرير بمنطقة ونوغة رفقة المناضل كبوية إبراهيم بعد فرار بن بولعيد من سجن قسنطينة، وقد تنقل الى مشتة الصمة

بدوار بني يلمان للإصلاح بين مجموعتين من جيش التحرير حسب التقرير دون ان يحدد هل هما من الحركة المصالية او من جيش التحرير الوطني. والحقيقة هو أن عمر أخو مصطفى بن بوالعيد هو الذي كان يتردد على الحضنة للاتصال بكمطقة القبائل وفي هذا التاريخ بالذات لحضور الاجتماعات، في حين كانت تطلق الشائعات بان مصطفى هو من يتردد على المنطقة لرفع المعنويات.

ومن بين المعلومات التي افادنا بها التقرير هو دور بعض اليهود في التعامل مع الثورة ومنهم السيد سلام اطلان sellematlan الذي قدم بعض الأسلحة للسيد كبوية إبراهيم والذي بدوره سلمها لبن بولعيد وتعرف حينها اليهودي عن صورة بن بولعيد من خلال الصحف التي اشهرتها بحثا عنه، وكان اليهودي سلام صديق لكبوية إبراهيم [1] في مرحلة دراستهم وله علاقة قوية به ولكبوية

1 كبوية ابراهيم ابن الحاج من مواليد 1921/05/13 بالمسيلة خريج المدرسة المركزية بالمسيلة ،كان من اهم نشطاء الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية ،ربط اتصالات بأعضاء الحزب الدستوري التونسي و بأعضاء حزب الشعب الذين تم حجزهم اجباريا بالمسيلة خلال الحرب ، من مؤسسي حركة احباب البيان بمدينة المسيلة ، وعضو نشيط في نادي المسيلة وجمعية المساعدة وجمعية الحمادية الكشفية ، كتب مقالات ورسائل عديدة دفاعا عن سكان منطقة المسيلة اصبح عضو بارز في حركة انتصار الحريات وتعرض للسجن والحجز بالحراش وحوكم بالمحكمة العسكرية لسطيف بعد احداث ماي 1945، وكانت فرنسا تعتبره الممثل الشخصي لفرحات عباس وموزع جريدته المساوات وقبل الثورة وطد علاقات مع بن بولعيد ومحمد بوضياف وتقلد خلال الثورة التحريرية مسؤوليات عسكرية بمنطقة اريس وسياسية، وكان له دور كبير في فض الخلافات التي حلت في الولاية الاولى، مسؤول الشؤون الاجتماعية بتونس وتقلد مسؤوليات سياسية بعد الاستقلال في الداخل وسفير بلبنان في الخارج.

CAOM : 93/44900, dossiers personnel, kabouya Brahim.

تأثير كبير عليه، حيث كان اطلان يمون أسبوعيا المناضل كبوية بعدد من الأسلحة والذخيرة كما جاء في التقرير السري للشرطة الفرنسية.

التقرير قدم لنا وضع اليهود خلال سنة 1956 بعد التهديدات التي قدمتها عناصر جبهة التحرير لبعض اليهود وكانت خلاصة الوضع بالنسبة لمستقبل اليهود هو اما الهجرة نحو فرنسا والتخلي عن الجزائر وكانت فئة قليلة من اليهود تأخذ بهذا الراي بينما اغلبية اليهود كانت ترى ضرورة التعامل مع الثوار وهذا الموقف الذي اخذ به اليهودي اطلان لأنه كان من كبار محتكري أسواق المسيلة ومقرة وبريكة وتربطه علاقات ومنافع كثيرة مع الجزائريين بمنطقة الحضنة.

معتقل الجرف في مذكرة الأرشيف الكولونيالي

يعتبر معتقل الجرف من اهم معتقلات فرنسا خلال مرحلة الثورة والذي استحدث في اطار سياسة القمع التي اتخذتها فرنسا ضد المجاهدين والشعب الجزائري منذ سنة 1955، وخاصة بعد احداث 20 اوت 1955، وقد تضمن الأرشيف الكولونيالي المحلي بالمسيلة علب كثيرة حول هذا المعتقل ،حملت تقارير مختلفة حول تكوينه ومنشاته ،وأسماء المعتقلين وحركتهم ،منذ ان تم تحويل معتقل الشلال او فلة جنوب المسيلة صيف 1956 ،الذي قضت عليه عاصفة رملية أدت الى نقل المعتقلين الى منطقة الجرف بأولاد دراج شرق المسيلة حيث كانت توجد هناك بنايات قرية فلاحية تم استغلالها كمعتقل بعد ان استحدثت به احتياطات الامن والحراسة. حسب وثائق الأرشيف بلغ في 15 جوان 1959م عدد المعتقلين 1023 فردا وما يلاحظ على هذا العدد أنه يتغير من يوم لأخر والإحصائيات تعطينا صورة واضحة عن تغير العدد ارتفاعا [1]

1 A.C.M.M : Boite N°42 Dossier N°01, centred'hébergement dedjorf.

وانخفاضا .

عدد المعتقلين إلى غاية 15 ماي 1959 985 فردا.

عدد المعتقلين إلى غاية 31 ماي 1959 1047 فردا.

عدد المعتقلين إلى غاية 15 حوان 1959 1059 فردا.

عدد المعتقلين إلى غاية 30 جوان 1959 1002 فردا.

عدد المعتقلين إلى غاية 15 جويلية 1959 877 فردا.

هذه الأرقام لها دلالتها فهي تعبر عن اشتداد حملة الاعتقالات في صفوف الشعب الجزائري.

الوضعية الصحية للمعتقلين

اشارت التقارير الصحية للمعتقل الى وضع المعتقلين الصحي وكيف عرف تدهورا كبيرا أثر على حياتهم خاصة بعد استقالة الطبيب المتعاقد جاك توريس) Torres Jacques) وتوقيف الممرض بومالیت السعيد من طرف الجيش يوم 27 أوت 1959م، هذا الوضع استغلته لجنة المعتقلين لتضغط على إدارة المعتقل عن طريق دفع الموقوفين إلى الاحتجاج على عدم وجود الطبيب المداوم وكذا الممرض المؤهل،[1] ومما زاد في وحدة المعتقلين والتفافهم حول هذا المطلب هو وفاة أحد المعتقلين. الوضعية الصحية للمعتقل عرفت تسجيل نقائص من طرف بعثة الصليب الأحمر الدولي التي زارت معتقل الجرف سنة 1956م تمثلت في عدم كفاية زيارات الفحص التي يقوم بها الطبيب المتعاقد مرتين في الأسبوع واقترحت أن تكون ثالث مرات أسبوعيا، وأشارت إلى ضرورة توفير التدفئة للعيادة وأبدت عدم ارتياحها لعدم ملائمة الممرضين للعمل في

1A.C.M.M : Boite N° 257 Dossier N°01 (Rapportmédicale datée le 09/10/1959 de directeur du camp le 15/10/1959)

العيادة كونهم معتقلين واقترحت بدال من ذلك توظيف ممرضين عن طريق التعاقدأو تسريحهم والتعاقد معهم للعمل في عيادة المعتقل.[1]كما أشار تقرير اخر الى العدد الكبير للمحتجزين بالمعتقل والى حالات الفرار التي فاقت المئات وان اغلب الفارين التحقوا بالجبال في صفوف الثورة.[2]

القياد والثورة

علقت تسمية القياد والبشاغاوات في مخيال الجزائريين بأبشع معاني العمالة للاستعمال والتنكر للأهل والأصول، رغم أن هذا السلك ولد نبيلا في العهد التركي. وأقام الأمير عبد القادر، نظاما مماثلا في حدود دولته التي امتدت أيام قوته من بجاية شرقا إلى تلمسان غربا. فقد قسم فضاء دولته إلى ثماني مقاطعات، عيّن على رأس كل منها خليفة له. وكانت كل مقاطعة تضم عددا من الدوائر، على رأس كل منها آغا يشرف على عدد من القبائل، على رأس كل منها قايد بمساعدة عدد من الشيوخ بعدد فرق هذه القبائل.

بالرغم من الصورة التي واكبت دور العائلات النافذة او الارستقراطية او ما عرف بالقياد خلال مرحلة الاستعمار، الا ان الثورة التحريرية افرزت فكرا جديدا وروحا أخرى لدور البعض من هذه الفئة، قد لا نلمسها كثيرا متجلية بوضوح عند الراي العام او السلطة الفرنسية، بحكم العمل السري الذي انتاب الثورة التحريرية، هناك نماذج أخرى، تؤكد أن نداء فاتح نوفمبر لقي آذانا صاغية في هذه الفئة كذلك، فتجاوبت معه بالصمت تارة وبالتعاطف تارة وبالمشاركة في حركة التحرّر تارة أخرى، لذلك لمسنا في بعض التقارير الفرنسية العمل الذي قدمه بعض القياد على المستوى المحلي للثورة التحريرية بالمسيلة ونود إعطاء

1A.C.M.M : Boite N° 257 Dossier N° 1 (Lettre de 19/11/1956 N°4155).
A.C.M.M : Boite N° 257 Dossier N°012

بعض النماذج القوية التي دونتها السلطة الفرنسية لبعض قياد المسيلة منها: مساهمة القائد بنعروس وعلاقته بقيادة الثورة بالمسيلة ودعمه المادي واللوجيستي. دور القايد خوجة يحي بمدينة المسيلة في تدعيم الثورة بالمعلومات والايواء والمال.

دور الاخوة القايد بن يونس الهاشمي والقايد بن يونس عيسى خلال الثورة واستشهادهما رفقة نخبة عناصر الحركة الوطنية والثورة بمنطقة المسيلة سنة 1958. والامثلة كثيرة قد يكون الالمام بها صعبا بسبب التكتم الذي لازم المجاهدين الى ما بعد مرحلة الاستقلال.

خاتمة

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن حضور الثورة كان قويا في المسيلة، وأن الصدام كان مع الادارة الاستعمارية ومع المستوطنين وخاصة اليهود، وأن كتابة تاريخ المسيلة يتطلب جهدا كبيرا في تقصي الارشيف والشهادات الشفهية، وكثير من القضايا تحتاج الى البحث والتقصي.

فهرس المحتويات

الـــجـــزء الأول	
كلمة مدير مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية ✍أ.د/ عبد الله مقلاتي.....	05
المحور الأول **الأرشيف والذاكرة قضايا منهجية**	
دور الأرشيف المرحّل في تصحيح كتابة تاريخ الجزائر الحديث من خلال بعض النّماذج ✍ د/ انتصار دلهوم – جامعة قسنطينة 02.....	09
ازدواجية توظيف المصادر الأرشيفية الفرنسية والمحلية في كتابة تاريخ الجزائر ✍ د/يوسف ديقش– جامعة خميس مليانة.....	28
السينما الجزائرية والدور الذي يمكن أن تقوم به في كتابة تاريخ الجزائر المعاصر، باعتبارها أرشيف ضوئي (1896–1962) ✍ د/عمر جفال – جامعة الأغواط.....	45
الوثائق الأرشيفية للأفراد المنشورة وغير المنشورة وأهميتها في كتابة تاريخ الثورة ✍ أ د/ عبد الله مقلاتي– جامعة المسيلة 02.....	62
المحور الثاني **الأرشيف مصدر لكتابة تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**	

المسألة الجزائرية والحصار البحري الفرنسي لإيالة الجزائر عام 1243هـ/ 1827م قراءة جديدة من خلال رسالة الداي حسين باشا إلى السلطان العثماني محمود الثاني ✍ط د/ صلاح خيراني – جامعة السلطان قابوس– سلطنة عمان...	72
كتابة تاريخ الصحافة العربية الإصلاحية بالجزائر من خلال الوثائق الأرشيفية (دراسة في الوثائق الأرشيفية المتعلقة بصحافة أبي اليقظان 1926 – 1938) ✍ د/ خيري الرزقي- جامعة باتنة 01.....	90
الأرشيف الوطني آلية كتابة تاريخ الجزائر المعاصر أرشيف ولاية وهران أنموذجا 1830م- 1962م ✍ د/ممدوح بومخيلة – جامعة وهران 01.....	119
نشريات شهرية لقضايا إسلامية ✍ د/بن علية وفاء- جامعة برج بوعريريج.....	137
تجاربي في الأرشيف التونسي كمصدر من مصادر كتابة التاريخ الجزائري الحديث والمعاصر أطروحتي في الماجيستر والدكتوراه نموذجا ✍ د/حلوان محمد- جامعة سيدي بلعباس.....	152
نماذج من المراكز الأرشيفية وأهميتها في كتابة التاريخ الوطني ✍ د/لهلالي سلوى – جامعة سطيف02.....	166
رصيد وثائق الفترة العثمانية في الأرشيف الوطني الجزائري من النهب إلى الاسترجاع ✍ د/ عبد القادر كركار– جامعة الوادي.....	185

أرشيف المحاكم الشرعية وأهميته في كتابة تاريخ الجنوب الجزائري خلال العهد الاستعماري ـ وادي سوف أنموذجا ـ ✍ د/ الجباري عثماني– جامعة الوادي.....	208
وثائق جمعيات يهود الجزائر المحفوظة في أرشيف ولاية الجزائر ✍ د/ أمال معوشي– جامعة المسيلة.....	239
الرصيد الأرشيفي للتاريخ الجهوي الجزائري أرشيف منطقة سوق أهراس نموذجا ✍ أ.د/جمال ورتي– جامعة سوق أهراس.....	262
المحور الثالث **الأرشيف مصدر لكتابة تاريخ الثورة التحريرية**	
بعض موضوعات وثائق الأرشيف المتعلقة بالثورة الجزائرية في مصلحة الجيش البري بوزارة الحربية الفرنسية بقصر فانسان ✍أ.د/ منى صالحي – جامعة المسيلة.....	277
الثورة التحريرية بمدينة المسيلة في وثائق الأرشيف الكولونيالي ✍ أ.د/ كمال بيرم – جامعة المسيلة.....	291
الـــجـــزء الـــثـــانـــي	
كلمة مدير مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية ✍أ.د/ عبد الله مقلاتي.....	05
دراسة في بعض محفوظات الأرشيف الدبلوماسي المتعلقة بالثورة الجزائرية (مذكرة معلومات: جبهة التحرير الوطني والإسلام أنموذجا) ✍ أ.د/فتح الدين بن أزواو– جامعة المسيلة.....	08

اشكالية أرشيف مراكز الاعتقال الاستعمارية بالجزائر وكتابة تاريخ الثورة التحريرية ✍ د/نور الدين مقدر– جامعة المسيلة.....	27
مساهمة الأرشيف الفوتوغرافي في توثيق جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1954–1962 وأهميته في بناء الذاكرة الوطنية ✍ د/نبيلة لرباس – المركز الجامعي تيبازة.....	41
أرشيف مصلحة الربط الشمال الإفريقي SLNA والثورة الجزائرية 1954–1962 ✍أ/ بكار محمد – جامعة الشلف.....	75
حركة بلحاج الجيلالي عبد القادر المدعو كوبيس من خلال وثائق أرشيفية 1956–1958 ✍د/ عيسى حمري - ✍ د/ وليد بودانة – جامعة خميس مليانة...	90
الوضع الاقتصادي بزمورة الشرق الجزائري من خلال وثائق الأرشيف الفرنسية ✍ د/ سمير بن سعدي – جامعة البويرة.....	132
عمليات حرق المزارع بمنطقة عين تموشنت وتحطيم الاقتصاد الفرنسي – دراسة من خلال الأرشيف الفرنسي – ✍د/حياة بوشقيف – جامعة تلمسان.....	157
المحور الرابع **تجربة المؤسسات الأرشيفية (الجزائرية والفرنسية) والباحثين في حفظ الأرشيف والتعريف به**	

تجربة المتحف الولائي للمجاهد بالمسيلة في حفظ الأرشيف المحلي الخاص بالثورة التحريرية الجزائرية والتعريف به ✍د/رزيق فائزة – جامعة الجزائر 02.....	181
أرشيف مديريات مسح الأراضي–مديرية مسح الأراضي لولاية سطيف أنموذجا– ✍ د/عبد الغفور نصر الدين– جامعة سطيف 02.....	202
مراكز الأرشيف الجزائرية والفرنسية وتحديات الباحثين في التعامل معها ✍ د/عثمان زقب- جامعة الوادي.....	225
تجربة المؤرخ الجزائري محمد حربي في التأريخ للثورة الجزائرية ✍ ط د/ يونس تامة – جامعة بانتة 01.....	243
دور الدكتور جمال قنان في التعريف والكشف عن الأرشيف الجزائري بفرنسا من خلال " كتاب معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830" ✍ د/هشام حجار – جامعة الجلفة.....	263
المحور الخامس **جهود الجزائر في استرجاع الأرشيف**	
الوثائق الأرشيفية في كتاب مبروك بلحسين" المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ـ القاهرة) 1954 ـ 1962 ✍ أ/ فراحتية فوزي– جامعة المسيلة.....	284

استرجاع الأرشيف الجزائري المرحل إلى فرنسا: بين المخاوف الفرنسية والإصرار الجزائري ✍ د/القري عبد الباسط – جامعة قسنطينة 02.....	297
النزاع الأرشيفي الجزائري الفرنسي الخلفيات والحلول ✍ ط د/عصام بوسعيد – جامعة المسيلة.....	313

رقم الإيداع القانوني: السداسي الأول 2023

ISBN: 978-9931-899-02-0